

السلطة الوطنية الفلسطينية

السلطة القضائية



دراسة إستطلاعية حول واقع السلطة القضائية من منظور

الجمهور بشكل عام، والقضاة، والمحامين، والمتقاضين ومراجعي المحاكم، والكادر الإداري

دراسة أعدت لصالح السلطة القضائية



بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

نيسان 2009

حقوق النشر والتوزيع محفوظة  
رام الله - نيسان ٢٠٠٩

## دراسة استطلاعية حول واقع السلطة القضائية من منظور الجمهور بشكل عام، والقضاة، والمحامين، والمتقاضين ومراجعي المحاكم، والكادر الإداري

أعدت الدراسة لصالح السلطة القضائية من خلال مشروع نظام بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. نفذت الدراسة مركز  
العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد).

ملاحظة: تعبر الدراسة عن وجهة نظر المستطلعين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر أي جهة أخرى.



## فهرس المحتويات

٥	كلمة رئيس مجلس القضاء الأعلى	.١
٧	الخلفية العامة	.٢
١١	الجزء الأول: منهجية الدراسة وخلاصة نتائج المسوحات من منظور مقارن	.٣
١١	● المنهجية العامة	
١٢	● تحليل النتائج	
٢٣	● استنتاجات وتوصيات عامة	
٢٩	الجزء الثاني: استطلاع الرأي العام (العيينة الوطنية)	.٤
٢٩	● المنهجية	
٣٠	● تحليل النتائج	
٥٢	● استنتاجات وتوصيات	
٥٧	الجزء الثالث: مسح القضاة	.٥
٥٧	● المنهجية	
٥٨	● تحليل النتائج	
٨١	● استنتاجات وتوصيات	
٨٥	الجزء الرابع: مسح المحامين	.٦
٨٥	● المنهجية	
٨٦	● تحليل النتائج	
١٠٩	● استنتاجات وتوصيات	
١١٣	الجزء الخامس: مسح مراجعي المحاكم والمتقاضين	.٧
١١٣	● المنهجية	
١١٤	● تحليل النتائج	
١٣٧	● استنتاجات وتوصيات	
١٤١	الجزء السادس: مسح كادر الموظفين في المحاكم	.٨
١٤١	● المنهجية	
١٤٢	● تحليل النتائج	
١٥٩	● استنتاجات وتوصيات	





## كلمة رئيس مجلس القضاء الأعلى

أما وقد تمّ إنجاز هذا المشروع الكبير، والمتمثل بإستطلاع آراء عينات ممثلة للجمهور بشكل عام، والقضاة والمحامين والمتقاضين ومراجعي المحاكم والكادر الإداري العامل فيها بصورة خاصة، وتحليل نتائج هذه العينات، وتجميعها في الدراسة المرفقة، فإنه لا يسعنا إلا أن نعبر عن عميق شكرنا وامتناننا لكل من ساهم في إنجاح هذا المشروع وفي مقدمتهم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID - مشروع نظام، و مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد). كذلك، لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر والتقدير لكافة المشاركين في عينات هذه الدراسة لتعاونهم مع الجهات المنفذة، وعلى وقتهم الثمين الذي منحوه إياهم، الأمر الذي ساهم بدون شك في إثراء هذه الدراسة وإنجاحها بالشكل الذي صارت إليه.

إنّ فكرة إجراء دراسة إستطلاعية معمقة وشاملة حول كافة مفاصل السلطة القضائية الفلسطينية، وإستطلاع وجهة نظر كافة الفئات ذات العلاقة بالقضاء، يُعتبر بحق تطوراً إستراتيجياً في غاية الأهمية. فهو من جهة يعكس سلوكاً حضارياً يحاكي ما تلجأ إليه التنظيمات الحديثة في العالم في إدارة مؤسساتها، ومن جهة أخرى يعكس رغبة قيادة السلطة القضائية في المضي قدماً بعملية الإصلاح والتطوير، ليس وفق إعتبارات وتوجهات مجلس القضاء الأعلى ووفق إستنتاجاته المبنية على ملاحظاته ومتابعاته فحسب، وإنما أيضاً وفق آراء وحاجات وتطلعات الجمهور الفلسطيني بعامة، والمشتغلين بالقانون بخاصة. ويعتقد المجلس جازماً بأنّ هذه طريقة مثلى لتحقيق إصلاحات جوهرية. ونؤكد بهذا الصدد على أنّ هذه الدراسة هي الأولى من نوعها ولن تكون الأخيرة، وإنما ستشكل اللبنة الأساسية التي ستقاس بموجبها التطورات اللاحقة على أداء السلطة القضائية.

إنّ المجلس، وإذ يؤمن بحق كل شخص في إبداء ما يعتنقه من آراء، وإن اختلف المجلس مع بعضها، إلاّ أنّه يعد بأنه سيأخذ من جانبه التوصيات والملاحظات التي تخصّه على محمل الجدّ. فالمجلس سيعمل على مواصلة النهج المحمود الذي إمتدحته غالبية الفئات المستطلعة.

إننا لن نعلق هنا على النتائج الواردة في هذه الدراسة، ولن نعيد تكرارها، فالدراسة ونتائجها وتوصياتها صيغت بأسلوب علمي سلس بسيط وواضح، نأمل من الجميع الإطلاع عليها، وأن يعمل كل من جهته على تنفيذ الجانب الذي يخصّه، وصولاً إلى التغيير المنشود. وفي الختام، فإنّ المجلس يؤكّد أنّ الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعكس رأيه وإنما رأي الفئات المستطلعة، وإن شعرت أية جهة بالإجحاف، فحسبنا التأكيد على أنّ هذه دراسة علمية مهنية ذات أهداف نبيلة. ونأمل أن تقرّ نتائج هذه الاستطلاعات ليس في ضوء حجم الإنجازات المتحققة على أرض الواقع خلال السنوات الأخيرة فحسب، وإنما بالمقارنة مع الإستطلاعات القادمة التي سيحرص المجلس على إجرائها بصورة دورية، كلما أتتحت الفرصة.

المستشار عيسى أبو شرار

رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس المحكمة العليا





## خلفية عامة

في إطار الجهود التي يبذلها مجلس القضاء الأعلى من أجل إستقرار النظام القانوني في فلسطين، وتعزيز سيادة القانون، وبناء علاقات تكاملية بين مؤسسات العدالة وصولاً إلى الحكم الرشيد، أطلق المجلس خطته الإستراتيجية للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠، والهادفة إلى تمكين المحاكم الفلسطينية المدنية والجزائية من القيام بمهامها بفعالية عالية وإقتدار، وتقوية مؤسسات العدالة من خلال دعم إستقلال القضاء، وتطوير مرافق المحاكم وإدارة القضايا، وتعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية لقطاع العدالة.

وفي سبيل مساعدة مجلس القضاء الأعلى في تحقيق رؤاه وبلوغ أهدافه الإستراتيجية، ورفده بالمعلومات العلمية عن واقع السلطة القضائية من منظور ذوي العلاقة بمؤسسات العدالة، تمّ تنفيذ هذه الدراسة لصالح مجلس القضاء الأعلى من خلال مشروع نظام وبتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ونفذ الدراسة مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد).

تمّ إجراء خمس مسوحات تستهدف الفئات التي لها علاقة مباشرة بالسلطة القضائية في الضفة الغربية فقط، وتعذر إجراء المسوحات في غزة، بسبب عدم خضوعها لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية. هذه المسوحات هي: المسح الوطني الذي شمل عينة وطنية ممثلة تمثيلاً صحيحاً لسكان الضفة الغربية البالغين، والمسح الثاني شمل جميع القضاة، والثالث شمل عينة من المحامين المسجلين في الضفة الغربية، والعينة الرابعة شملت عينة ممثلة للمراجعين والمتقاضين في محاكم الضفة الغربية، والعينة الأخيرة شملت الكادر الإداري العامل في المحاكم.

هدفت الدراسة إلى التعرف على آراء ذوي العلاقة بالسلطة القضائية في محافظات الضفة الغربية نحو أداء جهاز القضاء من وجهة نظر الفئات الخمسة، والتعرف على المشاكل والتحديات التي تواجه هذا النظام، للتدخل من أجل دعم ما هو إيجابي، ومساعدة نظام العدالة في حلّ المشاكل، وتجاوز التحديات لتحقيق أهداف السلطة القضائية المنشودة. كما إنّ قاعدة البيانات المنبثقة عن الدراسة تُقدّم مؤشرات علمية وشاملة عن السلطة القضائية، تُخدم في مجملها صانعي القرار وذوي العلاقة والمهتمين في تطوير السلطة القضائية وتحديثها. تتضمن الدراسة ستة أجزاء تستعرض نتائج المسوحات الخمسة، وهي:

يتضمن الجزء الأول من هذه الدراسة خلاصة نتائج المسوحات الخمسة، ويعقد مقارنات لأهم النتائج لتوجهات الفئات المختلفة للمستلمين.

ويستعرض الجزء الثاني أهم النتائج لتوجهات الجمهور الفلسطيني نحو السلطة القضائية، ومدى إهتمام الجمهور بالقضايا المتعلقة بالسلطة القضائية. ترصد الدراسة مستوى الخدمات التي تُقدّمها المحاكم لجمهور المراجعين والمتقاضين الذين كانت لهم علاقة من قريب أو بعيد بالمحاكم في مختلف محافظات الوطن. ويقدم هذا الجزء توصيات عامة للتدخل من أجل تحسين توجهات الجمهور نحو القضاء.

يرصد الجزء الثالث توجهات القضاة نحو نظام العدالة في فلسطين من واقع تجربتهم في العمل القضائي، والتعرف على رأيهم بشأن أداء المكونات المختلفة للسلطة القضائية، وأداء مجلس القضاء الأعلى، وبيئة المحاكم كما يدركها القضاة، والشرطة، والنيابة، والمحاكم، والمحامون، والحكومة بشكل عام. يقدم هذا الجزء من التقرير توصيات ذات طبيعة تخصصية تُخدم عمل القضاة ومجلس القضاء الأعلى وتحسن من أدائهم وتسرع من إجراءات المحاكم.

يتعرض الجزء الرابع إلى توجهات المحامين والتعرف على تجربتهم في السلك القضائي، من حيث عدالة القضاء الفلسطيني، ودور الدولة في صون إستقلال القضاء والمحافظة على نزاهته وحياديته، وكذلك المشاكل التي يواجهونها سواء من خلال تعاملهم مع المتقاضين أو مع موظفي المحاكم، وعلى طبيعة الإجراءات المتبعة في المحاكم والمشاكل التي يواجهونها في بيئة المحكمة كما يتعايش معها المحامون.

في الجزء الخامس تستعرض الدراسة توجهات وآراء مراجعي المحاكم، بالإضافة إلى المتقاضين المدعين والمدعى عليهم، الذين تمّت مقابلتهم أمام المحاكم. ترصد الدراسة المشاكل التي يواجهها المواطنون مستخدمو المحاكم، سواء من تعقيد الإجراءات، أو بسبب

تعامل موظفي المحاكم، أو من بيئة المحاكم بشكل عام. وتشخص الدراسة العلاقة بين المتقاضين والقضاة والمحامين ودرجة رضا وثقة المتقاضين بهم.

في الجزء السادس والأخير تستعرض الدراسة توجهات الكادر الإداري في محاكم الضفة الغربية (الموظفين) إزاء بيئة المحاكم، كذلك ظروف عملهم ومدى الرضا عن تدريبهم وأدائهم وأداء المؤسسات المختلفة ذات الصلة بالقضاء<sup>١</sup>، بما في ذلك الشرطة، والنيابة، والمحاكم<sup>٢</sup>، والمحامين، والحكومة بشكل عام. وتقدم الدراسة توصيات متخصصة حول تحسين أساليب الإتصال والتواصل بين مختلف الدوائر والأقسام والتخفيف من ضغوط العمل وتحسين مستوى الثقة بين الموظفين والقضاة.

<sup>١</sup> وفقاً لقانون السلطة القضائية رقم ١ لسنة ٢٠٠٢، فإن المحاكم النظامية تدار من قبل مجلس القضاء الأعلى المشكل من ٩ أعضاء، ومن صلاحياته: إعداد مشروع الموازنة، إعداد نظام التدريب وتأهيل القضاة قبل مباشرتهم للعمل، تعيين القضاة، نقل القضاة وندبهم، إعارة القضاة، تنظيم أعمال محاكم الصلح والإستئناف والمحكمة العليا وتقسيمها إلى دوائر متخصصة. هذا بالإضافة إلى المسائل المتصلة بالفتيش القضائي. ويتولى رئيس مجلس القضاء الأعلى متابعة تنفيذ قرارات المجلس، كما ينوب عنه في صلاته بالغير ويمثله أمام القضاء.

<sup>٢</sup> تتكون المحاكم الفلسطينية وفقاً لقوانين السلطة القضائية لعام ٢٠٠٢، وقانون تشكيل المحاكم النظامية ٢٠٠١، وقوانين الإجراءات الجزائية والمدنية ٢٠٠١، من:

- محاكم الصلح المنوط بها النظر في الدعاوى البسيطة.
- محاكم البداية هي صاحبة الولاية العامة في نظر جميع الدعاوى والطلبات التي لا تدخل في إختصاص محكمة الصلح.
- محاكم الإستئناف هي درجة التقاضي الثانية، تستأنف الأحكام والقرارات الصادرة من محاكم الصلح إلى محكمة البداية الواقعة في دائرتها بصفتها الاستئنافية، وتستأنف الأحكام والقرارات الصادرة من محكمة البداية بصفتها محكمة أول درجة أمام محكمة الاستئناف.
- محكمة النقض تختص بالنظر في الطعون المرفوعة إليها عن محاكم الإستئناف في القضايا الجزائية والمدنية ومسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين، وكذلك الطعون المرفوعة إليها عن محاكم البداية بصفتها الإستئنافية.
- محكمة العدل العليا تختص بالنظر في الطلبات الخاصة بإصدار أوامر الإفراج عن الأشخاص الموقوفين بوجه غير مشروع، والمنازعات المتعلقة بالوظائف العمومية من حيث التعيين أو الترقية أو العلاوات أو المراتب أو النقل أو الإحالة إلى المعاش أو التأديب أو الاستبعاد أو الفصل، وسائر ما يتعلق بالأعمال الوظيفية.





الجزء الأول

منهجية الدراسة وخلاصة نتائج  
المسوحات من منظور مقارن





## الجزء الأول

### منهجية الدراسة وخلاصة نتائج المسوحات من منظور مقارن

#### مقدمة:

يتضمن هذا الجزء خلاصة نتائج الإستطلاع المرجعي لتوجهات جميع المستهدفين الخمسة حول السلطة القضائية، وهم: الجمهور بشكل عام، والقضاة، والمحامون، والمتقاضون ومراجعو المحاكم، والموظفون الإداريون في جميع محاكم الضفة الغربية. ويقدم هذا الجزء تحليلاً شاملاً ومقارناً للتوجهات المختلفة، ويستخلص النتائج والعبر وبعض التوصيات التي لها الصفة العمومية.

#### الأهداف:

فيما يلي أهم الأهداف التي يحاول هذا الجزء تحقيقها:

- التعرف على توجهات وآراء جميع المستطلعين بشأن أداء المكونات المختلفة للسلطة القضائية، بما في ذلك مجلس القضاء الأعلى، والحكومة بشكل عام.
- التعرف على مستوى إستعداد المستطلعين للجوء إلى السلطة القضائية لحل مشاكلهم، والأسباب الكامنة وراء ذلك.
- رصد درجة معرفة جميع المستطلعين بالسلطة القضائية وبعملها.
- فهم تجارب الجمهور الفلسطيني الحقيقي مع السلطة القضائية، سواءً كطالبين للخدمات أو كمتقاضين.
- إستطلاع توجهاتهم بشأن أداء مجلس القضاء الأعلى.
- فهم التجارب الحقيقية للمجموعات المهنية كالقضاة والمحامين وكوادر المحاكم.
- التعرف على الإصلاحات الضرورية لتطوير أداء السلطة القضائية في خدمة المواطنين الفلسطينيين.

#### المنهجية:

إعتمد التحضير للمسوحات الميدانية على منهجية تقوم على المشاركة، حيث شارك ممثلون عن مجلس القضاء الأعلى، ومشروع نظام، ومركز (أوراد)، إضافةً إلى باحثين ميدانيين ممن لديهم المعرفة بمجتمعاتهم في مشاورات واسعة وشاملة لتطوير وتحسين الإستبانة والمنهجية. ومن أجل التأكد من حضور آراء وإحتياجات وإهتمامات الجمهور الفلسطيني، قام مركز (أوراد) بإجراء إختبارات تجريبية مع جميع الفئات المستهدفة، حيث أجرى أربع وثمانون (٨٤) مقابلةً تجريبية مع الفئات المختلفة في مناطق الضفة الغربية كافة، ومع أشخاص يمثلون التجمعات السكانية والفئات العمرية المختلفة، وكان من بينهم ذكور وإناث.

#### جدول رقم (١): الإختبار التجريبي (عدد المقابلات وتوزيعها)

المنطقة	عدد المقابلات	الهدف
٦ محاكم، جميع المحافظات	٣٠	مراجعو المحاكم
٦ مناطق (٤ في كل منطقة)	٢٤	العينة الوطنية
٦ مناطق (٢ في كل منطقة)	١٢	المحامون
٦ محاكم (٢ في كل محكمة)	١٢	مستخدمو المحاكم
٦ مناطق (١ في كل منطقة)	٦	القضاة

تم إجراء العمل الميداني لهذا المسح بين يومي ٨ و ١٦ نوفمبر ٢٠٠٨، وشارك فيه خمسون (٥٠) باحثاً ميدانياً ومراقباً ومشرفاً. وقد سبق إجراء المسح تنفيذ دورة تدريبية مكثفة إستمرت مدة يومين في مدينة رام الله لجميع الباحثين. كما تم تنظيم يوم تدريبي في المناطق الأساسية الثلاثة من الضفة الغربية (الشمال، الوسط، والجنوب)، جرى التركيز خلاله على المنهجية، وتم توزيع تعليمات إضافية على فريق العمل الميداني. وللتأكد من جودة العمل الميداني، تم استخدام أكثر آليات المراقبة حداثةً وتعقيداً، بما في ذلك الرقابة الميدانية، الرقابة الهاتفية، وإختبارات إحصائية أخرى (بما في ذلك تحليل العوامل).

### جدول رقم (٢): أنواع المقابلات حسب كل مجموعة مستهدفة

الهدف	نوع المقابلات
مراجعو المحاكم	قاعات الإنتظار بالمحكمة
العينة الوطنية	وجها لوجه في مواقع سكنهم
المحامون	وجهاً لوجه، في مكتب المحامي، في قاعات الإنتظار بالمحكمة
مستخدمو المحاكم	مكان العمل
القضاة	وجهاً لوجه في أماكن تواجدهم

تعتمد نتائج المسح على مقابلات مع عينات عشوائية ممثلة لكل من الفئات المستهدفة. ففي حالة القضاة، قام الفريق بإجراء مقابلات مع جميع القضاة تقريباً. كما تم إجراء مقابلات مع ٣٩٪ من كوادر المحاكم، إضافةً إلى ٤٠٪ من المحامين المزاويلين (ممن ترد أسماؤهم على قائمة المحامين الرسمية لنقابة المحامين). وفي إطار استطلاع للرأي العام الوطني تم استخدام عينة احتمالية للأسر، حيث تم إختيار عينة عشوائية منتظمة تجميعية ذات ثلاث مراحل باستخدام التوزيع النسبي للحصول على عينة ذاتية التوازن. وقد جرى إختيار مراجعي المحاكم من خلال عينة عشوائية منتظمة من المراجعين الذين كانوا متواجدين في قاعات الإنتظار في المحاكم.

### جدول رقم (٣): حجم العينة وتوزيعها

الهدف	حجم العينة	توزيع العينة
مراجعو المحاكم	٣٤٥	إستخدام فترة منتظمة، ١٢ محكمة
العينة الوطنية	١٠١٠	على مراحل متعددة (١٠ محافظات في الضفة)
المحامون	٣٥٨	عينة طبقية منتظمة (٤٠٪ من محامي الضفة الغربية المسجلين في النقابة)
مستخدمو المحاكم	١٢٤	عينة طبقية منتظمة (٣٩٪ من الموظفين الذين تنطبق عليهم العينة)
القضاة	١٠٧	جميع القضاة المتواجدين في الضفة الغربية

تم استخدام برنامج الحاسوب (Access) كرزمة لإدخال البيانات، وتدقيقها، وتخزينها. ولغرض التحليل والجدولة، تم ترحيل البيانات إلى ملف (SPSS). وقد اشتمل تحليل البيانات على التكرار، والجدولة المستعرضة، وتحليل الفروقات، وغيرها من الإختبارات الإحصائية. كما تم عرض النتائج على شكل جداول وأشكال إيضاحية أخرى (الأشكال البيانية).

## تحليل النتائج

### ١. خصائص المستجيبين

#### • الفجوة بين الجنسين

فيما يتعلق بالسلطة القضائية تظهر جميع المسوحات، بإستثناء المسح الوطني، وجود فجوة جنسية واضحة، حيث تبين أن



١١٪ من المحامين، و١٠٪ من القضاة، و١٦٪ من مراجعي المحاكم، و٢٩٪ من طواقم المحاكم هم من الإناث.

• **فئات الشباب**

يغلب الشباب على كوادر المحاكم والقضاة والمحامين، حيث تتراوح أعمار أغلبية كوادر المحاكم بين ١٨ - ٣٠ عاماً، وأعمار حوالي ٤٢٪ من المحامين بين ٢٣ - ٣٠ عاماً، وأعمار ٤٤٪ منهم بين ٣١ - ٥٠ عاماً. كما أنّ أعمار غالبية القضاة (أكثر من ٦٦٪) أقل من ٥٠ عاماً.

• **لا يوجد تحيز ذو أهمية حسب مستوى التعليم**

يتمتع مراجعو المحاكم بمستوى تعليمي يتواءم مع مستوى التعليم السائد بين بقية السكان، مع زيادة ضئيلة تميل نحو زيادة مستوى التعليم بين المراجعين، حيث أنّ ٢٣٪ من السكان البالغين قد حصلوا على أكثر من سنتين من التعليم، يرتفع المعدل بين مراجعي المحاكم إلى ٣٠٪ (فارق يبلغ ٧ نقاط).

• **الخبرة في بلدان أخرى**

تتمتع نسبة صغيرة من القضاة وكوادر المحاكم (أقل من ٥٪) بخبرة عملية في بلدان أخرى، بينما مارس ١٣٪ من المحامين المحاماة في بلدان أخرى.

جدول رقم (٤): بعض خصائص العينة (النسبة المئوية)

القضاة	مستخدمو المحاكم	المحامون	مراجعو المحاكم	العينة الوطنية	
٨٩,٦	٧١,٠	٨٩,٠	٨٤,٠	٤٩,٩	ذكور
١٠,٤	٢٩,٠	١١,٠	١٦,٠	٥٠,١	إناث
٤,٧	٥٢,٤	٤٢,٣	٣٣,١	٤٠,٠	٣٠-١٨
٦١,٧	٣٩,٥	٤٤,١	٥٠,٠	٤٢,١	٥٠-٣١
٣٣,٦	٨,١	١٣,٦	١٦,٩	١٧,٨	أكثر من ٥٠ سنة
-----	-----	-----	٦,٤	٧,٠	أمي
-----	١,٦	-----	٢٨,٨	٣٨,١	إعدادي
-----	٣٠,٦	-----	٣٤,٦	٣١,٨	ثانوي
-----	ويكالوريوس دبلوم	-----	١٢,٥	٧,٥	دبلوم
(٧٨,٣)	(٦٢,٩٪)	(٧٤) بكالوريوس	١٧,٧	١٥,٥	بكالوريوس
-----	(٤,٠)	دبلوم عالي (٣,٧)			
(٢١,٧)	(٠,٨)	ماجستير وأعلى (٢٢,٢)			
٤,٧	٤,٨	١٣,٠	-----	-----	خبرة في بلدان أخرى

٢. **الفجوة الجغرافية**

توضح البيانات أنّ رام الله تُمثّل مركز الجهاز القضائي الفلسطيني، كما هي مركز السلطة الوطنية الفلسطينية والعاصمة الاقتصادية. رغم أنّ محافظة الخليل هي أكبر المحافظات من حيث عدد السكان، يوجد فيها ثلاثة مراكز للمحاكم وخمس العدد الكلي للمحامين، و١٨٪ من القضاة، و١٦٪ من كوادر المحاكم، و٢١٪ من مراجعي المحاكم. تُشكّل رام الله حوالي ١٦٪ من مجتمع العينة المستهدف للاستطلاع للرأي العام الوطني، غير أنّه يوجد فيها ٣٦٪ من القضاة، وثلاث المحامين، وحوالي ٣١٪ من كوادر المحاكم، و٢١٪ من

مراجعي المحاكم. وتُشكل محافظة نابلس ١٨٪ من السكان وحوالي ١٩٪ من المراجعين، ولكن فيها حوالي ١٦٪ من المحامين، وحوالي ١٥٪ من كوادر المحاكم، و١٦٪ من القضاة. وتبدو جنين كمحافظة مهمشة، حيث أنّ نسبة المراجعين فيها تبلغ ١٥٪، بينما نسبة كوادر المحاكم فيها تقل عن ٦٪، ونسبة كل من المحامين والقضاة تقارب ٧٪.

جدول رقم (٥): توزيع العينة على المحافظات (النسبة المئوية)

العينة الوطنية	مراجعو المحاكم	المحامون	مستخدمو المحاكم	القضاة
الخليل	٢١,٠	٢٠,٠	١٦,١	١٧,٧
نابلس	١٨,٨	١٥,٥	١٤,٥	١٦,٠
رام الله	٢١,٢	٣٣,٠	٣٠,٦	٣٥,٥
جنين	١٥,١	٧,٠	٥,٦	٧,٥
طولكرم	٩,٦	٧,٥	١١,٣	٦,٥
بيت لحم	٥,٥	١٠,٠	٨,٩	٦,٥
طوباس	٢,٣	١,٠	٣,٢	٠,٩
سلفيت	١,٧	١,٠	٢,٤	٠,٩
أريحا	٢,٩	٢,٥	٢,٤	٣,٧
قلقيلية	١,٧	٢,٥	٤,٨	٤,٧

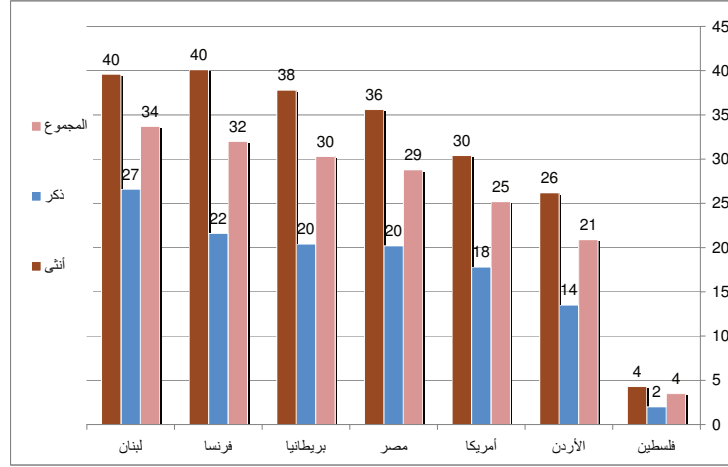
### ٣. تقييم أداء جهاز القضاء الفلسطيني

#### ١.٣ مستويات وعي مرتفعة بالسلطة القضائية

أبدت جميع الفئات التي أجريت المسوحات عليها إستعداداً لإبداء رأيها في السلطة القضائية الفلسطينية. وبينما يعتبر هذا الإستعداد مؤشراً على المعرفة بهذا النظام، فإنّه مؤشر على الإهتمام به أيضاً، حيث تشعر جميع الفئات بالحاجة إلى تقديم تقييماتها، وآرائها، ومنايع قلقها. يأتي مستوى المعرفة بالسلطة القضائية الأردنية في المرتبة الثانية، وأعلى من كل الأنظمة الخارجية الأخرى. قد يعزى ذلك جزئياً إلى التقارب الجغرافي وإلى حقيقة أنّ النظام الفلسطيني يشبه لحدّ كبير النظام القائم في الأردن. وقد إمتنع أقل من ٤٪ من العينة الوطنية عن إبداء رأيهم في السلطة القضائية، مقارنةً مع ٢١٪ منهم في حالة السلطة القضائية الأردنية، و٤٠٪ منهم في حالة النظامين اللبناني والفرنسي. يغلب على النساء التردد في إبداء رأيهن في جميع الأنظمة، بما فيها النظام الفلسطيني، وهو ما قد يعزى إلى أنّ مستوى إحتكاكهن بالنظام، وكذلك مستوى التحصيل التعليمي بينهن أقلّ منه لدى الرجال.



شكل رقم (١): نسبة المستجيبين (من العينة الوطنية) الذين لم يعبروا عن رأي في السلطة القضائية في كل من البلدان (على مقياس العدالة)



### ٢,٣ البلدان الغربية، يليها الأردن

يسود تنوع كبير بين الفئات المستطلعة في تقييمها لـ (عدالة، حياد، ونزاهة) السلطة القضائية الفلسطينية، غير أن جميع هذه الفئات تضع فلسطين في مرتبة متدنية بين البلدان السبعة محل السؤال. في أغلب الحالات (باستثناء حالة القضاة) تأتي فلسطين في المرتبة الثالثة الأخيرة. وفي كل الأحوال، يمنح المستجيبون فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة مراتب أعلى، كما أنهم يمنحون الأردن المرتبة الأعلى من بين البلدان العربية المدرجة في المسح، بينما تتنافس فلسطين مع لبنان ومصر على المراتب الثلاثة الدنيا.

### ٣,٣ الثقة بالعاملين في السلطة القضائية

يُشكّل القضاة الفئة الأكثر موثوقية من بين كل الفئات المستطلعة، وتليهم فئة كوادر المحاكم، بينما الأقل موثوقية حسب رأي العينة الوطنية، وعينة مراجعي المحاكم، وعينة كوادر المحاكم هي عينة المحامين وإجراءات الشرطة. وحسب رأي القضاة والمحامين فإن إجراءات النيابة العامة والشرطة هي الأقل موثوقية.

### جدول رقم (٦): النسبة المئوية من كل الفئات المستطلعة ممن يتقنون بالفئات التالية (لدرجة كبيرة أو متوسطة)

القطاع	العينة الوطنية	مراجعو المحاكم	المحامون	مستخدمو المحاكم	القضاة
القضاة	٧٧,١	٧٣,٩	٧٨,٠	٩٣,٥	٩٤,٤
الكادر الإداري للمحاكم	٦٨,٢	٦٥,٧	٥٩,٥	٩٠,٣	٧٨,٥
إجراءات التحقيق لدى الادعاء العام	٦٦,٩	٥٣,٦	٥٣,٦	٦٧,٧	٤٤,٥
المحامون	٦١,٤	٥٤,٥	٧٢,٨	٤٩,٢	٧١,٠
إجراءات التحقيق لدى الشرطة	٥٩,٥	٤٧,٨	٣٣,٠	٥٦,٥	٤٩,٥

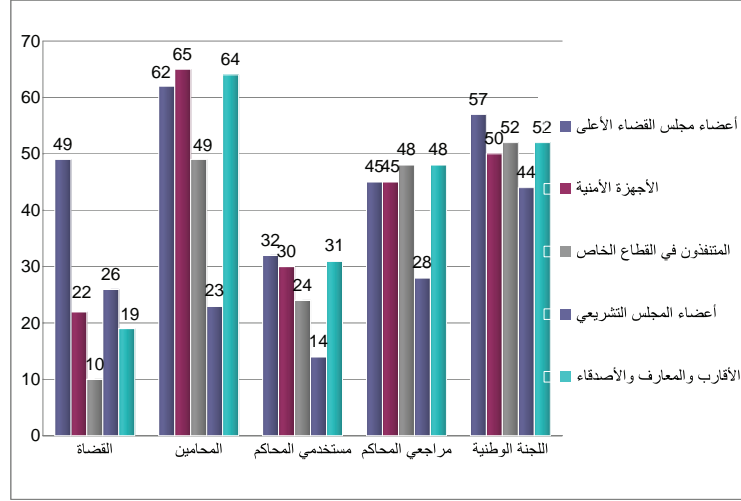
### ٤,٣ إدراك الضغط الموجه للقضاة<sup>٢</sup>

بينما يوجد إتفاق عام بأن القضاة يتعرضون للضغوط لدرجة ما، فإن المعدلات تتباين كثيراً حسب كل من الفئة المستطلعة ومصدر الضغط. فعلى سبيل المثال يعتقد ٦٢٪ أو أكثر من المحامين أن القضاة يتعرضون للضغوط (لدرجة متوسطة أو كبيرة) من قبل أعضاء مجلس القضاء الأعلى والأجهزة الأمنية والأقارب. لقد وضع العديد من القضاة والمحامين ان التعرض للضغط من قبل مجلس القضاء الأعلى يكون في كثير من الأحيان لحث القضاة على الإنجاز والتحرك للأمام واستجابة لشكاوى المواطنين، وهذا

<sup>٢</sup> إن مفهوم المستجيبين للضغط لا يعني بالضرورة وجوده بالفعل من الناحية الموضوعية ولا يكون سبباً في كل الحالات، والأهم أنه قد لا يعني بالضرورة الاستجابة أو التأثير الفعلي على الإجراءات والأداء والأحكام. إن أي حكم موضوعي على هذه القضية يتطلب دراسة للواقع وليس للتوجهات فقط.

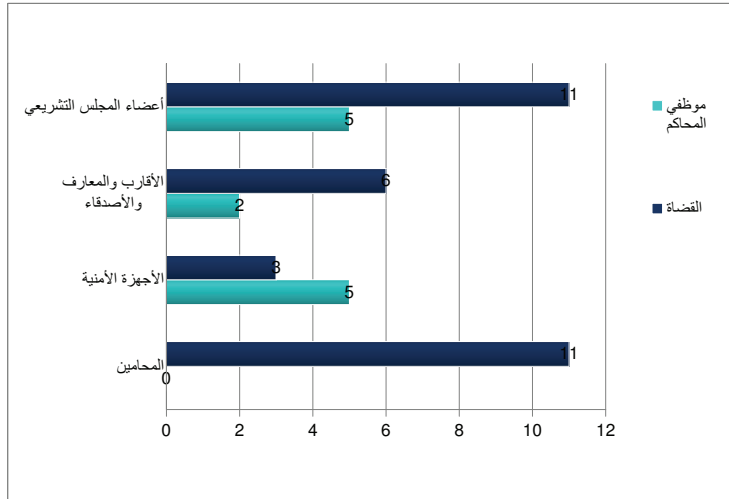
يؤكد أن الضغط في هذه الحالات لا يتضمن مفهوماً سلبياً. ويعتقد أغلبية الجمهور أن القضاة يتعرضون لضغوط من قبل أعضاء في مجلس القضاء الأعلى أو قضاة أرفع أو القطاع الخاص أو الأقارب. وبينما القضاة وكوادر المحاكم هم الأقل إقراراً بوجود الضغوط، فإن ما يقارب ٤٩٪ من القضاة يقولون أن القضاة يتعرضون للضغوط من قبل أعضاء في مجلس القضاء الأعلى، و٣٦٪ منهم يقولون أن الضغوط تأتي من طرف أعضاء المجلس التشريعي.

شكل رقم (٢): نسبة المستجيبين الذين يقرون بأن القضاة يتعرضون للضغوط (لدرجة كبيرة أو متوسطة)



وقد تمّ سؤال القضاة وكوادر المحاكم بشأن تعرضهم للضغوط، فأقرّ ما يقارب ١٠٪ من القضاة بأنهم تعرضوا شخصياً لضغوط من أعضاء مجلس القضاء الأعلى، و١١٪ بأنهم يتعرضون لضغوط من المحامين. بينما لم يظهر كوادر المحاكم أي استعداد للإقرار بأي ضغوط ذات أهمية عليهم، غير أن ٥٪ منهم أقرّوا بوجود ضغوط مصدرها أعضاء مجلس القضاء الأعلى والأقارب.

شكل رقم (٣): هل تعرضت شخصياً لأي ضغوط (لدرجة كبيرة أو متوسطة) من قبل المجموعات ذات العلاقة (موجه للقضاة والمحامين)



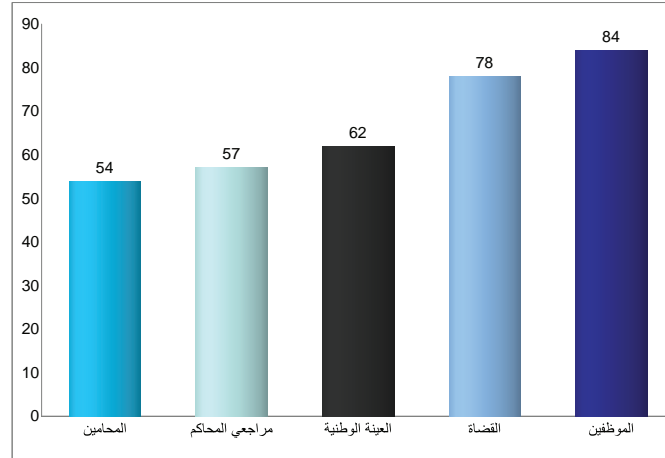
### ٥.٣ دور الدولة

يسود أعلى تقييم لدور الدولة بين كوادر المحاكم والقضاة (كلا الفئتين من الموظفين العموميين)، بينما يسود أدنى تقييم لدورها بين مراجعي المحاكم والمحامين. غير أنه وبشكل عام توجد أغلبية بين كل الفئات تُقيم دور الدولة في تكريس إستقلال القضاء إيجابياً (لدرجة كبيرة أو متوسطة).





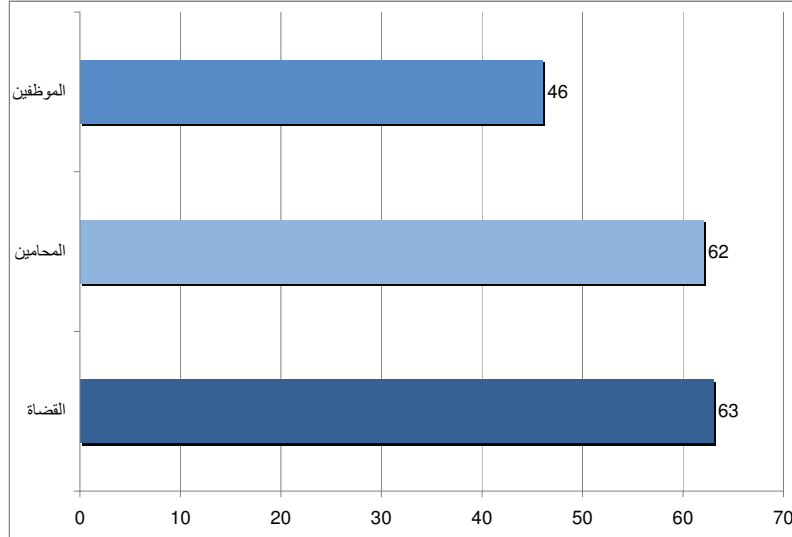
شكل رقم (٤): النسبة المئوية لمن يشعرون بأن الدولة تسعى إلى تكريس إستقلال القضاء (لدرجة كبيرة أو متوسطة)؟



### ٦,٣ المعرفة بإستراتيجية السلطة القضائية:

يعتقد غالبية القضاة والمحامين أنهم على معرفة بإستراتيجية السلطة القضائية، بيد أنه من المثير للإهتمام أن أكثر من ثلثهم يقولون أنهم ليسوا على معرفة بها. كما يقول ٤٦% من كوادر المحاكم أنهم على معرفة بالإستراتيجية، بينما يقول غالبيتهم أنهم ليسوا على معرفة بها.

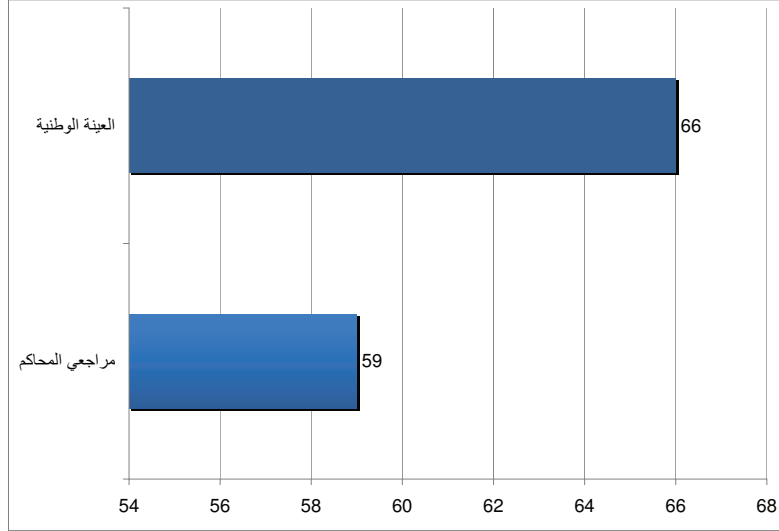
شكل رقم (٥): المعرفة بإستراتيجية السلطة القضائية (٢٠٠٨-٢٠١٠)



### ٧,٣ عدالة قرارات المحاكم

تسود إنطباعات إيجابية بشأن قرارات المحاكم بين غالبية الجمهور، حيث يعتقد ٦٦% منهم أن قرارات المحاكم كانت عادلة (لدرجة كبيرة أو متوسطة). غير أن النسبة تنخفض بين مراجعي المحاكم بما قيمته ١٧ نقطة لتصل إلى ٥٩. قد يؤشر ذلك إلى أن الإحتكاك بالنظام لا يؤدي إلى تحسين الإنطباعات عن عمله، بل على العكس فقد يفضي الإحتكاك بالسلطة القضائية إلى توجهات سلبية نحوه.

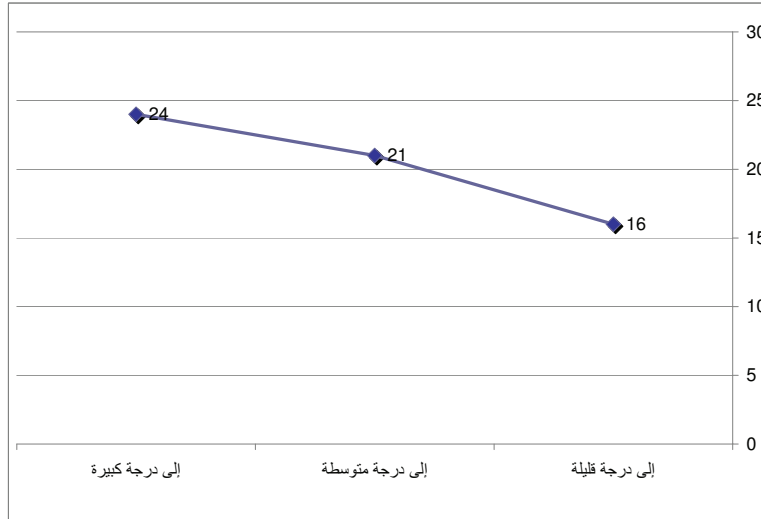
شكل رقم (٦): النسبة المئوية لمن يقولون أنّ قرارات المحاكم عادلة (لدرجة كبيرة أو متوسطة)



## ٨,٣ المحسوبة

طلب من الفلسطينيين أن يقدموا إنطباعاتهم حول وجود المحسوبة في المحاكم، فظهر أنه يسود بين العينة الوطنية إنطباع واسع بوجودها حيث قال ٤٥٪ أنهم يعتقدون بوجودها بدرجة عالية أو متوسطة، بينما يعتبر ١٦٪ أنّ المحسوبة موجودة بدرجة قليلة. هذا ولم يتم طرح هذا السؤال على الفئات الأخرى.

شكل رقم (٧): النسبة المئوية لمن يشعرون بوجود المحسوبة في خدمات المحاكم



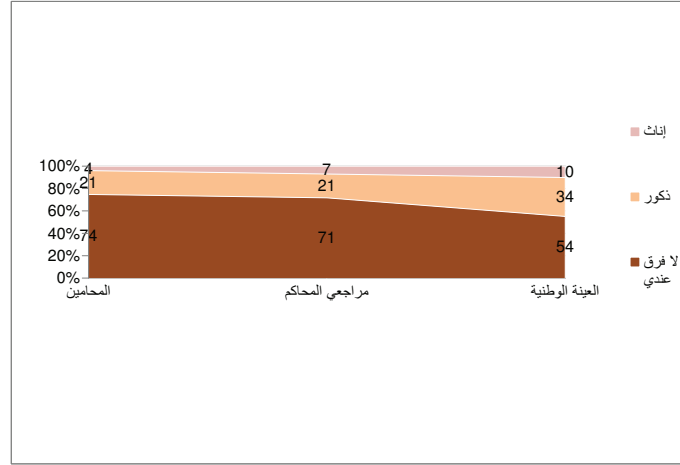
## ٩,٣ تفضيل القاضي كونه ذكراً ام انثى

قال غالبية من جرى إستطلاعهم بأنه لا يوجد لديهم تفضيل محدد لجنس القاضي. ويعتبر ذلك مؤشراً هاماً على وجود تأييد مجتمعي للإستمرار في تعيين قضاة إناث، حيث يُعبّر الأغلبية عن تأييدهم لهذه الخطوة. غير أنّ البيانات تُظهر تبايناً في الحساسية نحو مسألة الجنس، حيث يقول ٧٤٪ من المحامين بأنه لا يوجد لديهم تفضيل مبني على جنس القاضي. غير أنه من المثير للإهتمام أنّ ٧١٪ من مراجعي المحاكم ليس لديهم تفضيل لجنس القاضي، بينما يشاركونهم الرأي ٥٤٪ فقط من الجمهور العام، مما قد يُشير إلى أنّ الإحتكاك بالنظام يؤدي إلى إهتمام بالتزود بالخدمة أكثر منه بالأيدولوجيات، حيث أنّ إهتمام مراجعي المحاكم



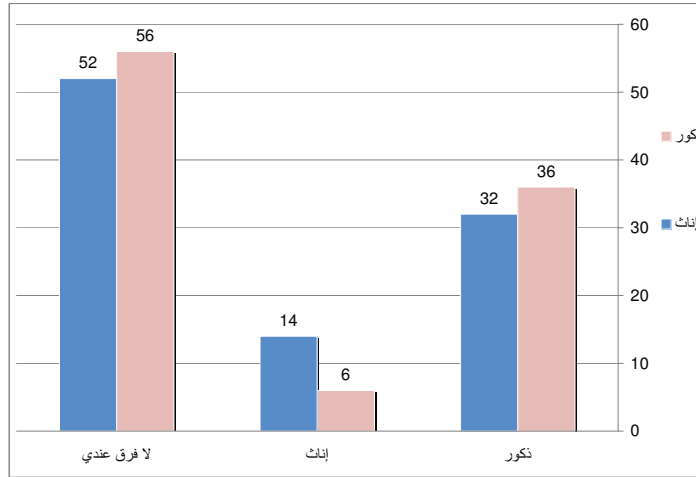
مُنصَّب على جودة الخدمات أكثر منه على جنس القاضي. كما أنَّ المراجعين قد شهدوا حضور نساء في كافة درجات المحاكم، مما يجعل هذا الحضور طبيعياً، وبالتالي أكثر قبولا.

شكل رقم (٨): تفضيل قاضي ذكر أو قاضي أنثى



ومن بين الجمهور العام تعلن نسبة من الذكور عدم وجود تفضيل مبني على جنس القاضي أكثر من النسبة بين الإناث (٥٦٪ مقابل ٥٢٪). غير أنه من المثير للإهتمام ملاحظة أنَّ ما يقارب ١٤٪ من المستجيبات الإناث يُفضلن أن تنظر قضاياهن قاضي أنثى، مقارنةً مع ٦٪ من المستجيبين الذكور. وتبقى نسبة التفضيل للقاضي الذكر إلى بين الذكور (٣٦٪) منها بين الإناث (٣٢٪).

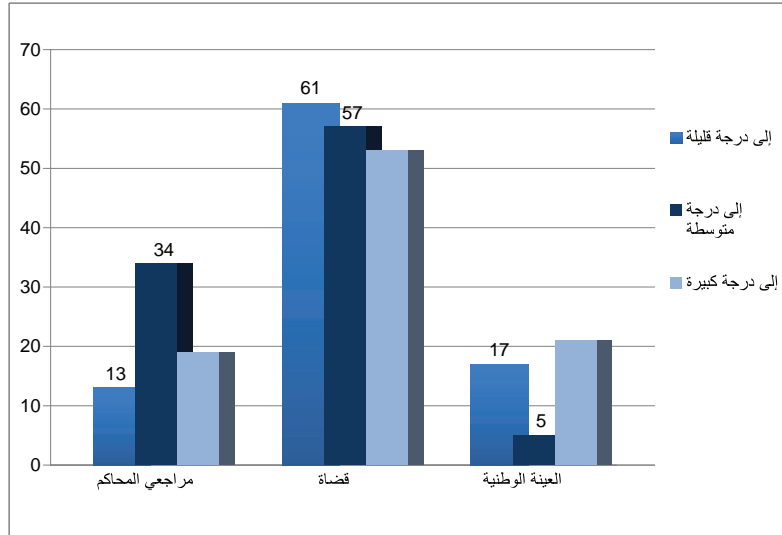
شكل رقم (٩): تفضيل قاضي ذكر أو قاضي أنثى (حسب جنس المستجيب)



### ١٠.٣ الآراء في المحامين

يميل القضاة إلى أن يكونوا أكثر انتقاداً للمحامين من الجمهور ومراجعي المحاكم. غير أنَّ الفئات الثلاث تعطي المحامين، بشكل عام، تقييماً (متوسطاً) من حيث كفاءتهم في تمثيل موكلهم. كما يعتقد ثلث القضاة أنَّ المحامين يمثلون موكلهم بكفاءة لدرجة محدودة.

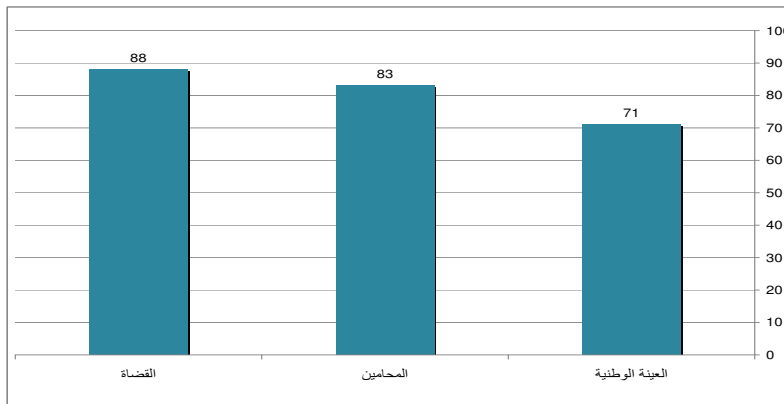
شكل رقم (١٠): النسبة المئوية لمن يقولون أن المحامين يمثلون موكلهم بكفاءة



### ١١,٣ اختيار/اللجوء الى النظام القضائي كخيار لتسوية المنازعات:

بينما تُصرح غالبية الفئات المستطلعة عن آرائها حول هذه المسألة بأنهم سيختارون السلطة القضائية لتسوية النزاعات ، كان من الملاحظ أن حوالي ربع الجمهور غير مستعدين للقيام بذلك. كما أنه من الأكثر إثارة للاهتمام أن أكثر من ١٠٪ من القضاة و١٤٪ من المحامين ليسوا على استعداد لأن يختاروا السلطة القضائية، مما يثير تساؤلات بشأن العوامل التي تكمن وراء هذا الإكتشاف، سواءً أكانت متصلة بطبيعة السلطة القضائية و/أو الثقافة الشخصية للمحامين والقضاة.

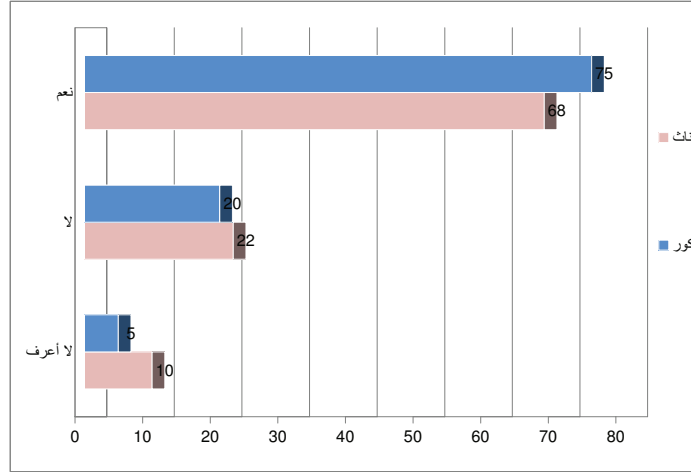
شكل رقم (١١): النسبة المئوية للمستجيبين المستعدين لاختيار المحاكم لتسوية الخلافات:



وقد تبين أن الذكور أكثر استعداداً لاختيار المحاكم/النظامية (كخيار لحل النزاعات) (٧٥٪) أكثر من الإناث (٦٨٪)، غير أن ذلك لا يعني أن النساء لسن على استعداد لاختيار القضاء، بل إن نسبة أكبر منهن لسن على يقين، أو مترددات، بشأن اللجوء إليه. قد يُعزى ذلك إلى التقاليد الثقافية التي تشجع النساء على حل الخلافات داخل الأسرة أو العائلة (الدائرة الخاصة)، كما أنه قد يرجع إلى الشعور السائد بين بعض النساء بأنه ليس لديهن القدرة على تحقيق العدالة لأنفسهن من خلال النظام الرسمي.



شكل رقم (١٢): النسبة المئوية للمستجيبين المستعدين لاختيار المحاكم لتسوية الخلافات حسب الجنس (العينة الوطنية)

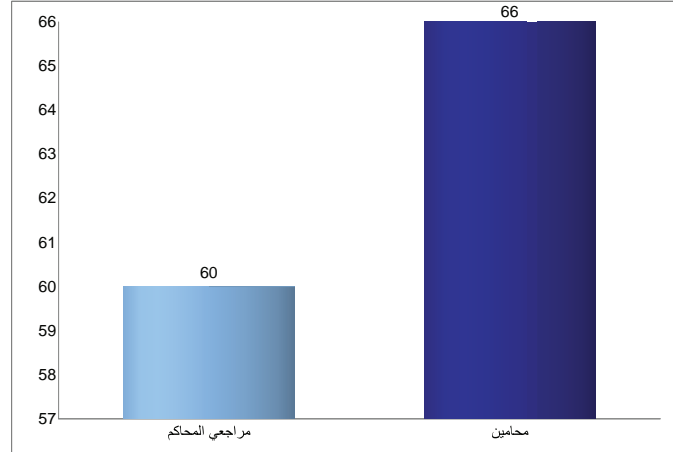


#### ٤. أداء المحاكم

##### ١,٤ المدة الزمنية التي تستغرقها المحاكمة

يرى غالبية المحامين (٦٦٪) ومراجعي المحاكم أن المحاكمات تستغرق وقتاً طويلاً، ويقول بقيتهم أن مدتها معقولة، بينما تقول نسبة صغيرة أن أمدتها كان أقل مما كانوا يتوقعون.

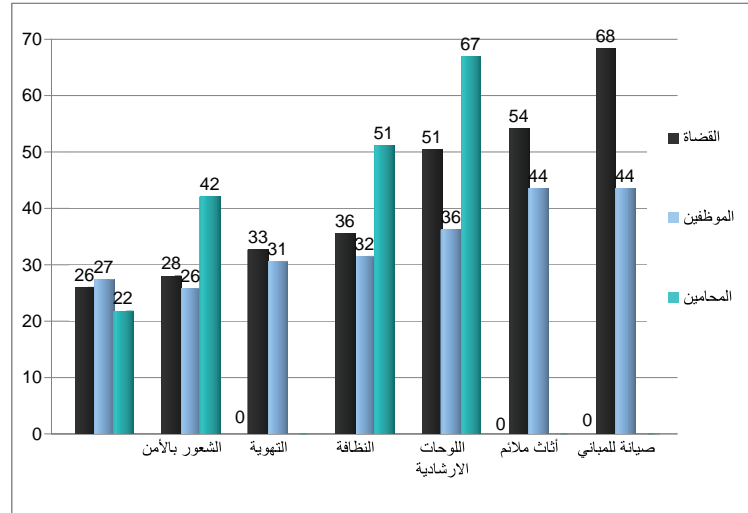
شكل رقم (١٣): النسبة المئوية ممن يشعرون أن أمد إجراءات المحاكمة (طويل)



##### ٢,٤ الفجوات واحتياجات الإصلاح

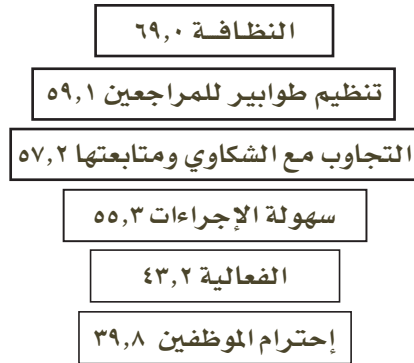
تكمن أوسع الفجوات كما يراها القضاة في الجوانب المتعلقة بصيانة المباني، والتأثير المناسب، واللوحات الإرشادية، ويتفق معهم في ذلك كوادر المحاكم. وأما بالنسبة للمحامين، فإن الفجوات تكمن أساساً في الجوانب المتعلقة باللوحات الإرشادية ونظافة المحاكم.

شكل رقم (١٤): الفجوات المتعلقة بالجوانب التالية كما يقيّمها القضاة، وطواقم المحكمة، والمحامين (التقييم السلبي)



وفيما يتعلق بمراجعي المحاكم، فقد تبين أنّ مسألة النظافة تشكل الأولوية الأهم، وتليها مسألة تنظيم طوابير أفضل لكي يلتزم بها المراجعين. ويأتي ذلك درجة التجاوب مع الشكاوى ومتابعتها، ومن ثم مسألة تعقيد الإجراءات. ويرى ٤٣٪ منهم أنّ هناك فجوة في الفعالية، و٤٠٪ أنّ هناك فجوة تتعلق بدرجة إحترام الموظفين للمراجعين.

شكل رقم (١٥): الفجوات في الإجراءات الإدارية والكادر (تقييم متوسط أو سلبي حسب رأي مراجعي المحاكم)



## إستنتاجات عامة

١. الثقة بالعاملين في السلطة القضائية: يُشكّل القضاة الفئة الأكثر موثوقية من بين كلّ الفئات المستطلعة، وتليهم فئة كوادرات المحاكم، بينما الأقل موثوقية حسب رأي العينة الوطنية، وعينة مراجعي المحاكم، وعينة كوادرات المحاكم هم المحامين وإجراءات الشرطة. وحسب رأي القضاة والمحامين فإنّ إجراءات النيابة العامة والشرطة هي الأقل موثوقية.
٢. دور الدولة في تكريس استقلال القضاء: يسود أعلى تقييم لدور الدولة بين كوادرات المحاكم والقضاة (كلا الفئتين من الموظفين العموميين)، بينما يسود أدنى تقييم لدورها بين مراجعي المحاكم والمحامين. غير أنه وبشكل عام توجد أغلبية بين كلّ الفئات تُقيم دور الدولة في تكريس استقلال القضاء إيجابياً (لدرجة كبيرة أو متوسطة).
٣. استراتيجية قطاع العدالة: ذكر ثلثي القضاة والمحامين أنهم على معرفة بإستراتيجية قطاع العدالة، بيد أنّ ثلثهم يقولون أنهم ليسوا على معرفة بها. كما يقول ٤٦٪ من كوادرات المحاكم أنهم على معرفة بالإستراتيجية، بينما يقول غالبيتهم أنهم ليسوا على معرفة بها.
٤. عدالة قرارات المحاكم: تسود إنطباعات إيجابية بشأن قرارات المحاكم بين غالبية الجمهور، حيث يعتقد ٦٦٪ منهم أنّ قرارات المحاكم كانت عادلة (لدرجة كبيرة أو متوسطة). غير أنّ النسبة تتخفّف بين مراجعي المحاكم بما قيمته ١٧ نقطة لتصل إلى ٥٩. قد يؤثّر ذلك إلى أنّ الإحتكاك بالنظام لا يؤدي إلى تحسين الإنطباعات عن عمله، بل على العكس فقد يفرض الإحتكاك بالسلطة القضائية إلى توجهات سلبية نحوه.
٥. المحسوبية في المحاكم: طُلب من المستطلعين أن يقدموا إنطباعاتهم حول وجود المحسوبية في المحاكم، فظهر أنّه يسود بين العينة الوطنية إنطباع واسع بوجودها حيث قال ٤٥٪ أنّهم يعتقدون بوجودها بدرجة عالية أو متوسطة، بينما يعتبر ١٦٪ أنّ المحسوبية موجودة بدرجة قليلة.
٦. تقييم المحامين: يميل القضاة إلى أن يكونوا أكثر إنتقاداً للمحامين من الجمهور ومراجع المحاكم. غير أنّ الفئات الثلاث تعطي المحامين، بشكل عام، تقييماً (متوسطاً) من حيث كفاءتهم في تمثيل موكلتهم. كما يعتقد ثلث القضاة أنّ المحامين يمثلون موكلتهم بكفاءة لدرجة محدودة.
٧. اللجوء للسلطة القضائية: بينما تُصرّح غالبية الفئات المستطلعة عن آرائها حول هذه المسألة بأنهم مستعدون للجوء إلى السلطة القضائية لتسوية قضايا لم يتم حلها بعد، كان من الملاحظ أن حوالي ربع الجمهور غير مستعدين للقيام بذلك. كما أنه من الأكثر إثارة للإهتمام أنّ أكثر من ١٠٪ من القضاة و١٤٪ من المحامين ليسوا على إستعداد لأن يلجئوا إلى السلطة القضائية.
٨. فترة المحاكمة: يرى غالبية المحامين (٦٦٪) ومراجع المحاكم أن المحاكمات تستغرق وقتاً طويلاً، ويقول بقيتهم أن مدتها معقولة، بينما تقول نسبة صغيرة أن أمدها كان أقل مما كانوا يتوقعون.
٩. التعرض للضغط: ذكر حوالي ١١٪ من القضاة بانهم تعرضوا لضغوط من المحامين، وذكر ما يقارب من ١٠٪ من القضاة بأنهم تعرضوا شخصياً لضغوط من أعضاء مجلس القضاء الأعلى، بينما لم يظهر كوادرات المحاكم بأي ضغوط ذات أهمية عليهم، غير أنّ ٥٪ منهم أقرّوا بوجود ضغوط مصدرها أعضاء مجلس القضاء الأعلى والأقارب.
١٠. البنية التحتية للمحاكم: تكمن أوسع الفجوات في النظام القضائي كما يراها القضاة في الجوانب المتعلقة بصيانة المباني، والتأثيث المناسب، واللوحات الإرشادية، ويتفق معهم في ذلك كوادرات المحاكم. وأما بالنسبة للمحامين، فإنّ الفجوات تكمن أساساً في الجوانب المتعلقة باللوحات الإرشادية ونظافة المحاكم.
١١. بيئة المحاكم: وفيما يتعلق بمراجع المحاكم، فقد تبين أنّ مسألة النظافة تشكل الأولوية الأهم، وتليها مسألة تنظيم طوابير أفضل لكي يلتزم بها المراجعين. ويلي ذلك درجة التجاوب مع الشكاوى ومتابعتها، ومن ثم مسألة تعقيد الإجراءات. ويرى ٤٣٪ منهم أنّ هناك فجوة في الكفاءة، و٤٠٪ أنّ هناك فجوة تتعلق بدرجة إحترام الموظفين للمراجعين.



## توصيات عامة

١. من أجل تحسين توجهات الجمهور إزاء عدالة السلطة القضائية ونزاهتها وحياديتها، يتطلب توفير المعلومات للجمهور عن أداء السلطة القضائية وتيسير تناول المعلومات من قبل المهتمين سواء عبر وسائل الإعلام المختلفة أو باستخدام تكنولوجيا المعلومات، أو من خلال نشر الوعي بأهمية الثقة بالقضاء وسيادة القانون في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وبشكل خاص في المؤسسات التعليمية.
٢. من القضايا الملحة التي على السلطة القضائية أن توليها جلّ اهتمامها هي التخفيف من الاختناق القضائي والإسراع في البت بالقضايا وخاصة المعلقة منها منذ سنوات طويلة، بالإضافة إلى تحسين الخدمات في المحاكم والتخفيف من البيروقراطية وتسهيل مهمة المراجعين وتعريف الجمهور بالإجراءات المطلوبة للإنجاز معاملاتهم. كذلك تحسين أداء موظفي المحاكم من خلال سرعة إنجاز المعاملات وتحسين معاملة المراجعين واحترامهم. كل ذلك من شأنه أن يحسن توجهات الجمهور إزاء السلطة القضائية وعدالة القضاء.
٣. أنّ مصداقية السلطة القضائية مرتبطة، بدرجة كبيرة، بأداء الحكومة ودورها في صون وتكريس سيادة القانون. يجب إذًا تقوية دور الحكومة المركزية بحيث تصبح مصدرًا موثوقًا للأمن السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي للمواطنين. إنّ مصداقية السلطة القضائية ستعزز إذا ما لعبت الحكومة دوراً مقنعاً مع المجتمع ككل.
٤. لا تقتصر سمعة ومصداقية المحاكم من عملها فحسب، بل ومن عمل الشرطة والنيابة أيضاً. إنّ الروابط البيئية بين هذه الأجهزة يجب أن تبقى موضع تحليل، وتعزيز، وتطوير. كما ويجب أن يتواصل تطوير نظام المحاكم، ومعه بالضرورة تطوير أداء الشرطة والنيابة.
٥. الحاجة ماسة إلى تطوير آليات محددة من أجل العمل على تحسين توجهات القضاة نحو عمل المحامين، حيث يبدو أن هناك قدر من عدم الثقة في هذا المجال. قد تتضمن إحدى هذه الآليات توضيحاً أفضل للعلاقة والحدود بين القضاة والمحامين، تأمين حوار منظم ومستمر بينهم من خلال ورشات العمل والجلسات المشتركة، ودراسة العلاقة الخاصة بين الفئتين، وأسباب وجود عدم الثقة.
٦. هناك حاجة لتطوير إستراتيجية ثنائية الاتجاه تهدف إلى تحسين توجهات القضاة والمحامين نحو عملية التفتيش. إحدى جوانب هذه الإستراتيجية يتمثل بالإستمرار في مناقشة الإجراءات والمعايير السائدة مع القضاة أنفسهم، من أجل التعرف على التحسينات المطلوبة في هذا الإتجاه. يتضمن هذا الإقتراح زيادة معدل ٥٥% للتفتيش. كما أنها تتضمن إقتراحات القضاة التي عرضوها أثناء هذا المسح، والتي تضمنت تقديم تدريب أفضل للمفتشين، والقيام بزيارات غير معلنة مسبقاً للمواقع، وتطبيق مقارنة أكثر جدية ومهنية لعملية التفتيش. وثانياً، تتضمن الإستراتيجية التحقق من معرفة جميع القضاة بإجراءات التفتيش من خلال رفع وعيهم في إجتماعات وورشات عمل مشتركة. كذلك يُقترح استخدام تقنيات حديثة للتعميم والنقاش.
٧. من أجل تحسين العلاقات بين القضاة والمحامين: إقتراح المحامون تفعيل التعاون مع مجلس القضاء الاعلى لحلّ أية خلافات تقع، من خلال التواصل المباشر بين المجلس والنقابة، وعقد جلسات وتدريبات مشتركة، واحترام مجلس القضاء الأعلى لقرارات النقابة، إلزام الطرفين بالقانون، تعيين بعض المحامين في فرق التفتيش القضائي، التشاور مع النقابة بشأن تعيين القضاة، وتسريع أمد المحاكمات. كثير من المحامين طالبوا بإعادة بناء النقابة، وإعادة النظر في هيكليتها ولوائحها. كما اقترحوا بضرورة قيام النقابة بدور أكثر فعالية في تمثيل المحامين لدى مجلس القضاء الأعلى وغيره من المؤسسات ذات العلاقة. كما إقتراح آخرون بضرورة قيام النقابة بدور أكثر فعالية في رفع كفاءة المحامين ورفع الوعي بينهم.
٨. لتحسين توجهات المراجعين/ المتقاضين نحو القضاء الفلسطيني يتطلب اولاً التخفيف من الإجراءات وتحسين الخدمات المقدمة لجمهور المراجعين لإنجاز معاملاتهم بالسرعة المطلوبة، كما يتطلب توفير المعلومات الأساسية واللوائح الإرشادية عن كيفية الحصول على الخدمة وإجراءات الدعوى بحيث تكون المعلومات واضحة ومفهومة لمختلف المستويات التعليمية. كما ان حسن معاملة الموظفين في المحاكم لجمهور المراجعين والمتقاضين تلعب دوراً أساسياً في تحسين توجهاتهم إزاء القضاء وعدالته.



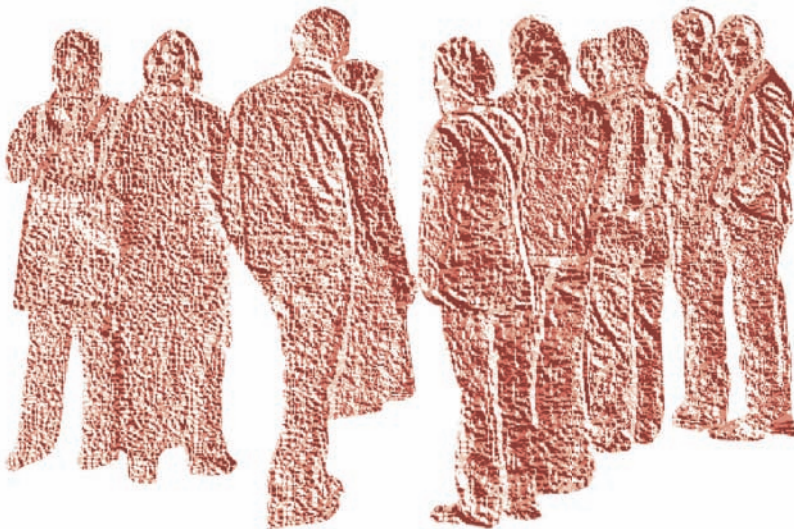


٩. من الملاحظ وجود ازمة ثقة بين الموظفين في المحاكم والآخرين في الجهاز القضائي، ربما تعود أسباب ذلك إلى ضعف الاتصال والتواصل بين هذه المجموعات، لذا يجب ان لا يقتصر التواصل ان وجد على الفئات العليا من الموظفين بل يجب ان تمتد إلى المستويات الدنيا لحل جميع الاشكالات وازالة العقبات التي تواجه العمل. اما بالنسبة للمحامين وعلاقتهم بموظفي المحاكم من الضروري وضع اليات محددة تحدد العلاقة بينهما بحيث تمنع تضارب الاعمال والمصالح.
١٠. من الضروري إجراء تقييم اداري واجراء دراسة شاملة حول العبئ الوظيفي للموظفين ومدى ملائمة المهام الوظيفية والوصف الوظيفي لكل موظف والتعرف على المشاكل والتحديات التي يواجهها كل موظف في وظيفته، مع النظر في سلم الرواتب.



الجزء الثاني

# استطلاع الرأي العام (العينة الوطنية)





## الجزء الثاني

### استطلاع الرأي العام (العينة الوطنية)

#### مقدمة:

يُقدّم هذا التقرير تحليلاً لنتائج استطلاع الرأي العام الوطني الذي أُجرى على سكان الضفة الغربية (، ويستطلع توجهات جمهور المعاينة نحو عدالة القضاء الفلسطيني، مقارنة بعدالة القضاء في بعض البلدان العربية والغربية. كما يفحص الإستطلاع مستوى معارفهم وتوجهاتهم فيما يتعلق بمكونات السلطة القضائية، والتعرف على مدى سهولة أو صعوبة إجراءات المحاكم للذين خاضوا تجربة معها ومن واقع تجربتهم.

#### الأهداف:

إستهدف المسح الوطني الجمهور في الضفة الغربية، وقد سعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على توجهات الجمهور بشأن أداء المؤسسات المختلفة العاملة في مجال العدالة، بما في ذلك الشرطة، والنيابة، والمحاكم، والمحامين، والحكومة بشكل عام.
- تحليل معرفة الجمهور بالسلطة القضائية مقارنة بالدول العربية والأجنبية.
- التعرف على مدى إستعداد السكان للجوء للقضاء، والأسباب الكامنة وراء ذلك.
- فهم تجارب السكان الحقيقية مع السلطة القضائية سواءً كمتلقين للخدمات أو كمتقاضين أمام المحاكم.
- قياس الحاجة إلى تحسين أداء السلطة القضائية لخدمة السكان.

#### المنهجية:

أُجريت ثلاثون مقابلة تجريبية مع سكان من جميع المحافظات في الضفة الغربية، يمثلون أنواع التجمعات السكنية كافةً، وبشكلٍ راعي تمثيل الفئات العمرية من الجنسين. وقد إشتملت إستمارة الإستبيان على أربعة أجزاء تغطي الجوانب التالية:

- خلفية إجتماعية-إقتصادية عن المستجيب.
- التوجهات نحو مكونات السلطة القضائية المختلفة.
- تجارب مراجعي المحاكم الساعين للحصول على خدماتها.
- تجارب المتقاضين.

#### العمل الميداني:

أُجري العمل الميداني لهذا المسح بين يومي ١٣ و ١٦ نوفمبر ٢٠٠٨، حيث شارك فيه خمسون من الباحثين الميدانيين، والمراقبين، والمشرفين. وقد تمّ إجراء المقابلات في منازل المستجيبين من خلال التفاعل المباشر وجهاً لوجه.

#### إختيار العينة:

تتمتع نتائج المسح على مقابلات مع عينة إحصائية للأسر. تمّ إختيار عينة عشوائية متعددة المراحل باستخدام التوزيع النسبي للحصول على عينة تضمن التمثيل. إن إختيار العينة يعتمد على البيانات التي صدرت عن التعداد السكاني الأخير في العام ٢٠٠٧، والذي أعدّه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كان حجم العينة (١٠١٠) أشخاص يمثلون كل المناطق، وأنواع التجمعات السكانية، والمحافظات، والأحياء، والنوع الإجتماعي، والعمر، والدرجة العلمية، وغيرها من المتغيرات الإجتماعية-الإقتصادية. وجرى تخصيص عدد من



الإستيبيانات لكل محافظة بالتناسب مع عدد سكانها، بينما وزعت هذه الإستيبيانات على أساس المدينة، والقرية، ومخيم اللاجئين، بحيث قسم كل تجمع سكاني إلى وحدات للعينه باستخدام خرائط متاحة تبين الأحياء السكنية والشوارع والوحدات السكنية بالتفصيل. وتم تقسيم كل تجمع سكاني إلى عدد من وحدات العينه في كل منها حوالي مائة أسرة. وقد استخدم الباحثون الميدانيون، بالتنسيق مع المشرفين المركزيين والمناطقيين، الخرائط لتعيين الأسر التي سيتوجه إليها الباحثون الميدانيون، والتي يتم اختيارها حسب فترة عدّ محددة (عدد الأسر في وحدة العينه مقسوماً على عدد المقابلات المطلوب إجراؤها). وتم توزيع المقابلات بالتساوي على المستجيبين من الذكور والإناث. وحالما يكون الباحثون في المنزل، فإنهم يستخدمون جدول «كيش» لتحديد الشخص الذي ستم إجراء المقابلة معه/معها. العينه ذاتية التوازن وتضمن التمثيل النسبي حسب العمر، والتحصيل العلمي، والحالة الزوجية، والمهنة، ومستوى الدخل، والقطاع المهني، وحالة اللجوء، بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي وحسب الجنس. ويبلغ هامش الخطأ لكامل العينه أقل من ٣٪.

## تحليل النتائج:

### ١. توجهات الجمهور نحو السلطة القضائية وجهات الإختصاص ذات العلاقة

#### ١.١ تقييم السلطة القضائية في فلسطين: منظور مقارن

تم في هذا البند تحليل آراء المستجيبين بشأن الأسئلة حول العدالة، والنزاهة، والحيادية، حيث تم سؤالهم عن سبعة بلدان من بينها فلسطين وبلدان عربية (الأردن ولبنان ومصر)، وبلدان غربية (الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا). طلب من المستجيبين منح درجة (من ١ إلى ١٠) لتقييم نظام العدالة في كل بلد على ثلاثة مقاييس (العدالة، والنزاهة، والحياد)، بحيث تكون الدرجة (١٠) الدرجة الأعلى والدرجة (١) هي الدرجة الأدنى. ولغرض هذا المسح، تم تعريف المصطلحات كما يلي:

- **العدالة:** إحقاق الحق بين المتقاضين على ضوء ما يقدم من بيانات وفقاً للقانون.
  - **النزاهة:** عدم خضوع عملية التقاضي لأي من المؤثرات التي تتعارض مع القانون أثناء سير المحاكمة ولحين صدور القرار.
  - **الحياد:** المساواة بين الخصوم وعدم الإنحياز لأي منهم.
- في التحليل الآتي، تم تقسيم الدرجات الممنوحة إلى ثلاثة مستويات للتقييم: ضعيف (من ١ إلى ٣)، متوسط (من ٤ إلى ٧)، ومرتفع (من ٨ إلى ١٠)، وبالإضافة إلى ذلك تم استخدام الوسط الحسابي لكل من المقاييس بالنسبة لكل بلد على حدة.

#### قبل عرض النتائج التفصيلية لكل معيار، من المهم الإشارة إلى المسألتين التاليتين:

- عبّر المستجيبون عن آراء واضحة بشأن نظام العدالة في فلسطين، بينما إمتنع كثير منهم عن التعبير عن آرائهم في نظم العدالة في بلدان أخرى. فقد بلغت نسبة المستجيبين الذين عبّروا عن عدم قدرتهم على تقييم أنظمة أخرى ما بين ٢١٪ (لنظام العدالة في الأردن)، و ٣٤٪ (لنظام العدالة في لبنان). في المقابل، بلغت نسبة من لم يكن لهم رأي في نظام العدالة في فلسطين ٣،٥٪ فقط. هذا المستوى من المعرفة يشير إلى مستوى الإهتمام بهذه المسألة بوصفها أولوية لدى الغالبية العظمى من الفلسطينيين، كما أشارت لذلك أيضاً دراسات سابقة عديدة. كما أنها تشير إلى تنوع الآراء حول أداء نظام القضاء الفلسطيني.
- أبدى المستجيبون مستوى ضعف في المعرفة بالأنظمة القضائية في البلدان الأخرى، ولذلك فإنه سيكون من الهام في الأقسام التالية حساب مستوى التقييم من بين أولئك الذين عبّروا عن رأيهم (أي أولئك الذين ادّعوا مستوى ما من المعرفة، مباشرة كانت أم غير مباشرة).

#### ٢.١ الآراء حول العدالة، والنزاهة، والحياد

تم الطلب من المستجيبين تقييم درجة (العدالة، والنزاهة، والحياد) لكل بلد من البلدان المدرجة في الإستيبانة.

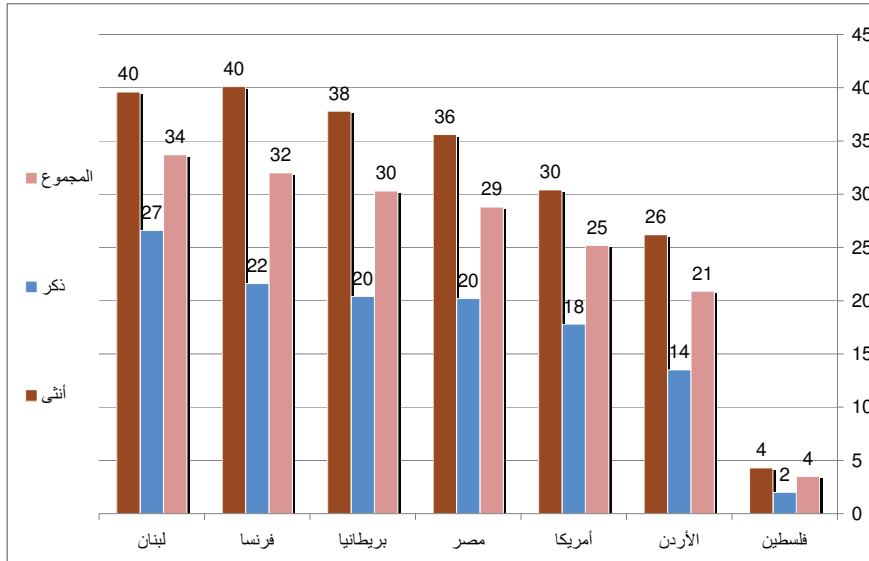
- حوالي ٣،٥٪ من المستجيبين لم يُعبّروا عن أي رأي بشأن درجة العدالة في فلسطين، وهذا يُعبّر - كما أشرنا إليه أعلاه - عن



درجة الإهتمام بنظام العدالة في فلسطين كنظام ذي أهمية لهم، وكما يبدو أنه إدراك بأن هذا النظام يلعب دوراً أساسياً في تعزيز سيادة القانون. كما أن هذا يؤكد على أن الفلسطينيين يعتقدون أن لديهم معلومات "كافية" عن نظام القضاء تمكنهم من تقديم "حكم" عليه. قد تكون هذه المعلومات (موضوعية-موثقة)، تنبع من التعامل المباشر مع السلطة القضائية، أو (إستراتيجية) كونها مستقاة من تجارب أخرى غير مباشرة أو عرضية. في كلا الحالتين، فإن الرأي العام غاية في الأهمية، ومن هنا تنبع أهمية تزويد الجمهور بمعلومات مناسبة.

- مستوى معرفة الفلسطينيين بالسلطة القضائية لا يتساوى مع معرفتهم بذات النظام في البلدان الأخرى، فقد إمتنع ٢١٪ من المستجيبين عن إبداء أي رأي بالسلطة القضائية الأردنية، و٢٩٪ بالسلطة القضائية المصرية. إن السلطة القضائية الأقل معرفةً للفلسطينيين من بين كل البلدان المدرجة هو السلطة القضائية اللبنانية، حيث إمتنع ٣٤٪ من المستجيبين عن إبداء أي رأي فيه. وقد يُعزى ذلك إلى ضعف تعرض الفلسطينيين للنظام أو المجتمع اللبنانيين، أو إلى قلة تبادل الزيارات بين الطرفين.
- وفيما يتعلق بالبلدان الغربية المدرجة في المسح، فإن المستجيبين كانوا أكثر معرفةً بالسلطة القضائية الأمريكية، حيث لم يعبر ٢٥٪ منهم عن أي رأي فيه، يليه السلطة القضائية البريطانية مع نسبة ٣٠٪ ممن لم يعبروا عن أي رأي فيه، ثم السلطة القضائية الفرنسية مع نسبة ٣٢٪ من المستجيبين الذين لم يعبروا عن أي رأي فيه. وقد تُعزى المعرفة الواسعة نسبياً للنظام الأمريكي إلى عوامل من قبيل تعرض الفلسطينيين الواسع لوسائل الإعلام الأمريكية.
- التوجهات المدرجة أعلاه تنطبق أيضاً على مقياسي (النزاهة) و(الحياد).

الشكل رقم (١٦): نسبة المستجيبين الذين لم يعبروا عن رأي في السلطة القضائية في كل من البلدان (على مقياس العدالة)



ظهرت النتائج التالية بين أولئك الذين عبروا عن رأيهم:

- يقسم المستجيبون البلدان السبع المدرجة إلى فئتين بناء على المقاييس الثلاثة: البلدان الغربية التي تحصل على درجات مرتفعة، والبلدان العربية التي تحصل على درجات متدنية باستخدام أدوات القياس كافة.
- يمنح المستجيبون بريطانيا وفرنسا الدرجات الأعلى على المقاييس الثلاثة مجتمعة، بينما تليها الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة.



- الفجوة بين التوجهات نحو الأنظمة القضائية في البلدان الغربية والعربية واسعة. على سبيل المثال، الوسط الحسابي لبريطانيا على مقياس العدالة بلغ ٧,٢٦ درجة، بينما بلغ للأردن ٥,٧ درجة (فارق يبلغ ١,٥٦ درجة)، وفلسطين ٤,٨٧ درجة (أي فارق يبلغ ٢,٣٩ درجة).
- الفجوة تظهر أكثر تضاحاً عند تقديم النسب المئوية للتوجهات نحو العدالة، حيث تبلغ النسبة المئوية للمستجيبين الذين يقولون بأن الأنظمة البريطانية والفرنسية هي أنظمة (عادلة) حوالي ٦٠٪، بينما بلغت نسبة من يشعرون بالمثل نحو النظامين المصري والفلسطيني ١٠٪ فقط (أي بفارق ٥٠ نقطة).
- من بين الأنظمة العربية يسجل الأردن أعلى درجات على المقاييس الثلاثة، يليه لبنان، ومن ثم فلسطين فمصر.

جدول رقم (٧): تقييم الأنظمة القضائية على مقياس (العدالة)

الترتيب	البلد	% (عدالة مرتفعة)	% (عدالة متوسطة)	% (عدالة منخفضة)	الوسط (من ١٠)
١	فرنسا	٦٠,٠	٣٠,١	١٠,٠	٧,١٣
٢	بريطانيا	٥٧,٧	٣١,٦	١٠,٨	٧,٢٦
٣	الولايات المتحدة	٥٦,١	٣٠,٦	١٣,٤	٧,٠٤
٤	الأردن	٢٥,٠	٥٦,٥	١٨,٥	٥,٧
٥	لبنان	١٦,٠	٥٩,٢	٢٤,٨	٥,١٣
٦	فلسطين	١٠,٠	٦٤,٥	٢٥,٥	٤,٨٧
٧	مصر	١٠,٠	٦٣,٥	٢٦,٥	٤,٨٠

- ترتيب التوجهات إزاء العدالة يعتمد على قيمة الوسط الحسابي المرجح المرتب تنازلياً من الأعلى للأدنى وكذلك على النسب المئوية.
- التوجهات ذاتها تنطبق على مقياس (النزاهة)، حيث تحصل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة على متوسطات حسابية تتعدى ٦,٨٥ درجة، بينما تراوحت الدرجات التي مُنحت للبلدان العربية بين ٤,٨ درجة (مصر) و ٥,٤٨ درجة (الأردن).
- أكثر من ٥١٪ من المستجيبين يؤمنون بأن النظامين البريطاني والفرنسي يتمتعان بدرجة مرتفعة من النزاهة، بينما ١٠٪ و ١٥٪ فقط لديهم نفس الشعور بشأن النظامين القضائيين في مصر وفلسطين بالترتيب.

جدول رقم (٨): تقييم الأنظمة القضائية على مقياس (النزاهة)

الترتيب	البلد	% (نزاهة مرتفعة)	% (نزاهة متوسطة)	% (نزاهة منخفضة)	الوسط (من ١٠)
١	فرنسا	٥١,٧	٣٨,٢	١٠,١	٦,٩٧
٢	بريطانيا	٥١,١	٣٨,٩	١٠,٠	٦,٩٨
٣	الولايات المتحدة	٤٨,٩	٣٨,٦	١٢,٤	٦,٨٥
٤	الأردن	١٢,٩	٦٧,٠	٢٠,١	٥,٤٨
٥	لبنان	٣٧,٥	٤٧,١	١٥,٤	٥,١٨
٦	فلسطين	١٥,١	٥٦,٥	٢٨,٤	٤,٩٣
٧	مصر	٩,٧	٦٤,٨	٢٥,٥	٤,٨٠

- تواصلت الفجوة على مقياس الحيادية أيضاً، حيث تلتقت كل من بريطانيا وفرنسا متوسط حسابي قدره ٦,٨، تلتهما الولايات المتحدة بحصولها على ٦,٥٨ درجة. وحصل الأردن على ٥,٤٤ درجة، تلاه لبنان بـ ٥,٢١ درجة، ثم فلسطين





بـ ٥,٠٤ درجة، وأخيراً مصر التي حصلت على ٤,٩٦ درجة.

- الفجوة تجد تعبيراً أوضح عندما يتعلق الأمر بالتوجهات نحو (الحيادية المرتفعة)، حيث يرى ٤٨٪ أن السلطة القضائية البريطانية حيادياً، مقارنةً بنسبة ١٧٪ لفلسطين و ١٢٪ لمصر.

جدول رقم (٩): تقييم الأنظمة القضائية على مقياس (الحيادية)

الترتيب	البلد	% (حيادية مرتفعة)	% (حيادية متوسطة)	% (حيادية منخفضة)	الوسط (من ١٠)
١	بريطانيا	٤٧,٦	٤٠,٩	١١,٦	٦,٨٠
٢	فرنسا	٤٧,١	٤١,٥	١١,٤	٦,٧٩
٣	الولايات المتحدة	٤٤,١	٤٣,٤	١٢,٤	٦,٨٥
٤	الأردن	١٩,٢	٦٠,١	٢٠,٧	٥,٤٤
٥	لبنان	١٥,٩	٦٢,٤	٢١,٧	٥,٢١
٦	فلسطين	١٧,٢	٥٤,٥	٢٨,٣	٥,٠٤
٧	مصر	١٢,٢	٦٣,٩	٢٣,٩	٤,٩٦

بشكل عام تظهر النتائج أن هناك إدراك موحد لكل مكونات السلطة القضائية، فالأنظمة التي ينظر إليها على أنها حيادية ونزيهة، ينظر إليها على أنها عادلة أيضاً. فعلى سبيل المثال، يمنح المستجيبون بريطانياً متوسطاً حسابياً مقداره ٦,٨ درجة للحياد، و ٦,٩٨ درجة للنزاهة، و ٧,٢٦ درجة للعدالة. وبخلاف ذلك، فإنهم يمنحون مصر ٤,٩٦ درجة للحياد، و ٤,٨١ درجة للنزاهة والعدالة. وفيما يتعلق بفلسطين، يعطي المستجيبون السلطة القضائية متوسطاً حسابياً مقداره ٥,٠٤ درجة للحياد، و ٤,٩٣ درجة للنزاهة، و ٤,٨٧ درجة للعدالة.

كما تُظهر النتائج أيضاً أن التوجهات نحو السلطة القضائية في فلسطين ذات صلة بالخلفية الاجتماعية-الاقتصادية للمستجيبين.

- على الرغم من أن السلطة القضائية الفلسطينية متركزة في مدينة رام الله، فإن التقييم الأقل تفضيلاً يأتي من المنطقة الوسطى من الضفة الغربية، وبشكل خاص من محافظة رام الله، حيث يشعر أقل من ٦٪ من سكان المنطقة الوسطى للضفة الغربية بأن السلطة القضائية عادلة بشكل كبير، مقارنةً بـ ٨٪ في الجنوب، وحوالي ١٣٪ في الشمال.
- تسود تقييمات أكثر إيجابية نسبياً بين الرجال (٦,١١٪) مقارنةً بالنساء (٦,٨٪) على مقياس العدالة.
- الأشخاص الذين يعملون في القطاع الخاص والقطاع الأهلي (المنظمات غير الحكومية) يمنحون تقييماً أكثر تفضيلاً (٧,٩٪) من الموظفين العموميين (٦,٦٪).
- التحصيل العلمي والعمر لا يلعبان دوراً ذو أهمية في تقييم درجة العدالة.

الجدول رقم (١٠): نسبة المستجيبين القائلين بأن النظام الفلسطيني (عادل إلى درجة كبيرة) حسب المتغيرات (المعدل الوطني ٩,٧٪)

المحافظة	%	النوع الاجتماعي	%
جنين	١٤,٤	ذكور	١١,٦
طوباس	٣٢,١	إناث	٨,٦
طولكرم	١٣,٢	التحصيل العلمي	%
قلقيلية	٧,٤	أقل من ٩ أعوام	١٠,٠
نابلس	٩,٢	٩ - ١٢ عاماً	١٠,٧
سلفيت	١٦,٧	أكثر من ١٢ عاماً	٨,٤
منطقة الشمال	١٣,١	العمر	%
أريحا	٣,٦	١٨ - ٣٠ عاماً	١٠,١
رام الله	٦,٤	٣١ - ٥٠ عاماً	٩,٢
منطقة الوسط	٥,٩	أكثر من ٥٠ عاماً	١١,٥
بيت لحم	٧,٩	قطاع العمل	%
الخليل	٨,٠	القطاع الحكومي	٦,٦
منطقة الجنوب	٨,٠	القطاعات الخاص والأهلي	٩,٧

ويتعلق تقييم السلطة القضائية أيضاً بالعديد من العوامل الأخرى مثل النظرة إلى دور الدولة في تعزيز سيادة القانون، والمعرفة بالدور المناط بالحاكم، والثقة بالعناصر المختلفة للنظام (القضاة، المحامون، الكادر الإداري، الشرطة، مكتب النائب العام). البيانات التالية تظهر عدد من الإستنتاجات ذات الصلة:

- إنَّ التقييم الأقلّ تفضيلاً للنظام القضائي الفلسطيني يسود بين أولئك الذين يعتقدون بأنَّ قرارات المحاكم غير عادلة، وأنَّ القضاة والمحامين لا يجب الوثوق بهم، وأنَّ الحكومة لا يمكنها أن تلعب دوراً في تعزيز إستقلال القضاء.
- إنَّ التعامل المباشر مع السلطة القضائية لا يُحسِّن بحدِّ ذاته نظرة الجمهور إليه، حيث أنَّ تقييم أولئك الذين تلقوا خدمات من المحاكم لا تختلف كثيراً عن أولئك الذين لم يتلقوا مثل هذه الخدمات من بين الجمهور العريض.
- وعلى العكس، فإنَّ أولئك الذين كانوا جزءاً من قضية أمام المحاكم (كمتقاضين) يسود بينهم معدل أكثر سلبية من حيث تقييمهم للنظام القضائي بالمقارنة مع الجمهور العريض. في الحقيقة يبلغ معدل التقييم السلبي بين المتقاضين حوالي ٣٤٪، مقارنةً بـ ٢٥٪ بين أولئك الذين لم يسبق لهم أن كانوا أطرافاً في قضية أمام المحاكم أبداً.
- يسود بين أولئك الذين يقولون أنه قد تمَّ التعامل معهم بإحترام في المحاكم تقييم أكثر تفضيلاً للنظام القضائي من أولئك الذين يقولون أنه لم يتمَّ التعامل معهم بإحترام.



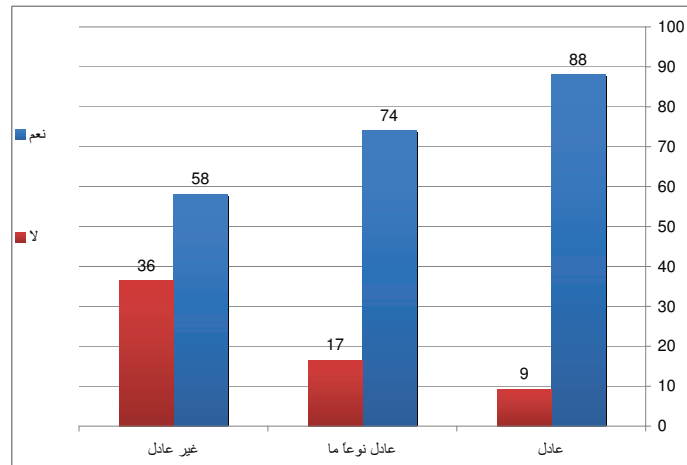
الجدول رقم (١١): العلاقة بين التوجهات نحو عدالة المحاكم والخبرات مع نظام العدالة الفلسطيني - النسبة المئوية

عادل	عادل نوعاً ما	غير عادل	
١٢,٧	٦١,٥	٢٥,٨	قرارات المحاكم مألوفة لديهم
٩,٠	٦٥,٧	٢٥,٣	قرارات المحاكم ليست مألوفة لديهم
١٧,٢	٦٦,٢	١٦,٦	الذين يعتبرون القرارات نزيهة
٦,١	٥٤,٧	٣٩,١	الذين يعتبرون القرارات غير نزيهة
١٢,٠	٧٠,٢	١٧,٨	الذين يعتبرون القضاة موثوقين
٢,١	٤١,١	٥٦,٨	الذين يعتبرون القضاة غير موثوقين
١١,٠	٦٦,٨	٢٢,٣	الذين يعتبرون المحامين يمثلون وكلاؤهم
٦,١	٥٤,٧	٣٩,١	الذين يعتبرون المحامين لا يمثلون وكلاؤهم
١٣,١	٦٦,٦	٢٠,٤	الذين يعتبرون أن الحكومة تلعب دوراً إيجابياً
٣,٤	٥٨,٩	٣٧,٧	الذين يعتبرون أن الحكومة لا تلعب دوراً
١٠,٠	٦٤,٥	٢٥,٥	إجمالي العينة
١٣,٠	٦٦,٠	×٢١,٠	الذين تلقوا خدمة في نفس اليوم
٧,٣	٦٥,٩	×٢٦,٨	الذين لم يتلقوا خدمة في نفس اليوم
٩,٥	٥٦,٨	×٣٣,٨	الذين كانوا طرفاً في قضية أمام المحاكم
١٠,٠	٦٥,٢	×٢٤,٨	الذين لم يكونوا طرفاً في قضية أمام المحاكم
١٠,٩	٥٨,٧	×٣٠,٤	الذين تم التعامل معهم باحترام في المحاكم
٨,٣	٥٠,٠	×٤١,٧	الذين لم يتم التعامل معهم باحترام

× عينة أصغر من المستخدمين والمتفاعلين، أدت إلى معدل مختلف.

إن التوجهات نحو العدالة تؤثر في قرار السكان في اختيار السلطة القضائية لتسوية النزاعات أو الإمتناع عن ذلك. وكما يبيّن الشكل التوضيحي التالي، فإن أعلى نسبة من الإستعداد لاختيار القضاء لتسوية النزاعات (٨٨٪) تسود بين أولئك الذين يؤمنون بأن ذلك النظام هو نظام (عادل). كما وتراجع نسبة أولئك الذين يقولون أنهم سيختارون القضاء لتسوية النزاعات إلى ٧٤٪ بين أولئك الذين يعتقدون أن السلطة القضائية عادلة نوعاً ما، بينما تتدنى إلى ٥٨٪ بين أولئك الذين يعتقدون أنه غير عادل.

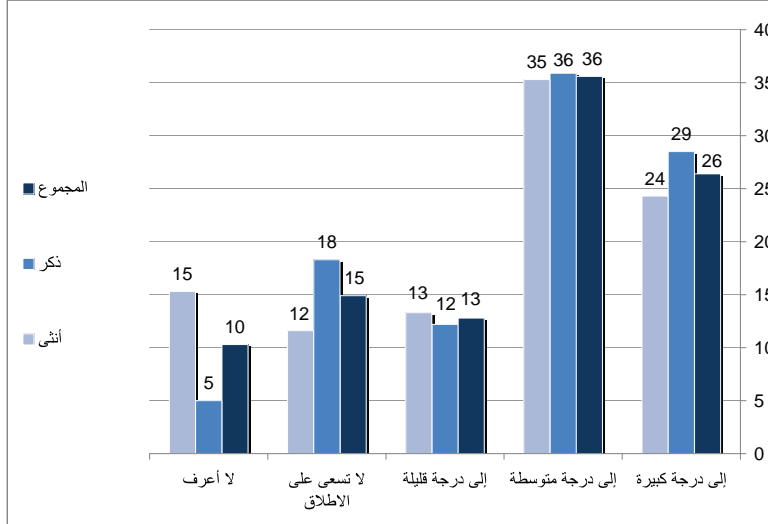
الشكل رقم (١٧): الإستعداد لاختيار النظام القضائي لتسوية النزاعات حسب التوجه نحو العدالة



## ٣,١ دور الدولة

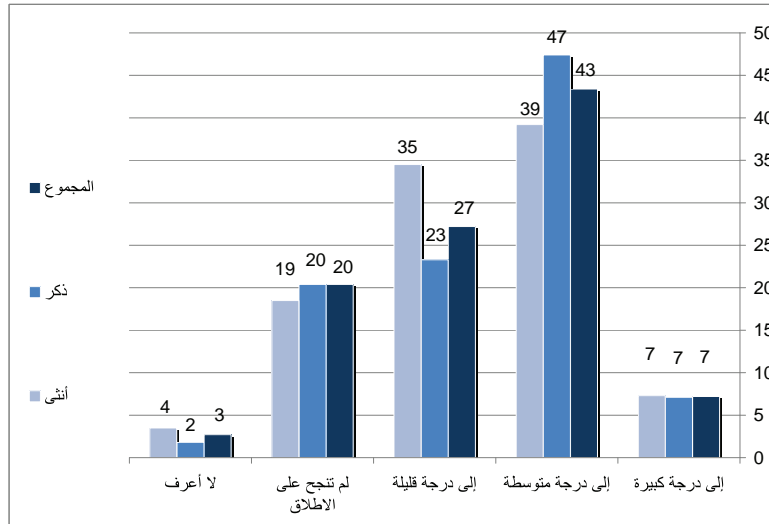
سُئل المستجيبون إذا ما كانت الحكومة الفلسطينية منخرطة بفعالية في صون إستقلال القضاء، وإذا ما كانت تحقق نجاحاً في ذلك الإتجاه، حيث ذكر ٢٦٪ أنّ الحكومة تعمل (لدرجة كبيرة) على صون إستقلال القضاء، كما قال ٣٦٪ أنّ الحكومة تقوم بتلك المهمة بدرجة (متوسطة). وعلى العكس من ذلك، ذكر ٢٥٪ أنّ الحكومة تقوم بذلك بدرجة محدودة أو لا تقوم بأي شئ من أجل صون إستقلال القضاء.

الشكل رقم (١٨): إلى أي درجة تعتقد أن الحكومة تسعى إلى صون إستقلال القضاء؟



وفيما يتعلق بدرجة النجاح المحققة في صون إستقلال القضاء، تعتقد أقلية صغيرة تبلغ ٧٪ أنّ الحكومة قد نجحت في تحقيق ذلك، بينما تعتقد نسبة كبيرة (٤٣٪) أنّ الحكومة نجحت إلى درجة متوسطة، وأنّ ما نسبتهم ٤٧٪ يعتقدون أنّ الحكومة نجحت بشكل محدود أو لم تنجح أبداً.

الشكل رقم (١٩): إلى أي درجة تعتقد أن الحكومة نجحت في صون إستقلال القضاء؟



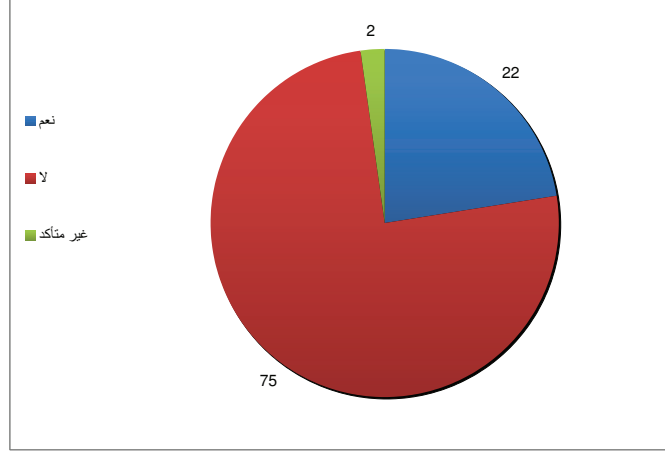
بشكل عام تبين هذه النتائج أنّ الفلسطينيين يشهدون جهوداً تبذل لصون إستقلال القضاء، بيد أنّ نتائج هذه الجهود تحتاج إلى وقت لكي يشعر بها الجمهور.



## ٤,١ المعرفة بالنظام

سُئل الفلسطينيون عن معرفتهم بعمل المحاكم، فأجاب (٢٣٪) بأنهم مطلعون على قرار واحد أو أكثر من قرارات المحاكم التي أُتخذت خلال الأعوام الخمسة الأخيرة، بينما لم يعرف ٧٥٪ بمثل هذه القرارات.

الشكل رقم (٢٠): هل تعرف عن أي قرارات للمحاكم صدرت خلال الأعوام الخمسة الأخيرة؟



لقد كانت نسبة المستجيبين الذين قالوا أنّ لديهم معرفة بقرارات المحاكم أكثر في شمال الضفة الغربية من أي منطقة أخرى، كما أنّ نسبة أكبر من المستجيبين الذكور قالوا أنهم يعرفون بقرارات المحاكم مقارنةً بالمستجيبات الإناث. وتعدّ درجة التحصيل التعليمي عاملاً مهماً في هذا الصدد، حيث يتوازي إرتفاع درجة التحصيل التعليمي مع مستوى المعرفة بقرارات المحاكم. كذلك فإنّ المستجيبين الأقلّ سناً يميلون للقول بأنّ لديهم معرفة بقرارات المحاكم أكثر من المستجيبين الأكبر سناً.

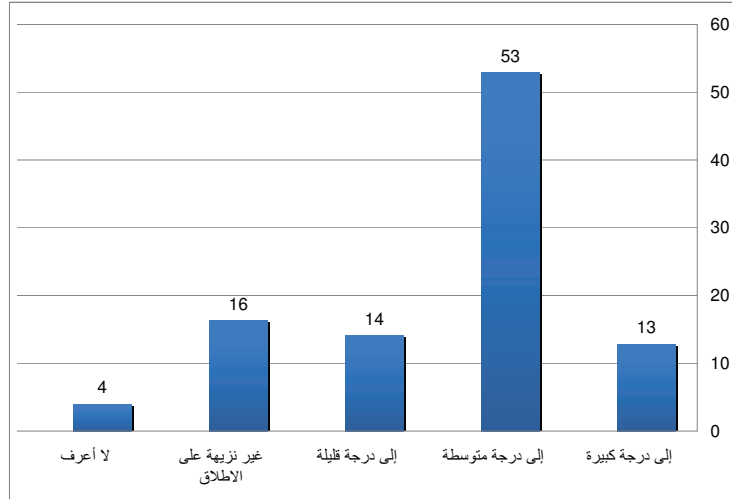
الجدول رقم (١٢): نسبة المستجيبين الذين يقولون بأنّ لديهم معرفة بقرار واحد أو أكثر للمحاكم حسب عدد من المتغيرات

المحافظة	%	النوع الاجتماعي	%
جنين	١٨,٥	ذكور	٢٨,٢
طوباس	٣٣,٣	إناث	١٦,٨
طولكرم	٣٢,٥	التحصيل العلمي	%
قلقيلية	٢٨,٦	أقل من ٩ أعوام	١٧,٨
نابلس	٢٣,٥	٩ - ١٢ عاماً	٢١,٠
سلفيت	٥٦,٧	أكثر من ١٢ عاماً	٣٤,٦
منطقة الشمال	٢٦,٦	العمر	%
أريحا	٤٢,٩	١٨ - ٣٠ عاماً	٢٣,١
رام الله	١٤,٠	٣١ - ٥٠ عاماً	٢٣,٨
منطقة الوسط	١٨,٢	أكثر من ٥٠ عاماً	١٧,٨
بيت لحم	١٦,٧	قطاع العمل*	%
الخليل	١٩,٦	القطاع الحكومي	٣٠,٦
منطقة الجنوب	١٨,٩	القطاعات الخاص والأهلي	٣١,٦

\* عينة أصغر تتكون ممن قالوا بأنهم يعملون خارج البيت.

من بين أولئك الذين قالوا أن قرارات المحاكم مألوفة لديهم، قال ٢٩٪ منهم أنه لديهم معرفة بقرار واحد فقط. الغالبية (٥٣٪) ذكروا أنهم يعرفون عن قرارين إلى خمسة من قرارات المحاكم. كما قال ١٩٪ أنهم يعرفون عن أكثر من خمسة قرارات للمحاكم. إضافةً لذلك، فإن من بين أولئك الذين ادعوا أن لديهم معرفة بقرارات المحاكم، حوالي ١٣٪ يعتقدون أن تلك القرارات كانت (عادلة إلى حد كبير)، كما يعتقد ٥٣٪ بأن القرارات كانت (عادلة إلى درجة متوسطة)، بينما ١٤٪ قالوا أن تلك القرارات (عادلة إلى درجة محدودة)، و١٦٪ قالوا أن القرارات لم تكن عادلة أبداً.

الشكل رقم (٢١): في رأيك، إلى أي درجة ترى أن قرارات المحاكم نزيهة؟ (٢٢٦ مستجيباً)



يتدنى التقييم الإيجابي لنزاهة قرارات المحاكم بشكل حاد بين أولئك المستجيبين الأعلى تحصيلاً للعلم والأكثر سناً، بينما لا يوجد فرق في هذا الشأن بين المستجيبين الذكور والإناث. نسبة أكبر من المستجيبين من الجنوب (١٨,٨٪) يعتقدون أن قرارات المحاكم نزيهة إلى درجة كبيرة، مقارنةً بنسبة (١٢,٦٪) في الشمال. وكان التقييم الإيجابي لقرارات المحاكم متدنياً جداً (٢,٨٪) في وسط الضفة الغربية (أي في رام الله).

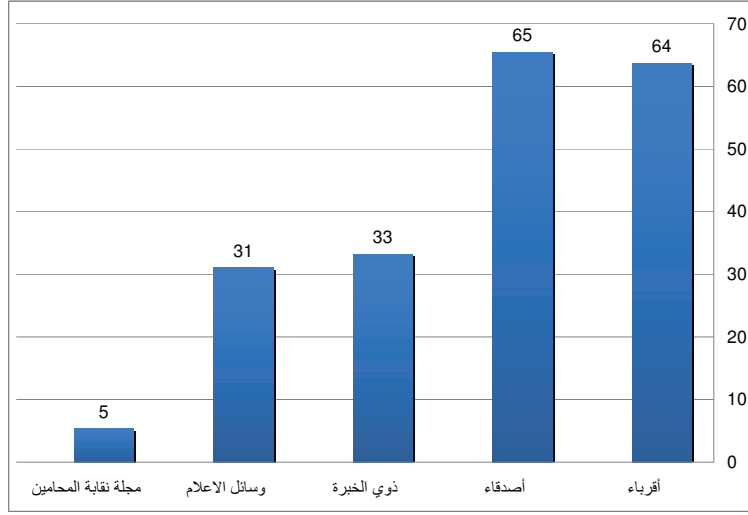
الجدول رقم (١٣): نسبة المستجيبين الذين يقولون بأن قرارات المحاكم نزيهة (إلى درجة كبيرة) حسب عدد من المتغيرات

النوع الاجتماعي	%	قطاع العمل	%
ذكور	١٢,٨	القطاع الحكومي	١٤,٧
إناث	١٢,٨	القطاعات الخاص والأهلي	١١,٩
التحصيل العلمي	%	المنطقة	%
أقل من ٩ أعوام	١٧,٥	منطقة الشمال	١٢,٦
٩ - ١٢ عاماً	١٥,٢	منطقة الوسط	٢,٦
أكثر من ١٢ عاماً	٦,٣	منطقة الجنوب	١٨,٨
العمر	%		
١٨ - ٣٠ عاماً	١٤,٩		
٣١ - ٥٠ عاماً	١٢,٩		
أكثر من ٥٠ عاماً	٦,٣		



يجب النظر أيضا في نوعية هذه المعرفة المشار إليها، حيث أنّ أهم مصادرها هي مصادر غير رسمية، وغير مباشرة، وشفهية. على سبيل المثال، قال ٦٤٪ أنّ أقاربهم كانوا مصدر معلوماتهم بشأن قرارات المحاكم، كذلك فإنّ مصدر معلومات ٥٦٪ هو الأصدقاء. ثلث المستجيبين أكدوا أنّ معرفتهم تعتمد على تجارب شخصية، و٣١٪ قالوا أنّهم إعتدوا في تحصيل معرفتهم على وسائل الإعلام. فقط ٥٪ قالوا أنّهم إستخدموا المجلة الرسمية لنقابة المحامين (المحاماة) للحصول على المعلومات، وهي صحيفة متخصصة جداً تستهدف المحامين.

الشكل رقم (٢٢): مصدر المعلومات بشأن قرارات المحاكم (النسبة المئوية لمن أجابوا بنعم)



#### ٥.١ الثقة بالعملية القضائية

من بين جميع عناصر عملية التقاضي، يظهر القضاة كالفئة الأكثر موثوقية، حيث قال ١٩٪ من أفراد العينة أنّهم يتقنون بالقضاة إلى (درجة كبيرة)، و٥٨٪ إلى (درجة متوسطة). كما أنّ نحو ١٩٪ قالوا أنّهم يتقنون بالقضاة إلى (درجة محدودة) أو لا يتقنون بهم أبداً. يظهر أدنى مستوى للثقة بالقضاة في وسط الضفة الغربية (٥، ٢٧٪)، مقارنةً بالجنوب (١، ١٨٪) والشمال (٦، ١٧٪). كما أنّ المستجيبين الذكور أكثر إنتقاداً للقضاة (١، ٢٣٪) من المستجيبات الإناث (٣، ١٦٪). كما يبدو المستجيبون الأكبر سناً أقل ثقةً بالقضاة، حيث قال ٢٥٪ منهم أنّ لديهم قليل من الثقة أو أنّهم لا يتقنون بالقضاة، مقارنةً بـ ١٨٪ من المستجيبين الأقل سناً. وبقيت كل من درجة التحصيل العلمي وقطاع العمل كعوامل غير مؤثرة على الآراء بشأن مسألة الثقة بالقضاة.

° مجلة متخصصة صدرت عن نقابة المحاماة وتوقفت عن الصدور منذ نحو ٣ سنوات.

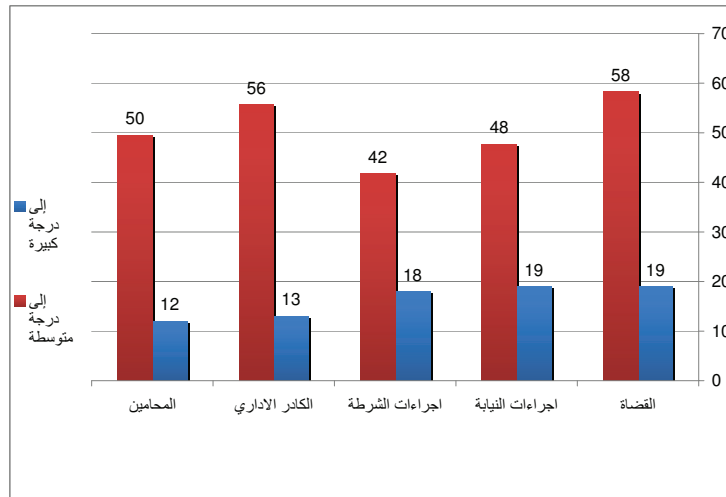
الجدول رقم (١٤): نسبة المستجيبين الذين يقولون بأنهم لا يثقون بالقضاة حسب عدد من المتغيرات

المحافظة	%	النوع الاجتماعي	%
جنين	١٧,٠	ذكور	٢٣,١
طوباس	١٧,٠	إناث	١٦,٣
طولكرم	٢٢,٥	التحصيل العلمي	%
قلقيلية	٧,١	أقل من ٩ أعوام	٢٠,٥
نابلس	١٨,٥	٩ - ١٢ عاماً	٢٠,٤
سلفيت	١٣,٣	أكثر من ١٢ عاماً	١٧,٥
منطقة الشمال	١٧,٦	العمر	%
أريحا	٢٤,٠	١٨ - ٣٠ عاماً	١٨,٩
رام الله	٣٣,٠	٣١ - ٥٠ عاماً	١٨,١
منطقة الوسط	٢٧,٥	أكثر من ٥٠ عاماً	٢٤,٩
بيت لحم	١٠,٠	قطاع العمل	%
الخليل	٢٠,٠	القطاع الحكومي	٢١,٦
منطقة الجنوب	١٨,١	القطاعات الخاص والأهلي	٢٠,٣

كان المحامون هم الأقل موثوقيةً من بين الفئات ذات الصلة بالعملية القضائية، يليهم إجراءات التحقيق التي تقوم بها الشرطة. فقد قال ٣٥% من المستجيبين أنّ لديهم قدر ضئيل من الثقة، أو غياب تام للثقة، بالمحامين الذين يظهرون أمام المحاكم. فقط ١٢% قالوا أنهم يثقون بالمحامين إلى (درجة كبيرة)، و ٥٠% قالوا أنهم يثقون بهم إلى (درجة متوسطة). نسبة مماثلة من المستجيبين (٣٤%) قالوا أنّ لديهم قدر ضئيل من الثقة، أو غياب تام للثقة، بإجراءات الشرطة، بينما ١٨% يثقون بها إلى (درجة كبيرة) و ٤٢% يثقون بها إلى (درجة متوسطة).

إضافةً إلى ذلك، فإنّ نسبة تصل إلى ٢٥% قالوا أنّ لديهم قدر ضئيل من الثقة، أو غياب تام للثقة، بالكادر الإداري للمحاكم وفي إجراءات النيابة. وعلى العكس من ذلك، فإن ١٣% قالوا بأنهم يثقون بكادر المحاكم إلى (درجة كبيرة) و ٥٦% إلى (درجة متوسطة). وفيما يتعلق بإجراءات النيابة، فإن ١٩% يثقون بها إلى (درجة كبيرة) و ٤٨% إلى (درجة متوسطة).

الشكل رقم (٢٣): النسبة المئوية للثقة بالفئات التالية...

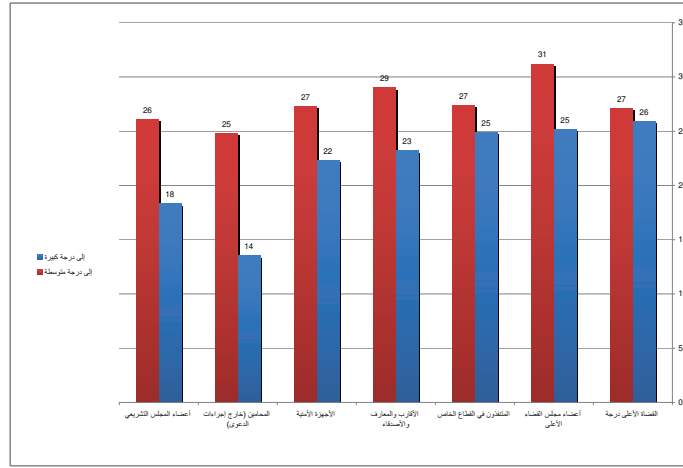




## ٦,١ الضغط الممارس على القضاة

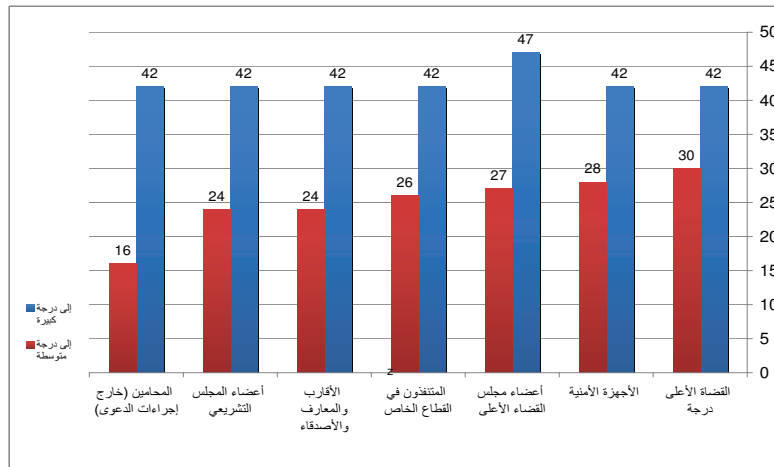
يتضمن الدور المناط بالحكومة في صون إستقلال القضاء حماية القضاة من أي ضغوطات غير قانونية خارجية قد تمارس عليهم. كما يتضمن التأكد من أن القضاة لن يستجيبوا لمثل هذه الضغوطات. يبيّن المسح أن نسبة المستجيبين الذين يعتقدون أن القضاة يتعرضون إلى ضغوط من قبل العديد من الجماعات المؤثرة في المجتمع أعلى من نسبة أولئك الذين لا يعتقدون بذلك. الضغط الأكبر كما يرونه يأتي من طرف مجلس القضاء الأعلى، حيث يرى ٥٦٪ من الجمهور أنّ القضاة يتعرضون إلى ضغوطات من قبل المجلس إلى درجة كبيرة أو متوسطة. كما أن ٥٠٪ يعتقدون أن الجماعات التالية تمارس ضغوطاً على القضاة إلى درجة كبيرة أو متوسطة: القضاة الأعلى مرتبة، وأصحاب النفوذ من القطاع الخاص، والأقارب، والأصدقاء، والأجهزة الأمنية. كما يعتقد حوالي ٤٨٪ أنّ القضاة يتعرضون إلى ضغوطات غير قانونية من قبل المحامين، و٤٤٪ يؤمنون بأنّ مثل هذا الضغط يأتي من قبل أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني.

الشكل رقم (٢٤): إلى أي مدى تعتقد أنّ القضاة يتعرضون إلى ضغط للتأثير في قراراتهم من قبل الجماعات التالية؟



من بين أولئك المستجيبين الذين يعتقدون أنّ القضاة يتعرضون فعلاً إلى ضغوطات غير قانونية، تؤمن الغالبية منهم أنّ القضاة يتجاوبون مع هذا النوع من الضغط. أقل من ٦٪ من بين من يرون أنّ هناك ضغوطات تمارس على القضاة يؤكدون أنّ القضاة لا يتجاوبون مع الضغط من أي من الجماعات المدرجة أعلاه.

الشكل رقم (٢٥): نسبة من يعتقدون أنّ القضاة يتجاوبون مع الضغط الذي يتعرضون له من قبل الجماعات التالية...



## ٧,١ التوجهات نحو مهنة (القاضي)

ينظر الفلسطينيون إلى مهنة القضاء بكثير من الإحترام، حيث يظهر المسح أنّ المكانة الإجتماعية للقاضي هي الأرفع شأنًا عند مقارنتها مع المهن الأخرى، وهو ما يبيّنه التالي:

- حوالي ٢٤٪ من المستجيبين منحوا مهنة (قاضي) أعلى درجة من بين سبع مهن مدرجة في المسح.
- جاءت مهنة (سفير) ثانيةً بفارق صغير، حيث منحها ٢١٪ من المستجيبين الدرجة الأعلى، وتلاها في الدرجة الثالثة مهنة (محافظ) التي منحها ١٨٪ من المستجيبين الدرجة الأعلى.
- وجاءت مهنة (وكيل وزارة) في المرتبة الرابعة بحصولها على ١٥٪، ومن ثم مهنة (أستاذ جامعي) خامسةً بـ ١٣٪.
- كما أنّ مهنة مدير عام في مؤسسة حكومية، ومهنة مسؤول أمني رفيع، جاءتا بعديتين في مؤخرة الترتيب بحصولهما على ٦٪ و ٤٪ بالترتيب.

لقد منحت محافظة سلفيت التقييم الأفضل لمهنة القاضي من بين كل المحافظات، ومع ذلك فإنه عند المقارنة بين المناطق الجغرافية بشكل عام، فإن المستجيبين من منطقة الجنوب كانوا أكثر إيجابية نحو مهنة القاضي بالمقارنة مع الشمال والوسط. إن العوامل الأخرى، كالعنصر، ومستوى التحصيل التعليمي، والنوع الإجتماعي، وقطاع العمل لم يكن لها تأثير ذو أهمية على التوجهات نحو مهنة القاضي.

الجدول رقم (١٥): نسبة المستجيبين الذين يمنحون مهنة القاضي المكانة الأعلى من بين سبع مهن

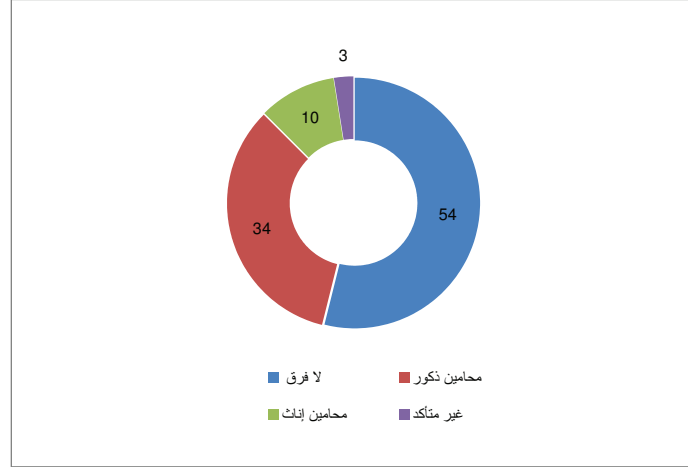
المحافظة	%	النوع الاجتماعي	%
جنين	٢٢,٣	ذكور	٢٢,٩
طوباس	٢٣,٣	إناث	٢٤,٨
طولكرم	١٥,٠	التحصيل العلمي	%
قلقيلية	١٧,٩	أقل من ٩ أعوام	٢٥,٨
نابلس	٢٥,٧	٩ - ١٢ عاماً	٢١,٩
سلفيت	٤٠,٠	أكثر من ١٢ عاماً	٢٣,٠
منطقة الشمال	٢٣,٣	العمر	%
أريحا	١٧,٢	١٨ - ٣٠ عاماً	٢٢,٣
رام الله	١٤,٢	٣١ - ٥٠ عاماً	٢٤,٢
منطقة الوسط	١٤,٧	أكثر من ٥٠ عاماً	٢٦,٣
بيت لحم	٤٠,٣	قطاع العمل	%
الخليل	٢٦,٧	القطاع الحكومي	٢٢,٧
منطقة الجنوب	٢٩,٩	القطاعات الخاص والأهلي	٢٣,٢

## ٨,١ النوع الاجتماعي والقضاة

غالبية الفلسطينيين ليس لديهم تفضيل من حيث (النوع الاجتماعي) للقاضي/ة. فقد ذكر حوالي ٥٤٪ من المستجيبين أنه ليس هناك أهمية بالنسبة لهم سواءً كانت قضيتهم تُنظر أمام قاضٍ ذكر أم أنثى. غير أن ذلك لا يقلل من شأن حقيقة أن حوالي ثلث المستجيبين يفضلون قاضٍ ذكراً على قاضٍ أنثى، وأن أقلية أصغر بلغت (١٠٪) يفضلون أن تنظر في قضيتهم قاضٍ أنثى أكثر من قاضٍ ذكراً.



الشكل رقم (٢٦): تفضيل القضاة حسب النوع الاجتماعي للقاضي/ة



يلخص الجدول التالي الأسباب التي تم إدراجها من قبل المستجوبين لتبرير التفضيل المرتكز إلى النوع الاجتماعي. من غير المفاجئ أن الصور النمطية للرجال والنساء تؤثر على الطريقة التي ينظر بها أفراد المجتمع إلى كل من القضاة الذكور والإناث، حيث أن هناك عدد أكبر من الصور النمطية الإيجابية المرتبطة بالرجال التي تظهرهم كـ(أقوياء، وحاسمين، وعقلانيين، وإداريين، وفعالين، ومؤهلين) من تلك الصور النمطية الإيجابية المرتبطة بالنساء والتي تظهر المرأة على أنها (نزيفة، عاطفية، وأكثر سهولة من حيث الوصول والتخاطب). بينما تبدو الصور النمطية السلبية موجّهة أكثر نحو النساء كـ(عاطفيات، مغرضات، ضعيفات، وغير عقلانيات) أكثر من الرجال الذين يُنظر لهم كـ(غير فاهمين للنساء، وغير متعاطفين). قضية أخرى في غير صالح القاضيات الإناث في هذا الصدد تتمثل في الطريقة التي يفسر البعض بها الدين، حيث يعتقد هؤلاء أن الدين يمنع النساء من ممارسة القضاء.

الجدول رقم (١٦): الأسباب المقدمة لتبرير التفضيل المرتكز على النوع الاجتماعي

تفضيلات الرجال	تفضيلات النساء
<ul style="list-style-type: none"> <li>الرجال أقل عاطفية.</li> <li>الرجال أكثر عقلانية من النساء.</li> <li>الرجال أقوى وأكثر حسمًا.</li> <li>الرجال يفهمون سواهم من الرجال بطريقة أفضل.</li> <li>الرجال إداريون أفضل وأكثر فعالية.</li> <li>الدين يمنح الرجال الحق في تولي القضاء، ولا يمنح ذات الحق للنساء.</li> <li>النساء أكثر عرضة للتهديدات والضغط.</li> <li>لم نسمع بوجود قاضيات نساء.</li> <li>الرجال أكثر قدرة على إحقاق الحق.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>النساء أكثر قدرة على إحقاق الحق.</li> <li>النساء أكثر قدرة على فهم سواهن من النساء.</li> <li>النساء أكثر تعاطفًا.</li> <li>مخاطبة النساء أكثر سهولة.</li> <li>النساء أيضاً مؤهلات.</li> </ul>

كذلك فإن التوجهات نحو القضاة الذكور والقاضيات الإناث تتأثر بعوامل اجتماعية-اقتصادية أخرى، كالنوع الاجتماعي، والعمر، ودرجة التحصيل العلمي للمستجيب.

- هناك نسبة أكبر من الرجال ممن يفضلون التقاضي أمام قاض ذكراً أكثر من التقاضي أمام قاضٍ أنثى (٣٦٪ مقابل ٣٢٪).
- نسبة أكبر من النساء يفضلن التقاضي أمام قاضٍ أنثى أكثر من التقاضي أمام قاضٍ ذكر (١٤٪ مقابل ٦٪).
- غير أن غالبية الرجال والنساء لم يميّزوا على أساس النوع الاجتماعي للقاضي/ة (٥١٪ مقابل ٤٩٪).
- إن درجة تفضيل القاضي على القاضية أعلى في شمال الضفة منه في الوسط والجنوب.

لا يعتبر التعليم عاملاً مهماً بالنسبة لأولئك الذين يفضلون القضاة الذكور، حيث أن أكثر قليلاً من ثلث جميع الفئات التعليمية ذكروا بأنهم يفضلون قاضٍ ذكراً على قاضٍ أنثى. بينما يزداد تفضيل القاضي على القاضي بين ذوي التحصيل التعليمي المتوسط، في حين ينخفض بين ذوي التحصيل التعليمي الأقل والأعلى، وظهر أن خريجي الكليات التي تمتد برامجها التعليمية لعامين على أنهم الأقل اهتماماً بالنوع الاجتماعي للقضاة، حيث قال ٦٢٪ منهم أنه ليس لديهم تفضيل معين لنوع القاضي/ة الاجتماعي، مقارنةً بـ ٥٤٪ بين حاملي درجة البكالوريوس، و٤٨٪ بين حاملي شهادة المدرسة الابتدائية. من الملفت أن تفضيل القضاة الذكور أعلى بين موظفي الحكومة منه لدى العاملين في القطاع الأعلى (غير الحكومي).

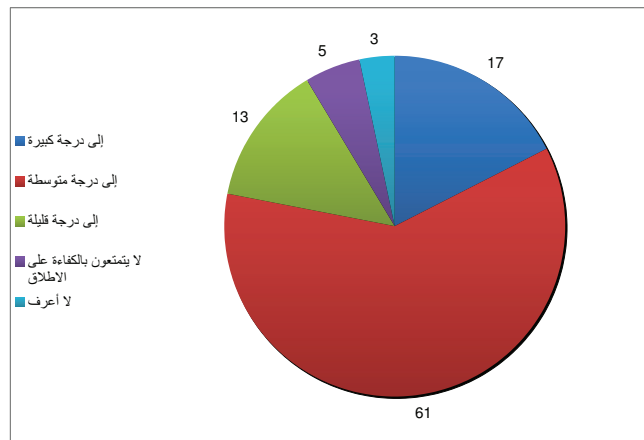
الجدول رقم (١٧): نسبة المستجيبين الذين يقولون أنهم يفضلون قضاة ذكور حسب عدد من المتغيرات

المحافظة	%	النوع الاجتماعي	%
جنين	٢٨,٥	ذكور	٣٥,٧
طوباس	٢٦,٧	إناث	٣١,٥
طولكرم	٣٨,٨	التحصيل العلمي	%
قليلية	٢٨,٦	أقل من ٩ أعوام	٣٣,٣
نابلس	٣٧,٢	٩ - ١٢ عاماً	٣٤,٤
سلفيت	٥٦,٧	أكثر من ١٢ عاماً	٣٥,١
منطقة الشمال	٣٧,٩	العمر	%
أريحا	٢٧,٦	١٨ - ٣٠ عاماً	٣٧,٧
رام الله	٣٣,٥	٣١ - ٥٠ عاماً	٢٩,٩
منطقة الوسط	٣٢,٦	أكثر من ٥٠ عاماً	٣٣,١
بيت لحم	٢٨,٢	قطاع العمل	%
الخليل	٢٨,١	القطاع الحكومي	٤٠,٥
منطقة الجنوب	٢٨,١	القطاعات الخاص والأهلي	٣٤,٢

#### ٩,١ تقييم المحامين

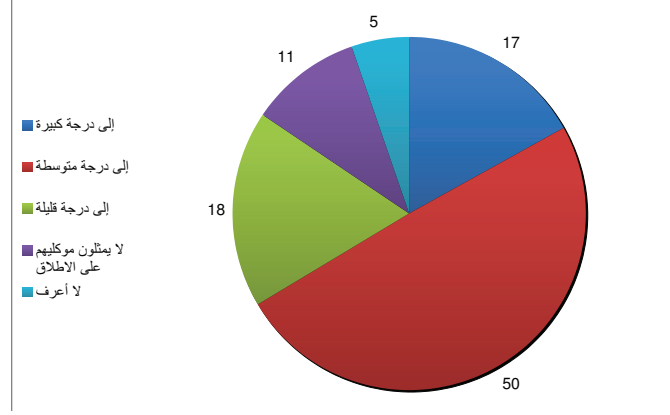
تؤكد البيانات التالية المشاعر المختلطة بشأن أداء المحامين. حوالي ١٧٪ يعتقدون (إلى درجة كبيرة) أن المحامين يتمتعون بدرجة كافية من الكفاءة اللازمة لتمثيل موكلهم أمام المحاكم. كما يعتقد ٦١٪ (إلى درجة متوسطة) أن المحامين يتمتعون بهذه الكفاءة، وعلى العكس من ذلك يعتقد ١٣٪ ذلك (إلى درجة قليلة)، و٥٪ يعتقدون أن المحامين لا يتمتعون بأي كفاءة على الإطلاق.

الشكل رقم (٢٧): إلى أي درجة تعتقد أن المحامين لديهم الكفاءة اللازمة لتمثيل موكلهم أمام المحاكم؟



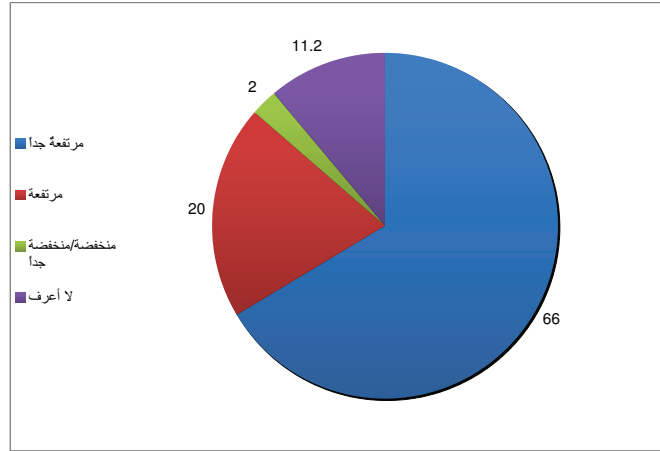
وحول إذا ما كان يقوم المحامون بتمثيل موكلهم بأمانة، يعتقد ٣٠٪ أنّ الإجابة هي أنهم يقومون بذلك بطريقة محدودة أو أنهم لا يقومون بذلك على الإطلاق. ويعتقد ٥٠٪ أن المحامين يمثلون موكلهم بأمانة (إلى درجة متوسطة). ١٧٪ فقط يعتقدون أن المحامين يقومون بذلك (إلى درجة كبيرة).

الشكل (٢٨): إلى أي درجة تعتقد أن المحامين يقومون بتمثيل موكلهم بأمانة؟



ويشعر غالبية المستجيبين (٦٦٪) أنّ أتعاب المحامين (مرتفعة جداً) أو (مرتفعة)، بينما خمس المستجيبين فقط يرون بأن الأتعاب مناسبة، وحوالي ٢٪ يعتقدون أنها (منخفضة) أو (منخفضة جداً).

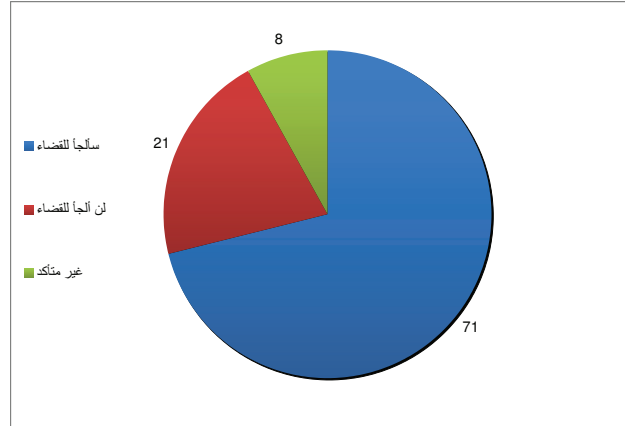
الشكل (٢٩): كيف تصف أتعاب-أجور المحامين، هل هي؟



#### ١٠.١ الإستعداد للجوء القضاء لتسوية النزاعات:

غالبية المستجيبين يعربون عن إستعدادهم للجوء إلى السلطة القضائية، فقد قال ٧١٪ من المستجيبين أنهم مستعدون للجوء إلى السلطة القضائية من حيث المبدأ إذا شعروا أنه يتعين عليهم تأمين حقهم في تسوية خلاف. غير أن ما يدق ناقوس الخطر أن أكثر من خمس المستجيبين يقولون أنهم لن يلجأوا للنظام القضائي لغرض تسوية الخلافات، وأن حوالي ٨٪ غير واثقين من ذلك.

المشكل (٣٠): إذا علمت أن لديك حقاً، هل تلجأ للقضاء لتسوية النزاعات



إنّ التوجهات السابقة الذكر نحو السلطة القضائية تفسّر الإنقسام حول مدى أهميته لدى الفلسطينيين. كما يبيّن الجدول التالي بعض الأسباب التي دفع بها بعض أولئك الذين لديهم الإستعداد للجوء للقضاء لتسوية النزاعات، وأولئك الذين ليس لديهم هذا الإستعداد. فمن ناحية يشعر غالبية الناس الذين يقولون أنهم سوف يلجأون إلى المحاكم لتسوية خلافات بأنّ هذه طريقة سلمية لتسوية الخلافات. وعلى عكس ذلك، فإنّ غير المستعدين للجوء إلى المحاكم يشعرون بأنّ النظام لن يكون قادراً على إعادة حقوقهم القانونية لهم. كما أنهم يشعرون أنّ العملية طويلة جداً ومكلفة، ويرى كثير منهم أن النظام فاسد وغير نزيه.

الجدول رقم (١٨): أسباب التوجه أو الإمتناع عن اللجوء الى المحاكم لتسوية النزاعات

لن ألجا للقضاء	سوف ألجا للقضاء
● لا توجد ثقة بالمحاكم.	● الطريقة الوحيدة لتسوية الخلافات.
● لن تؤمن السلطة القضائية حقوقي.	● القانون هو الطريقة الأفضل.
● تستغرق العملية وقتاً طويلاً.	● الإبتعاد عن العنف والقتال.
● العملية مكلفة جداً.	● اللجوء إلى طرق سلمية.
● يوجد فساد ومحسوبية.	● المحاكم هي الجهة الوحيدة المخولة في حل المشاكل.
● الوسائل العشوائية أكثر مباشرة وستؤمن حلاً لكل الأطراف.	● إلتماساً للعدالة والأمن.
● المحاكم سوف تعزز النزاعات فقط.	● الوسائل العشوائية - غير الرسمية ليست عادلة أو فعالة.
● علينا أن نتحلى بالقدرة على العفو دون محاكم.	● القانون واضح وهناك عملية قانونية.
	● القانون يأخذ جميع الأطراف بالحسبان.
	● لتعزيز سيادة القانون.

كما تبين النتائج أنّ هناك علاقة بين الإستعداد للجوء للسلطة القضائية لتسوية النزاعات وبين الخلفية الإجتماعية-الإقتصادية للمستجيبين.

- الرجال أكثر استعداداً للجوء إلى المحاكم (٧٥٪) من النساء (٦٨٪).
- يتعلق ذلك بمستوى التحصيل العلمي، حيث أن المستجيبين ذوي التحصيل العلمي الأعلى لديهم إستعداد أكبر للجوء إلى السلطة القضائية من أولئك الأقل تحصيلاً للعلم. على سبيل المثال، ٦٤٪ من الأميين و٦٥٪ ممن تعلموا مدة تقل عن تسع سنوات يبدون إستعداداً للتوجه إلى السلطة القضائية، مقارنةً ب٧٦٪ من بين الحاصلين على سنتين من التعليم في كلية متوسطة، و٧٢٪ من بين الحاصلين على درجة البكالوريوس.



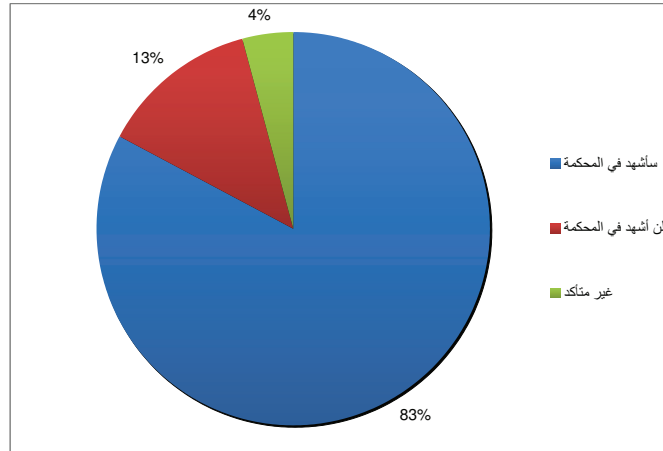
- يبدو المستجيبون من سكان وسط الضفة الغربية أقل استعداداً للقول بأنهم سيلجأون للنظام القضائي (٦٧٪)، مقارنةً بالجنوب (٧١٪) والشمال (٧٦٪).
- كذلك فإن عامل العمر له أهمية في هذا الصدد، حيث يبدو المستجيبون الأكبر سناً أقل ميلاً للقول بأنهم سيلجئون للسلطة القضائية (٦٢٪)، مقارنةً بـ٧٥٪ بين المستجيبين الأصغر سناً.

الجدول رقم (١٩): النسبة المئوية للمستجيبين المستعدين للجوء إلى السلطة القضائية حسب عدد من المتغيرات

المحافظة	%	النوع الاجتماعي	%
جنين	٨١,٥	ذكور	٧٥,٠
طوباس	٥٠,٠	إناث	٦٨,٠
طولكرم	٨٢,٥	التحصيل العلمي	%
قلقيلية	٦٤,٢	أقل من ٩ أعوام	٦٧,٦
نابلس	٧٥,٠	٩ - ١٢ عاماً	٧٢,٦
سلفيت	٧٠,٠	أكثر من ١٢ عاماً	٧٣,٢
منطقة الشمال	٧٥,٥	العمر	%
أريحا	٥١,٧	١٨ - ٣٠ عاماً	٧٥,٤
رام الله	٦٩,٥	٣١ - ٥٠ عاماً	٧٠,٦
منطقة الوسط	٦٦,٨	أكثر من ٥٠ عاماً	٦١,٩
بيت لحم	٦٤,١	قطاع العمل	%
الخليل	٦٧,٧	القطاع الحكومي	٧٦,٦
منطقة الجنوب	٧١,٠	القطاعات الخاص والأهلي	٧٥,٩

كما تنطبق نفس النزعات على اتجاهات المستجيبين نحو إستعدادهم للشهادة أمام المحاكم، كما يبيّن ذلك الشكل التالي:

الشكل (٣١): إذا طلب منك أن تشهد في المحكمة، هل ستوافق؟



## ٢. خبرات مستخدمي المحاكم والمتقاضين

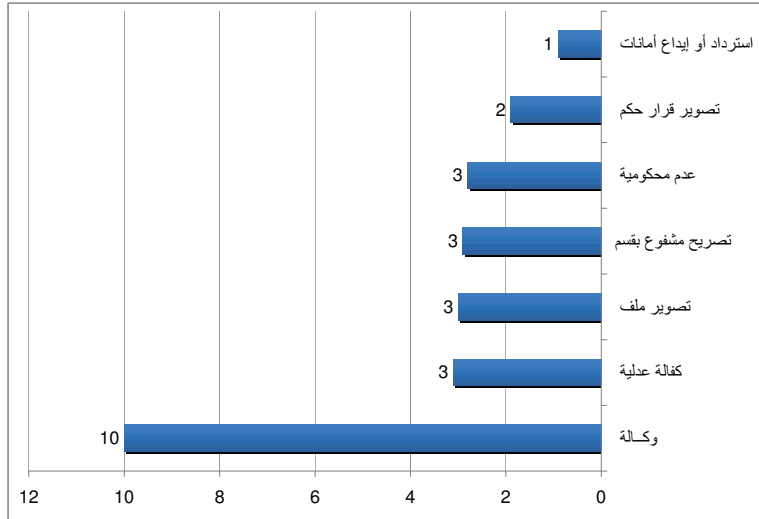
يقدم الجزء التالي وصفاً موجزاً للبيانات المستقاة من عينة وطنية من المستجيبين الذين أعلنوا أنهم توجهوا للنظام القضائي كمراجعين (خارج إطار عملية التقاضي) أو كمتقاضين. العدد الصغير من المراجعين (١٥٠ مستجيباً كحد أقصى) أو المتقاضين (٧٧ مستجيباً كحد أقصى) يدل على أننا نستخدم البيانات بكثير من الحذر وبدون أية مبالغة في الإستنتاجات. غير أن البيانات الحالية سوف تدمج في البيانات التي جرى الحصول عليها من مسح خاص إستهدف المراجعين والمتقاضين فقط، مع عينة تتكون من ٣٤٥ مقابلة. وسوف يتم تقديم تحليل مفصل في التقرير الخاص بالمشح الخاص بالمراجعين والمتقاضين.

### ١,٢ خبرات المراجعين

#### • إستعمال خدمات المحاكم بشكل عام

زار أقل من ١٥٪ من المستجيبين في العينة الوطنية محاكم لإجراء أحد أنواع المعاملات الورقية على الأقل خلال السنوات الخمس السابقة، وقد كانت أعلى نسبة طلب على نموذج (وكالة)، حيث قال ١٠٪ من المستجيبين أنهم زاروا المحكمة للحصول عليه. وجاءت في المرتبة الثانية من حيث نسبة الإحتياج لها بين مراجعي المحاكم نماذج (الكفالة العدلية، نسخ ملف، تصريح مشفوع بالقسم، وشهادة عدم محكومية)، والتي توجه ٣٪ من المستجيبين إلى المحاكم من أجل الحصول عليها، بينما كانت نسخ قرار محكمة وإستعادة إيداع الخدمات الأقل شيوعاً، بنسبة تقل عن ٢٪.

الشكل (٣٢): هل زرت محكمة بنفسك لغرض الحصول على الخدمات التالية؟ (% يجيبون نعم)



### ٢,٢ توزيع المراجعين

بالنظر إلى الجدول التالي يمكننا إستنتاج ما يلي بشأن مستخدمي خدمات المحاكم:

- إن نسبة أولئك الذين حصلوا على (وكالة) في الشمال (٢, ١٣٪) كانت أعلى من نسبتهم في المناطق الأخرى (٨, ٨٪) في الوسط، و ٢, ٦٪ في الجنوب).
- إن نسبة أولئك الذين حصلوا على (وكالة دورية) من الذكور (٩, ١٤٪) كان أكثر من ثلاثة أضعاف من حصولوا على نفس النموذج من النساء (٣, ٥٪).
- إن الأشخاص الأكثر تحصيلاً للتعليم يبدون أكثر ميلاً للحصول على خدمات من أولئك الأقل تحصيلاً للتعليم.
- المستجيبون الأكبر سناً يبدون أكثر ميلاً للحصول على خدمات من المستجيبين الأصغر سناً.





الجدول رقم (٢٠): النسبة المئوية للمستجيبين الذين قالوا أنهم زاروا المحاكم للحصول على نموذج (وكالة دورية) حسب عدد من المتغيرات

المحافظة	%	النوع الاجتماعي	%
جنين	٨,٥	ذكور	١٤,٩
طوباس	١٠,٠	إناث	٥,٣
طولكرم	١٢,٥	التحصيل العلمي	%
قليلية	١٧,٩	أقل من ٩ أعوام	٧,٦
نابلس	١٨,٤	٩ - ١٢ عاماً	٩,٢
سلفيت	٣,٣	أكثر من ١٢ عاماً	١٦,٢
منطقة الشمال	١٣,٢	العمر	%
أريحا	١٧,٢	١٨ - ٣٠ عاماً	٤,٥
رام الله	٧,٣	٣١ - ٥٠ عاماً	١٢,٩
منطقة الوسط	٨,٨	أكثر من ٥٠ عاماً	١٥,٦
بيت لحم	٢,٦	قطاع العمل	%
الخليل	٧,٣	القطاع الحكومي	١٤,٤
منطقة الجنوب	٦,٢	القطاعات الخاص والأهلي	١٦,٠

تبيّن النتائج التالية خلفية مراجعي المحاكم (خارج إطار التفاضلي):

- غالبية مراجعي المحاكم هم من الذكور (٧٣٪ مقابل ٢٧٪ من الإناث).
- غالبية مراجعي المحاكم (٦٣٪) حصلوا على ١٢ عاماً من التعليم أو أقل (٥٪ أميين، ١٠٪ حاصلين على أقل من ستة أعوام من التعليم، ١٩٪ حاصلين على عشرة أعوام من التعليم أو أقل، و٢٩٪ أكملوا التعليم الثانوي). وأما البقية (٣٧٪) فقد حصلوا على أكثر من اثني عشر عاماً من التعليم، غالبيتهم من حاملي شهادة البكالوريوس.
- حوالي ٥٦٪ من مراجعي المحاكم هم من سكان الشمال، بينما ٢٥٪ من الجنوب، و١٩٪ من الوسط (رام الله وأريحا).

### ٣,٢ تقييم الخدمات:

البيانات التالية تعطي صورة عن تقييم الخدمات المقدمة:

- من بين أولئك الذين حصلوا على وكالة، حوالي ٧٧٪ كانوا راضين عن مستوى الخدمة (لدرجة كبيرة أو متوسطة)، بينما قال ٢٠٪ أنهم (راضين لدرجة قليلة أو غير راضين إطلاقاً).
- حوالي ٧٠٪ من طالبي الخدمات يقولون أنهم تلقوا الخدمات التي يحتاجون إليها في نفس اليوم.
- من بين أولئك الذين تلقوا الخدمات في نفس اليوم، ٤٩٪ تلقوها خلال أقل من ساعة واحدة، وحوالي ربعهم خلال مدة بين ساعة إلى ساعتين. وأما البقية (٢٦٪) فقد تلقوا الخدمة بعد أكثر من ساعتين.
- ثلثي المراجعين يشعرون بأن مستوى الإحترام الموجه من الموظفين إلى المراجعين كان (جيد جداً أو جيد).
- نفس النسبة تقريباً يشعرون أن مستوى فعالية الموظفين كان (جيد جداً أو جيد).
- أقل من ٥٠٪ قالوا أنّ (سهولة الإجراءات) كانت (جيدة جداً أو جيدة)، وتنطبق ذات النسبة على (نظافة) المحاكم.
- حوالي ٤٧٪ قالوا أنّ (الإلتزام بالدور) كان (جيد جداً أو جيد).
- بينما كان تقييم حوالي ٤٢٪ لـ (التجاوب مع الشكاوى) (جيد جداً أو جيد).



- من بين المراجعين حوالي ٣٥٪ لم يشعروا بوجود (المحسوبة) خلال تجربتهم في المحكمة، في الوقت الذي شعر ١٦٪ بوجود المحسوبة إلى درجة صغيرة. أكثر من ١٢٪ شعروا بوجودها لدرجة متوسطة و ٢٤٪ لدرجة كبيرة. في المجمل، ٦١٪ شعروا بوجود المحسوبة إلى درجة ما.

#### ٤,٢ دور المكاتب الخاصة ( كتيبة الإستدعاءات )

يستخدم الفلسطينيون خدمات مكاتب خاصة لمساعدتهم على إستكمال النماذج الورقية المطلوبة للحصول على خدمات المحاكم.

- طلب حوالي ٧١٪ خدمات المكاتب الخاصة لمساعدتهم على إستكمال النماذج الورقية المطلوبة.
- تشعر الغالبية أن خدمات المكاتب الخاصة ساعدتهم إلى درجة كبيرة أو متوسطة.
- حوالي ٦١٪ حصلوا على النماذج المطلوبة من هذه المكاتب الخاصة، بينما حصل ٢٠٪ عليها من موظفي المحاكم، وحوالي ١٨٪ لم يتذكروا من أين حصلوا عليها.

#### ٥,٢ الأمن والإرشادات

فيما يتعلق بالأمن في المحاكم، تعد المؤشرات التالية ذات أهمية:

- ١٤٪ فقط ذكروا أنه تم فحصهم من قبل الشرطة لدى دخولهم المحكمة.
- أقل قليلاً من النصف (٤٩٪) يشعرون أن الإجراءات الأمنية كانت كافية، بينما ٣٩٪ يشعرون بأنها لم تكن كافية. وأما البقية (١٢٪) فلم يذكروا رأيهم في المسألة.
- حوالي ثلثي المراجعين قالوا أنه كانت هناك لوحات تساعدهم على الوصول إلى غايتهم.
- ومن بين أولئك الذين قالوا أنه كانت هناك لوحات إرشادية، قال ٧٤٪ أن هذه اللوحات كانت مفصلة بشكل كافٍ لتسهيل مهمتهم.
- حوالي ٥٠٪ قالوا أن موظفي المحاكم كانوا متوفرين لتقديم الإرشادات لهم.

### ٣. تجارب المتقاضين أمام المحاكم

#### ١,٣ مدى الإنخراط في القضايا أمام المحاكم

- حوالي ٧٪ من مستجبي العينة الوطنية كانوا أطرافاً في قضية خلال السنوات الخمس الماضية.
- حوالي ٤٠٪ كانوا أطرافاً كمدعى، بينما ٥٠٪ كانوا مدعى عليهم، و ١٠٪ كانوا شهوداً.
- ما يقارب الـ ٤٧٪ منهم كانوا أطرافاً في قضية خلال السنة الماضية.
- حوالي ٥٩٪ من المتقاضين قالوا أنهم تلقوا مذكرة تبليغ رسمية من المحكمة.
- من بين هؤلاء، ٨٧٪ قالوا أن المذكرة كانت واضحة بشكل كافٍ لتسهيل تجربتهم في المحكمة.
- ٣٠٪ فقط قالوا أن جلسة الإستماع في المحكمة بدأت في الوقت المحدد.
- وبشأن أسباب التأجيل، قال ٥٦٪ أن السبب كان تأخر كادر المحكمة، وقال ٢٢٪ أن المتقاضين تأخروا، بينما قال ١٦٪ أن الشهود تأخروا.

#### ٢,٣ المعاملة أمام المحكمة

- قال حوالي ٦٢٪ أنهم كانوا يعرفون عن إجراءات المحاكمة (لدرجة كبيرة أو متوسطة).
- وقال حوالي ٥٤٪ أن القاضي/ة شرح/ت إجراءات التقاضي لهم.
- أقل من نصف المترافعين قالوا أنهم مُنحوا حقهم في الدفاع عن أنفسهم وفقاً للقانون.



- ثلاثة أرباع المتقاضين قالوا أنه قد تمت معاملتهم بإحترام أثناء جلسات المحكمة.
- في نفس الوقت شعر ٢٤٪ أنه كان هناك (تحيز) ضدهم في المحكمة.
- حوالي ٤٧٪ شعروا أن المدة التي إستغرقتها المحاكمة كانت (طويلة)، بينما شعر ٣٢٪ أنها كانت (معقولة)، و١٧٪ شعروا أنها (أقصر مما توقعوا).
- وفيما يتعلق بالمدة الحقيقية التي إستغرقتها المحاكمة، قال ٣٩٪ أنها إستغرقت أقل من ثلاثة أشهر، و٢٠٪ أنها إستغرقت ما بين ثلاثة أشهر وسنة واحدة، بينما قال ٤٠٪ أنها إمتدت لأكثر من سنة واحدة.
- ومن بين الأسباب التي أدت إلى التأجيل، قال ٣٩٪ أن السبب يعود للقضاة، و٣٦٪ أنه يعود للشهود، و٢٩٪ أنه يعود للمحاميين، بينما عزا ٢٩٪ آخرون التأجيل لعملية التسجيل.

### ٣,٣ تقييم بيئة المحكمة

- غالبية المتقاضين (٨٨٪) شعروا بالأمان (لدرجة كبيرة أو متوسطة) أثناء وجودهم في المحاكم.
- وشعر حوالي ثلاثة أرباع المتقاضين بوجود اللوحات الإرشادية (لدرجة كبيرة أو متوسطة).
- كما شعرت نسبة مماثلة بأن النظافة كانت متوفرة (لدرجة كبيرة أو متوسطة).
- الغالبية شعرت أن الإضاءة، والقدرة على السماع، والتهوية كانت متوفرة (لدرجة كبيرة أو متوسطة).
- حوالي ٦٥٪ من المتقاضين شعروا أن مستوى إحترام الموظفين للمراجعين (جيداً جداً أو جيد).
- ما يقارب ٥٩٪ قالوا أن (الإلتزام بالدور) كان (جيداً جداً أو جيد).
- حوالي ٥٤٪ وجدوا أن مستوى سهولة الإجراءات كانت (جيداً جداً أو جيد).
- شعر ما يقارب ٥١٪ أن مستوى فعالية الموظفين كانت (جيداً جداً أو جيد).
- بينما كان تقييم ٤٥٪ لـ(التجاوب مع الشكاوى) (جيداً جداً أو جيد).
- ٢٨٪ فقط قالوا أن الرسوم كانت (جيدة جداً أو جيدة).
- من بين المتقاضين ٤٧٪ لم يشعروا بوجود (المحسوبية) أثناء تجربتهم في المحكمة، بينما شعر بوجودها ١١٪ إلى درجة متوسطة، و٢٠٪ إلى درجة كبيرة. في المجمل، ٤٧٪ شعروا بوجود (المحسوبية) إلى درجة ما.

## استنتاجات وتوصيات:

فيما يلي خلاصة لأهم النتائج في استطلاعات المسح الوطني، بالإضافة لاهم التوصيات ذات الصلة بالسياسات العامة ومجالات التطوير:

١. العلاقة بسيادة القانون: تُظهر البيانات أنّ الجمهور الفلسطيني يهتم كثيراً بمسألة السلطة القضائية، وبدورها في تعزيز سيادة القانون، حيث تظهر علاقة هذه القضية من خلال نسبة الفلسطينيين الذين يقولون أنّ لديهم قدراً كافياً من المعرفة بالسلطة القضائية لدرجة أنهم مستعدون لإبداء رأي في كيفية عملها. ولكن لا ينطبق الأمر نفسه على الدول الأخرى في المنطقة والعالم، حيث لا يبدي غالبيتهم الاستعداد للمغامرة بتقديم تقييم لأنظمتها القضائية.

توصية: هذه الدرجة من الإهتمام تقدم فرصة لصناع السياسات ليقوموا بالبناء على هذا الإهتمام وهذه المعرفة بالنظام. سواءً كانت الآراء قائمة على معرفة حقيقية (أكاديمية) أم على إنطباعات وتجارب عرضية، فإن آراء الجمهور حقيقية وتشكل أساساً للعمل. وتقود البيانات إلى الإستنتاج بأن على صناع السياسات (القرار) الإنخراط مع الجمهور من خلال خطاب عقلاني يمكنه الوصول إلى مختلف فئات المجتمع، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال وسائل الإعلام، والمؤسسات التعليمية، وتنظيم ورشات العمل والمؤتمرات، ليس في منطقة المركز فحسب، ولكن في المحيط. ويجب أن يتوجه التركيز إلى نشر ثقافة قضائية بناءة.

٢. الغالبية تعطي تقييماً (متوسطاً): تقع فلسطين بين الأنظمة (القضائية) العربية الأقل مرتبة. وفي ذات الوقت يمنح الفلسطينيون الأنظمة القضائية الغربية (وبشكل خاص الفرنسي والبريطاني) تقييماً أعلى بكثير، ولكن يبقى من المهم الإشارة إلى أنّ الأغلبية تمنح السلطة القضائية في فلسطين تقييماً (متوسطاً) على مقاييس (العدالة، والنزاهة، والحياد).

توصية: يتوجب على صناع السياسات (القرار) الفلسطينيين إتخاذ قرار بشأن رؤيتهم للسلطة القضائية المنشودة. فإن هم قاموا بذلك سيكون بإمكانهم إختيار أي نظام كنموذج لهم. من الواضح أنّ الفلسطينيين ينظرون إلى النظامين الفرنسي والبريطاني بأكبر قدر من التقدير. من بين دول المنطقة فإن السلطة القضائية الأردنية تلقى أكثر الإستحسان. كما ينبغي على فلسطين أن تتعلم من البلدان الأخرى التي تتمتع بثقة الشعب الفلسطيني.

٣. لا تعتبر المعرفة بقرارات المحاكم كافية: يبدو أنه ليست هناك علاقة طردية بين المعرفة بقرارات المحاكم وبين تقييم درجة العدالة في السلطة القضائية. فأولئك الذين يقولون أنهم مطلعون على قرارات المحاكم وأولئك الذين يقولون أنهم ليسوا مطلعون عليها يمنحون تقييماً متشابهاً لمستوى عدالة السلطة القضائية الفلسطينية. وتلعب عوامل أخرى دوراً في التوجهات مثل النزاهة، ودور القضاة والحكومة. حيث ان المستطلعين الذين يعتبرون ان القرارات التي تتخذها المحاكم نزيهة يميلون لان يكونوا أكثر ايجابية في تقييمهم لدرجة عدالة وحيادية ونزاهة السلطة القضائية.

توصية: من اجل تحسين توجهات الجمهور إزاء عدالة السلطة القضائية ونزاهتها وحياديتها، يتطلب توفير المعلومات للجمهور عن اداء السلطة القضائية وتيسير تناول المعلومات من قبل المهتمين سواء عبر وسائل الإعلام المختلفة أو باستخدام تكنولوجيا المعلومات، او من خلال نشر الوعي بأهمية الثقة بالقضاء في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وبشكل خاص في المؤسسات التعليمية.

٤. الإنخراط في النظام سيف ذو حدين: تُظهر البيانات تعارضاً مثيراً، فمن جهة نسبة أعلى من الذين لجأوا إلى النظام ولم يتلقوا خدمات في نفس اليوم يعتقدون أنّ النظام غير عادل، مقارنة بمن تلقوا الخدمة في نفس اليوم. وفي نفس الوقت أكثر أولئك الذين قالوا أنه تم التعامل معهم بإحترام في المحاكم يؤمنون أنّ السلطة القضائية عادلة. ولكن من جهة أخرى، توجد نسبة أكبر من المتقاضين أمام المحاكم ممن يؤمنون بأن النظام غير عادل، مقارنة بأولئك الذين لم يكونوا طرفاً في قضية أمام المحاكم. يقود ذلك إلى احتمال أنه قد تم إحراز تقدم على صعيد إصلاح الخدمات بحيث أصبحت آثار هذا الإصلاح ملموسة لدى المستخدمين، إلا أنّ تجارب المتقاضين تعطي أثراً عكسياً. كما أنها بيّنت أنّ إصلاح وتحسين الخدمات المقدمة من قبل المحاكم فقط (أي بدون الحاجة إلى التعامل مع مؤسسات أخرى كالشرطة، أو المحامين، أو النيابة) أسهل كثيراً. فحيث أنّ التجاذب بالمتقاضين من قبل كل هذه المؤسسات يجعل عملية الإصلاح أكثر صعوبة وأبطأ وتيرةً. كما أنه لا بد من التنويه بأن هؤلاء المراجعين لديهم تجارب مع



السلطة القضائية خلال السنوات الخمس الأخيرة، وليس خلال السنة الماضية فقط. وسيكون من المفيد التعرف على الكيفية التي ستؤثر فيها الإصلاحات الجارية على هذه الآراء في المستقبل.

توصية: من القضايا الملحة التي على السلطة القضائية أن توليها جلّ اهتمامها هي التخفيف من الاحتقاق القضائي والإسراع في البت بالقضايا وخاصة المتعلقة منها منذ سنوات طويلة، بالإضافة إلى تحسين الخدمات في المحاكم والتخفيف من البيروقراطية وتسهيل مهمة المراجعين وتعريف الجمهور بالإجراءات المطلوبة للانجاز معاملاتهم. كذلك تحسين أداء موظفي المحاكم من خلال سرعة انجاز المعاملات وتحسين معاملة المراجعين واحترامهم. كل ذلك من شأنه ان يحسن توجهات الجمهور إزاء السلطة القضائية وعدالة القضاء.

5. دور القضاة والحكومة: أولئك الذين يرون أنه يجب الوثوق بالقضاة ويشعرون أن الحكومة تلعب دوراً هاماً في تعزيز سيادة القانون يميلون لأن يكونوا إيجابيين أكثر في تقييمهم لدرجة عدالة وحياد ونزاهة النظام ككل.

توصية: إن حقيقة كون بعض الناس يلجأون إلى السلطة القضائية يمنح فرصة لتشكيل أو تعديل توجهات ووعي السكان، وعلى السلطة أن تفتتح هذه الفرصة إلى الحد الأقصى الممكن. يجب على السلطة القضائية الإستمرار في تعزيز جهودها في مجال تقديم الخدمات. غير أنه يتوجب عليها أيضاً أن تقوم بجهود واضحة وبعيدة الأمد من أجل تحسين تقديم الخدمات للمتقاضين بالتعاون والتنسيق العميقين مع مكونات العملية القضائية الأخرى.

6. الثقة بالقضاة وتقييمهم: إن نظرة الجمهور للقضاة هي ربما الأكثر أهمية لمصادقية السلطة القضائية. تبين النتائج أن القضاة يُنظر إليهم بأعلى درجات الإحترام بين الفلسطينيين، وهو الأمر الذي يسود أكثر في شمال وجنوب الضفة الغربية منه في وسطها حيث السلطة القضائية أكثر حضوراً. كما يسود إحترام مهنة القاضي بين النساء أكثر من الرجال، وفي المناطق الريفية أكثر من مراكز المدن، وبين الأشخاص الأقل تحصيلاً للعلم من أولئك الأكثر تحصيلاً له. هذه نتيجة ذات حدين، فهل يعني ذلك أن أولئك الذين يعرفون أكثر يقدرون أقل؟ من الواضح أن درجة الثقافة والتفاعل لها دور حيوي، ففي بعض المناطق وبين بعض فئات المجتمع لا تزال الآراء (أكاديمية، مثالية، أو خام). أما أولئك الأكثر تعرضاً ومعرفةً فهم ينظرون للقضاة ليس كمفهوم مجرد فحسب، بل كشئ حقيقي. وسط هذه الحقيقة يجد المراقبون أن القضاة لا يشكلون مجموعة متجانسة، وأنهم يُظهرون قيماً وأفعالاً تشابه تلك التي يظهرها بقية أفراد المجتمع، فهم مطبوعون بطباعه.

توصية: يتوجب على صانعي السياسات (القرار) البناء على الآراء الإيجابية السائدة تجاه مهنة القاضي، فيجب المحافظة على هذه المصادقية من خلال التعيينات الملائمة للقضاة الذين يُنظر إليهم كقضاة أصحاب كفاءة ومصادقية في مجتمعاتهم المحلية. وبشكل خاص فإن سمعة القضاة ذوي المراتب العالية مهمة، حيث يذكر المستجيبون الذين قيّموا مكانة القضاة قضاةً بعينهم من مناطقهم على أنهم ذوي مصادقية عالية أو متدنية، وعكسوا ذلك على تقييمهم العام للقضاة. ينبغي تعزيز مفهوم المثل الأعلى (النموذج القدوة)، حيث يتوجب تشجيع القضاة الأقدم وذوي السمعة الحسنة ليلعبوا دوراً مع القضاة الأصغر سناً، الذين ينبغي عليهم الحفاظ على التقاليد الإيجابية.

7. الاختلاف بين المناطق: تتركز السلطة القضائية في مدينة رام الله، ويشكل سكانها 16% من مجموع السكان المستهدفين، ظهر بوضوح أن أكثر الموارد موجودة في منطقة رام الله، حيث يوجد فيها ثلث القضاة، والمحامين، وكادر المحاكم. وحتى مع تجديد التركيز على محافظات أخرى كالخليل التي بها ثلاث محاكم، يبقى الطلب على الخدمات القضائية أعلى في محافظات مثل رام الله ونابلس. قد يُعزى ذلك إلى عوامل إضافية مثل قوة (النظام العشائري غير الرسمي) الذي يستخدم لحل الخلافات على نطاق أوسع في منطقة الخليل. إضافةً إلى ذلك فإن دور ومصادقية السلطة الفلسطينية ما زالت أضعف في أماكن كالخليل بالمقارنة مع المناطق الأخرى.

توصية: إن تطوير البنية التحتية في كافة المناطق يُعد أمراً مهماً للعملية القضائية. بيد أن هذا لا يكفي بالمقارنة مع أهمية الجهود الرامية لتغيير الثقافة السائدة. فلكي يتم تعزيز السلطة القضائية بتوجب معالجة مسألة سيادة القانون برمتها. كما يجب تمكين السلطة الفلسطينية بشكل عام في المجالات التي لا تزال تحتاج لتطويرها. ينبغي أيضاً تنمية الموارد على كل الصعيد في المناطق

المهمشة، بما في ذلك التنمية الاقتصادية وتطوير الأمن، ويجب توجيه نشاطات هادفة لهذه المناطق، خاصة في مجالات رفع الوعي والتدريب.

8. **التباين الاجتماعي:** تؤكد البيانات أيضاً أن الوصول إلى السلطة القضائية ليس متاحاً لجميع الفئات بشكل متساوٍ، فالنساء والشباب والأشخاص الأقل تعليماً لديهم قدرة أقل على الوصول إلى النظام. ويجب فهم ذلك في سياقه الاجتماعي والثقافي حيث لا تتمتع كل هذه الفئات بنفس القدر من الوصول إلى المصادر بالمقارنة مع الفئات الأخرى. وكحال المعطيات السابقة، تُظهر البيانات التي تقدمها التقارير الأخرى أن الغالبية العظمى من مراجعي المحاكم، والمحامين، والقضاة، وكوادر المحاكم هم في الحقيقة من الرجال، وهو ما يُعزى إلى تاريخ طويل من المحسوبية الاجتماعية والسياساتية. غير أنه من الواضح أن هناك جهوداً يتم بذلها من أجل إيجاد درجة من التوازن في هذه المجالات.

**توصية:** إن التحليل أعلاه لا يستثني حقيقة وجوب صياغة إستراتيجية طويلة الأمد لاستهداف هذه الفئات والتأكد من تمتعها بهذه الخدمات شأنها في ذلك شأن الفئات الأخرى التي تتمتع بالامتيازات. يجب أن يتم وضع إستراتيجية قائمة على تفكير معمق من أجل ضمان بث الحياة في نظام المحاكم، وأن تراعي هذه الجهود الأشكال الأخرى من عدم التوازن القائمة على السن، والطبقة الاجتماعية، والتعليم. يمكن تحقيق ذلك من خلال تقوية سياسات وممارسات حديثة دخلت حيز التنفيذ مؤخراً في السلطة القضائية. كما يجب إجراء دراسة تقدم إرشادات بشأن تحسين وإعادة التوازن لقدرة الفئات الأقل حظاً كافةً. كما يجب أن تركز برامج التدريب ورفع الوعي على الفئات المهمشة كافةً.

9. **الإصلاح الإداري:** من الواضح أن جهوداً مستمرة تجري من أجل إصلاح السلطة القضائية. غير أن الاعتقاد بوجود المحسوبية ما زال منتشرًا بين الجمهور والمراجعين. كما تترك قضية طول مدة المحاكمة وغيرها من القضايا ذات الصلة كتلك المتعلقة بممارسات الشرطة، والنيابة، وكادر المحاكم، انطبعا سلبياً لدى الجمهور، وخاصةً بين المراجعين والمتقاضين.

**توصية:** ولكي تلقى الجهود الجارية أي نجاح في إصلاح السلطة القضائية، فإنه يجب أن يتم إتخاذ إجراءات تتعلق بكافة جوانبها المختلفة، بما في ذلك إجراءات الشرطة والنيابة. وينبغي على صانعي السياسات (القرار) أن يستمروا في جهودهم للتخلص من جميع أشكال المحسوبية والواسطة في المحاكم.



# الجزء الثالث

## مسح القضاة







## الجزء الثالث

### مسح القضاة

#### مقدمة:

يُقدّم هذا الجزء تحليلاً لنتائج مسح القضاة الذي أُجرى على قضاة الضفة الغربية، ويستطلع توجهاتهم نحو عدالة القضاء الفلسطيني، مقارنةً بعدالة القضاء في بعض البلدان العربية والغربية. كما يفحص الإستطلاع توجهاتهم فيما يتعلق بمكونات السلطة القضائية، والتعرف على مدى سهولة أو صعوبة إجراءات المحاكم من وجهة نظرهم. تم إجراء مقابلات مع ١٠٧ قضاة من الذين كانوا متواجدين في الضفة الغربية من أصل ١١٤ قاضياً.

#### الأهداف:

يستهدف هذا المسح المتخصص جميع القضاة الذين يعملون في الضفة الغربية في داخل السلطة القضائية الفلسطينية، وقد سعى إلى تحقيق الأهداف البحثية التالية:

- التعرف على توجهات القضاة بشأن أداء المكونات المختلفة للنظام القضائي الفلسطيني، بما في ذلك الشرطة، والنيابة، والمحاكم، والمحامين، والحكومة بشكل عام.
- تحليل توجهات القضاة نحو السلطة القضائية الفلسطينية مقارنةً بدول عربية وغربية.
- فهم تجارب القضاة الحقيقية مع السلطة القضائية.
- إستطلاع توجهات القضاة بشأن أداء مجلس القضاء الأعلى.
- فهم توجهات القضاة نحو بيئة المحاكم كما يدركها القضاة.
- التعرف على الإصلاحات الضرورية لتطوير أداء السلطة القضائية كما يراها القضاة.

#### المنهجية:

إعتمد الفريق الفلسطيني بشكل كبير على الإستبانة التي إستخدمت في الأردن. ومن أجل التأكّد من صدقيتها ومناسبتها للوضع الفلسطيني، تم إجراء ست مقابلات تجريبية مع قضاة من ست محافظات في مناطق مختلفة من الضفة الغربية، حيث تمّ إختيار قضاة من فئات عمرية ومستويات خبرة مختلفة، وكان من بينهم قضاة من الذكور والإناث. وقد أجريت بعض التعديلات المتعلقة بالمصطلحات، والمؤشرات، والأسئلة اعتماداً على نتائج هذه المقابلات التجريبية. كما تعيّن على الفريق إجراء المقابلات وجهاً لوجه، وليس عن طريق الهاتف كما كان متصوّراً عند تصميم المسح.

أُجري العمل الميداني لهذا المسح بين يومي ١٧ و ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٨، حيث شارك فيه اثنا عشر باحثاً ميدانياً ومشرفاً من ذوي المهارات العالية. تمت المقابلات في المحاكم وفي مكاتب القضاة من خلال تفاعل مباشر وجهاً لوجه. وقد تعيّن على الباحثين تحديد مواعيد مع القضاة قبل المقابلات، حيث تم تأكيد عدد من المقابلات عبر الهاتف بينما تمّ الإعداد لعدد آخر منها من خلال التفاعل الشخصي. كان القضاة متعاونون بشكل عام، مع بعض الإستثناءات حيث إضطّر الباحثون إلى القيام بعدة زيارات قبل أن ينجحوا بإجراء المقابلة فعلاً. وأما القضاة الذين لم تتم مقابلتهم (وعددهم سبعة) فقد كانوا خارج البلاد. وقد أفادت التقارير الميدانية أنّ القضاة كانوا حذرين بشأن الإجابة عن أسئلة المسح، بينما كان غيرهم تحت ضغط الوقت وإضطروا لإستكمال المقابلات في وقت قصير. غير أن ذلك لا ينفي أنّ الغالبية العظمى من القضاة كانوا متعاونين ومعبّرين عن آرائهم الحقيقية.



## تحليل النتائج:

لفهم واقعي للبيانات والتحليلات لا بدّ من الإشارة إلى النقطتين التاليتين:

١. أنّ مجتمع عينة القضاة صغير، حيث أن هناك ١١٤ قاضياً/ةً مستهدفاً ليكونوا جزءاً من هذه الدراسة. وقد بلغت نسبة المستجيبين ٩٤٪ من مجموع القضاة، مما يجعل الدراسة شاملة تقريباً للآراء السائدة بين القضاة الفلسطينيين في الضفة الغربية بشكل كامل.
٢. أنّ القضاة هم موظفون عموميون يعملون تحت إدارة مجلس القضاء الأعلى، حيث يقوم المجلس بمتابعة عملهم بشكل مستمر. وقد أجريت المقابلات معهم في مكاتبهم وفي المحاكم، مما يقدّم صورة حقيقية عن تجاربهم من جهة، ولكنه قد يؤثر في قدرتهم على التعبير بصراحة عن ذاتهم أيضاً من جهة أخرى.

## ١. توجهات القضاة نحو السلطة القضائية وجهات الإختصاص ذات العلاقة

### ١,١ تقييم السلطة القضائية في فلسطين: منظور مقارن

فيما يلي تحليل لآراء القضاة بشأن الأسئلة حول العدالة، والنزاهة، والحياد، حيث تم سؤالهم عن سبعة بلدان من بينها فلسطين وبلدان عربية (الأردن ولبنان ومصر)، وبلدان غربية (الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا). وقد طُلب من القضاة منح درجة (من ١ إلى ١٠) لتقييم نظام العدالة في كل بلد على ثلاثة مقاييس (العدالة، والنزاهة، والحياد)، بحيث تكون الدرجة (١٠) الدرجة الأعلى والأعلى والدرجة (١) هي الدرجة الأدنى. ولغرض هذا المسح، تم تعريف المصطلحات كما يلي:

**العدالة:** إحقاق الحق بين المتقاضين على ضوء ما يقدم من بيانات وفقاً للقانون.

**النزاهة:** عدم خضوع عملية التقاضي لأي من المؤثرات التي تتعارض مع القانون أثناء سير المحاكمة ولحين صدور القرار.

**الحياد:** المساواة بين الخصوم وعدم الإنحياز لأي منهم.

في التحليل الآتي، تم تقسيم الدرجات الممنوحة إلى ثلاثة مستويات للتقييم: ضعيف (من ١ إلى ٣)، متوسط (من ٤ إلى ٧)، ومرتفع (من ٨ إلى ١٠). وقبل الخوض في النتائج التفصيلية لكل معيار، فإنه من المهم الإشارة إلى التوجهات الأساسية التالية:

- عبّر القضاة عن آراءهم في نظام العدالة في فلسطين، بينما تردد كثير منهم في التعبير عن أي آراء في نظم العدالة في بلدان أخرى، فقد تراوحت نسبة المستجيبين الذين لم يعبروا عن رأيهم في أنظمة أخرى ما بين ٣٩٪ (لنظام العدالة في الأردن) و ٤٧٪ (لنظام العدالة في مصر)، و ٦٠٪ (لنظام العدالة في كل من لبنان، وفرنسا، والولايات المتحدة، وبريطانيا). يمكن تفسير هذا التردد في الإفصاح عن أي آراء بشأن بلدان أخرى كشكل من أشكال التواصل والعقلانية، حيث يشعر بعض القضاة أنهم في الواقع لا يمكنهم بناء رأي على معرفة عامة أو إنطباعات غير مدروسة. كما يمكن تفسيرها على أنها شكل من أشكال الحنكة، أو الدبلوماسية وعدم الرغبة في إعطاء آراء بشأن بلدان أخرى.
- من بين أولئك الذين عبروا عن رأيهم في جميع الأنظمة، لم يمنح أيهم تقريباً درجة متدنية جداً لأي نظام، بحيث يصعب على القارئ أن يجد درجة أقل من أربعة من عشرة. قد يعكس هذا آراء القضاة الحقيقية، أو يعبر عن ميلهم لأن يكونوا لبقين ودبلوماسيين فيما يتعلق بالآراء التي يعبرون عنها.
- بينما تقع إجابات القضاة على الأسئلة العامة في الجانب الإيجابي في أغلبها، كانت إجاباتهم على الأسئلة الأكثر تخصيصاً أو المتعلقة بطبيعة سير الأمور اليومية أكثر إضاءةً على حقيقة الواقع. ينبغي النظر إلى هذه الجوانب بأعلى درجات الاهتمام، حيث يتمتع القضاة بخبرة واسعة، ويجب أخذ آراءهم في الاعتبار عند صياغة سياسات وخطط للمستقبل.
- في محاولتنا للتعرف على أية فجوات وتوصيات، من المهم أن يتم التركيز أيضاً على إجاباتهم التي تعبر عن درجة رضا (متوسطة أو متدنية) بشأن القضية مثار السؤال.

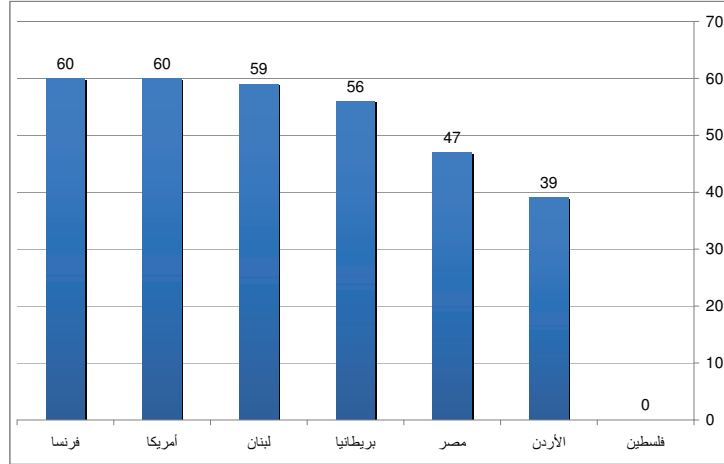


## ٢,١ الآراء حول العدالة، والنزاهة، والحياد

تمّ الطلب من القضاة تقييم درجة (العدالة، والنزاهة، والحياد) لكل بلد من البلدان المدرجة في الإستبانة.

- حوالي ٣,٧٪ من القضاة لم يعبروا عن أي رأي بشأن درجة العدالة في فلسطين. في الوقت ذاته عبر كل القضاة عن رأي في مسائل (النزاهة، والحياد).
- إمتنع ٣٨٪ من القضاة عن إبداء أي رأي في السلطة القضائية الأردنية و٥١٪ في السلطة القضائية المصرية. وقد كانت أدنى نسبة للتعبير عن الرأي في تلك المتعلقة بالأنظمة القضائية في لبنان، والولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا.
- التوجهات المدرجة أعلاه تجد تعبيراً أكثر وضوحاً على مقياسي (النزاهة) و(الحياد).

الشكل رقم (٣٣): نسبة القضاة الذين لم يعبروا عن رأي في السلطة القضائية في كل من البلدان (على مقياس النزاهة)



ولكي تكون لأية آراء عبر عنها القضاة أي معاني ذات أهمية للقراء، فيجب أن يتم إحتسابهم من بين أولئك الذين عبروا عن آراء. وإذا قمنا بذلك فإن التوجهات التالية تظهر:

- يمنح القضاة بريطانيا وفرنسا الدرجات الأعلى على المقاييس الثلاثة مجتمعة، وتليها بعيداً الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة، من بين البلدان العربية أعطى الأردن أعلى درجة على مقياس العدالة، بينما تلقت فلسطين الدرجة الأعلى على مقياس النزاهة. وقد تساوت كل من الأردن وفلسطين في المرتبة ذاتها على مقياس الحياد. في المعدل العام جاءت فلسطين في المرتبة الخامسة على مقياس العدالة، والرابعة على مقياس النزاهة، والخامسة (بالتشارك مع الأردن) على مقياس الحياد.
- الفجوة بين التوجهات نحو الأنظمة القضائية في البلدان الغربية والعربية واضحة، حيث بلغت النسبة المثوية للمستجيبين الذين يقولون بأن الأنظمة البريطانية والفرنسية هي أنظمة (عادلة إلى درجة كبيرة) أكثر من ٩٠٪، بينما بلغت النسبة المثوية لمن يشعرون بالمثل نحو السلطة القضائية المصرية ٤٣٪، ونحو السلطة القضائية الفلسطينية ٥٢٪ (أي بفارق ٤٧ و٣٧ نقطة على التوالي).

جدول رقم (٢١): تقييم الأنظمة القضائية على مقياس (العدالة)

الترتيب	البلد	% (عدالة مرتفعة)	% (عدالة متوسطة)	% (عدالة منخفضة)
١	فرنسا	٩٢,٢	٧,٢	٠,٠
٢	بريطانيا	٩٢,١	٧,٩	٠,٠
٣	الولايات المتحدة	٦٩,٩	٣٠,١	٠,٠
٤	الأردن	٥٩,٢	٣٩,٣	١,٥
٥	فلسطين	٥٣,٤	٣٩,٣	١,٩
٦	لبنان	٤٨,٨	٤٩,٠	٢,٢
٧	مصر	٤٣,٣	٥٦,٧	٠,٠

- التوجهات ذاتها تنطبق على مقياس (النزاهة)، حيث يعتقد ٩١٪ من القضاة أن النظام البريطاني يتمتع بأعلى درجة من النزاهة، بينما يشعر ٣٧٪ و ٤٠٪ فقط بذات الشعور تجاه النظامين المصري واللبناني بالتوالي. وعلى العكس من ذلك، يشعر ٦٤٪ من القضاة أن السلطة القضائية الفلسطينية تتمتع بدرجة عالية من النزاهة.

جدول رقم (٢٢): تقييم الأنظمة القضائية على مقياس (النزاهة)

الترتيب	البلد	% (نزاهة مرتفعة)	% (نزاهة متوسطة)	% (نزاهة منخفضة)
١	بريطانيا	٩١,٤	٨,٦	٠,٠
٢	فرنسا	٧١,٦	٢٦,١	٢,٣
٣	الولايات المتحدة	٧١,٦	٢٦,١	٢,٣
٤	فلسطين	٦٣,٦	٣٤,٥	١,٩
٥	الأردن	٤٩,٢	٥٠,٨	٠,٠
٦	لبنان	٣٩,٧	٦٠,٣	٠,٠
٧	مصر	٣٦,٨	٦٣,٢	٠,٠

- تتعمق الفجوة أكثر عندما يتعلق الأمر بالتوجهات نحو (درجة الحياد المرتفعة)، حيث ينظر ٨٧٪ للنظام القضائي الفرنسي على أنه محايد بدرجة كبيرة، يليه النظام البريطاني بـ (٨٤٪)، مقارنةً بـ ٦٣٪ لفلسطين والأردن، و ٥٠٪ لمصر و ٤٣٪ للبنان.

جدول رقم (٢٣): تقييم الأنظمة القضائية على مقياس (الحياد)

الترتيب	البلد	% (حيادية مرتفعة)	% (حيادية متوسطة)	% (حيادية منخفضة)
١	فرنسا	٨٧,١	١٢,٩	٠,٠
٢	بريطانيا	٨٤,١	١٥,٩	٠,٠
٣	الولايات المتحدة	٧٠,٣	٢٧,٦	٢,١
٤	فلسطين	٦٢,٦	٣٧,٤	٠,٠
٥	الأردن	٥٣,٣	٤٦,٢	١,٤
٦	مصر	٤٩,٨	٥٠,٢	٠,٠
٧	لبنان	٤٣,٥	٥٤,٤	٢,١



بشكل عام تُظهر النتائج أن القضاة إيجابيون في تقييمهم للأظمة القضائية المدرجة في المسح كافةً. غير أنه يمكن رصد الفجوة بالنظر إلى الدرجات والمراتب النسبية المعطاة لكل نظام من قبل القضاة الذين أبدوا رأياً. تبين البيانات أن بريطانيا وفرنسا تتلقيان الدرجات الأعلى بإتساق على كل المقاييس، تليهما الولايات المتحدة. ثم يلي ذلك فلسطين والأردن، ثم لبنان ومصر اللتان حصلتا على الدرجات الأدنى.

تُظهر النتائج أيضاً أن هناك علاقة بين التوجهات نحو السلطة القضائية في فلسطين وخلفية القضاة.

- فالقضاة الذين يعملون في وسط الضفة الغربية (غالبيتهم في رام الله) يعبرون عن قناعة أكبر في عدالة السلطة القضائية الفلسطينية (٥٨٪)، يليهم في ذلك القضاة من الشمال (٥٣٪)، بينما يسود إيمان أقل بعدالة السلطة القضائية بين القضاة من الجنوب (٤٨٪).
- يؤمن القضاة الذكور بعدالة السلطة القضائية أكثر من القضاة الإناث (٥٥٪ للذكور)، مقابل (٤٠٪) للإناث.
- يزيد الإيمان بعدالة السلطة القضائية بزيادة العمر ومدة الخبرة، حيث يقول حوالي ٥٢٪ من القضاة ممن لديهم أقل من خمس سنوات من الخبرة أنّ النظام (عادل لدرجة كبيرة)، ومقارنةً بـ (٥٨٪ و ٦٠٪) ممن لديهم من خمس إلى عشر سنوات من الخبرة، ومن لديهم أكثر من عشرة سنوات من الخبرة على التوالي.
- يلعب التحصيل العلمي دوراً هاماً في تقييم درجة العدالة، حيث أن القضاة من حملة درجة الماجستير أكثر انتقاداً، إذ يقول أقل من ثلثهم أن النظام عادل لدرجة كبيرة، مقارنةً بـ ٦٠٪ من بين حملة درجة البكالوريوس.

جدول رقم (٢٤): تقييمات القضاة لنظام العدالة (مقياس العدالة) حسب عدد من المتغيرات - النسبة المئوية

غير عادل	عادل نوعاً ما	عادل	
١,٦	٤٦,٨	٥١,٦	أقل من ٥ سنوات خدمة
٥,٣	٣٦,٨	٥٧,٩	من ٥ - ١٠ سنوات خدمة
٠,٠	٤٠,٠	٦٠,٠	أكثر من ١٠ سنوات خدمة
٢,٢	٤٢,٤	٥٥,٤	ذكور
٠,٠	٦٠,٠	٤٠,٠	إناث
٠,٠	٤٠,٠	٦٠,٠	حاملي درجة البكالوريوس
٩,١	٥٩,١	٣١,٨	حاملي درجة الماجستير فأعلى
٢,٦	٤٤,٧	٥٢,٦	شمال الضفة الغربية
٢,٦	٣٩,٥	٥٧,٩	وسط الضفة الغربية
٠,٠	٥٢,٠	٤٨,٠	جنوب الضفة الغربية

يتعلق تقييم السلطة القضائية أيضاً بالعديد من العوامل الأخرى مثل النظرة إلى دور الدولة في صون إستقلال القضاء، ودور مجلس القضاء الأعلى. إنَّ التقييم الأقل تفضيلاً للنظام القضائي الفلسطيني يسود بين أولئك الذين يعتقدون بأنَّ الحكومة لا تقوم بما هو كافٍ من أجل صون إستقلال القضاء. كما أنَّ أولئك الراضون عن الدور الذي يلعبه مجلس القضاء الأعلى يمنحون تقييماً أكثر تفضيلاً لأداء النظام. ولا تعتبر درجة الاطلاع على استراتيجيات السلطة القضائية للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠) عاملاً حاسماً في تقييم السلطة القضائية.

جدول رقم (٢٥): تقييمات نظام العدالة (على مقياس العدالة) حسب التوجهات نحو دور الحكومة ومجلس القضاء الأعلى

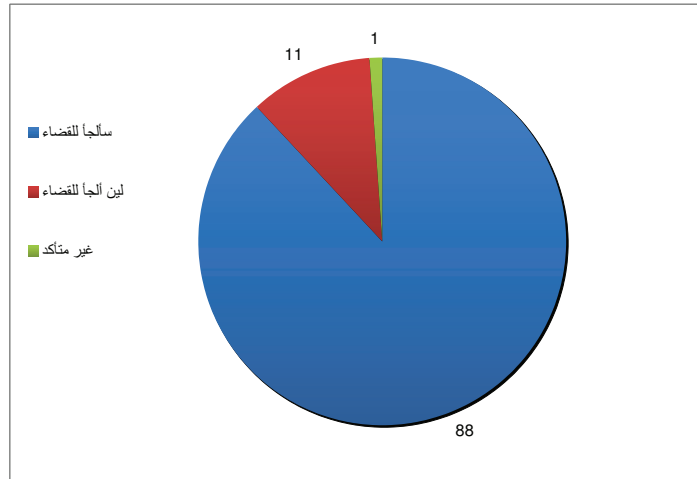
والاطلاع على إستراتيجية السلطة القضائية

غير عادل	عادل نوعاً ما	عادل	
٠,٠	٣٧,٢	٦٢,٨	تسعى الحكومة إلى تعزيز إستقلال القضاء
٠,٠	٦١,٥	٣٨,٥	لا تسعى الحكومة إلى تعزيز إستقلال القضاء
١,٤	٤٠,٦	٥٨,٠	راضٍ عن أداء مجلس القضاء الأعلى
٣,٢	٥٨,١	٣٨,٧	غير راضٍ عن أداء مجلس القضاء الأعلى
٤,٥	٢٧,٣	٦٨,٢	مطلع على إستراتيجية قطاع العدالة
٠,٠	٥١,٢	٤٨,٨	مطلع قليلاً على إستراتيجية قطاع العدالة
٠,٠	٣٧,٥	٦٢,٥	غير مطلع على إستراتيجية قطاع العدالة

### ٣,١ الإستعداد للجوء للقضاء لتسوية النزاعات

الغالبية العظمى من القضاة لديهم الإستعداد للجوء للنظام القضائي في حال حاجتهم لذلك. نسبة ٨٨٪ من القضاة قالوا أن لديهم هذا الإستعداد. من المثير للإهتمام والقلق أن ١١٪ من القضاة مستعدون أن يفصحوا لباحثين بأنهم لن يختاروا السلطة القضائية لتسوية الخلافات.

الشكل (٣٤): إذا علمت أن لديك حقاً، هل تلجأ للسلطة القضائية لتسوية النزاعات؟



القضاة الذين يقولون أن لديهم الإستعداد للجوء للسلطة القضائية لتسوية النزاعات يدرجون الأسباب التالية لهذا الإستعداد (بكلماتهم الخاصة):

- الطريقة الوحيدة والفضلى لحل الخلافات
- هذه هي الطريقة التي يطبق بها القانون
- الابتعاد عن مشاكل إضافية
- المحاكم هي الآلية الرسمية
- المحاكم تحقق العدالة
- النظام القبلي فاشل وغير عادل
- القانون واضح ويتمتع بنظام موحد



- هذا السبيل يعزز سيادة القانون في المجتمع
- القانون نزيه
- الثقة في النظام أخذت في التزايد مؤخراً

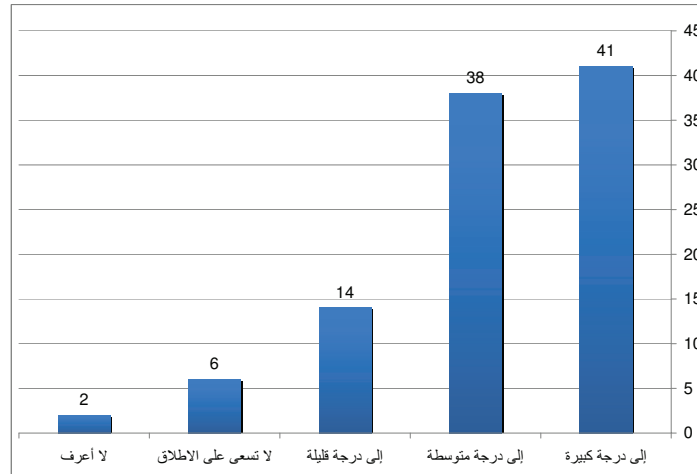
القضاة الذين يقولون أنهم لن يلجأوا إلى نظام المحاكم لحل الخلافات يسوقون الأسباب التالية (بكلماتهم الخاصة):

- يتوجب على الناس التحلي بالقدرة على النسيان والعمو
- القضاة سيكونون أكثر رحمة مع الغير، ولكن ليس مع بعضهم
- النظام مكلف
- القضاء العشائري غير الرسمي أفضل لكل الأطراف
- الفساد والمحسوبية
- القضايا تستغرق فترات زمنية طويلة
- لا نتق بالمحاكم
- المحاكم غير قادرة على ضمان حقوق الناس

#### ٤,١ دور الدولة

سُئل القضاة إذا ما كانت الحكومة الفلسطينية منخرطة بفعالية في صون (تكريس) استقلال القضاء، وإذا ما كانت تحقق نجاحاً في هذا الصدد أم لا، فأجاب ٤١٪ منهم بأن الحكومة تعمل (لدرجة كبيرة) لصون استقلال القضاء. إضافةً إلى ذلك قال ٣٨٪ أن الحكومة تقوم بذلك (لدرجة متوسطة). وعلى العكس من ذلك، قال ١٧٪ أن الحكومة تقوم بهذا الدور (لدرجة محدودة)، أو أنها لا تقوم بأي عمل على الإطلاق لصون استقلال القضاء.

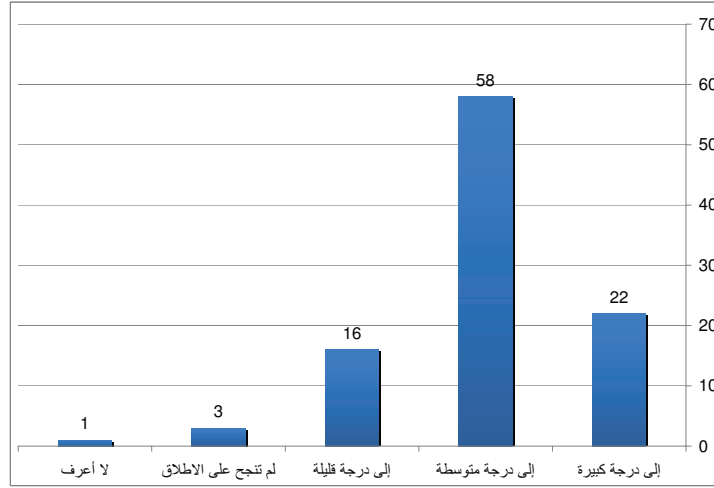
الشكل رقم (٣٥): إلى أي درجة تعتقد أن الحكومة تسعى إلى صون استقلال القضاء؟



- أقلّ إعترا ف بدور الحكومة موجود في شمال الضفة الغربية (٢٤٪)، يليه الوسط (٢٢٪)، وأخيراً الجنوب (١٣٪).
- يميل القضاة الأكثر خبرةً (أكثر من ١٠ سنوات) لأن يكونوا أكثر إنتقاداً لدور الحكومة، حيث أن ٢٩٪ منهم يقولون أن الحكومة لا تلعب دوراً، أو أنها تلعب دوراً محدوداً في صون إستقلال القضاء، بينما ١٤٪ فقط من القضاة الأقل خبرةً يشاركونهم نفس الرأي. وبشأن درجة نجاح الحكومة في صون إستقلال القضاء، يعتقد ٢٢٪ فقط أن الحكومة نجحت في هذه المهمة (لدرجة كبيرة). مجموعة أكبر (٤٥٪) يعتقدون أنها نجحت (لدرجة متوسطة)، بينما ١٩٪ يعتقدون أنها نجحت لدرجة محدودة أو أنها لم تلق أي نجاح على الإطلاق.



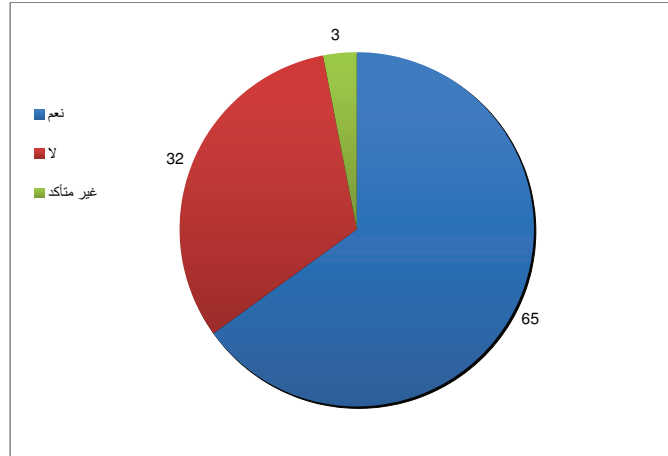
الشكل رقم (٣٦): إلى أي درجة نجحت الحكومة في صون استقلال السلطة القضائية؟



#### ٥,١ تقييم مجلس القضاء الأعلى والإستراتيجية

ينقسم القضاة في آرائهم حول أداء مجلس القضاء الأعلى، حيث قال ثلثيهم أنهم راضون عن أداء مجلس القضاء الأعلى بصفته الجهة التي تدير السلطة القضائية. وبخلاف ذلك قال ثلث القضاة أنهم غير راضين عن دور مجلس القضاء الأعلى. حوالي ٣٢٪ يرون أن مجلس القضاء الأعلى يستجيب لإحتياجات المحاكم (لدرجة كبيرة)، كما يرى حوالي ٤٩٪ أن المجلس يستجيب لهذه الإحتياجات (لدرجة متوسطة)، وعلى العكس من ذلك قال ١٦٪ أنهم (راضون لدرجة متدنية أو غير راضين على الإطلاق) عن هذا الدور.

الشكل رقم (٣٧): الرضا عن أداء مجلس القضاء الأعلى



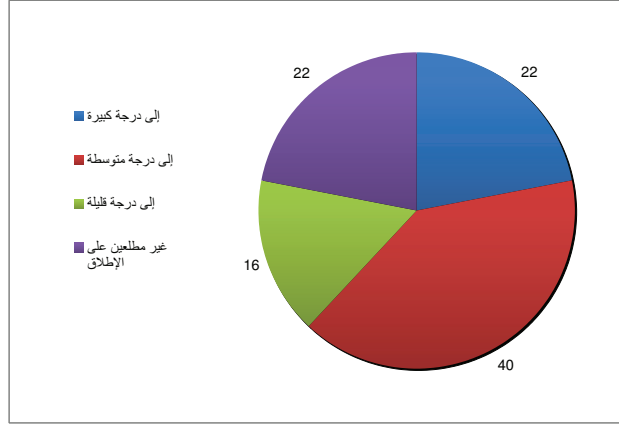
القضاة من الوسط هم الأقل رضاً عن أداء مجلس القضاء الأعلى حيث يقول (٢٨٪) منهم أنهم غير راضين عنه، مقارنةً مع ٣٢٪ في الشمال. وقد بلغ أعلى مستوى للرضا عن هذا الدور في الجنوب، حيث قال ١٦٪ فقط أنهم غير راضين عنه. كما أن القضاة الأكثر خبرة هم أيضاً أقل رضاً (٣٤٪) من القضاة الأقل خبرة (٢٨٪). كذلك فإن مستوى التحصيل العلمي يُعدّ مؤشراً، حيث بلغت نسبة عدم الرضا ٣٥٪ بين القضاة من حملة شهادة الماجستير، و٣٠٪ بين حملة درجة البكالوريوس.

وفيما يتعلق بإستراتيجية قطاع السلطة القضائية الفلسطينية التي أطلقها مجلس القضاء الأعلى (أيار ٢٠٠٨)، هناك إشارات مثيرة للإنتباه بأن أغلبية القضاة غير مطلعين على هذه الإستراتيجية، أو مطلعين عليها لدرجة قليلة، حيث يؤكد ٢٢٪ منهم فقط أنهم مطلعون على الإستراتيجية (لدرجة كبيرة)، بينما ٤٠٪ قالوا أنهم مطلعون عليها (لدرجة متوسطة)، في حين قال ٣٧٪ أنهم إما مطلعون على الإستراتيجية (لدرجة محدودة) أو غير مطلعين عليها على الإطلاق.





الشكل رقم (٣٨): الاطلاع على استراتيجية قطاع السلطة القضائية

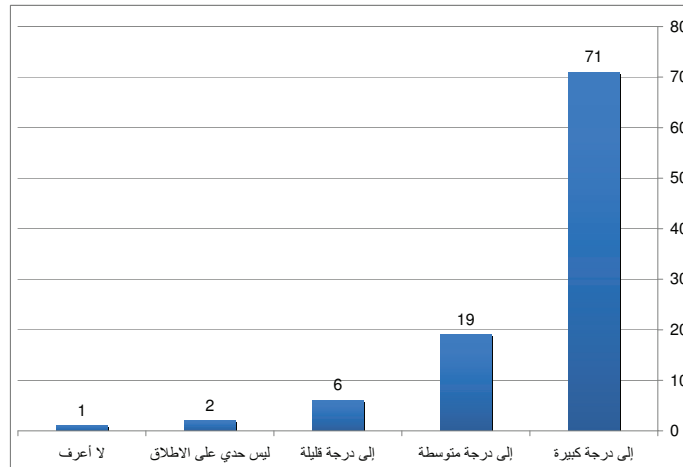


وقد وجد أن درجة المعرفة بإستراتيجية قطاع العدالة لا يتغير بتغير المنطقة. بيد أنه لوحظ أن القضاة الجدد نسبياً يقولون أنهم مَطَّلعون على الإستراتيجية (٢٧٪) بشكل أكبر من القضاة الأطول خبرة (١٩٪). وأما القضاة الذين لديهم خبرة متوسطة، فإنهم الأقل إطلاعاً على الإستراتيجية (١٠٪). وكذلك فإن حوالي ٢٣٪ من القضاة حملة درجة البكالوريوس يقولون أنهم على معرفة بإستراتيجية قطاع العدالة (لدرجة كبيرة)، مقارنةً بـ ١٧٪ من القضاة حملة درجة الماجستير أو أكثر.

إنَّ القضاة متفائلون بأنَّ إستراتيجية قطاع العدالة سوف تفضي إلى تحسين أداء السلطة القضائية الفلسطينية، حيث يعتقد ٥٢٪ أنها ستقود إلى تحسين أدائه (لدرجة كبيرة)، و٢٩٪ (لدرجة متوسطة)، في حين يرى ١٣٪ أنها لن تفضي لأي تحسين هام لأداء السلطة القضائية.

هذا التفاؤل يجد تعبيراً أكثر وضوحاً عندما يتعلق الأمر بتقييم درجة تصميم مجلس القضاء الأعلى، حيث يرى حوالي ٧١٪ أن المجلس جدي (لدرجة كبيرة) في تطبيق إستراتيجية قطاع العدالة، ويرى ١٩٪ أنه جدي في ذلك التوجه (لدرجة متوسطة). أقل من ١٠٪ يرون أن المجلس ليس جاداً في هذا الشأن.

الشكل رقم (٣٩): ما مدى جدية مجلس القضاء الأعلى في تطبيق إستراتيجية السلطة القضائية؟



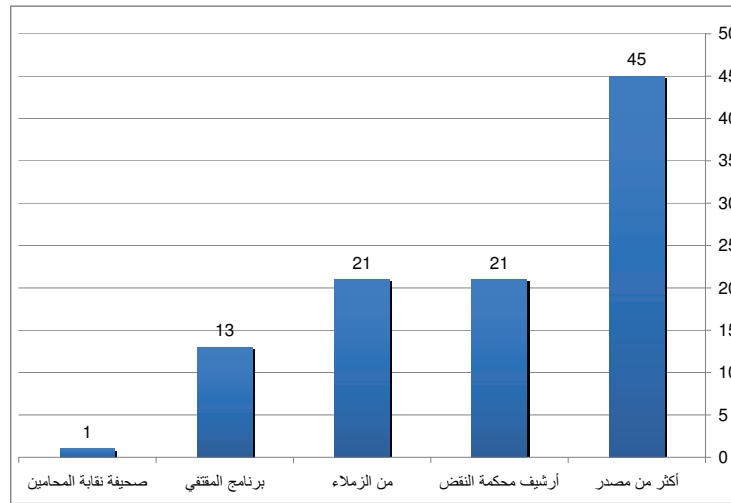
وقد تبين أنَّ القضاة من الوسط هم الأقل تفاؤلاً بشأن جدية مجلس القضاء الأعلى في تطبيق إستراتيجية السلطة القضائية، حيث يرى حوالي ٦٢٪ منهم أنَّ المجلس جدي لدرجة كبيرة، مقارنةً بـ ٧٤٪ من القضاة من الشمال، و٨١٪ من القضاة من الجنوب. كما تبين

أنّ القضاة من أصحاب الخبرة (المتوسطة) هم الأكثر إنتقاداً، حيث قال ٦٢٪ منهم أن مجلس القضاء الأعلى جادٌ (لدرجة كبيرة) في تطبيق إستراتيجية السلطة القضائية، مقارنةً بـ ٧١٪ من القضاة الأكثر خبرةً و ٧٥٪ من القضاة ذوي الخبرة الأقصر من حيث عدد سنواتها. كما وجد أنّ مستوى التحصيل العلمي يعد مؤشراً آخر، حيث أن ٦٨٪ من القضاة حملة درجة البكالوريوس متفائلون بأن مجلس القضاء الأعلى جاد لدرجة كبيرة، مقارنةً بـ ٨٢٪ من حملة شهادة الماجستير.

### ٦,١ المعرفة بقرارات المحاكم

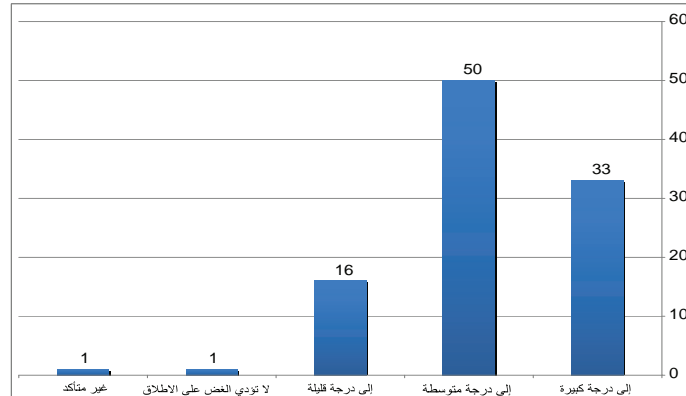
سُئل القضاة عن مدى معرفتهم بقرارات محكمة النقض، فأجاب غالبيتهم العظمى (٩٥٪) بأنهم على معرفة بها. وفيما يتعلق بمصادر هذه المعرفة، أجاب ٤٥٪ بأنهم إستخدموا مصادر متعددة، بما فيها تجارب شخصية أو أيّ واحدة من المصادر المدرجة في المسح. زملاء العمل وأرشيف المحاكم كانت أيضاً مصادر أولية للمعرفة، حيث بلغت نسبة من ذكروا أحد هذين المصدرين لمعلوماتهم ٢١٪. حوالي ١٣٪ ذكروا المقتني<sup>٦</sup> كمصدر لمعلوماتهم حول قرارات المحاكم. وإقتصرت نسبة من ذكروا مجلة نقابة المحامين (المتوقفة عن الصدور منذ ثلاث سنوات) كمصدر للمعلومات على ١٪ فقط.

الشكل رقم (٤٠): مصدر المعلومات بشأن قرارات المحاكم (النسبة المئوية لمن أجابوا بنعم)



من بين القضاة الذين أجابوا بأنهم على معرفة بقرارات المحاكم، قال ثلثهم أنّ هذه القرارات تخدم (لدرجة كبيرة) كمبادئ قانونية واضحة. كما أعرب ٥٠٪ عن إعتقادهم بأن هذه القرارات تؤدي ذلك الغرض (لدرجة متوسطة)، في حين قال ١٧٪ أنها تخدم كمبادئ قانونية واضحة (لدرجة محدودة أو أنها لا تؤدي هذا الغرض على الإطلاق).

الشكل رقم (٤١): تقييم قرارات محكمة النقض كمصدر لمبادئ قانونية واضحة



<sup>٦</sup> المقتني: قاعدة بيانات منظمة يتم ادارتها من قبل جامعة بيرزيت، حيث تحتوي على قاعدة بيانات خاصة بالتشريعات والتي بدورها تحتوي على ١٢,٠٠٠٠ تشريع تم جمعها على مدى ١٥٠ عاماً من تاريخ فلسطين المعاصر، كما تحتوي على قاعدة بيانات خاصة باحكام المحاكم والتي بدورها تحتوي على جميع احكام المحاكم المنشورة من قبل محكمة فلسطين العليا منذ عام



- يتدنى التقييم السلبي بين قضاة الوسط، حيث يقول ١٠٪ منهم فقط أن قرارات المحاكم لا تخدم كمبادئ قانونية، ويشاركونهم في هذا الرأي ١٣٪ من قضاة الجنوب و٢٥٪ من القضاة في الشمال.
- القضاة من أصحاب سنوات الخبرة الأقل هم أكثر انتقاداً لقرارات المحاكم، حيث يذكر ١٩٪ منهم أن قراراتها لا تخدم كمبادئ قانونية، ويشاركونهم هذا الرأي ١٢٪ و ١٤٪ من القضاة أصحاب الخبرة المتوسطة والواسعة على التوالي.
- الفجوة تظهر واسعة جداً بين القضاة من حملة شهادة البكالوريوس وأولئك الذين يحملون درجة الماجستير. أكثر من ٣٦٪ من حملة درجة الماجستير أو أكثر يعتقدون أن قرارات المحاكم لا تخدم المبادئ القانونية، مقارنةً مع ١٠٪ ممن يشاركون بهذا الرأي من حملة درجة البكالوريوس.

الجدول رقم (٢٦): النسبة المئوية للقضاة الذين يقولون أن قرارات المحاكم لا تخدم المبادئ القانونية حسب عدد من المتغيرات

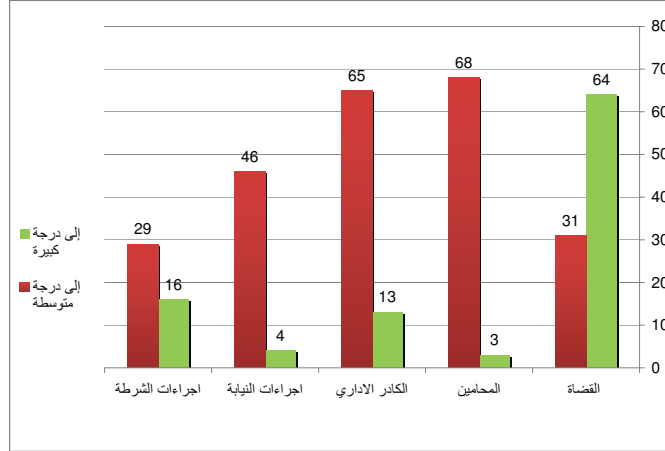
النوع الاجتماعي	%
ذكور	١٧,٨
إناث	٠,٠
مستوى التحصيل العلمي	%
درجة البكالوريوس	١٠,٣
درجة الماجستير أو أكثر	٣٦,٤
عدد سنوات الخبرة	%
أقل من ٥ سنوات	١٨,٠
من ٥ إلى ١٠ سنوات	١١,٨
أكثر من ١٠ سنوات	١٤,٣
المنطقة	%
الشمال	٢٥,٠
الوسط	١٠,٠
الجنوب	١٣,٠

#### ٧,١ الثقة بالعملية القضائية

من بين كل عناصر العملية القضائية، يثق القضاة بأنفسهم أكثر، فقد قال ٦٣٪ منهم أنهم يثقون بالقضاة (لدرجة كبيرة)، وحوالي ٢١٪ (لدرجة متوسطة). نسبة القضاة الذين قالوا أنهم (يثقون بالقضاة لدرجة محدودة) أو لا يثقون بهم إطلاقاً إقتصر على ٥٪. فقط ١٪ قالوا أنهم لا يثقون بالقضاة إطلاقاً.

وكانت إجراءات التحقيق التي تقوم بها النيابة هي الأقل موثوقية من بين عناصر السلطة القضائية كما يراها القضاة، فقد ذكر ٤٥٪ من القضاة فقط أنهم يثقون بها (لدرجة كبيرة أو متوسطة). وكانت ثاني أقل العناصر موثوقية لدى القضاة هي إجراءات التحقيق التي تقوم بها الشرطة، حيث قال ٥٠٪ من القضاة فقط أنهم يثقون بها (لدرجة كبيرة أو متوسطة). بينما قال ٣٪ من القضاة فقط أنهم يثقون بالمحاميين (لدرجة كبيرة)، قال ٦٨٪ منهم أنهم يثقون بالمحاميين (لدرجة متوسطة). وجاء الكادر الإداري للمحاكم في المرتبة الأولى من حيث ثقة القضاة، حيث قال ٧٩٪ من القضاة أنهم يثقون بهم (لدرجة كبيرة أو متوسطة).

الشكل رقم (٤٢): النسبة المئوية من القضاة الذين يثقون بالفئات التالية...

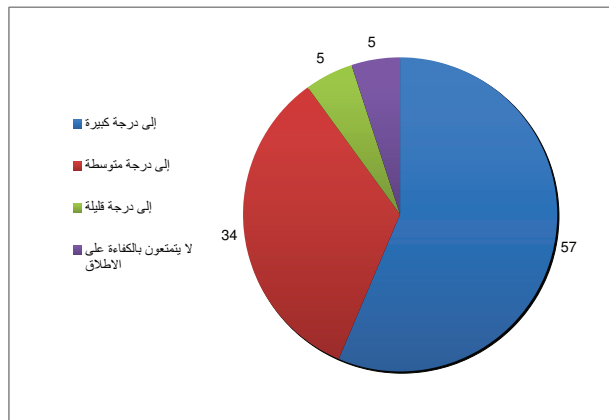


وتبين أن هناك علاقة بين الثقة بالمكونات المختلفة وعدد من العوامل الإجتماعية الأخرى. على سبيل المثال، تنطبق المقولات التالية على آراء القضاة بالمحاميين:

- نسبة أكبر من القضاة من الوسط والجنوب (٣٣٪) أقل ثقةً بالمحاميين من زملائهم من الشمال (٢١٪).
- لا توجد علاقة بين مستوى الخبرة والنوع الإجتماعي من جهة، ومستوى الثقة بالمحاميين من جهة أخرى.
- القضاة من حملة درجة الماجستير أقل ثقةً بالمحاميين (٣٥٪) مقارنةً بالقضاة من حملة درجة البكالوريوس (٢٧٪).

تعكس البيانات التالية المشاعر المختلطة للقضاة، والمشار إليها أعلاه، بشأن أداء المحامين، حيث يرى ٥٪ فقط من القضاة أن المحامين يقومون بتمثيل موكلهم أمام المحاكم بفاعلية (لدرجة كبيرة)، و ٥٧٪ آخريرون بذلك (لدرجة متوسطة)، في حين يرى ٣٤٪ من القضاة أن المحامين يؤدون هذا الدور (لدرجة محدودة)، و ٥٪ يعتقدون أن المحامين غير فعالين بتاتاً. القضاة من ذوي الخبرة العملية الطويلة أكثر تشككاً بكثير بشأن فعالية المحامين في تمثيل موكلهم (٥٢٪)، مقارنةً ب (٣٤٪) بين القضاة من أصحاب الخبرة الأقل. ومن جهة أخرى (٤٤٪) من القضاة من الجنوب و (٤٣٪) من الوسط كانوا أكثر إنتقاداً لفعالية المحامين في تمثيل موكلهم، مقارنةً بالقضاة من الشمال (٢٩٪). كما تبين أن القضاة من حملة درجة الماجستير كانوا أكثر انتقاداً (٣٩٪) من القضاة من حملة درجة البكالوريوس (٣٥٪).

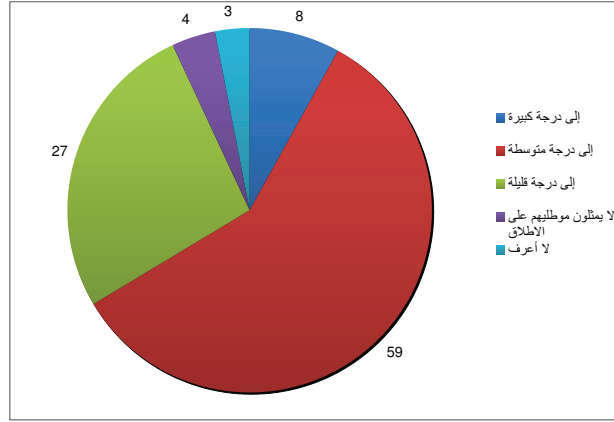
الشكل رقم (٤٣): إلى أي درجة تعتقد أن المحامين لديهم الكفاءة اللازمة لتمثيل موكلهم أمام المحاكم؟



وإجابةً على سؤال حول ما إذا كان المحامون يمثلون موكلهم (بأمانة)، قال ٣٠٪ من القضاة أنهم يعتقدون أن المحامين يقومون بذلك بشكل متدنٍ جداً أو لا يقومون بذلك أبداً. حوالي ٥٩٪ قالوا أنهم يعتقدون أن المحامين يمثلون موكلهم بأمانة (لدرجة متوسطة)، بينما ٨٪ فقط من القضاة قالوا أن المحامين يقومون بذلك (لدرجة عالية).

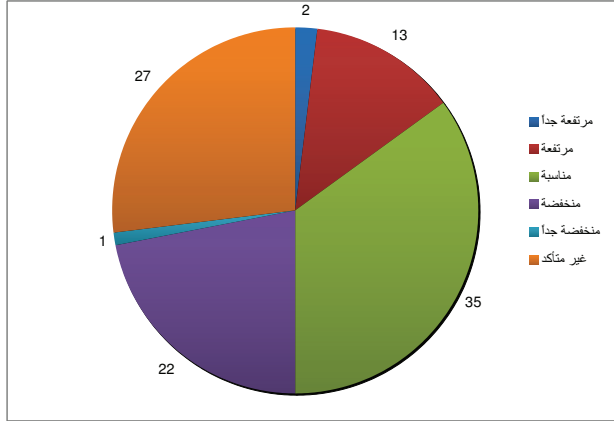


الشكل رقم (٤٤): إلى أي درجة تعتقد أن المحامين يقومون بتمثيل موكلهم بأمانة؟



يتضح من البيانات أن هناك تباين حول أتعاب المحامين - أجور المحامين، حيث يرى ١٥٪ من القضاة أن الأتعاب التي يطلبها المحامون (مرتفعة جداً) أو (مرتفعة). حوالي ٣٥٪ من القضاة يشعرون أن أتعاب المحامين (مناسبة)، بينما يرى ربع القضاة أن أتعاب المحامين (متدنية) أو (متدنية جداً).

الشكل رقم (٤٥): كيف تصف أتعاب-أجور المحامين، هل هي؟



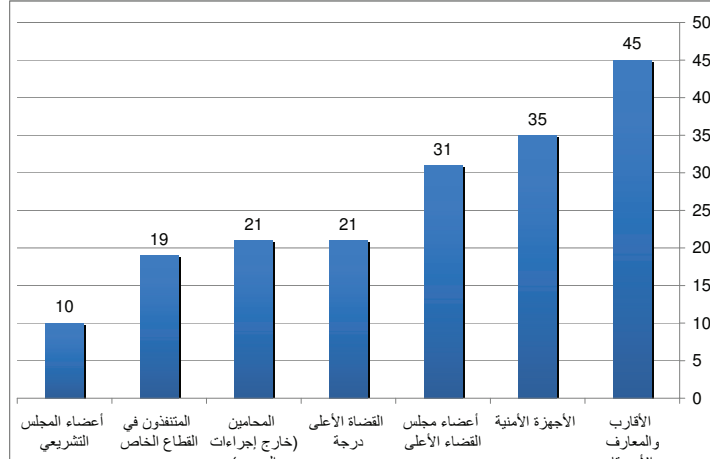
## ٨,١ الضغط الموجه للقضاة

بشكل عام لا يقرّ القضاة بأنهم يتعرضون لأية ضغوطات من أي من المؤسسات أو الجماعات ذات العلاقة. غير أن ذلك لا يستثني كون نسبة هامة منهم يعترفون بوجود درجات مختلفة من الضغوطات. أكثر الضغوطات تأتي من طرف الأقارب، حيث قال ٤٥٪ أن القضاة يتعرضون لها (لدرجة كبيرة، أو متوسطة أو صغيرة). كما أن حوالي ٣٥٪ يقولون أن القضاة يتعرضون للضغط من قبل المؤسسات الأمنية (لدرجة كبيرة، أو متوسطة أو صغيرة). وأما المصدر الثالث للضغط يأتي من طرف مجلس القضاء الأعلى، حيث يقول ٣١٪ من القضاة أنهم يتعرضون لضغوطات من هذا النوع بدرجات مختلفة. فقد قال حوالي خمس القضاة أنهم يتعرضون لضغوطات بدرجات متفاوتة من قبل قضاة كبار الشأن ومن محامين. ويقول ١٩٪ أن ضغوطات مماثلة تأتي من قبل أفراد مؤثرين من القطاع الخاص. وتأتي أقل الضغوطات من أعضاء المجلس التشريعي، بنسبة ١٠٪.

- القضاة من الوسط أكثر إقراراً بالتعرض للضغوط من قبل أعضاء مجلس القضاء الأعلى (٣٨٪) من المناطق الأخرى (٢٩٪ للشمال، و٢٠٪ للجنوب).
- كما أن القضاة أصحاب الخبرة الأكثر هم أيضاً أكثر إقراراً بالتعرض للضغوط التي يتعرض لها القضاة (٤٣٪) من أولئك أصحاب الخبرة الأقل (٢٥٪ بين القضاة الذين لهم من ٥ إلى ١٠ سنوات من الخبرة، و٢٧٪ لمن لهم أقل من ٥ سنوات من الخبرة).

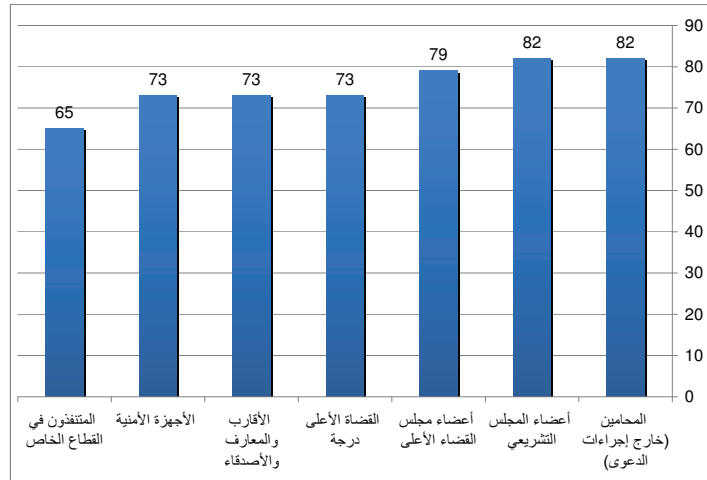
- كما أنّ الإقرار بوجود ضغوطات أكثر نوعاً ما بين القضاة الذكور (٣١٪) من القضاة الإناث (٢٧٪).
- كذلك فإنّ القضاة من حملة درجة الماجستير أو أعلى أكثر ميلاً للإقرار بتعرض القضاة لضغوطات (٣٩٪) من الذين يحملون درجة البكالوريوس (٢٨٪).

الشكل رقم (٤٦): النسبة المئوية لمن يعتقدون أن القضاة يتعرضون لضغوطات من قبل المجموعات التالية....



ومن بين أولئك الذين يعتقدون أن القضاة يتعرضون لضغوطات للتأثير في أحكامهم، فإن الغالبية منهم يعتقدون أيضاً أن القضاة يستجيبون لمثل هذه الضغوطات، بينما ١٨٪ منهم فقط يعتقدون أن القضاة لا يستجيبون للضغوطات التي يمارسها أعضاء مجلس القضاء الأعلى، أو الأقارب، أو القضاة الأعلى درجة.

الشكل رقم (٤٧): النسبة المئوية للقضاة الذين يعتقدون أن القضاة يستجيبون للضغوطات من قبل المجموعات التالية



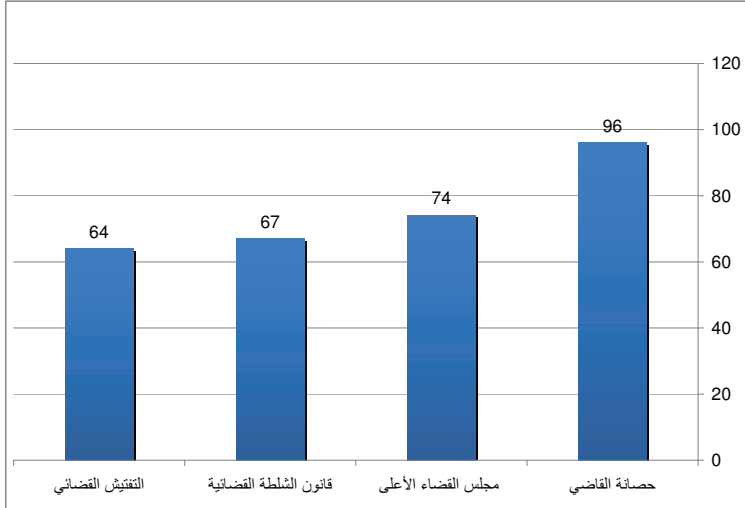
إنّ الإقرار بوجود ضغوطات تقلّ عند سؤال القاضي/ة عن نفسه/ها. فبينما يكون القضاة مستعدون للإقرار بوجود ضغوطات على قضاة آخرين، فهم ينفونها عن أنفسهم (الأخرون... نعم، شخصياً... لا). وفي ظل هذا الواقع، فإن نسبة صغيرة من القضاة على إستعداد للإقرار بوجود ضغوطات شخصية، فقد قال حوالي ١٠٪ منهم أنهم شخصياً تعرضوا لضغوطات بدرجات متفاوتة من قبل أعضاء مجلس القضاء الأعلى، وتطبق النسبة ذاتها على الضغوطات التي تأتي من الأقارب والأصدقاء. حوالي ٨٪ أقرّوا بأنهم تعرضوا لضغوطات من قبل إحدى المجموعات التالية: المجلس التشريعي، والمؤسسات الأمنية، وقضاة رفيعي الشأن. فقط ٤٪ أقرّوا بأنهم تعرضوا شخصياً لضغوطات من قبل أفراد مؤثرين من القطاع الخاص، و٢٪ من قبل المحامين.

تتعلق مسألة الضغوطات بمسألة إستقلال القضاة والسلطة القضائية، حيث ينظر إلى الإستقلالية على أنها تعزز لدرجة كبيرة بفعل (الحصانة) التي تمنح للقضاة (ما لا يقل عن ٩٦٪ من المستجيبين)، حوالي ثلاثة أرباع القضاة يعتقدون (لدرجة كبيرة) أنّ



دور مجلس القضاء الأعلى حيوي من أجل تعزيز السلطة القضائية، كما أنّ الإستقلالية تتعزز (لدرجة كبيرة) بفعل قانون السلطة القضائية حسب رأي ٦٧٪ من القضاة. ويعتقد ٦٤٪ آخرون (لدرجة كبيرة) أنّ عملية التفتيش القضائي حيوية لإستقلال القضاء.

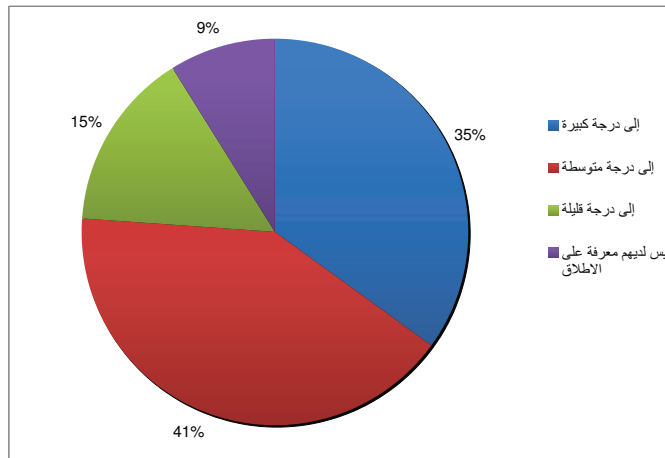
الشكل رقم (٤٨): النسبة المئوية للقضاة الذين يعتقدون (لدرجة كبيرة) أنّ العوامل التالية تعزز استقلال القضاء



#### ٩,١ تقييم نظام التفتيش القضائي

تمّ تفعيل معايير التفتيش من قبل مجلس القضاء الأعلى قبل أقلّ من عام. وقد سُئِلَ القضاة إذا ما كانوا على إطلاع على معايير التفتيش أم لا، فأجاب أكثر من ثلثهم بأنهم مطلعون (لدرجة كبيرة)، و٤١٪ بأنهم مطلعون (لدرجة متوسطة)، بينما قال ربعهم أنهم مطلعون (لدرجة قليلة أو غير مطلعين على الإطلاق).

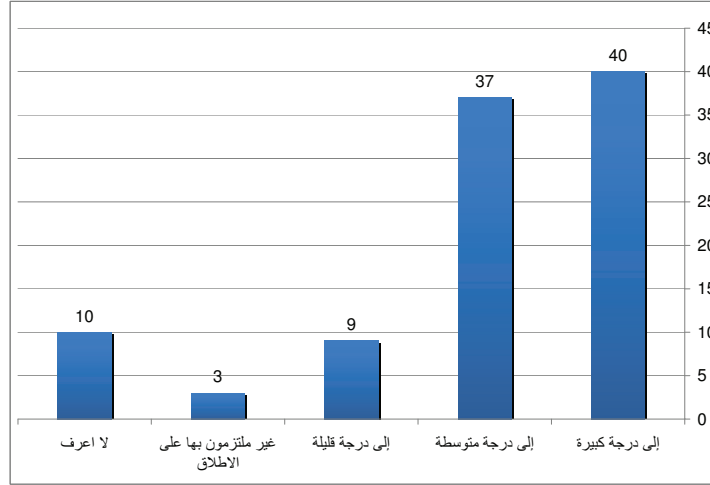
الشكل (٤٩): الاطلاع على إجراءات التفتيش القضائي



يُبين تحليل البيانات أنّ هناك عدداً من التوجهات ملفتة للاهتمام. فالقضاة من وسط الضفة الغربية هم الأقلّ معرفةً، حيث قال ٣٦٪ منهم بأنّ نظام التفتيش القضائي مألوف لديهم (لدرجة قليلة أو غير مألوف على الإطلاق)، مقارنةً بـ ٢٠٪ في الجنوب و ١٦٪ في الشمال. كما أنّ القضاة أصحاب الخبرة الأطول هم الأقلّ معرفةً بنظام ومعايير التفتيش، حيث يقول ٤٨٪ أنه مألوف (لدرجة قليلة أو غير مألوف على الإطلاق)، مقارنةً بـ ٢٠٪ من القضاة أصحاب الخبرة (المتوسطة)، و ١٧٪ من القضاة ذوي الخبرة الأقل. كذلك فإنّ القاضيات الإناث أكثر معرفةً بهذه المعايير، حيث قالت ١١٪ منهن بأن نظام التفتيش مألوف لديهن (لدرجة قليلة أو غير مألوف على الإطلاق)، مقارنةً بـ ٢٦٪ من القضاة الذكور الذين قالوا ذات الشيء.

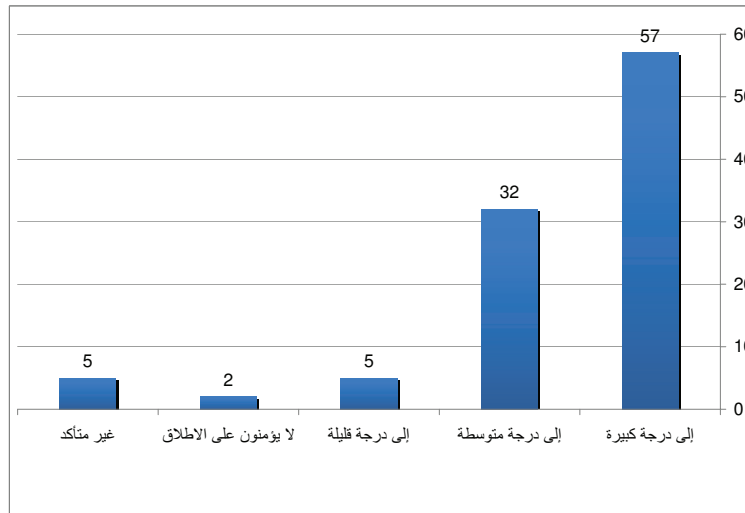
وأما من حيث درجة الثقة بالأشخاص المسؤولين عن عملية التفتيش، فإن الأغلبية يرون أنهم أهل للثقة، حيث يقول ٤٠٪ من القضاة أنهم يعتقدون أن المفتشين ملتزمون بالمعايير المطلوبة (لدرجة كبيرة)، ٣٧٪ قالوا أنهم ملتزمون بها (لدرجة متوسطة). حوالي ٩٪ قالوا أن المفتشين ملتزمون بالمعايير (لدرجة قليلة)، بينما قال ٣٪ أنهم غير ملتزمين بها على الإطلاق.

الشكل (٥٠): الثقة بالأشخاص المسؤولين عن التفتيش القضائي



كما سُئِلَ القضاة عن تقييمهم لجودة إجراءات التفتيش، فقال (٥٧٪) منهم أن المعايير المعمول بها تضمن تقييماً نوعياً لجودة أداء القضاة (لدرجة كبيرة). وقال (٣٢٪) أنهم يعتقدون ذلك (لدرجة متوسطة)، بينما كان لدى ٧٪ إيمان قليل بجودة عملية التفتيش. ولم يكن هناك فروقات هامة بين تقييمات القضاة لجودة المعايير باختلاف الفئات العمرية، أو مدة الخبرة العملية، أو مستوى التحصيل العلمي، أو المناطق المختلفة.

الشكل (٥١): هل تؤمن إجراءات التفتيش المعمول بها تقييماً نوعياً لأداء القضاة؟

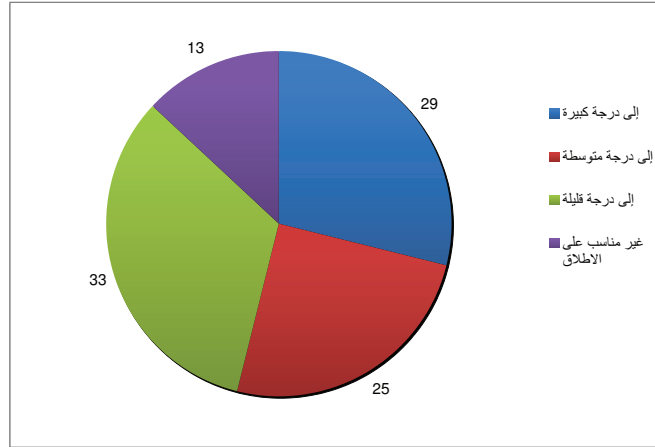


ولدى سؤال القضاة عن إجراء محدد كنسبة القضايا التي تخضع للتفتيش، أصبح القضاة أكثر إنتقاداً لعملية التفتيش، حيث ١٣٪ من القضاة فقط يعتقدون أن التفتيش على ٥٪ من عدد القضايا الكلي مناسب لضمان تفتيش ملائم (لدرجة كبيرة)، وشاركهم ٢٩٪ الرأي في ذلك لكن (لدرجة متوسطة). وفي المقابل فإن ٢٤٪ من القضاة يشعرون أن معيار الـ ٥٪ ملائم (لدرجة قليلة) فقط، إضافة إلى أن ثلث القضاة يشعرون أن هذا المعيار غير مناسب أبداً.





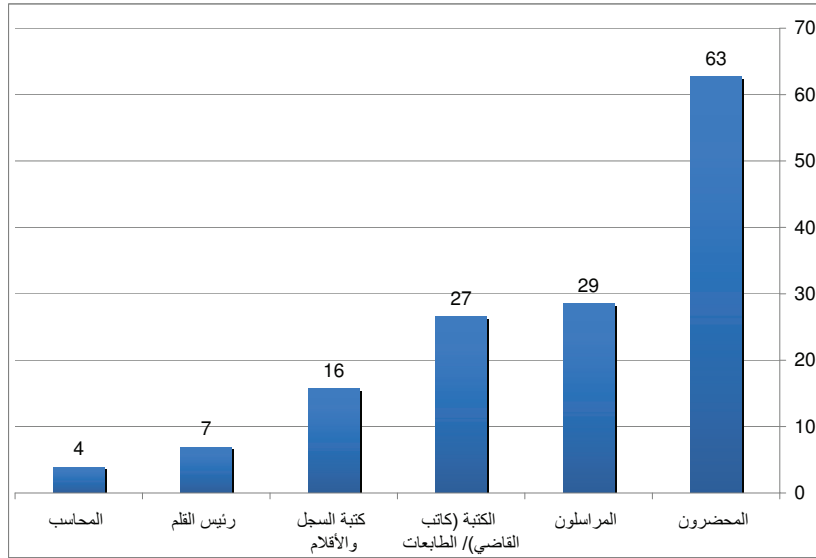
الشكل (٥٢): هل تعتقد أن اخضاع ٥% من القضايا هو إجراء سليم؟



## ٢. تقييم النظام الإداري

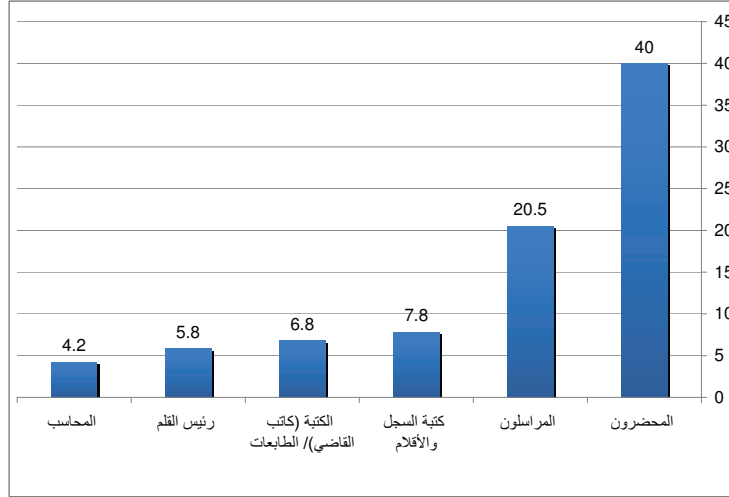
تسود آراء متنوعة بين القضاة إزاء الجوانب المختلفة لنظام إدارة المحاكم. وجاء تقييمهم للكادر الإداري شديد الاختلاف، بحسب فئة الكادر الإداري محلّ التقييم. فعلى سبيل المثال، ٤% من القضاة فقط كان تقييمهم سلبياً لكفاءة المحاسبين، و٧% لكفاءة رؤساء الأقسام. وعلى عكس ذلك، كان لدى ٦٣% تقييم سلبى لكفاءة المحضرين، و٢٩% للمراسلين، و٢٧% لكتابة القاضي. وكان تقييم حوالي ١٦% من القضاة لكفاءة كتابة السجل سلبياً.

الشكل (٥٣): النسبة المئوية للقضاة الذين قيّموا (سلبياً) كفاءة كوادر المحكمة



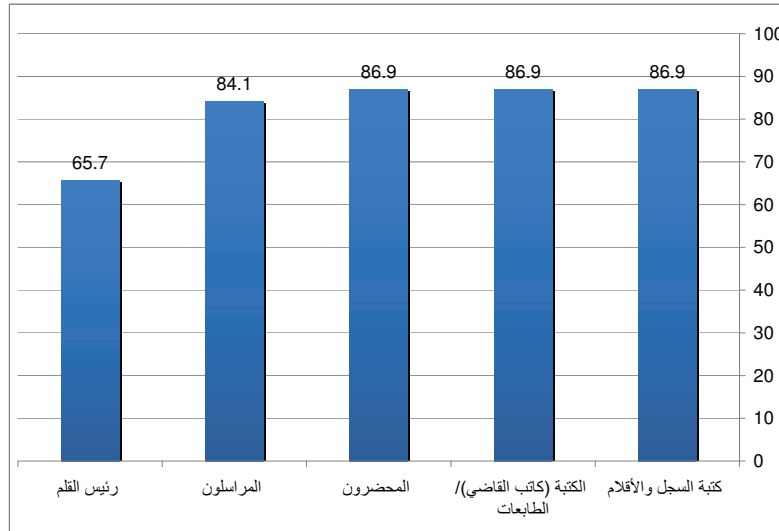
وأما بشأن رأي القضاة في نزاهة هذه المجموعات، فقد تبين أنّ القضاة أيضاً منقسمون فيما بينهم، حيث أعطى ما يقارب الـ ٤٠% منهم تقييماً سلبياً لنزاهة المحضرين، كما يشعر ٢٠% من القضاة بنفس الشعور بشأن (المراسلين)، بالمقابل كان تقييم ٨% فقط من القضاة سلبياً لنزاهة كتابة السجل، بينما سجلوا أدنى مستوى من التقييم السلبى للكادر لفئة المحاسبين، ومسئولي الكتابة (رؤساء القلم)، وكتابة القاضي.

الشكل (٥٤): النسبة المئوية للقضاة الذين قيّموا (سلبياً) نزاهة كوادر المحكمة



بشأن كفاية عدد الكادر الإداري حيث يعتقد غالبية القضاة أن عددهم غير كاف، على سبيل المثال، أكثر من ٨٤٪ منهم يشعرون أن عدد كتبة السجل وكتبة القاضي، والمحضرين، والمراسلين ليس كافياً. كما يرى ٦٦٪ من القضاة أن عدد رؤساء الأقلام ليس كافياً.

الشكل (٥٥): النسبة المئوية للقضاة الذين يرون أن هناك نقص في عدد كوادر المحكمة



وأما حول بيئة المحكمة، فقد عبّر القضاة عن الآراء التالية:

- غالبية القضاة لا يرون أن هناك أية مشاكل تتعلق بالإضاءة في المحاكم، أو في التهوية، أو في الأمن، أو في قدرتهم على السماع بوضوح.
- يرى ٣٦٪ من القضاة بأن هناك مشكلة في نظافة المحاكم، بينما يشعر ٤٧٪ غيرهم بأن مستوى النظافة كافٍ (لدرجة متوسطة).
- وأما القضية التي ينظر إليها القضاة على أنها الأكثر إشكالية في بيئة المحاكم فهي نقص اللوحات الإرشادية، حيث يُنظر لها كذلك من قبل ٥١٪ منهم. كما أن ٣٦٪ من القضاة يقولون أن مستوى اللوحات الإرشادية كافٍ (لدرجة متوسطة).

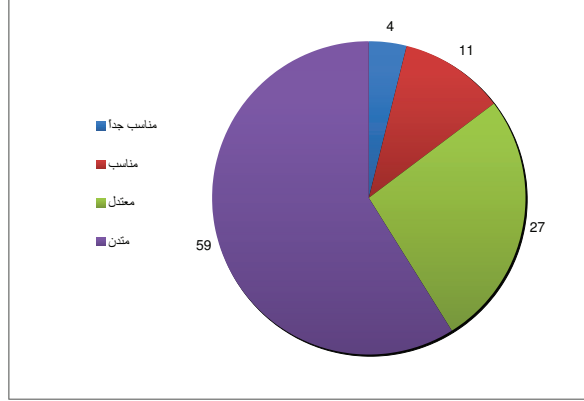
## ١,٢ تقييم الرواتب والميزات

فيما يتعلق بظروف العمل فإن القضاة، في المجمل، غير راضين عن رواتبهم والميزات الأخرى. فقد قال ٥٩٪ منهم أن رواتبهم (غير



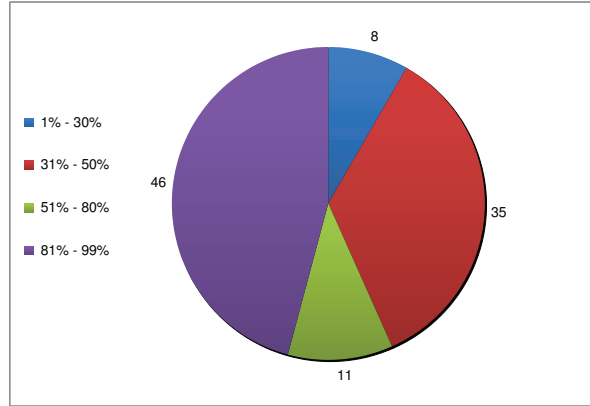
مناسبة)، وقال ٢٧٪ منهم أن رواتبهم (مناسبة لدرجة معتدلة). ويشعر ١٥٪ منهم فقط أن الرواتب (مناسبة أو مناسبة جداً).

الشكل (٥٦): ما هو تقييمك للرواتب الحالية للقضاة؟



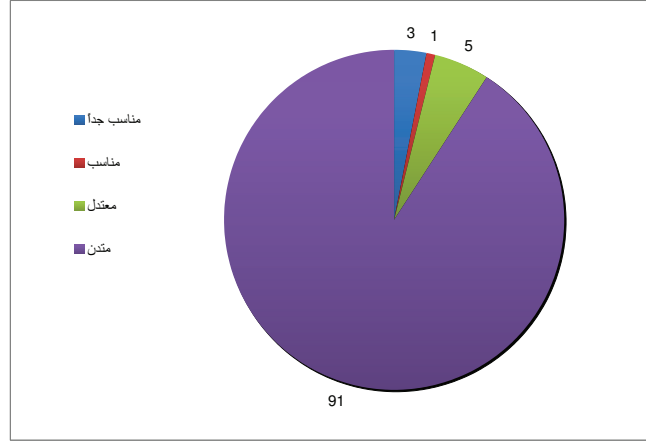
حول نسبة الزيادة التي يتوقعها القضاة على الرواتب، فقد طالبت الفئة الأكبر منهم (٤٦٪) أن تكون الزيادة بنسبة (٨٠٪ - ١٠٠٪). ويقترح ١١٪ آخرين نسبة زيادة تبلغ ٥١٪ - ٨٠٪، بينما يرى ٣٥٪ من القضاة أن نسبة زيادة تتراوح بين ٣١٪ - ٥٠٪ على رواتبهم ملائمة. ٩٪ فقط من القضاة يشعرون أن نسبة زيادة للرواتب بأقل من ٣٠٪ هي نسبة مقبولة.

الشكل (٥٧): بأي نسبة يجب أن تتم زيادة الرواتب؟



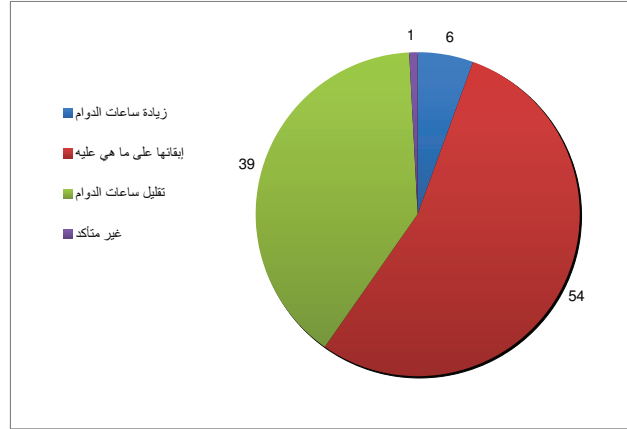
يشعر القضاة بفن أكثر بشأن الإمتيازات الإضافية، حيث يرى ٤٪ منهم فقط أن مستواها (مناسب جداً أو مناسب). ويعكس ذلك يرى ٩١٪ أن هذه الإمتيازات (غير مناسبة).

الشكل (٥٨): كيف تقيّم مستوى الامتيازات الإضافية التي يتلقاها القضاة؟



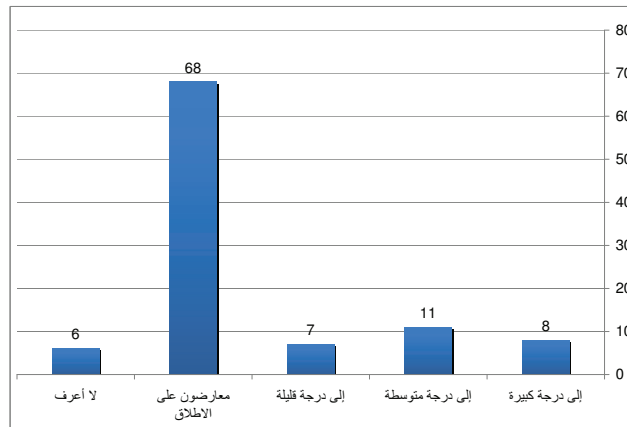
ولدى سؤالهم إذا ما كانوا سيؤيدون زيادة عدد ساعات العمل، تبين أن القضاة بشكل عام يعارضون هذه الزيادة، حيث أيد ٦٪ منهم فقط زيادة ساعات العمل، بينما أيد ٥٤٪ منهم الإبقاء على ساعات العمل الحالية بدون تغيير، وأيد ٣٩٪ منهم تقليل ساعات عمل القضاة الحالية.

الشكل (٥٩): الموقف من زيادة ساعات العمل



غالبية القضاة يعارضون زيادة عدد ساعات العمل في المحاكم، حيث قال ٦٨٪ منهم أنهم معارضون كلياً لهذا الاقتراح، بينما أيد ٧٪ زيادة محدودة جداً لزيادة ساعات العمل في المحكمة، وحوالي ٨٪ أيدها (لدرجة كبيرة)، في حين أيدها (لدرجة متوسطة) ١١٪ من القضاة.

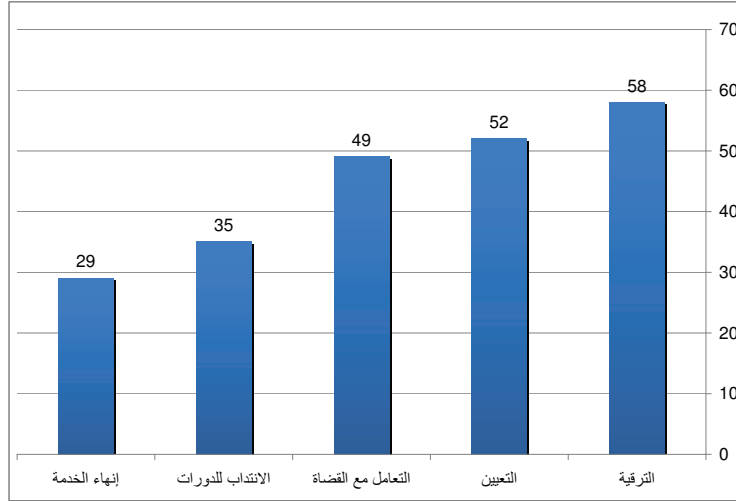
الشكل (٦٠): تأييد زيادة عدد ساعات العمل في المحكمة



وللقضاة آراء مختلفة فيما يتعلق بوجود محسوبية في التوظيف وغيره من الجوانب المتعلقة بعملهم:

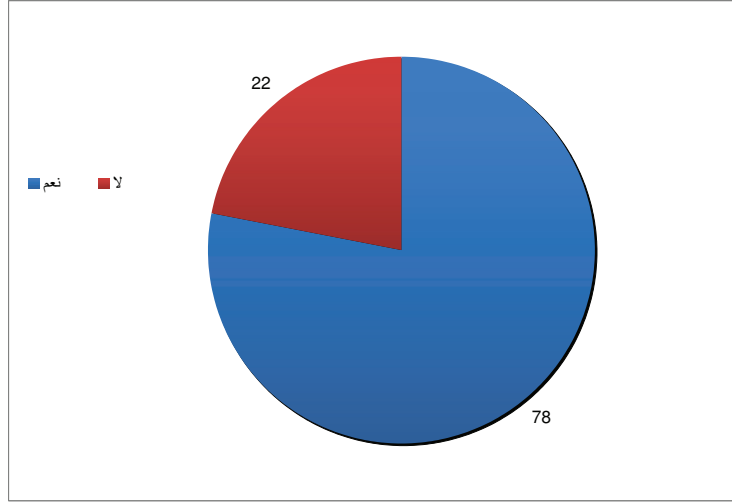
- حوالي ٥٨٪ منهم يعتقدون أن هناك درجةً من المحسوبية في مجال الترقية (١٩٪ لدرجة كبيرة، و٢٥٪ لدرجة متوسطة، و١٤٪ لدرجة قليلة). حوالي ٣٦٪ منهم يعتقدون أنه ليس هناك أي محسوبية في مجال الترقية.
- حوالي ٥٢٪ من القضاة يعتقدون أن هناك محسوبية في مجال التعيين أيضاً (١٦٪ لدرجة كبيرة، و٢٣٪ لدرجة متوسطة، و١٣٪ لدرجة قليلة). حوالي ٤١٪ منهم لا يعتقدون أن هناك أي محسوبية في مجال التعيين.
- حوالي نصف عدد القضاة يعتقدون بأن هناك درجةً من المحسوبية في معاملة القضاة بشكل عام (٢١٪ لدرجة كبيرة، و١٨٪ لدرجة متوسطة، و١٠٪ لدرجة قليلة). حوالي ٤٦٪ منهم يعتقدون بعكس ذلك.
- أكثر من ثلث القضاة يعتقدون أن هناك محسوبية في إنداب القضاة للدورات التدريبية (١١٪ لدرجة كبيرة، و١٦٪ لدرجة متوسطة، و٨٪ لدرجة قليلة). حوالي ٥٧٪ منهم يعتقدون أنه ليس هناك أي محسوبية في مجال إنداب القضاة للدورات التدريبية.
- أقل درجات محسوبية التي يراها القضاة هي في مجال (إنهاء الخدمة)، حيث يعتقد ٢٩٪ منهم أن هذا النوع من المحسوبية موجود (٩٪ لدرجة كبيرة، و١١٪ لدرجة متوسطة، و١٠٪ لدرجة قليلة)، بينما حوالي ٥٧٪ منهم يعتقدون أنه ليس هناك أي محسوبية في هذا المجال.

الشكل (٦١): النسبة المئوية للقضاة الذين يعتقدون أن هناك درجةً من المحسوبية في المجالات التالية



وحول الحاجة إلى التخصص النوعي بين القضاة، تؤيد الغالبية (٧٨٪) منهم ذلك، بينما يعارض ٢٢٪ من القضاة تخصص القضاة في مجالات محددة.

الشكل (٦٢): تأييد تخصص القضاة



## ٢,٢ تصريحات عامة مقابل قضايا محددة

للهولة الأولى قد يستنتج القارئ أنّ القضاة يشكلون مجموعةً متجانسةً بينها إتفاق بشأن أغلب القضايا. كما قد يخرج المرء بانطباع مفاده بأنّ القضاة إما راضون تماماً عن الحالة القائمة أو أنهم غير مستعدين للتعبير عن آراءهم بطريقة صريحة. غير أنّ تحليلاً متأنياً للبيانات يبيّن أنّ هذه الإستنتاجات والانبطاعات مفرطة في التبسيط، خاصةً إذا إنتقلنا من العموميات إلى تحليل القضايا المحددة. يضاف إلى ذلك أنّ أية محاولة جادة لتطوير السلطة القضائية يجب أن تأخذ بعين الإعتبار آراء جميع القضاة، بصرف النظر عن النسب المئوية التي تمثلها النتائج. فأولئك الذين يقيمون إيجاباً يقدمون أفكاراً تتعلق بالفرص، وأولئك الذين يقيمون سلبياً يقدمون أفكاراً تتعلق بالتحديات. ما يلي عبارة عن بضعة أمثلة عن محصلة أكثر واقعية لطبيعة آراء القضاة:

- ١١٪ من القضاة فقط يقولون أنهم يتعرضون للضغوط (بدرجات متفاوتة) من أعضاء في مجلس القضاء الأعلى. وفي نفس الوقت يعتقد ٧٩٪ من القضاة أن قضاة (آخرين) يتعرضون لمثل هذه الضغوط.
- بينما يعتقد ٥٧٪ من القضاة (لدرجة كبيرة) أن معايير التفتيش القضائي السائدة تؤمّن تقييماً نوعياً للقضاة، ١٣٪ منهم فقط يعتقدون أن نظام التفتيش القائم على فحص ٥٪ من إجمالي القضايا يؤمّن تقييماً نوعياً.
- بينما يقول ٦٥٪ من القضاة أنهم راضون (لدرجة كبيرة) عن أداء مجلس القضاء الأعلى، يقول ٣٢٪ فقط أن المجلس يستجيب (لدرجة كبيرة) لإحتياجات المحاكم.
- في الوقت الذي يعتقد ٧١٪ من القضاة بأنّ مجلس القضاء الأعلى جادٌ بشأن تطبيق إستراتيجية السلطة القضائية نسبة أقلّ منهم (٥٢٪) يؤمنون (لدرجة كبيرة) أنّ الإستراتيجية سوف تقود إلى تطوير السلطة القضائية.
- بينما يعتقد ٩٠٪ من القضاة بأن (رؤساء الأقسام) صادقون ويتمتعون بالموثوقية لدرجة أو أخرى، يعتقد ٧٦٪ منهم بأنّ كوادرات المحاكم يتعرضون بشكل عام لضغوط من قبل المحامين.

## ٣,٢ الأقدمية تقود إلى الميل إلى آراء أكثر إنتقاداً

القضاة ذوي الخبرة الأطول، ممن لهم عشرة سنوات أو أكثر، يميلون إلى أن يكونوا أكثر إنتقاداً لعدد من القضايا الخاصة عند مقارنتهم بالقضاة المعينين حديثاً (أي ممن لهم أقل من خمس سنوات من الخبرة).

- القضاة الأكثر خبرةً يميلون لأن يكونوا أكثر إنتقاداً لدور الحكومة، حيث يقول ٢٩٪ منهم أن الحكومة لا تلعب أي دور، أو تلعب دوراً محدوداً، في تكريس (صون) استقلال القضاء. حوالي ١٤٪ فقط من بين القضاة الأقل خبرةً يشاركونهم الرأي.



- القضاة الأكثر خبرة هم أقل رضاً عن أداء مجلس القضاء الأعلى (٣٤٪) من زملائهم الأقل خبرة (٢٨٪).
- القضاة الأكثر خبرة أكثر تشككاً بكثير بشأن فعالية المحامين في تمثيل موكلهم (٥٢٪) من القضاة الأقل خبرة (٣٤٪).
- القضاة الأكثر خبرة يميلون أيضاً لأن يكونوا أكثر اعترافاً بوجود ضغوط على القضاة (٤٣٪) من القضاة الأقل خبرة (٢٥٪) من بين القضاة ممن لهم من ٥-١٠ سنوات من الخبرة، و٢٧٪ من بين أولئك الذين لديهم أقل من ٥ سنوات من الخبرة).
- رغم ذلك، فإن القضاة الأصغر سناً، والأقل خبرةً، هم أكثر انتقاداً بشأن قضايا أخرى، وخاصةً تلك القضايا ذات الطبيعة العامة:
- حوالي ٥٢٪ من القضاة ممن لديهم أقل من خمس سنوات من الخبرة يقولون أن السلطة القضائية (عادلة لدرجة كبيرة)، مقارنةً بـ ٥٨٪ و ٦٠٪ من القضاة الذين لديهم من ٥-١٠ سنوات من الخبرة، أو أولئك الذين لديهم أكثر من عشر سنوات من الخبرة (بالتوالي).
- القضاة الأقل خبرة أكثر انتقاداً لأحكام المحاكم، حيث يقول ١٩٪ منهم أن أحكامها لا تخدم المبادئ القانونية، بينما يشاركونهم هذا الرأي ١٢٪ و ١٤٪ من القضاة أصحاب الخبرة المتوسطة والواسعة بالتوالي.
- من المثير للإهتمام أيضاً ملاحظة أن القضاة الجدد يقولون أنهم أكثر اطلاعاً على استراتيجية السلطة القضائية، وعلى إجراءات التفتيش القضائي، من القضاة الأكثر خبرةً، وهو الأمر الذي قد يعزى إلى بدء العمل بهذه الوثائق منذ وقت قريب، وأن تدريبهم كمستجدين في حقل القضاء تضمن مثل هذا التطور.

#### ٤,٢ الإختلاف بين المناطق:

توجد هناك فروق بين القضاة بناءً على المنطقة، غير أنه لا توجد توجهات حاسمة وتعميمات مطلقة، بل إن النتائج تعتمد على القضية الخاصة منار السؤال:

- الإيمان العام بالنظام: القضاة من الوسط (غالبيتهم في رام الله) لديهم إيمان أكثر بعدالة السلطة القضائية الفلسطينية، يليهم القضاة من الشمال، وأخيراً من الجنوب.
- دور الحكومة: أقل مستوى للإعتراف بدور الحكومة يسود في الشمال، يليه الوسط، فالجنوب.
- أداء مجلس القضاء الأعلى: القضاة من الوسط هم الأقل رضاً عن دور مجلس القضاء الأعلى، يليهم القضاة من الشمال. القضاة من الجنوب هم الأكثر رضاً.
- مدى جدية مجلس القضاء الأعلى: القضاة من الوسط هم الأقل تفاعلاً بشأن جدية مجلس القضاء الأعلى في تطبيق إستراتيجية السلطة القضائية، يليهم القضاة من الشمال، ثم الجنوب.
- أحكام المحاكم: ينخفض التقييم السلبي لأحكام المحاكم بين قضاة الوسط، يليهم قضاة الجنوب، ومن ثم الشمال.
- الثقة بالمحامين: القضاة من الوسط والجنوب أقل ثقةً بالمحامين من زملائهم في الشمال.
- فعالية المحامين: القضاة من الجنوب والوسط أكثر انتقاداً لفعالية المحامين في تمثيل موكلهم مقارنةً بالقضاة من الشمال.
- التعرض إلى الضغوط: القضاة من الوسط هم أكثر ميلاً للإعتراف بأن القضاة يتعرضون للضغوط من قبل مجلس القضاء الأعلى من زملائهم من الشمال والجنوب.
- مستوى الاطلاع على إستراتيجية قطاع العدالة: القضاة من الوسط يقولون أنهم أكثر اطلاعاً على إستراتيجية قطاع السلطة القضائية من زملائهم من الشمال والجنوب.

في ظل نتائج المسح هذه، كما هي معروضة في الجدول التالي، وبعملية الحساب المقترحة في المنهجية، فإن بالإمكان ترتيب القضاة حسب درجة رضاهم. لو أعطينا كل مؤشر من المؤشرات الأولية الثمانية درجة (٣ للتقييم الأكثر تفضيلاً، و٢ للتقييم المتوسط، و١ للتقييم المتدني) - وعلى فرض أن كل مؤشر لديه نفس الأهمية، فسوف نجد أن الدرجة الإجمالية للرضا للوسط هي (١٣)، وللشمال هي (١٦)، وللجنوب هي (١٩). ولو وضعنا مؤشراً عاماً يعتمد على تقسيم الدرجة الكلية على عدد المؤشرات (٨ مؤشرات)، فإنه سوف يقودنا إلى مؤشر رضا لكل من المناطق الثلاثة كما يلي: الوسط (٦٢، ١)، والشمال (٢٠، ٢)، والجنوب (٣٧، ٢).



الجدول رقم (٢٧): توجهات القضاة حسب المناطق من الأكثر تفضيلاً إلى الأقل تفضيلاً

المرتبة ٣	المرتبة ٢	المرتبة ١	القضية
الجنوب	الشمال	الوسط	الايمان العام ب(عدالة، وحيادية، ونزاهة) السلطة القضائية
الشمال	الوسط	الجنوب	هل تلعب الحكومة دوراً في تعزيز استقلال القضاء؟
الوسط	الشمال	الجنوب	أداء مجلس القضاء الأعلى في خدمة السلطة القضائية
الوسط	الشمال	الجنوب	جدية مجلس القضاء الأعلى في تطبيق الاستراتيجية
الشمال	الجنوب	الوسط	نزاهة أحكام المحاكم
الوسط	الجنوب	الشمال	الثقة بالمحامين
الوسط	الشمال	الجنوب	التعرض للضغوط <sup>١</sup>
الوسط	الجنوب	الشمال	الأطلاع على إستراتيجية السلطة القضائية
الوسط (١,٦٢)	الشمال (٢,٠٠)	الجنوب (٢,٣٧)	التوالي الكلي والدرجة

هذه الدرجات تكشف عن أن القضاة من الوسط يميلون لأن يكونوا أكثر إنتقاداً بشكل عام من زملائهم في المنطقتين الأخرين. أما أعلى مستوى للرضا بين القضاة فسُجِّل في الجنوب.

## ٥,٢ التباين الإجتماعي

في بعض الحالات، كانت آراء القضاة موزعة حسب النوع الإجتماعي ومستوى التحصيل العلمي. في أغلبية القضايا يتفق القضاة الإناث والذكور، غير أن لديهم آراء مختلفة بشأن بعض القضايا:

- القضاة الذكور لديهم إيمان أكثر بعدالة السلطة القضائية أكثر من القاضيات الإناث (بفجوة تبلغ ١٥ نقطة).
- القاضيات الإناث أكثر اطلاعاً على نظام التفتيش القضائي، مقارنةً بالقضاة الذكور (بفجوة تبلغ ١٥ نقطة).
- مستوى الإعتراف بالتعرض للضغط أكثر شيوعاً بقليل بين القضاة الذكور من القاضيات الإناث (بفجوة تبلغ ٤ نقاط).
- كما يعدّ مستوى التحصيل التعليمي عاملاً ذو أهمية، حيث أن القضاة من حاملي شهادة الماجستير أو أكثر يميلون لأن يكونوا أكثر إنتقاداً من زملائهم حاملي درجة البكالوريوس:
- القضاة حملة شهادة الماجستير أكثر إنتقاداً لدرجة عدالة السلطة القضائية أكثر من القضاة حاملي درجة البكالوريوس (بفجوة تبلغ ٢٧ نقطة).
- القضاة من حاملي شهادة الماجستير أكثر إنفتاحاً للقول بأنهم يتعرضون للضغوط من حاملي درجة البكالوريوس (بفجوة تبلغ ١١ نقاط).
- نسبة أكبر من القضاة من حاملي شهادة الماجستير يعلنون عن عدم رضاهم عن أداء مجلس القضاء الأعلى من القضاة حاملي درجة البكالوريوس.
- نسبة أقل من حاملي درجة البكالوريوس أكثر تفاعلاً بشأن جدية مجلس القضاء الأعلى في تطبيق إستراتيجية السلطة القضائية من القضاة حاملي شهادة الماجستير.





## استنتاجات وتوصيات:

- فيما يلي خلاصة لأهم النتائج في استطلاعات مسح القضاة، بالإضافة لاهم التوصيات ذات الصلة بالسياسات العامة ومجالات التطوير:
- دور الدولة في تكريس سيادة القانون: تظهر النتائج ان حوالي ٨٠٪ من القضاة يعتقدون بان الحكومة تسعى وبفعالية إلى تكريس استقلال القضاء وتحقق نجاحا في هذا الصدد، ونسبة ١٧٪ منهم يعتقدون ان الحكومة تسعى بدرجة محدودة لصون استقلال القضاء.
  - توصية: أن مصادقية السلطة القضائية مرتبطة، لدرجة كبيرة، بأداء الحكومة ودورها في صون وتكريس سيادة القانون. يجب إذاً تقوية دور الحكومة المركزية بحيث تصبح مصدراً موثقاً للأمن السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي للمواطنين. إن مصادقية السلطة القضائية ستتعزيز إذا ما لعبت الحكومة دوراً مقنعاً مع المجتمع ككل.
  - الروابط بين الشركاء الآخرين: اظهرت النتائج ان اجراءات التحقيق لدى النيابة هي الاقل موثوقية من بين عناصر السلطة القضائية كما يراها القضاة، فقد ذكر ٤٥٪ من القضاة فقط انهم يثقون بها. ثاني اقل العناصر موثوقية لدى القضاة هي اجراءات التحقيق التي تقوم بها الشرطة، حيث ذكر ٥٠٪ من القضاة فقط انهم يثقون بها.
  - توصية: لا تقتصر سمعة ومصادقية المحاكم من عملها هي فحسب، بل ومن عمل الشرطة والنيابة أيضاً. إن الروابط البيئية بين هذه الأجهزة يجب أن تبقى موضع تحليل، وتعزيز، وتطوير. كما ويجب أن يتواصل تطوير نظام المحاكم، ومعه بالضرورة تطوير أداء الشرطة والنيابة.
  - مستوى الثقة بالمحامين: اظهرت النتائج ان ٧١٪ من القضاة يثقون بدرجة كبيرة او متوسطة (٣٪ بدرجة كبيرة ونسبة ٦٨٪ بدرجة متوسطة) أي ان ٢٩٪ من القضاة لا يثقون بالمحامين او يثقون بهم بدرجة قليلة.
  - توصية: الحاجة ماسة إلى تطوير آليات محددة من أجل العمل على تحسين توجهات القضاة نحو عمل المحامين، حيث يبدو أن هناك قدر من عدم الثقة في هذا المجال. قد تتضمن إحدى هذه الآليات توضيحاً أفضل للعلاقة والحدود بين القضاة والمحامين، تأمين حوار منظم ومستمر بينهم من خلال ورشات العمل والجلسات المشتركة، ودراسة العلاقة الخاصة بين الفئتين، وأسباب وجود عدم الثقة.
  - العلاقة مع مجلس القضاء الأعلى: ينقسم القضاء في آرائهم حول أداء مجلس القضاء الأعلى، حيث ذكر حوالي ثلثي القضاة ٦٥٪ انهم راضون عن أداء المجلس، وبخلاف ذلك ذكر حوالي ثلثهم انهم غير راضين عن أداء المجلس. كما ذكر ٨١٪ من القضاة ان مجلس القضاء الأعلى يستجيب لاحتياجات المحاكم بدرجة عالية ومتوسطة، وعلى العكس من ذلك قال ١٦٪ انهم غير راضون عن دور المجلس.
  - توصية: يجب أن يستمر مجلس القضاء الأعلى بالعمل من أجل تحسين موقفه بين القضاة. قد تكون التوجهات نحو أداء مجلس القضاء الأعلى مستقرة من إختلاف في منظور القضاة بشأن قضايا حقيقية، ولكنها كذلك قد تكون مشتقة من ضعف الإتصال. يمكن لمجلس القضاء الأعلى أن ينظم مزيد من النشاطات ليضع القضاة في صورة عمله (مثلاً عن طريق إستخدامه لتقنيات حديثة، إعداد رسائل إخبارية، وتنظيم لقاءات). كما أن بإمكان المجلس تحسين مستوى التشاور مع القضاة بشأن قضايا تهمهم. على سبيل المثال، هناك حاجة إلى مزيد من العمل من أجل تحسين معرفة القضاة بإستراتيجية قطاع العدالة. كما أن هناك حاجة لإستهداف كافة المناطق. كذلك فإن القضاء الجدد يشكّلون قاعدة ممتازة لبدء مقاربة أكثر حيوية وتجديدا للنظام القضائي.
  - الضغوط الموجهة للقضاة: بشكل عام لا يقر القضاة بوجود ضغوط من أي من المؤسسات أو الجماعات ذات العلاقة. نسبة قليلة منهم يعتقدون بوجود مثل هذه الضغوط أكثر الضغوط التي يتعرض لها القضاة من وجهة نظر القضاة الذين يعتقدون بوجود ضغوط تأتي من الأقارب ومن ثم الأجهزة الامنية وتليها أعضاء مجلس القضاء الأعلى. كما يتعرض ايضا الكادر الاداري في المحاكم لمختلف اشكال الضغوط من وجهة نظر القضاة بما فيها ضغوط العمل.
  - التوصية: يتوجب ابتكار آليات جديدة لحماية القضاة من الضغوط غير القانونية التي يتعرضون لها من قبل الفئات المختلفة. إن وضوح الإجراءات وأخلاقيات العمل، وزيادة مهنية الإجراءات من شأنها أن تحسّن العلاقة بين القضاة وأعضاء مجلس القضاء الأعلى، كما بإمكانها أن توفر الحماية للقضاة من الضغوط غير القانونية التي يتعرضون لها من مصادر أخرى. كما يجب أن تُبدل جهوداً متكافئة وتوجيهها نحو حماية الكادر من هذه الضغوط. ويجب أن تقوم لجنة مختصة بالنظر في هذه القضية ودراساتها بإستفاضة وعمق من أجل إقتراح خطوات محددة في هذا الإتجاه.



٦. إجراءات التفتيش القضائي: تم تفعيل معايير التفتيش القضائي من قبل مجلس القضاء الاعلى قبل اقل من عام فقد ذكر ثلاث ارباع القضاة انهم مطلعون على معايير التفتيش بدرجة عالية ومتوسطة، في حين ان ٢٥٪ منهم ذكروا انهم غير مطلعين على المعايير او مطلعين بدرجة قليلة. ومن حيث الثقة بالمسؤولين عن عملية التفتيش، فان الغالبية يرون انهم اهل للثقة فقط ٩٪ منهم ذكروا ان المفتشين ملتزمون بمعايير التفتيش بدرجة قليلة ونسبة ٣٪ ذكروا انهم غير ملتزمين على الاطلاق.
- التوصية: هناك حاجة لتطوير إستراتيجية ثنائية الاتجاه تهدف إلى تحسين توجهات القضاة نحو عملية التفتيش. إحدى جوانب هذه الإستراتيجية يتمثل بالإستمرار في مناقشة الإجراءات والمعايير السائدة مع القضاة أنفسهم، من أجل التعرف على التحسينات المطلوبة في هذا الإتجاه. يتضمن هذا الإقتراح زيادة معدل ٥٥٪ للتفتيش. كما أنها تتضمن إقتراحات القضاة التي عرضوها أثناء هذا المسح، والتي تضمنت تقديم تدريب أفضل للمفتشين، والقيام بزيارات غير معلنة مسبقاً للمواقع، وتطبيق مقاربة أكثر جدية ومهنية لعملية التفتيش. وثانياً، تتضمن الإستراتيجية التحقق من معرفة جميع القضاة بإجراءات التفتيش من خلال رفع وعيهم في إجتماعات وورشات عمل مشتركة. كذلك يُقترح استخدام تقنيات حديثة للتعميم والنقاش.
٧. فعالية الطواقم الإدارية: تسود اراء متنوعة بين القضاة ازاء الكادر الاداري قيد التقييم. على سبيل المثال ٤٪ فقط من القضاة قيموا كفاءة المحاسبين سلباً ونسبة ٧٪ لكفاءة رؤساء المحاكم. على العكس من ذلك كان لدى ٦٣٪ من القضاة تقييماً سلبياً لكفاءة المحضرين و ٢٩٪ للمرسلين و ٢٧٪ لكتابة القضاة و ١٦٪ لكفاءة كتبة السجل سلبياً.
- التوصية: يرغب القضاة في وجود أعداد أكبر من الكوادر، وخاصةً من الكتبة، والمحضرين، والمرسلين. ومن حيث النوعية والكفاءة، لذا ينبغي بذل جهود نحو تحسين مصداقية المحضرين والمرسلين. إن التحسين النوعي يتطلب بيئةً قادرة على الإسهام في تحسين أداء الكوادر الإدارية. كما أنها تتطلب قواعد وإجراءات واضحة ورواتب أعلى. كما يجب ابتكار نظام واضح للثواب والعقاب.
٨. ظروف المحاكم: غالبية القضاة لا يرون وجود مشاكل تتعلق بالاضاءة في المحاكم او في التهوية او في الامن. القضية التي ينظر اليها القضاة على انها الاكثر اشكالية في بيئة المحاكم فهي نقص اللوحات الارشادية. كما يرى ٢٦٪ من القضاة بان هناك مشكلة في نظافة المحاكم ونسبة ٤٧٪ من القضاة يرون ان درجة النظافة في المحاكم متوسطة.
- التوصية: كان القضاة في الأغلب غير راضين عن مستوى النظافة في المحاكم، كما وجهوا انتقادات لـ (اللوحات الإرشادية) وإلى درجة ما، للأمن في المحاكم. إن تطوير هذه الجوانب سوف يساعد على تحسين بيئة المحاكم. من الممكن ان تحال اعمال النظافة في المحاكم الى القطاع الخاص مقابل عقود عمل مما قد يرفع من مستوى النظافة ومن البيئة في المحاكم.
٩. التوجهات المتعلقة بظروف العمل ووجود المحسوبة: ان القضاة في المجمل غير راضين عن رواتبهم والميزات الأخرى، حيث ذكر ٥٩٪ من القضاة ان رواتبهم غير مناسبة، ونسبة ٢٧٪ يعتقدون انها مناسبة بدرجة معتدلة. ويشعر غالبية القضاة ٩١٪ بغبن بشأن الامتيازات الاضافية ويعتبرونها غير مناسبة. وللقضاة اراء مختلفة بشأن المحسوبة في الترقية، حيث يعتقد ٣٦٪ من القضاة بوجود محسوبة في مجال الترقية. كما يعتقد ٥٢٪ بوجود نوع من المحسوبة في مجال التعيين (١٦٪ لدرجة كبيرة، ٢٣٪ لدرجة متوسطة، ١٣٪ لدرجة قليلة). ويعتقد ثلث القضاة بوجود نوع من المحسوبة في مجال الانتداب للدورات التدريبية.
- التوصية: يشعر كثير من القضاة أن المحسوبة لا يزال حاضراً في مجالات متعددة، بما فيها التعيين، والمعاملة، والترقية، والانتداب للدورات التدريبية. ينبغي أن لا يشعر القضاة بمثل هذا المحسوبة، إذ أن مثل هذا الشعور يعد عاملاً حاسماً بالنسبة إلى معنوياتهم وأخلاقهم المهنية. إن وجود إجراءات واضحة، وخلق نظام شفاف يتعامل مع كل هذه القضايا سوف يساعد في التوجه إلى هذا الاتجاه. كذلك ضرورة النظر في رفع رواتب القضاة حيث ان هذه القضية عليها شبه اجماع بين القضاة. لا يريد القضاة أن تتم زيادة رواتبهم فحسب، بل إن القسم الأكبر منهم يود في الحقيقة أن يراها تتضاعف.
١٠. التخصص النوعي: تؤيد غالبية القضاة بنسبة ٧٨٪ التخصص النوعي للقضاة في مجالات محددة، من اجل تحسين جودة نظام المحاكم. هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة معمقة لمعرفة ايجابيات التخصص وسلبياته قبل العمل به.
١١. الإستمرار في التدريب: يشعر غالبية القضاة بأن التدريب يلعب دوراً هاماً في تطوير ادائهم في العمل، وينظرون إلى دور المعهد القضائي بطريقة إيجابية لما يقدمه من فرص للتدريب.



الجزء الرابع

# مسح المحامين





## الجزء الرابع

### مسح المحامين

#### مقدمة:

يقدم هذا الجزء تحليلاً لنتائج مسح المحامين الذي أُجرى على المحامين من الضفة الغربية، ويستطلع توجهاتهم نحو عدالة القضاء الفلسطيني، مقارنة بعدالة القضاء في بعض البلدان العربية والغربية. كما يفحص الإستطلاع توجهاتهم فيما يتعلق بمكونات السلطة القضائية، والتعرف على مدى سهولة أو صعوبة إجراءات المحاكم من وجهة نظرهم. تم إجراء مقابلات مع ٣٥٨ محامياً ممن تنطبق عليهم الشروط من بين ١٢٠٥ محامياً ممارساً في الضفة الغربية.

#### الأهداف:

يستهدف هذا المسح المتخصص جميع المحامين الذين يعملون في الضفة الغربية في داخل السلطة القضائية، وقد سعى إلى تحقيق الأهداف البحثية التالية:

- التعرف على توجهات المحامين بشأن أداء المكونات المختلفة للنظام القضائي الفلسطيني، بما في ذلك الشرطة، والنيابة، والمحاكم، والقضاة، والحكومة بشكل عام.
- تحليل توجهات المحامين نحو السلطة القضائية الفلسطينية مقارنة بدول عربية وغربية.
- فهم تجارب المحامين الحقيقية مع السلطة القضائية.
- إستطلاع توجهات المحامين بشأن أداء مجلس القضاء الأعلى.
- فهم توجهات المحامين نحو بيئة المحاكم كما يدركها المحامون.
- التعرف على الإصلاحات الضرورية لتطوير أداء السلطة القضائية كما يراها المحامون.

#### المنهجية:

تم إستقاء البيانات من خلال مسح أُجرى على عينة ممثلة للمحامين العاملين في الميدان، وإعتمد الإستبانة التي إستخدمت في الأردن بعد التأكد من صدقيتها ومناسبتها للوضع الفلسطيني. تم إجراء اثنتي عشرة مقابلةً تجريبية مع محامين في ثلاثة مناطق مختلفة من الضفة الغربية. تم إختيار محامين من فئات عمرية ومستويات خبرة مختلفة، وكان من بينهم محامين من الذكور والإناث. وقد أُجريت بعض التعديلات على المصطلحات، والمؤشرات، والأسئلة إعتياداً على نتائج هذه المقابلات التجريبية.

أجريت المقابلات وجهاً لوجه في مكاتب المحامين، وقد تعيّن على الباحثين تحديد مواعيد مع المحامين قبل المقابلات، حيث تم تأكيد عدد من المقابلات عبر الهاتف بينما تمّ الإعداد لعدد آخر منها من خلال التفاعل الشخصي. وقد كان المحامون متعاونون بشكل عام، مع بعض الإستثناءات حيث إضطرت الباحثون إلى القيام بعدة زيارات قبل أن ينجحوا بإجراء المقابلة فعلاً، خاصةً في الخليل. كما كان بعض المحامين تحت ضغط الوقت وإضطروا لإستكمال المقابلات في وقت قصير. غير أنّ الغالبية العظمى منهم كانوا متعاونين ومعبرين عن آرائهم الحقيقية.

تمّ إختيار عينة ممثلة للمحامين بطريقة منتظمة من خلال قائمة بأسماء المحامين تمّ الحصول عليها بشكل رسمي من نقابة المحامين، حيث تمّ إجراء مقابلات مع ٣٥٨ محامياً من بين ١٢٠٥ محامياً ممارساً في الضفة الغربية، وذلك مع إعتبار متغيرات المنطقة والعمر والجنس ومستوى الخبرة.



## تحليل النتائج:

توزعت عينة المحامين حسب عدد من المتغيرات كما يلي:

- حوالي ٨٩٪ من المحامين ذكور، و ١١٪ إناث.
- أكبر الفئات العمرية للمحامين الذين تم إجراء مقابلات معهم كانوا ضمن الفئة العمرية من ٣١ إلى ٥٠ عاماً (٤٤٪)، بينما تراوحت أعمار ٤٢٪ بين ٢٣ و ٣٠ عاماً، مما يشير إلى الشباب النسبي للمحامين العاملين في هذا القطاع.
- غالبية كبيرة من المحامين (٧٤٪) يحملون شهادة البكالوريوس، ويحمل ٤٪ شهادة الدبلوم العالي، بينما يحمل ٢٢٪ منهم درجة الماجستير أو أكثر.
- ظهرت فروق بين المستجيبين حسب مستوى الخبرة، حيث أن ٤٤٪ من المحامين لديهم خبرة عملية تمتد بين عام واحد وخمسة أعوام، وحوالي ربعهم لهم من الخبرة ما بين ستة وعشرة أعوام، بينما تمتد خبرة ٣١٪ منهم لأكثر من عشرة أعوام.
- حوالي ١٣٪ من المستجيبين قالوا أنهم عملوا في بلدان أخرى، بينما لا يوجد لدى ٨٧٪ خبرة عملية في الخارج.
- تتمتع رام الله بأعلى نسبة من المحامين (٣٢٪) كونها المحافظة التي تحتضن المقرات المركزية للجهاز القضائي والمحاكم الرئيسية، تليها محافظة نابلس (١٨٪)، وتأتي الخليل في المرتبة الثالثة بنسبة تقترب من (١٧٪) من المحامين الذين تشملهم العينة، بينما كان محافظة جنين ١١٪، وبيت لحم ١٠٪.
- ذكر ٧٣٪ من المحامين أن إهتمامهم منصب بشكل أساسي على القضايا المدنية، بينما قال ٢٤٪ أنه منصب على القضايا الجنائية، و ٣٪ على القضايا التجارية.
- نصف المحامين يمارسون عملهم بمفردهم، بينما النصف الآخر يعملون بالمشاركة مع محام أو محامين آخرين.

## ١. التوجهات نحو السلطة القضائية وجهات الإختصاص ذات العلاقة

### ١.١ تقييم السلطة القضائية في فلسطين: منظور مقارن

هذا تحليل لآراء المحامين بشأن الأسئلة حول العدالة، والنزاهة، والحياد، حيث تم سؤالهم عن سبعة بلدان من بينها فلسطين وبلدان عربية (الأردن ولبنان ومصر)، وبلدان غربية (الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا). وقد طلب من المحامين منح درجة (من ١ إلى ١٠) لتقييم نظام العدالة في كل بلد على ثلاثة مقاييس (العدالة، والنزاهة، والحياد)، بحيث تكون الدرجة (١٠) الدرجة الأعلى والدرجة (١) هي الدرجة الأدنى. ولغرض هذا المسح، تم تعريف المصطلحات كما يلي:

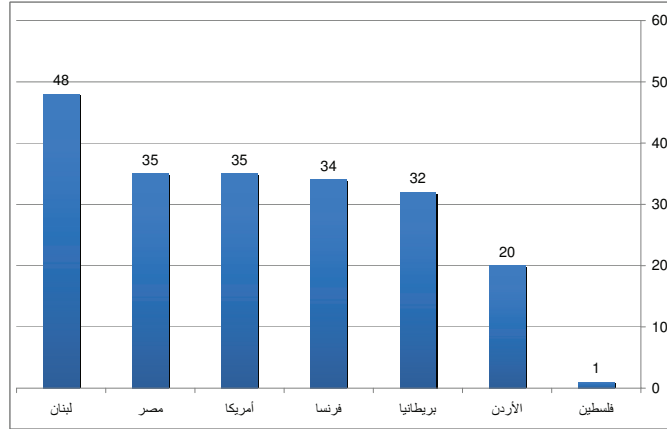
- **العدالة:** إحقاق الحق بين المتقاضين على ضوء ما يقدم من بيانات وفقاً للقانون.
  - **النزاهة:** عدم خضوع عملية التقاضي لأي من المؤثرات التي تتعارض مع القانون أثناء سير المحاكمة ولحين صدور القرار.
  - **الحياد:** المساواة بين الخصوم وعدم الإنحياز لأي منهم.
- في التحليل الآتي، تم تقسيم الدرجات الممنوحة إلى ثلاثة مستويات للتقييم: ضعيف (من ١ إلى ٣)، متوسط (من ٤ إلى ٧)، ومرتفع (من ٨ إلى ١٠). النتائج التفصيلية مدرجة في الجداول المرفقة.

### ٢.١ الآراء المتعلقة بالعدالة، والنزاهة، والحياد:

- حوالي ١٪ إلى ٢٪ من المستجيبين لم يعبروا عن رأيهم بشأن درجة عدالة ونزاهة وحياد نظام العدالة في فلسطين، وفي الوقت ذاته عبرت الغالبية العظمى من المحامين عن آرائهم في نظام العدالة على المقاييس الثلاثة.
- حوالي ٢٠٪ من المحامين لم يعبروا عن رأيهم في درجة عدالة نظام العدالة الأردني و ٣٢٪ في نظام العدالة البريطاني، بينما كانت أدنى نسب التعبير عن الرأي هي تلك المتعلقة بالأنظمة القضائية في كل من لبنان، ومصر، والولايات المتحدة، وفرنسا.
- تنطبق التوجهات المدرجة أعلاه على مقياسي (النزاهة) و(الحياد) أيضاً.



الشكل رقم (٦٣): نسبة المحامين الذين لم يعبروا عن رأي في السلطة القضائية في كل من البلدان (على مقياس العدالة)



ولكي تكون لأية آراء عبر عنها المحامين أي معاني ذات أهمية للقراء، فيجب أن يتم إحتسابهم من بين أولئك الذين عبروا عن آراء. وإذا قمنا بذلك فإن التوجهات التالية تظهر:

- يمنح المحامون بريطانيا وفرنسا الدرجات الأعلى على المقاييس الثلاثة مجتمعة، وتليها الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة، ومن بين البلدان العربية أعطى الأردن أعلى درجة على المقاييس الثلاثة مجتمعة، بينما جاءت كل من فلسطين ولبنان في المرتبة الثالثة ذاتها على مقياس النزاهة. سجلت كل من مصر وفلسطين ولبنان نفس الدرجات على مقياس الحياد، بينما جاءت فلسطين في المرتبة الأخيرة على مقياس العدالة حسب تقييم المحامين.
- الفجوة بين التوجهات نحو الأنظمة القضائية في البلدان الغربية والعربية واضحة، حيث بلغت النسبة المئوية للمستجيبين الذين يقولون بأن الأنظمة البريطانية والفرنسية هي أنظمة (عادلة إلى درجة كبيرة) ٨٢٪، بينما بلغت النسبة المئوية لمن يشعرون بالمثالي نحو السلطة القضائية اللبنانية ٢٥٪، ونحو السلطة القضائية الفلسطينية ١٨٪ (أي بفارق ٥٧ و٦٤ نقطة على التوالي).

جدول رقم (٢٨): تقييم الأنظمة القضائية على مقياس (العدالة)

الترتيب	البلد	% (عدالة مرتفعة)	% (عدالة متوسطة)	% (عدالة منخفضة)
١	فرنسا	٨٢	١٦	٢
٢	بريطانيا	٨٢	١٥	٣
٣	أمريكا	٧٠	٢٤	٦
٤	الأردن	٤٩	٤٥	٦
٥	مصر	٣٥	٥٤	١١
٦	لبنان	٢٥	٦٥	١٠
٧	فلسطين	١٨	٦٩	١٣

- التوجهات ذاتها تنطبق على مقياس (النزاهة)، حيث يعتقد أكثر من ٧٦٪ من المحامين أن النظامين البريطاني والفرنسي يتمتعان بأعلى درجة من النزاهة، بينما يشعر ١٥٪ فقط بذات الشعور تجاه النظام المصري و١٩٪ نحو النظامين القضائيين اللبناني والفلسطيني.

جدول رقم (٢٩): تقييم الأنظمة القضائية على مقياس (النزاهة)

الترتيب	البلد	% (نزاهة مرتفعة)	% (نزاهة متوسطة)	% (نزاهة منخفضة)
١	بريطانيا	٧٦	٢١	٣
٢	فرنسا	٧٦	٢٢	٢
٣	أمريكا	٦٤	٣٠	٦
٤	الأردن	٢٨	٦١	١٠
٥	لبنان	١٩	٦٣	١٧
٦	فلسطين	١٩	٦٢	١٩
٧	مصر	١٥	٧٢	١٣

- ويستمر وجود الفجوة عندما يتعلق الأمر بالتوجهات نحو (درجة الحياد المرتفعة)، حيث ينظر ٧٦٪ للنظام القضائي الفرنسي على أنه محايد بدرجة كبيرة، يليه النظام البريطاني بـ (٧٣٪)، مقارنةً بـ ٣٢٪ للأردن، و ٢٣٪ لكل من فلسطين ومصر ولبنان.

جدول رقم (٣٠): تقييم الأنظمة القضائية على مقياس (الحياد)

الترتيب	البلد	% (حيادية مرتفعة)	% (حيادية متوسطة)	% (حيادية منخفضة)
١	فرنسا	٧٦	٢١	٣
٢	بريطانيا	٧٣	٢٢	٤
٣	أمريكا	٦٦	٢٦	٧
٤	الأردن	٣٢	٥٨	١٠
٥	مصر	٢٤	٦٣	١٤
٦	فلسطين	٢٣	٦١	١٦
٧	لبنان	٢٢	٦٥	١٣

بشكل عام تُظهر النتائج أن المحامين يميلون إلى تقديم تقييم متوسط للأنظمة القضائية العربية المدرجة في المسح، غير أن رصد الفجوة يعتمد على الدرجات والمراتب النسبية المعطاة لكل نظام من قبل المحامين الذين أبدوا رأياً. تبين البيانات أن بريطانيا وفرنسا تتلقيان الدرجات الأعلى بإتساق على كل المقاييس، تليهما الولايات المتحدة. ثم يلي ذلك الأردن، تليها كل من فلسطين ولبنان ومصر التي حصلت على الدرجات الأدنى.

تُظهر هذه النتائج أيضاً أن هناك علاقة بين التوجهات نحو السلطة القضائية في فلسطين وخلفية المحامين.

- المحامون من ذوي الخبرة المتوسطة (أي أولئك الذين لهم بين ٦ إلى ١٠ سنوات من الخبرة العملية) أكثر إنتقاداً لعدالة السلطة القضائية، حيث يقول حوالي ١٤٪ منهم أن النظام (عادل)، مقارنةً بـ (٢١٪) ممن لديهم سنوات أقل من الخبرة.
- يسود بين المحامين الذكور إيمان أقل بعدالة السلطة القضائية (١٨٪) من المحاميات الإناث (٢٧٪).
- يلعب التحصيل العلمي دوراً هاماً في تقييم درجة العدالة، حيث أن المحامين من حملة درجة الماجستير أكثر إنتقاداً، إذ يقول أقل من ١٣٪ منهم أن النظام عادل لدرجة كبيرة، مقارنةً بـ ٢١٪ من بين حملة درجة البكالوريوس.
- المحامون الذين يعملون في الشمال يعبرون عن قناعة أكبر في عدالة السلطة القضائية الفلسطينية (٢٥٪)، يليهم في ذلك المحامون من الوسط (١٤٪)، ثم الجنوب (١٢٪).





جدول رقم (٣١): تقييمات المحامين لنظام العدالة (مقياس العدالة) حسب عدد من المتغيرات - النسبة المئوية

غير عادل	عادل نوعاً ما	عادل	
٩,٥	٦٩,٤	٢١,١	من سنة إلى ٥ سنوات خبرة
١٧,٤	٦٨,٦	١٤,٠	من ٦ - ١٠ سنوات خبرة
١٣,٣	٦٧,٦	١٩,٠	أكثر من ١٠ سنوات خدمة
١٣,٦	٦٨,٩	١٧,٥	ذكور
٥,٤	٦٧,٦	٢٧,٠	إناث
١٢,٣	٦٧,١	٢٠,٦	حامل درجة البكالوريوس
١٣,٦	٧٣,٩	١٢,٥	حامل درجة الدبلوم العالي/ الماجستير فأكثر
١١,١	٦٣,٧	٢٥,٢	شمال الضفة الغربية
١٥,٩	٦٩,٨	١٤,٣	وسط الضفة الغربية
١١,١	٧٦,٧	١٢,٢	جنوب الضفة الغربية

ويتعلق تقييم المحامين للنظام القضائي أيضاً بالعديد من العوامل الأخرى مثل النظرة إلى دور الدولة في صون إستقلال القضاء والمحاكم والقضاة.

- المحامون الذين يعتقدون أن الحكومة لا تقوم بما يكفي من العمل لصون إستقلال القضاء يميلون لأن يكونوا أكثر إنتقاداً لـ(عدالة) النظام، حيث يقول ١٩% منهم أن النظام غير عادل، مقارنةً بـ٨% من بين المحامين الذين يعتقدون أن الحكومة تلعب دوراً في صون إستقلال القضاء.
- كما جاء تقييم ١٦% من المحامين الذين يعتقدون أن القضاة يتعرضون إلى ضغوط للنظام على أنه غير عادل، مقارنةً بـ٦% من بين المحامين الذين يعتقدون أن القضاة لا يتعرضون للضغوط.
- حوالي ١٢% من المحامين الذين يعتقدون أن أحكام المحاكم، تُعزز مبادئ قانونية واضحة يرون أن النظام (غير عادل)، مقارنةً بـ٢٠% من بين أولئك الذين يعتقدون أن قرارات المحاكم تُعزز مبادئ واضحة.

جدول رقم (٣٢): تقييمات نظام العدالة (على مقياس العدالة) حسب التوجهات نحو دور الحكومة والمحكمة والقضاة

غير عادل	عادل نوعاً ما	عادل	
٧,٩	٧٢,٠	٢٠,١	تسعى الحكومة إلى تعزيز إستقلال القضاء
١٨,٥	٦٦,٢	١٥,٣	لا تسعى الحكومة إلى تعزيز إستقلال القضاء
١٦,١	٧٢,٨	١١,١	يتعرض القضاة للضغوط
٥,٦	٦١,١	٣٣,٣	لا يتعرض القضاة للضغوط
١٢,٤	٦٩,٩	١٧,٦	أحكام المحاكم تُعزز مبادئ قانونية واضحة
٢٠,٠	٧١,٤	٨,٦	أحكام المحاكم لا تُعزز مبادئ قانونية واضحة

كما يتعلق تقييم السلطة القضائية بعدد من العوامل المباشرة المتصلة بأداء المحاكم ذاتها. فعلى سبيل المثال يميل المحامون الذين يعتقدون أن نظام التفتيش القضائي كافي لأن يقدموا تقييماً أكثر إيجابية لدرجة عدالة السلطة القضائية، حيث يمنحه ٢٨% منهم درجة مرتفعة، مقارنةً بـ١٣% من المحامين الذين يعتقدون أن نظام التفتيش القضائي غير كاف.

ويسود تقييم أقل إيجابيةً للسلطة القضائية بين المحامين الذين يعتقدون أن قضاياهم تستغرق وقتاً (طويلاً جداً) للفصل فيها (١٣٪)، مقارنةً بمن يعتقدون أن الفصل في القضايا يستغرق وقتاً قصيراً أو معقولاً (٢٨٪). كذلك فإنَّ المحامين الذين عبروا عن رضاهم عن إجراءات المحاكم أكثر إيجابية في تقييمهم للنظام (١٨٪) من زملائهم غير الراضين عن هذه الإجراءات.

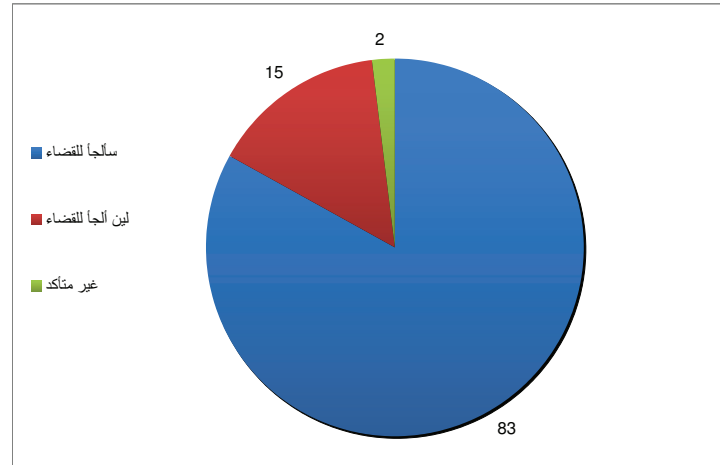
#### جدول رقم (٣٣): تقييمات نظام العدالة (على مقياس العدالة) حسب تقييم عمل المحاكم

غير عادل	عادل نوعاً ما	عادل	
١٠,٥	٦١,٨	٢٧,٦	نظام التفتيش كما في
١٤,٤	٧٣,٠	١٢,٦	نظام التفتيش غير كما في
١٥,٤	٧٢,٠	١٢,٦	تستغرق القضايا وقت طويل
٨,٩	٦٣,٣	٢٧,٨	لا تستغرق القضايا وقت طويل
٩,٧	٧٢,٣	١٨,٠	راضٍ عن إجراءات المحاكم
١٥,٤	٧٥,٦	٩,٠	غير راضٍ عن إجراءات المحاكم

#### ٣,١ الإستعداد للجوء للقضاء لتسوية النزاعات

الغالبية العظمى من المحامين لديهم الإستعداد للجوء للسلطة القضائي في حال حاجتهم لذلك. نسبة ٨٣٪ من المحامين قالوا أن لديهم هذا الإستعداد من حيث المبدأ. أن حوالي ١٥٪ من المحامين مستعدون أن يفصحوا لباحثين بأنهم لن يلجأوا للنظام القضائي لتسوية الخلافات، وأن حوالي ٢٪ قالوا أنهم غير متأكدون.

الشكل (٦٤): إذا علمت أن لديك حقاً، هل تلجأ للسلطة القضائية لتسوية النزاعات؟



المحامون الذين يقولون أن لديهم الإستعداد للجوء إلى السلطة القضائية يدرجون الأسباب التالية لهذا الإستعداد (بكلماتهم الخاصة):

- الطريقة الوحيدة والفضلى لحل الخلافات
- هذه هي الطريقة التي يطبق بها القانون
- الابتعاد عن مشاكل إضافية
- المحاكم هي الآلية الرسمية
- المحاكم تحقق العدالة



- النظام القبلي فاشل وغير عادل
- القانون واضح ويتمتع بنظام موحد
- هذا السبيل يعزز سيادة القانون في المجتمع
- القانون نزيه
- كوني محامياً/ة فإنني أمثل القانون

المحامون الذين يقولون أنهم لن يلجأوا إلى نظام المحاكم لحل الخلافات يسوقون الأسباب التالية (بكلماتهم الخاصة):

- القضاء العشائري غير الرسمي أفضل لكل الأطراف
- الفساد والمحسوبية
- القضايا تستغرق فترات زمنية طويلة
- لا نتق بالمحاكم
- المحاكم غير قادرة على ضمان حقوق الناس
- أريد أن أحافظ على صورتي كمحامي

كما أنه من المثير للإهتمام ملاحظة التوجهات التالية:

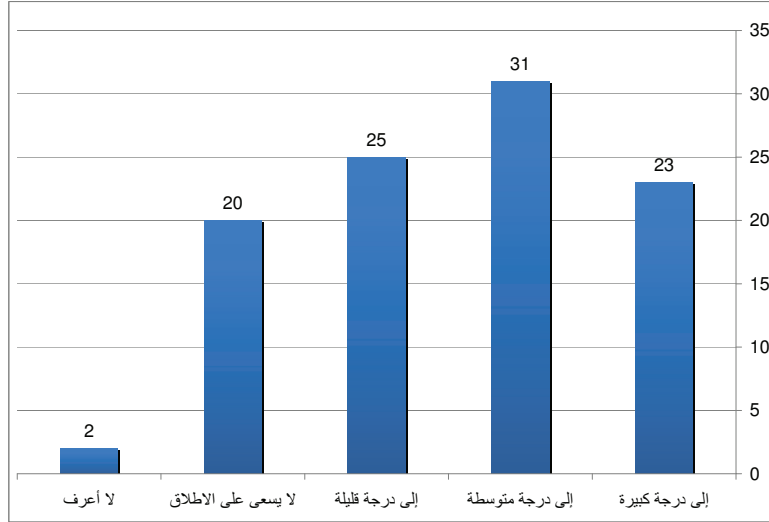
- المحامون من الجنوب هم الأقل ميلاً للقول بأنهم سيلجئون للسلطة القضائية الرسمي (٧٤٪)، مقارنةً بالمحامين من الوسط والشمال (٨٦٪ لكل منهما).
- المحامون الأصغر سناً (بين ٢٣ و ٣٠ عاماً) هم الأكثر استعداداً للجوء للسلطة القضائية الرسمية إذا احتاجوا لذلك (٩٣٪). مقارنةً بالمحامين من الفئة العمرية من ٣١ إلى ٥٠ عاماً (٧٣٪)، والمحامين الذين تزيد أعمارهم عن ٥٠ عاماً (٨٠٪).
- المحامون حملة شهادة البكالوريوس أكثر استعداداً للجوء للسلطة القضائية لتسوية وحل النزاعات (٨٤٪) من حملة شهادة الدبلوم العالي والماجستير (٧٦٪).

#### ٤,١ دور الدولة

سُئل المحامون إذا ما كانت الحكومة الفلسطينية منخرطة بفعالية في صون (تكريس) إستقلال القضاء، وإذا ما كانت تحقق نجاحاً في هذا الصدد أم لا، فأجاب حوالي ٣١٪ منهم بأن الحكومة تعمل (لدرجة متوسطة) لصون إستقلال القضاء. إضافةً إلى ذلك قال ٢٣٪ أن الحكومة تقوم بذلك (لدرجة كبيرة). وعلى العكس من ذلك، قال ٢٥٪ أن الحكومة تقوم بهذا الدور (لدرجة محدودة)، و٢٠٪ أنها لا تقوم بأي عمل على الإطلاق لصون إستقلال القضاء.

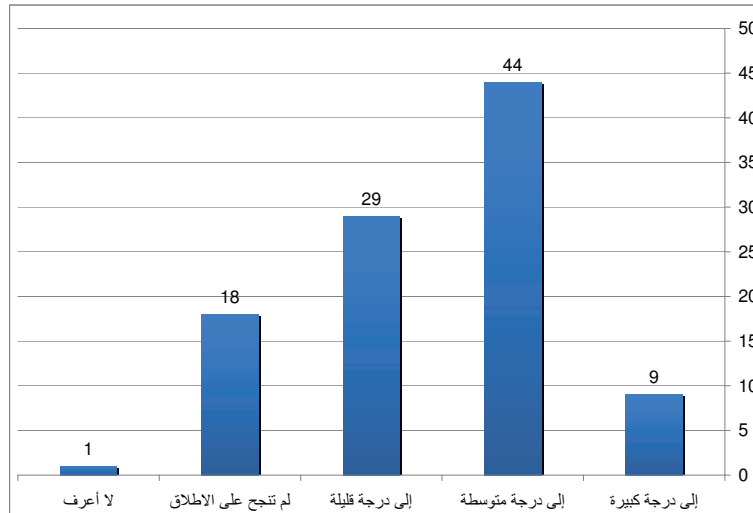


الشكل رقم (٦٥): إلى أي درجة تعتقد أن الحكومة تسعى إلى صون استقلال القضاء؟



- أقل إعترا ف بدور الحكومة موجود في شمال الضفة الغربية (٤٩٪) ، يليه الوسط (٥٢٪) ، وأخيراً الجنوب (٦٥٪) .
- يميل المحامون الأكثر خبرةً لأن يكونوا أكثر إعترا فاً بدور الحكومة (٦٠٪ من المحامين الذين تتراوح مدة خبرتهم العملية بين ٦ إلى ١٠ سنوات) من زملائهم ذوي الخبرة العملية الأقصر (٤٩٪ من المحامين الذين تقل مدة خبرتهم العملية عن ٥ سنوات) .
- يتزايد الإعترا ف بدور الحكومة بشكل ملحوظ بتزايد العمر .
- المحامون الذكور يميلون إلى الإعترا ف بدور الحكومة أكثر من المحاميات الإناث .
- وبشأن درجة نجاح الحكومة في صون إستقلال القضاء ، يعتقد ٩٪ من المحامين فقط أن الحكومة نجحت في هذه المهمة (لدرجة كبيرة) ، بينما مجموعة أكبر (٤٤٪) يعتقدون أنها نجحت (لدرجة متوسطة) . أكثر من ٤٧٪ يعتقدون أنها نجحت لدرجة محدودة أو أنها لم تلق أي نجاح على الإطلاق .

الشكل رقم (٦٦): إلى أي درجة نجحت الحكومة في صون استقلال السلطة القضائية؟

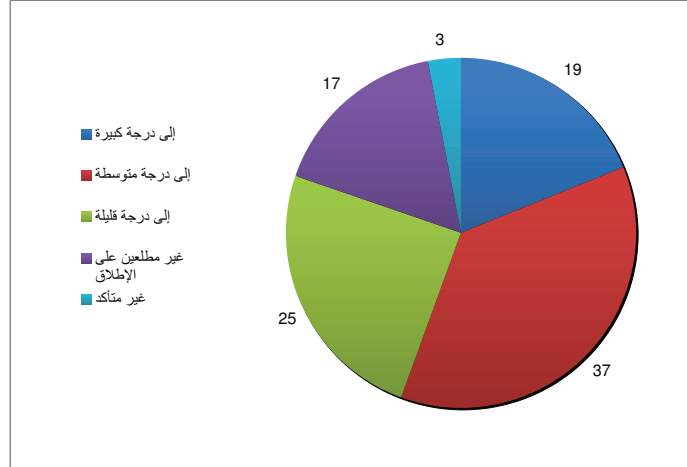


#### ٥,١ تقييم إستراتيجية السلطة القضائية ومجلس القضاء الأعلى

صرح ١٧٪ فقط من المحامين الذين أجريت مقابلات معهم أنهم مطلعين على الإستراتيجية (لدرجة كبيرة) ، بينما قال ٤٦٪ أنهم مطلعون عليها (لدرجة متوسطة) ، في حين قال ٣٦٪ أنهم إما مطلعون على الإستراتيجية (لدرجة قليلة) أو غير مطلعين عليها على الإطلاق .

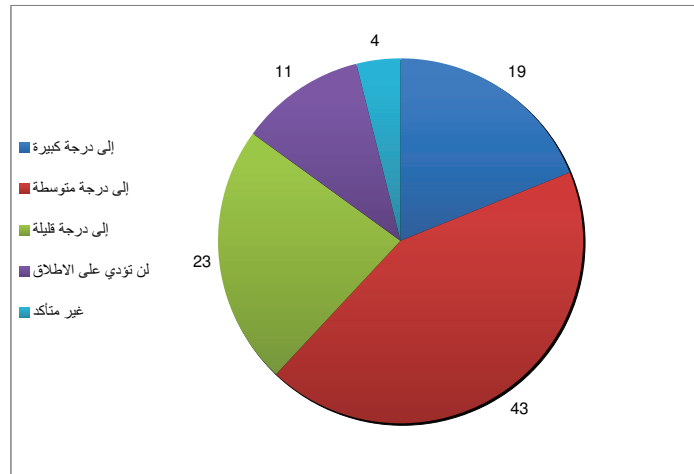


الشكل رقم (٦٧): الاطلاع على إستراتيجية قطاع العدالة



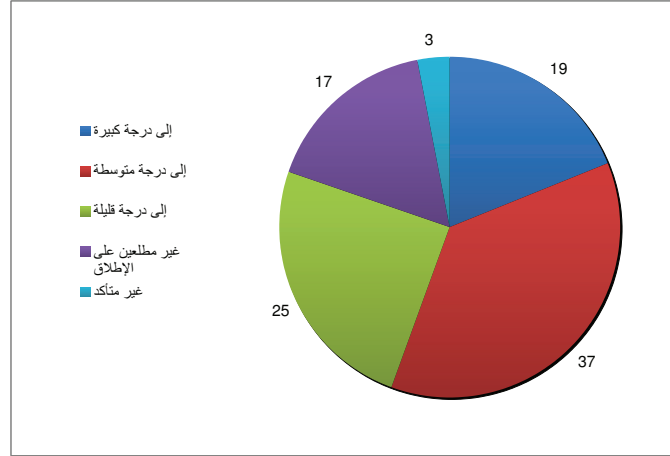
والمحامون غير متفائلين كثيراً بأن إستراتيجية السلطة القضائية سوف تفضي إلى تحسين أداء السلطة القضائية الفلسطينية، حيث يعتقد ١٩٪ منهم فقط أنها ستعود إلى تحسين أدائه (لدرجة كبيرة)، و٤٣٪ (لدرجة متوسطة). وبخلاف ذلك يرى ١١٪ أنها لن تفضي لأي تحسين هام لأداء السلطة القضائية.

الشكل رقم (٦٨): إلى أي درجة تعتقد أن الإستراتيجية ستؤدي إلى تطوير القضاء الفلسطيني؟



هذا الامر يجد تعبيراً أكثر وضوحاً عندما يتعلق بتقييم درجة تصميم مجلس القضاء الأعلى، حيث يرى حوالي ١٩٪ من المحامين أن المجلس جدي (لدرجة كبيرة) في تطبيق إستراتيجية السلطة القضائية، ويرى ٢٧٪ أنه جدي في ذلك التوجه (لدرجة متوسطة). أقل من ١٠٪ يرون إما أنه جاد لدرجة قليلة أو أنه غير جاد في هذا الشأن على الإطلاق.

الشكل رقم (٦٩): ما مدى جدية مجلس القضاء الأعلى في تطبيق إستراتيجية السلطة القضائية ؟



لا توجد فروقات هامة بين توجهات المحامين بشأن مدى جدية مجلس القضاء الأعلى، بيد أنه تبين أن المحامين الأقل خبرةً والأصغر سناً هم أكثر تفاؤلاً من زملائهم الأكثر خبرةً وأكبر سناً. كما أنّ المحامين الذين يحملون درجة البكالوريوس أكثر تفاؤلاً بكثير (٥٩٪) بشأن جدية مجلس القضاء الأعلى في تطبيق الإستراتيجية مقارنةً بالمحامين الذين يحملون درجة الدبلوم العالي أو الماجستير (٤٦٪).

#### ٦.١ المعرفة بقرارات المحاكم

سُئل المحامون عن مدى معرفتهم بقرارات محكمة النقض، فأجاب غالبيتهم (٦٦٪) بأنهم على معرفة بها، بينما قال ٣٢٪ أنهم ليسوا على إطلاع عليها.

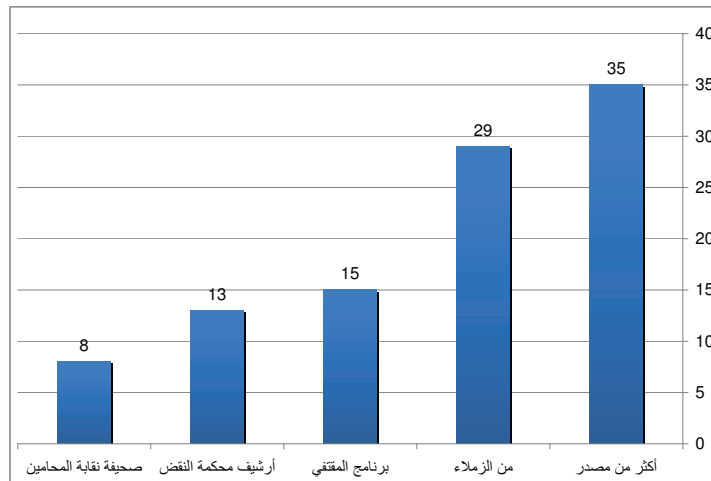
• توجد أدنى مستويات المعرفة بقرارات المحاكم بين المحامين في منطقة الوسط (٥٨٪)، مقارنةً بـ (٦٢٪) في الشمال، و (٨٥٪) في الجنوب.

• يزيد مستوى المعرفة بقرارات المحاكم بزيادة العمر، ومدة الخبرة العملية، ومستوى التعليم.

• المحامون الذكور يقولون أنهم أكثر معرفةً بقرارات المحاكم (٦٩٪) مقارنةً بالمحاميات الإناث (٥٠٪).

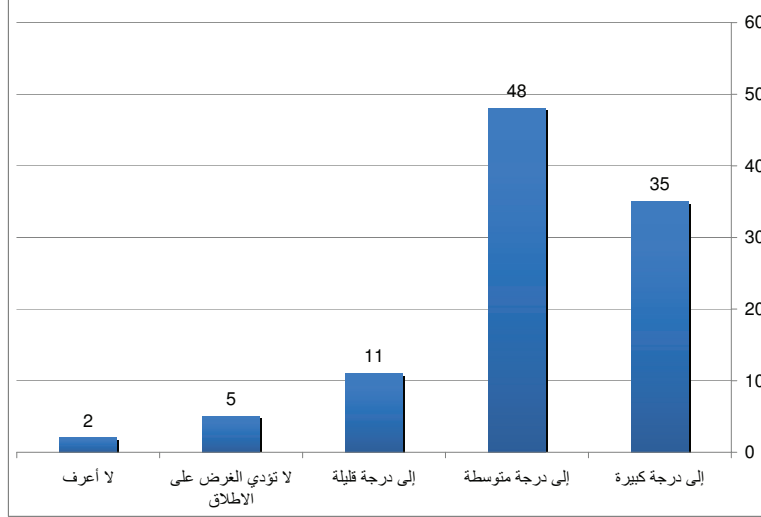
وفيما يتعلق بمصادر هذه المعرفة، أجب ٣٥٪ من المحامين بأنهم استخدموا مصادر متعددة، بما فيها تجارب شخصية أو أيّ واحدة من المصادر المدرجة في المسح. زملاء العمل كانوا أيضاً مصادر أولية للمعرفة، حيث بلغت نسبة من ذكروهم كمصدر لمعلوماتهم ٢٩٪. كذلك كان أرشيف المحاكم والمقتني كمصادر لمعلوماتهم حول قرارات المحاكم، حيث ذكرهما ١٣٪ و ١٥٪ (بالتوالي) كمصادر لمعلوماتهم. وإقتصرت نسبة من ذكروا مجلة نقابة المحامين كمصدر للمعلومات على ٨٪ فقط.

الشكل رقم (٧٠): مصدر المعلومات بشأن قرارات المحاكم (النسبة المئوية لمن أجابوا بنعم)



ومن بين المحامين الذين أجابوا بأنهم على معرفة بقرارات المحاكم، قال أكثر من ثلثهم بقليل أن هذه القرارات تخدم (لدرجة كبيرة) كمبادئ قانونية واضحة. كما أعرب ٤٨٪ عن إعتقادهم بأن هذه القرارات تؤدي ذلك الغرض (لدرجة متوسطة)، في حين قال ١٥٪ أنها تخدم كمبادئ قانونية واضحة (لدرجة محدودة أو أنها لا تؤدي هذا الغرض على الإطلاق).

الشكل رقم (٧١): تقييم قرارات محكمة النقض كمصدر لمبادئ قانونية واضحة



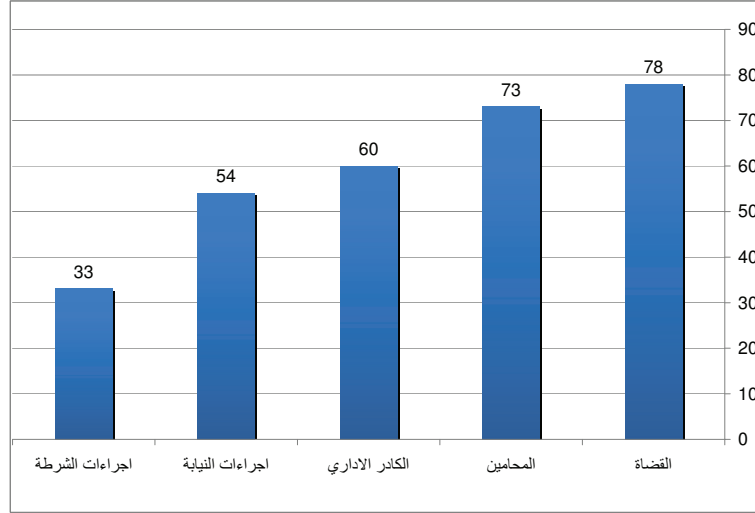
#### ٧,١ الثقة بالعملية القضائية

من بين كل عناصر العملية القضائية، يثق المحامون بالقضاة أكثر من ثقتهم بالمحامين الآخرين، فقد قال ٢١٪ منهم أنهم يثقون بالقضاة (لدرجة كبيرة)، وحوالي ٥٧٪ (لدرجة متوسطة)، وقال ٢١٪ آخرون أنهم يثقون بالقضاة (لدرجة محدودة) أو لا يثقون بهم إطلاقاً.

بيد أن ١٣٪ قالوا أنهم يثقون بالمحامين الآخرين (لدرجة كبيرة)، و٥٩٪ (لدرجة متوسطة). ولكن ٢٦٪ آخرون قالوا أنهم يثقون بالمحامين الآخرين (لدرجة محدودة) أو لا يثقون بهم إطلاقاً.

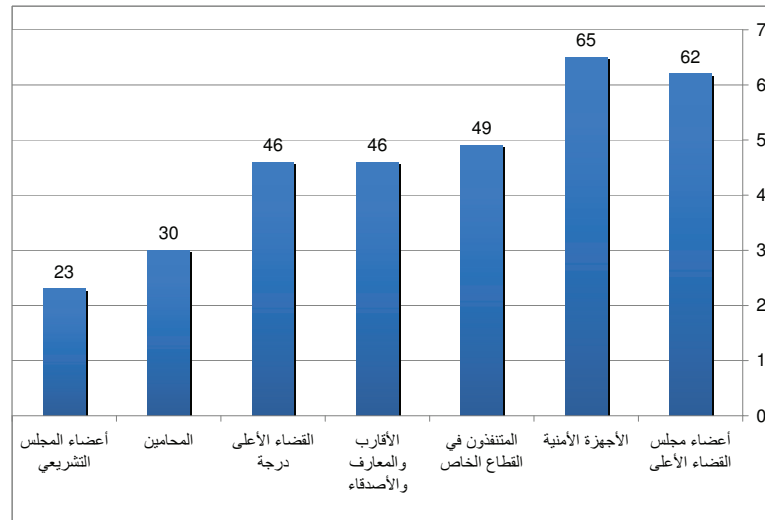
وكانت إجراءات التحقيق التي تقوم بها الشرطة هي الأقل موثوقية من بين عناصر العملية القضائية كما يراها المحامون، فقد ذكر ٢٣٪ منهم فقط أنهم يثقون بها (لدرجة كبيرة أو متوسطة). وكان ثاني أقل العناصر موثوقية لدى المحامين هي إجراءات النيابة، حيث قال ٥٤٪ من المحامين فقط أنهم يثقون بها (لدرجة كبيرة أو متوسطة). وتبين أن مستوى الثقة بالكادر الإداري للمحاكم أعلى من ذلك، حيث قال ٦٠٪ أنهم يثقون بالكادر الإداري للمحاكم (لدرجة كبيرة أو متوسطة).

الشكل رقم (٧٢): النسبة المئوية من المحامين الذين يثقون بالفئات التالية... (إلى درجة كبيرة أو متوسطة)



وفي موضوع دس صلة، يرى المحامون أن القضاة يتعرضون لضغوط من مؤسسات أو جماعات ذات علاقة. أكثر الضغوطات التي يدركها المحامون تأتي من طرف المؤسسات الأمنية، حيث يعتقد ٦٥٪ أن القضاة يتعرضون لها (لدرجة كبيرة أو متوسطة). كما أن حوالي ٦٢٪ يقولون أن القضاة يتعرضون للضغط من قبل أعضاء مجلس القضاء الأعلى (لدرجة كبيرة أو متوسطة). وأما المصدر الثالث للضغط، فإنه يأتي من طرف أفراد مؤثرين من القطاع الخاص، حيث يقول ٤٩٪ من المحامين أن القضاة يتعرضون لضغوطات من هذه الفئة لدرجة كبيرة أو متوسطة. كما قال ٤٦٪ أن القضاة يتعرضون للضغط من قبل الأقارب والأصدقاء (لدرجة كبيرة أو متوسطة)، ونفس النسبة قالوا أن القضاة يتعرضون لضغوطات من قبل قضاة كبار الشأن. ويرى ٣٠٪ أن ضغوطات مماثلة تأتي من قبل المحامين. وتأتي أقل الضغوطات من أعضاء المجلس التشريعي، بنسبة ٢٣٪.

الشكل رقم (٧٣): النسبة المئوية لمن يعتقدون أن القضاة يتعرضون لضغوطات من قبل المجموعات التالية (لدرجة كبيرة، أو متوسطة)



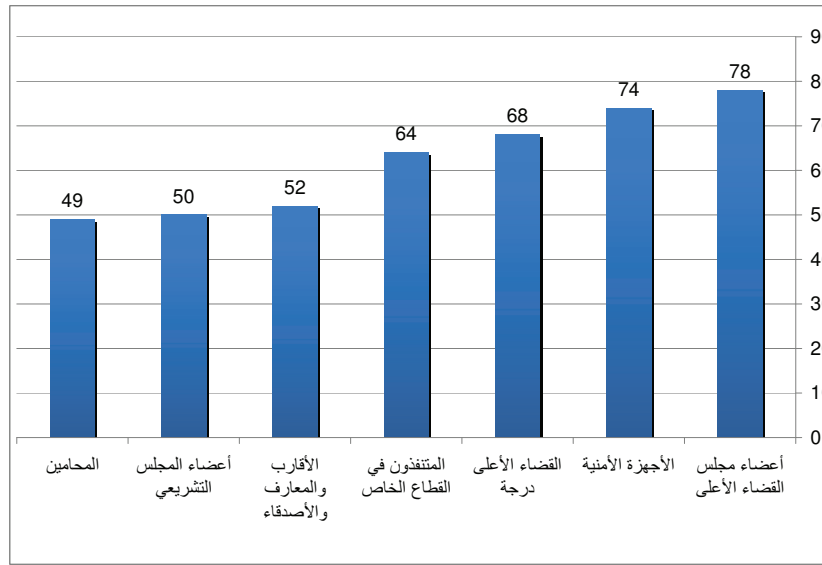
- المحامون من الوسط أكثر إقراراً بأن القضاة يتعرضون للضغوط من قبل أعضاء مجلس القضاء الأعلى (٧١٪) من المناطق الأخرى (٥٩٪ للشمال، و٥٢٪ للجنوب).
- كما أن المحامين أصحاب الخبرة الأكثر هم أقل ميلاً للإقرار بأن القضاة يتعرضون للضغوط (٥٥٪) من أولئك المحامين أصحاب الخبرة الأقل (٦٨٪ بين المحامين الذين لهم من ٦ إلى ١٠ سنوات من الخبرة، ٦٣٪ لمن لهم أقل من ٥ سنوات من الخبرة).





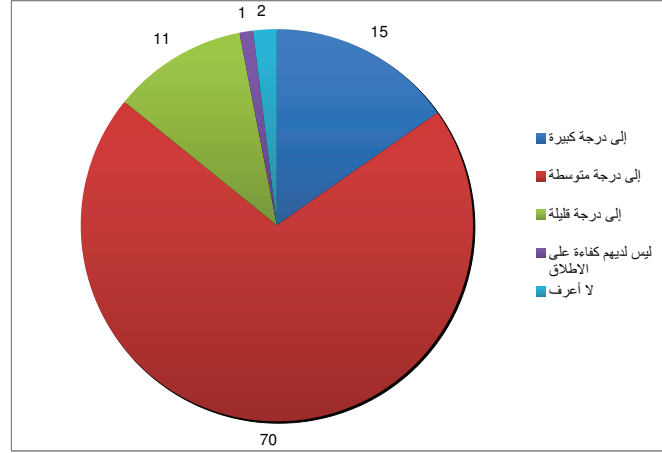
- ويظهر العمر كأحد العوامل الهامة، حيث يرى ٦٩٪ من المحامين من الفئة العمرية (٢٣ - ٣٠ عاماً) أن القضاة يتعرضون للضغط، مقارنةً بـ (٤٦٪) من بين من تزيد أعمارهم عن ٥٠ عاماً.
  - كما أن الإقرار بوجود ضغوطات أكثر نوعاً ما بين المحامين الذكور (٦٢٪) منه بين المحاميات الإناث (٥٨٪).
  - كذلك فإن المحامين من حملة درجة الماجستير أو أعلى أكثر ميلاً للإقرار بتعرض القضاة لضغوطات (٧٠٪) من الذين يحملون درجة البكالوريوس (٥٨٪).
- ومن بين أولئك الذين يعتقدون أن القضاة يتعرضون لضغوطات للتأثير في أحكامهم، فإن ٧٨٪ منهم يعتقدون أيضاً أن القضاة يستجيبون (إيجابياً) لمثل هذه الضغوطات بدرجة أو بأخرى، بينما ٣٪ من المحامين فقط يعتقدون أن القضاة لا يستجيبون للضغوطات التي يمارسها أعضاء مجلس القضاء الأعلى.

الشكل رقم (٧٤): النسبة المئوية للمحامين الذين يعتقدون أن القضاة يستجيبون للضغوطات من قبل المجموعات التالية (لدرجة كبيرة، أو متوسطة)



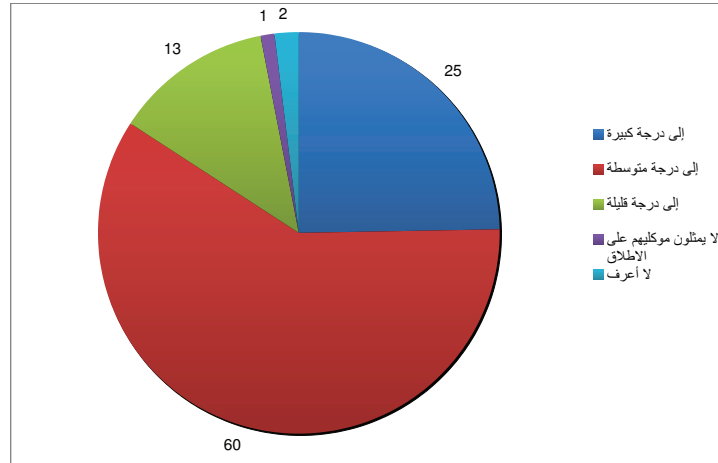
- الإعتقاد بأن القضاة يستجيبون للضغط أعلى بين المحامين الشباب (٨٠٪) مقارنةً بالمحامين الأكبر سناً (٧١٪).
  - الإعتقاد بأن القضاة يستجيبون للضغط أعلى بين المحاميات الإناث (٩١٪) مقارنةً بالمحامين الذكور (٧٦٪).
  - الإعتقاد بأن القضاة يستجيبون للضغط أعلى بين المحامين الذين يحملون درجة الدبلوم العالي أو الماجستير (٨٥٪) مقارنةً بالمحامين الذين يحملون درجة البكالوريوس (٧٥٪).
- وبرغم أن المحامين يثقون بالقضاة أكثر مما يثقون بأنفسهم، فإن لديهم تقدير عالي لأدائهم، حيث يعتقد غالبية كبيرة منهم (٨٥٪) أنهم يمثلون موكلهم أمام المحاكم بفعالية (لدرجة كبيرة أو متوسطة). وبخلاف ذلك يعتقد ١١٪ منهم أنهم يؤديون هذا الدور (لدرجة محدودة)، وحوالي ١٪ أنهم لا يؤديون دورهم بفعالية على الإطلاق.

الشكل رقم (٧٥): أي درجة تعتقد أن المحامين لديهم الكفاءة اللازمة لتمثيل موكلهم أمام المحاكم؟



ولدى سؤالهم إن كان المحامون يمثلون موكلهم بأمانة، قال ١٤٪ منهم أن المحامين يقومون بذلك بشكل متدنٍ جداً أو لا يقومون بذلك أبداً. حوالي ٦٠٪ قالوا أنهم يعتقدون أن المحامين يمثلون موكلهم بأمانة (لدرجة متوسطة)، بينما ٢٥٪ قالوا أن المحامين يقومون بذلك (لدرجة عالية). تقييم المحامين الذين يحملون درجة البكالوريوس لهذا الجانب إيجابي أكثر (٨٦٪) مقارنةً بأقرانهم الذين يحملون درجات علمية أعلى (٧٩٪).

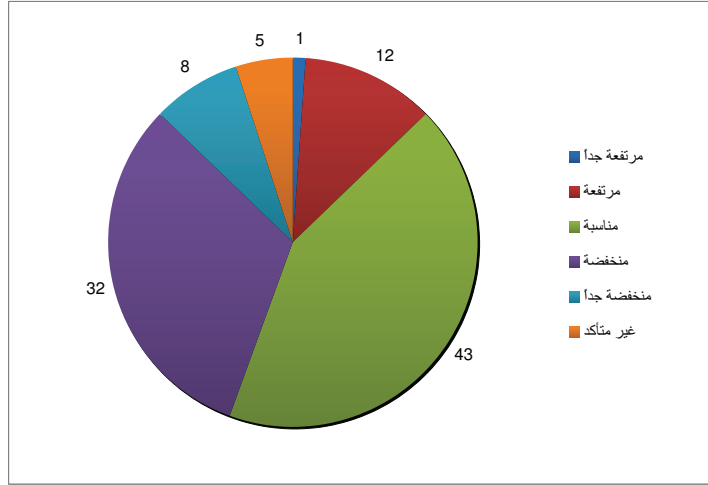
الشكل رقم (٧٦): إلى أي درجة تعتقد أن المحامين يقومون بتمثيل موكلهم بأمانة؟



كما أن هناك تباين حول أتعاب المحامين - أجور المحامين، حيث يرى ١٣٪ من المحامين أن الأتعاب التي يطلبها المحامون (مرتفعة جداً) أو (مرتفعة). حوالي ٤٣٪ من المحامين يشعرون أن أتعاب المحامين (مناسبة)، بينما يرى أكثر من ربع المحامين أن أتعاب المحامين (متدنية) أو (متدنية جداً).



الشكل رقم (٧٧): كيف تصف أتعاب أجور المحامين، هل هي؟



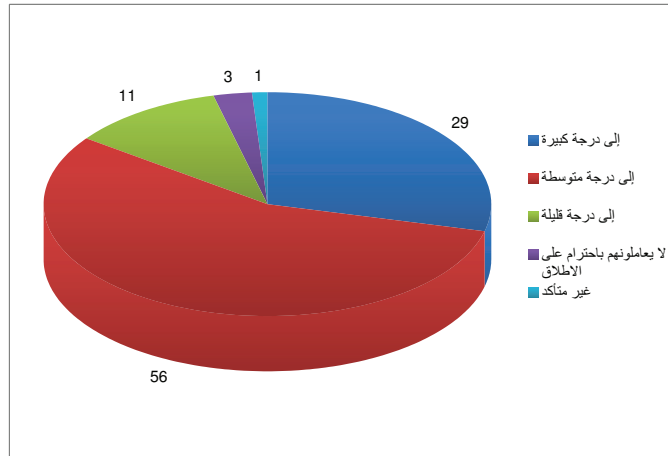
#### ٨,١ العلاقة بين المحامين والقضاة

ينظر المحامون إلى مهنة القاضي باحترام كبير، حيث يرون أنّ المكانة الإجتماعية لهذه المهنة هي الأعلى عند مقارنتها بمهن أخرى، وهو ما تبينه النقاط التالية:

- أعطى ٣٠٪ من المحامين مهنة القاضي المكانة الأعلى من بين سبعة مهن مدرجة في المسح.
- جاءت مهنة (محافظ) في المرتبة الثانية، حيث إعتبرها ٢٢٪ من المحامين على أنّ لها المكانة الأعلى، تلاها في ذلك مهنة (سفير) بنسبة ١٨٪.
- وجاءت مهنة (وكيل وزارة) في المرتبة الرابعة بنسبة ١٢٪، ثم مهنة (أستاذ جامعي) في المرتبة الخامسة إذ حصلت على نسبة ٩٪.
- وأما مهنتي مدير عام في مؤسسة حكومية وضابط أمن عالي الرتبة فجاءتا بعيداً في الخلف بحصولهما على ٦٪ و ٣٪ بالتوالي.

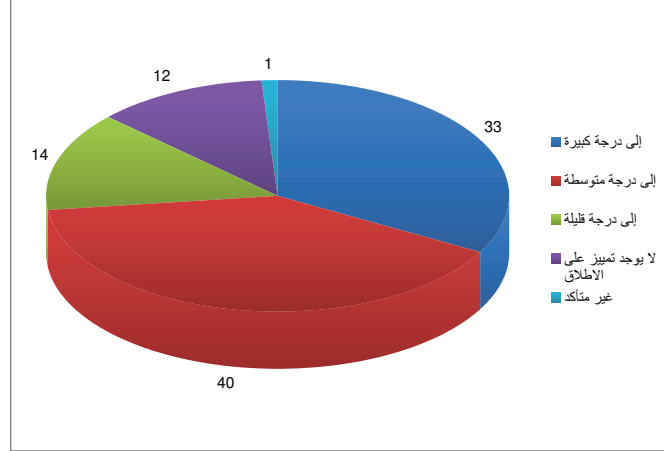
بشكل عام يشعر المحامون أنّ القضاة يعاملونهم باحترام، حيث يعتقد حوالي ٢٩٪ أنّ القضاة يحترمونهم لدرجة كبيرة. كما يعتقد ٥٦٪ من المحامين أنّ القضاة يحترمونهم لدرجة متوسطة. وبخلاف ذلك يشعر ١١٪ من المحامين أنّ القضاة يحترمونهم لدرجة قليلة. وصرح ٣٪ فقط من المحامين أنّ القضاة لا يحترمونهم.

الشكل (٧٨): هل يعامل القضاة موظفي المحاكم باحترام؟



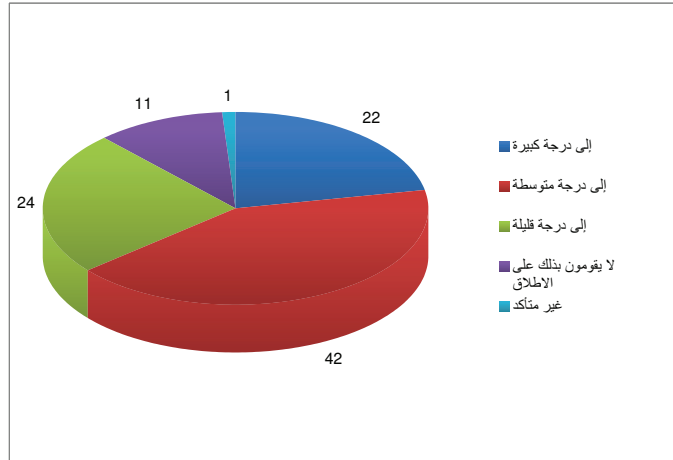
ومن حيث المحسوبة ، يشعر غالبية المحامين أنّ القضاة يميزون بين المحامين ، حيث يشعر ٢٣٪ منهم بأنّ القضاة يميزون بين المحامين لدرجة كبيرة. كما يشعر ٤٠٪ منهم بالمحسوبة لدرجة متوسطة، وحوالي ١٤٪ لدرجة قليلة. وقد قال ١٢٪ فقط أنه لا يوجد محسوبة على الإطلاق من قبل القضاة.

الشكل (٧٩): هل يميز القضاة بين المحامين؟



وخلافاً لذلك قال ٢٢٪ من المحامين أنّ القضاة يمنحونهم وقتاً كافياً لتوضيح حججهم وأدلتهم (لدرجة كبيرة) ، بينما قال ٤٢٪ أنّ القضاة يقومون بذلك (لدرجة متوسطة). وقال حوالي ربع المحامين أنّ القضاة يمنحونهم الوقت الكافي لتوضيح حججهم وأدلتهم (لدرجة قليلة) ، وقال ١٠٪ أنهم لا يقومون بذلك على الإطلاق.

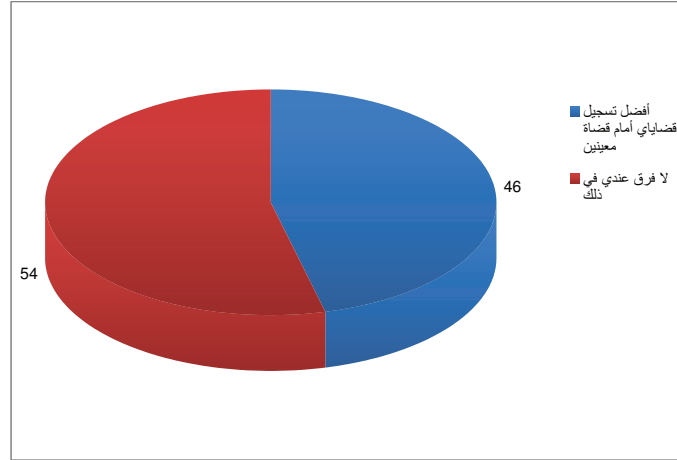
الشكل (٨٠): هل يعطيك القضاة وقتاً كافياً لتعرض قضيتك؟



غالبية المحامين (٥٤٪) قالوا أنه ليس لديهم أي تفضيل محدد بشأن هوية القاضي لدى تسجيلهم للقضايا في المحاكم. وبخلاف ذلك قال ٤٦٪ أنهم يفضلون تسجيل قضاياهم لدى قضاة معينين. وقد قال المحامون أثناء المقابلات أنهم يفضلون القضاة الذين يتمتعون بخبرة طويلة وبالمرونة.

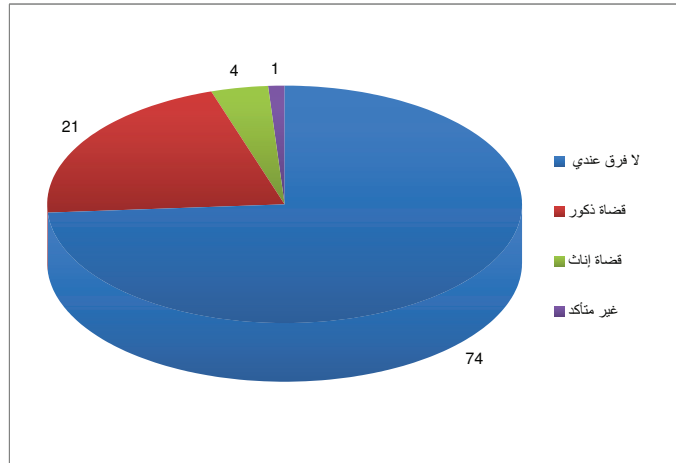


الشكل (٨١): هل تفضل قضاة معينين؟



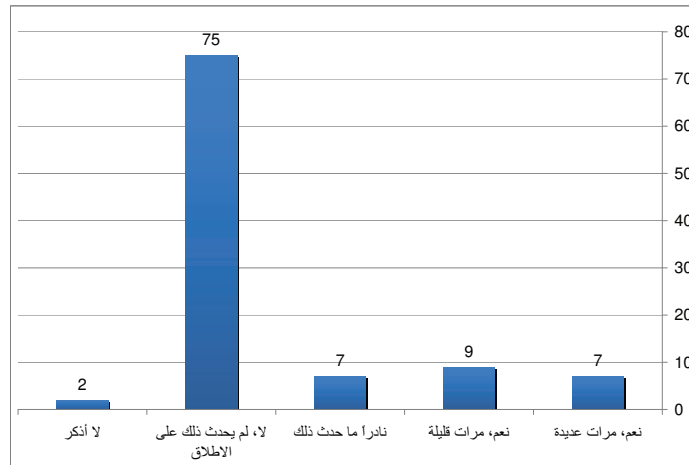
من حيث التفضيل للقضاة على أساس الجنس، قالت أغلبية كبيرة من المحامين أن جنس القاضي لا يشكل فرقاً لديهم لدى تسجيلهم القضايا، سواءً أمام قاضي ذكر أو أنثى، بينما قال ٢١٪ أنهم يفضلون تسجيل القضايا أمام قاضي ذكر، و فقط ٤٪ أمام قاضي أنثى.

الشكل (٨٢): التفضيل على أساس جنس القضاة بين المحامين



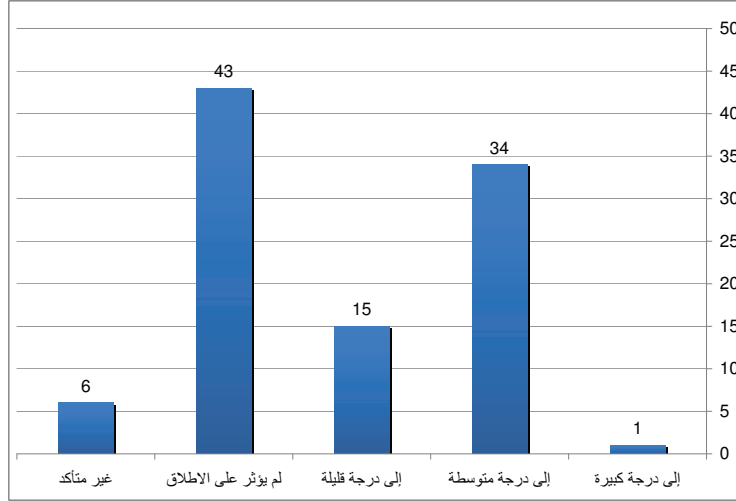
وسُئِلَ المحامون إن كانوا ناقشوا قضية لم يُحكَم فيها بعد مع قاضي خارج القنوات الرسمية، وبدون حضور موكلهم، فأقر ١٦٪ فقط بأنهم قاموا بذلك مرة واحدة أو بضع مرات. كما قال ٧٪ أن ذلك نادراً ما حدث. غير أن الغالبية (٧٥٪) تنكر حدوث ذلك تماماً.

الشكل (٨٣): هل حدث أن ناقشت قضية مع قاضي خارج القنوات الرسمية...؟



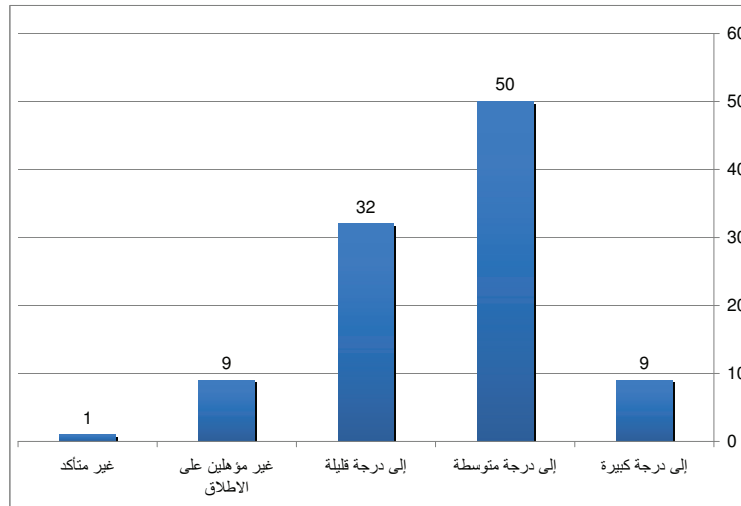
ومن بين أولئك المحامين الذين صرحوا بأنهم ناقشوا قضايا مع قضاة خارج القنوات الرسمية، قال ٤٣٪ منهم أن ذلك النقاش لم يؤثر على الحكم الذي أصدره القاضي على الإطلاق. ولكن ٣٦٪ من المستجيبين قالوا أن أحكام القضاة تأثرت به لدرجة متوسطة أو كبيرة، و١٥٪ قالوا أنها تأثرت لدرجة قليلة.

الشكل (٨٤): هل أثر النقاش على حكم القاضي؟



كما طُلب من المحامين تقييم خريجي معاهد القانون الفلسطينية، وكان من المثير للإهتمام أن ٤١٪ منهم يعتقدون أن خريجي معاهد القانون الفلسطينية غير مؤهلين على الإطلاق، أو مؤهلين لدرجة قليلة. وخلافاً لذلك يعتقد ٥٠٪ أنهم مؤهلين لدرجة متوسطة، و فقط ٩٪ يعتبرونهم مؤهلين (لدرجة كبيرة).

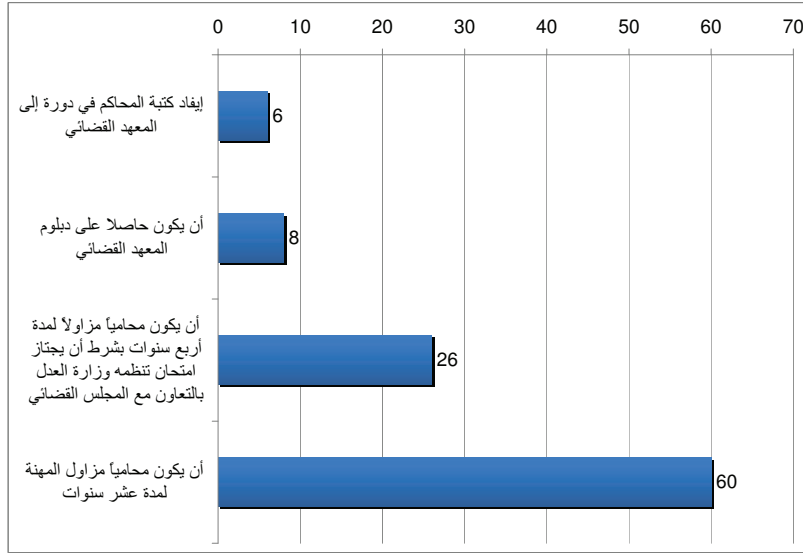
الشكل (٨٥): الاعتقاد بأن خريجي معاهد القانون الفلسطينية مؤهلين؟



ينظر المحامون إلى أنفسهم على أنهم الفئة الأكثر تأهيلاً للتعيين في السلك القضائي، حيث يرى ٦٠٪ منهم أنه يجب إعطاء المحامين المزاويلن لمهنة المحاماة لعشر سنوات الأولوية الأولى عند تعيين القضاة، ويعتقدون أن الأولوية الثانية في التعيين لمنصب القضاء يجب أن تعطى للمحامين المزاويلن لأربع سنوات بشرط أن يجتازوا إمتحان تنظمه وزارة العدل بالتعاون مع مجلس القضاء الأعلى. ويعتقد ٨٪ فقط أن المحامين الحاصلين على دبلوم من المعهد القضائي هم الأكثر كفاءةً للتعيين في السلك القضائي. وجاءت فئة كتبة المحاكم الذين أوفدوا في دورات تدريبية في المعهد القضائي كالفئة الأقل تأهيلاً للتعيين في السلك القضائي بحسب رأي المحامين.



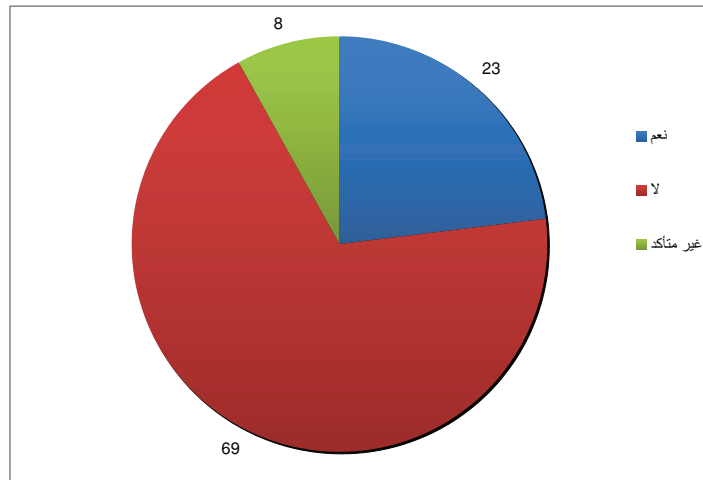
الشكل (٨٦): النسبة المئوية للمحامين الذين يعتقدون أن الفئات التالية يجب أن تعطى الأولوية الأولى لتعيينهم كقضاة؟



#### ٩,١ تقييم نظام التفتيش القضائي

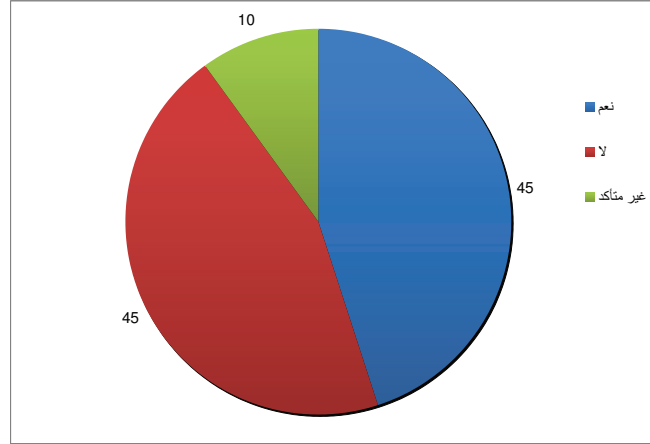
تم تفعيل معايير التفتيش من قبل مجلس القضاء الأعلى قبل أكثر من عام بقليل، يعتقد ٢٣٪ فقط من المحامين الذين تم إجراء مقابلات معهم أن المعايير المعمول بها كافية للرقابة على أداء القضاة، بينما يرى ٦٩٪ أن معايير عملية التفتيش غير كافية. وقال ٨٪ من المحامين أنهم غير متأكدين من ذلك.

الشكل (٨٧): هل تعتقد بأن نظام التفتيش القضائي القائم حالياً كافٍ للرقابة على أعمال القضاة؟ (PIE)



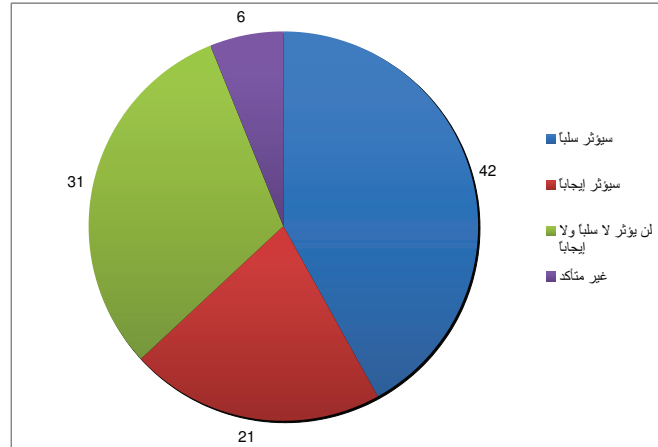
كما سُئِلَ المحامون عن رأيهم فيما إذا ما كانت معايير التفتيش القائمة تؤثر على إستقلالية الجهاز القضائي، فكان المحامون منقسمون فيما بينهم بالتساوي حول هذه القضية أيضاً. فقد أجاب ٤٥٪ بأنهم يعتقدون أن نظام التفتيش القائم حالياً يؤثر على إستقلال جهاز القضاء، بينما قال ٤٥٪ آخرون أنهم يعتقدون عكس ذلك.

الشكل (٨٨): هل يؤثر نظام التفتيش القضائي القائم حالياً على استقلال القضاء؟



وعندما سُئل المحامون عن إجراء محدد ضمن عملية التفتيش، تبين أن المحامين أصبحوا أكثر إنتقاداً لهذه العملية، حيث يعتقد ٢١٪ من المحامين فقط أن التركيز على عدد القضايا المفصلة يؤثر (إيجابياً) على نوعية الأحكام الصادرة. وبخلاف ذلك يعتقد ٤٢٪ أن ذلك يؤثر (سلبياً) على نوعية الأحكام الصادرة، بينما قال ٣٠٪ أن ذلك لن يؤثر سلباً أو إيجاباً.

الشكل (٨٩): هل تعتقد أن التركيز على عدد القضايا المفصلة سيؤثر على نوعية الأحكام الصادرة



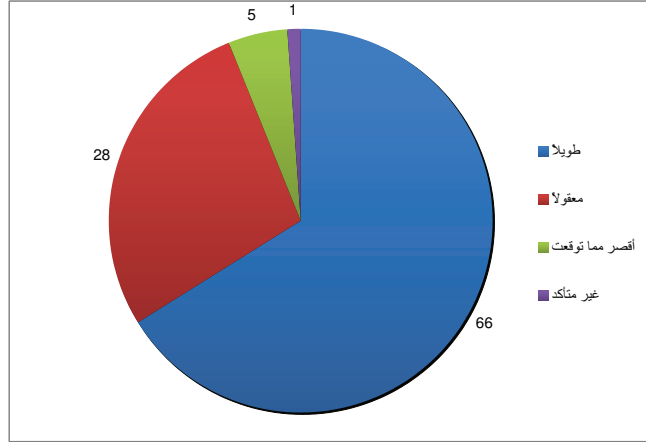
#### ١٠,١ إجراءات التقاضي

يعتقد غالبية المحامين (٦٦٪) أن القضايا المنظورة أمام المحاكم تستغرق وقتاً (طويلاً جداً)، و٢٨٪ أنها تستغرق وقتاً (معقولاً)، بينما قال ٥٪ منهم أنها تستغرق وقتاً أقصر مما توقعوا.





الشكل رقم (٩٠): هل تعتقد أن المدة التي تستغرقها المحاكمة...؟



وعندما سُئِلوا عن أسباب تأجيل جلسات المحاكمة، عزت أغلبية المحامين (٨٢٪) التأجيل إلى إجراءات التبليغ، بينما كان ثاني هذه الأسباب أهمية عدم حضور الشهود، حيث قال ٦٣٪ من المحامين أن غيابهم تسبب في تأجيل جلسات المحاكمة. تباينت آراء المحامين حول إذا ما كان القضاة أو المحامون هم السبب وراء تأجيل جلسات المحاكمة أو أنهم غابوا عنها، حيث قال ٥٠٪ من المستجيبين أن السبب كان إما غياب المحامين أو غياب القضاة. كذلك كان عدم حضور الخبراء سبباً آخر يجب أن يؤخذ في الاعتبار كأحد أسباب التأجيل، حيث سافه ٣٦٪ من المحامين. ويعتقد أكثر من نصف المستجيبين أن التأجيل يعود إلى أكثر من سبب واحد من هذه الأسباب.

كما طلب من المحامين إبداء رأيهم في مستوى رضاهم عن الإجراءات الإدارية. بشكل عام، يرى المحامون أن هذه الإجراءات سهلة، وسريعة، ومعقولة. على سبيل المثال، يعتقد ٧٣٪ منهم أن إجراءات تسجيل الدعوى سهلة وسريعة، بينما قال ٧٪ أنها كانت صعبة وبطيئة.

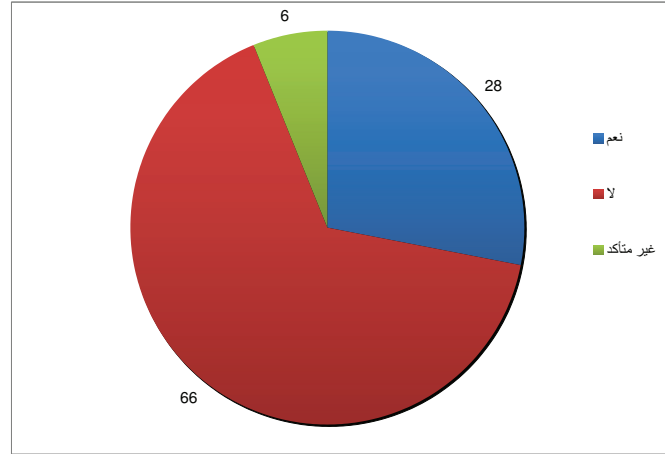
وأما بشأن رسوم التسجيل، فقد صرح ٥٦٪ من المحامين أنها معقولة لدرجة متوسطة، و٢٨٪ أنها معقولة لدرجة كبيرة، بينما قال ٤٪ فقط أن الرسوم كانت مرتفعة.

وصرح غالبية المحامين الذين أجريت مقابلات معهم (٧٥٪) أن آخر حكم في آخر دعوى حصلوا بها على حكم كان لصالح موكلهم، بينما قال ١٦٪ أن الحكم لم يكن لصالح موكلهم. ومن المثير للإهتمام أن ٩٪ قالوا أنهم لم يكونوا متأكدين. ومن بين أولئك الذين قالوا أن الحكم جاء ضد موكلهم، قال ٦٧٪ أنهم كانوا يتوون إستئنافه، بينما ٢٨٪ لم تكن لديهم النية لإستئناف الحكم.

وحول أسباب إستئناف الحكم، قال جميع المحامين تقريباً (٩٠٪) أن السبب يرجع إلى عدم قناعتهم بالقرار (الحكم). كما قال ١٤٪ أن السبب يعود إلى رغبتهم في تعطيل القرار.

كما سُئِلَ المحامون عن رأيهم في حوسبة إجراءات التقاضي، فقال ٢٨٪ منهم أنهم يعتقدون أن هذا الإجراء سوف يؤثر سلباً على إستقلال القضاء. غير أن الغالبية (٦٦٪) قالوا أنهم يعتقدون أن حوسبة الإجراءات لن تؤثر سلباً على إستقلال القضاء.

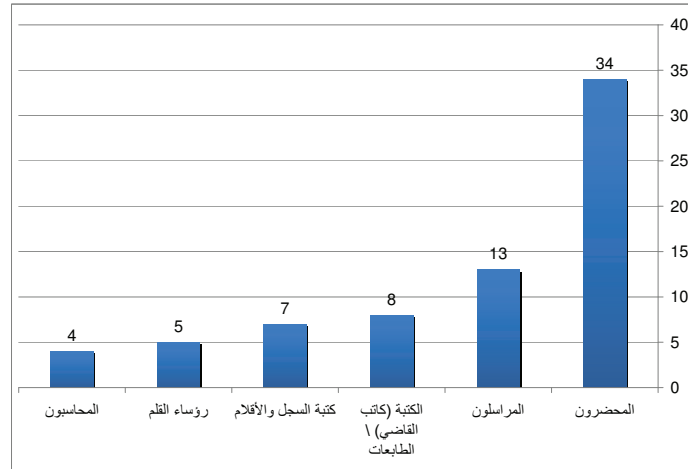
الشكل رقم (٩١): هل تعتقد أن حوسبة إجراءات التقاضي قد تؤثر على استقلال القضاء؟



## ٢. تقييم النظام الإداري

تتباين آراء المحامين إزاء الجوانب المختلفة لنظام إدارة المحاكم، حيث جاء تقييمهم للكادر الإداري شديد الإختلاف بحسب فئة الكادر الإداري محل التقييم. فعلى سبيل المثال، يعتبر المحامين أن المحاسبين أكثر الفئات كفاءة، حيث قيمهم ٦٦٪ على أنهم على درجة عالية جداً من الكفاءة، وقيم ٤٠٪ كفاءة رؤساء الأقسام بنفس المستوى، وقيم ٢٦٪ مستوى كفاءة الكتبة وكتابة القاضي كذلك. وعلى عكس ذلك، جاء تقييم فئة المحضرين كأدنى الفئات من حيث الكفاءة، حيث كان تقييم ٦٣٪ لكفاءتهم سلبياً، وكذلك ٣٢٪ للمراسلين.

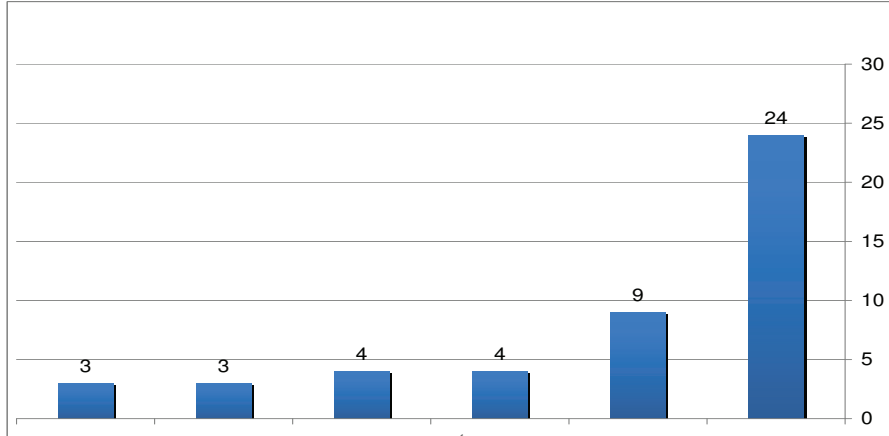
الشكل (٩٢): النسبة المئوية للمحامين الذين قيموا (سلبياً) كفاءة كوادر المحكمة الإدارية التالية



وأما بشأن رأي المحامين في نزاهة هذه المجموعات، فقد تبين أن المحامين أيضاً منقسمون فيما بينهم، حيث اعتبر المحضرون على أنهم أقل الفئات نزاهة، فأعطى ٢٤٪ من المحامين تقييماً سلبياً لنزاهة المحضرين. وجاء ثاني أدنى تقييم من حيث النزاهة لفئة المراسلين. بينما سجلت فئة المحاسبين أعلى درجة للنزاهة مرة أخرى بحصولهم على (٦٨٪) من آراء المحامين التي تعطيهم درجة مرتفعة من النزاهة، تليهم فئة كتبة القاضي بنسبة (٥١٪).

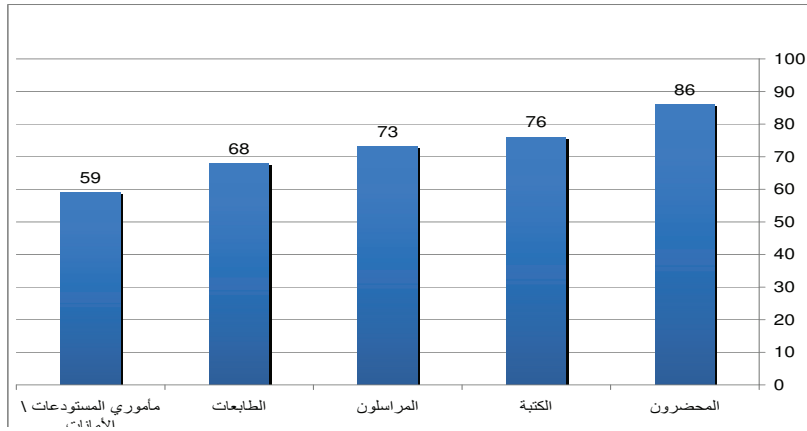


الشكل (٩٣): النسبة المئوية للمحامين الذين قيّموا (سلبياً) نزاهة كوادر المحكمة الإدارية التالية



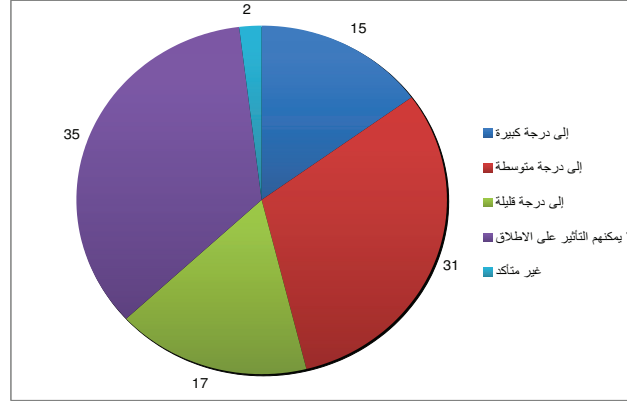
وأما بشأن كفاية عدد الكادر الإداري في كل مجموعة، فيشعر غالبية المحامين أن عددهم كافٍ. على سبيل المثال، ٧٦٪ منهم يشعرون أن عدد كتبة السجل كافياً، و٦٨٪ أن عدد كتبة القاضي كافياً، كما يرى ٨٦٪ من المحامين أن عدد المحضرين كافياً، و٧٣٪ أن عدد المراسلين كافياً. وجاءت فئة أمناء المخازن كالفئة الأقل كفاية من حيث العدد في رأي المحامين، حيث يرى ٥٩٪ من المحامين أن عددهم كافياً.

الشكل (٩٤): النسبة المئوية للمحامين الذين يرون أن عدد كادر المحكمة الإدارية كافٍ



وجاءت آراء المحامين متباينة بشأن قدرتهم على التأثير على الكادر الإداري للمحاكم، فقد صرح ٣٥٪ بأنه لا يمكنهم التأثير على الكادر الإداري للمحاكم، بينما قال ١٥٪ أنه يمكنهم ذلك لدرجة كبيرة، و٣١٪ لدرجة متوسطة.

الشكل (٩٥): النسبة المئوية للمحاميين الذين يرون أنه يمكنهم التأثير على كادر المحكمة الإداري



وأما حول بيئة المحكمة، فقد عبّر المحامون عن الآراء التالية:

- غالبية المحامين لا يرون أن هناك أية مشاكل تتعلق بالإضاءة في المحاكم، أو في التهوية، أو في الأمن، أو في قدرتهم على السماع بوضوح.
- يرى ٥٠٪ من المحامين بأن هناك مشكلة في نظافة المحاكم، بينما يشعر ٢٨٪ غيرهم بأن مستوى النظافة كافٍ (لدرجة متوسطة).
- وأما القضية التي ينظر إليها المحامون على أنها الأكثر إشكالية في بيئة المحاكم فهي نقص اللوحات الإرشادية، حيث يُنظر لها كذلك من قبل ٦٧٪ منهم. كما أن ٢٥٪ من المحامين يقولون أن مستوى اللوحات الإرشادية كافٍ (لدرجة متوسطة).

## إستنتاجات وتوصيات

فيما يلي خلاصة لأهم النتائج في استطلاعات مسح المحامين، بالإضافة لأهم التوصيات ذات الصلة بالسياسات العامة ومجالات التطوير:

١. التوجهات نحو الجهاز القضائي: المحامون الذين عبروا عن رايهم في عدالة القضاء في بعض البلدان العربية فقد اعطوا الاردن أعلى درجة على مقياس العدالة وفلسطين في المرتبة الأخيرة، بينما جاءت كل من فلسطين ولبنان في المرتبة الثالثة على مقياس النزاهة. ذكر ٣١٪ من المحامين ان الحكومة تعمل بدرجة متوسطة على صون استقلال القضاء، ونسبة ٢٣٪ تعمل بدرجة كبيرة، في حين يعتقد ٤٥٪ منهم ان الحكومة لا تعمل اطلاقاً على صون استقلال القضاء او تعمل بدرجة قليلة. يثق المحامون بالقضاة أكثر من ثقتهم بالمحامين الآخرين، نسبة ٢١٪ من المحامين يثقون بالقضاة بدرجة كبيرة ونسبة ٥٧٪ بدرجة متوسطة. كانت اجراءات التحقيق التي تقوم بها الشرطة هي الاقل موثوقية من بين عناصر العملية القضائية كما يراها المحامون. ثاني اقل العناصر موثوقية لدى المحامين هي اجراءات النيابة. كما يعتقد ٦٥٪ من المحامين انهم يتعرضون لضغوط من قبل المؤسسات الامنية (بدرجة كبيرة ومتوسطة).

التوصية: يبدو ان المحامين كفة تمثل ظاهرة داخلية-خارجية، فهم من جهة يعملون داخل السلطة القضائية ومطلعون عليه، ومن جهة أخرى ينتقدون بشدة أداءه من مختلف الجوانب. إن آرائهم المتعلقة بعدالة، ونزاهة، وحيادية النظام تتأثر بتوجهاتهم نحو الجوانب التالية:

- تقوية دور الحكومة، حيث أن المزيد من الثقة بأداء الحكومة ودورها في صون وتكريس استقلال القضاء يؤدي إلى آراء أكثر إيجابية في السلطة القضائية.
- نزاهة القضاة والتوجهات نحو الضغوط الموجهة لهم، حيث أن زيادة الاعتقاد بوجود ضغوط على القضاة تؤدي إلى ثقة وجود أقل بالسلطة القضائية.
- درجة عدالة قرارات المحاكم، حيث أن أولئك الذين يؤمنون بأن قرارات المحاكم عادلة يميلون إلى الإيمان أكثر بعدالة السلطة القضائية.
- الجانب الإجرائي لعملية التقاضي، حيث أن المحامين الذين يعتقدون بأن الإجراءات سهلة نسبياً، وأن أمد المحاكمات معقول يميلون لأن يكونوا أكثر إيجابية.
- ضرورة توضيح حدود العلاقات بين القضاة والمحامين، حيث أن عمل هاتين المجموعتين يتقاطع في نقاط عديدة أثناء عملية التقاضي. وتظهر البيانات أن حدود العلاقة بين هاتين المجموعتين لا تبدو واضحة بشكل كافي، أو أنه لا يتم التعاطي معها دائماً بحسب القواعد. فقد صرح عدد من المحامين عن وجود بعض المخالفات من خلال محاولتهم التأثير على القضاة. وبينما ينفي كثير منهم أن الضغط الذي يمارسونه على القضاة يؤثر في قراراتهم، فإن بعضهم يقول العكس، مما يفترض أنه يجب القيام بمزيد من العمل لحماية القضاة من الضغط الموجه لهم من قبل المحامين.

٢. التعليم والمعلومات والتعميم: أكثر من ثلث المحامين غير مطلعين على استراتيجية السلطة القضائية، وأن معرفتهم بقرارات (أحكام) محكمة النقض محدودة حيث ذكر حوالي ثلث المحامين انهم ليسوا على اطلاع عليها. فيما يتعلق بمصادر معرفة المحامون بقرارات المحاكم جاءت صحيفة نقابة المحامين كأقل مصدر للمعلومات ٨٪ تليها ارشيف محكمة النقض ١٣٪ وبرنامج المقتضي ١٥٪.

التوصية: من الواضح أن مصادر المعلومات الرسمية غير منظمة أو نظامية. كما أن غالبية تجارب المحامين شخصية، وبدرجة ما غير رسمية، مما يستدعي إيجاد مقاربة أكثر منهجية لتعميم المعلومات بين المحامين. قد يتضمن هذا الإقتراح نشرة شهرية تصدر بالتعاون بين مجلس القضاء الأعلى ونقابة المحامين.

٣. الإجراءات التقاضي وأمد المحاكمات والنظام الاداري: يعتقد غالبية المحامين والنسبة ٦٦٪ ان القضايا المنظورة امام المحاكم تستغرق وقتاً طويلاً ونسبة ٢٨٪ انها تستغرق وقتاً معقولاً. يعتقد اغلبية المحامين والنسبة ٨٢٪ ان أسباب التأخير يعود إلى



اجراءات التبليغ، وثاني أسباب التأجيل أهمية عدم حضور الشهود. ويعتبر ثلثي المحامون ان حوسبة اجراءات التقاضي لن تؤثر سلبا على استقلال القضاء بل تعززه. وعلى صعيد الجهاز الإداري يعتبر المحامون الكادر المحاسبي في المحاكم الاكثر كفاءة يايهم رؤساء الاقلام، وعلى العكس من ذلك جاء تقييم المحضرين كأدنى الفئات في تقييم المحامين

التوصية: يلقي غالبية المحامين اللوم على تعقد الإجراءات كسبب إطالة أمد المحاكمات وغياب الشهود. من النتائج السابقة يمكن استخلاص التوصيات التالية:

- على مجلس القضاء الأعلى الاستمرار في العمل الحثيث من أجل تبسيط الإجراءات وتأمين أقصى درجة ممكنة لتقليل الوقت المطلوب للقضايا في المحاكم.

- كون معظم المحامين متحمسون بشأن حوسبة عملية التقاضي، بينما بعضهم قلقون بشأن احتمال إحداث تأثير سلبي على إستقلال العملية القضائية نتيجة لذلك. إن ذلك يستدعي العمل بإتجاه مزيد من الحوسبة، ولكن مع عناية كبيرة في تطبيقها تجنباً لأية آثار سلبية.

- تشير البيانات إلى أن بعض المحامين يحاولون التأثير على عمل كوادر المحاكم، ولذا يجب حمايتهم من هذه الضغوط من خلال مزيد من التوضيح للإجراءات والحدود التي تنظم العلاقة بين الفئتين.

- تحسين الثقة بالمحضرين والمراسلين من خلال إتخاذ خطوات لضمان تحسين هذا الجانب من جوانب إدارة المحاكم.

٤. الفجوة بين الجنسين والفجوة الجغرافية: الغالبية العظمى من المحامين المشاركين في هذا المسح هم من الذكور، حيث نسبة الذكور من المحامين ٨٩٪ والانات ١١٪. كما تتمتع رام الله بأعلى نسبة من المحامين ونسبتهم ٢٢٪ تليها محافظة نابلس ١٨٪ وتأتي الخليل في المرتبة الثالثة ١٧٪.

التوصية: ضرورة تقليص الفجوة بين الجنسين الأمر الذي يستدعي فهم المحددات المنهجية التي تحد من قدرة النساء على أن يصبحن محاميات ممارسات. كما أنه من المهم رفع وعي المحامين حول قضية التوازن الجنسي، حيث أن خمسهم على الأقل قالوا أنهم يفضلون قاضي ذكر على قاضي أنثى. رغم ان رام الله فيها الحراك الاقتصادي والمؤسسي النشط فيها في حين ان الخليل الاكثر سكانا.

٥. نظام التفتيش القضائي: تم تفعيل معايير التفتيش من قبل مجلس القضاء الاعلى قبل اقل من عام بقليل. يعتقد ٢٣٪ من المحامين ان المعايير المعمول بها كافية للرقابة على اداء القضاة بينما يرى ٦٩٪ ان المعايير غير كافية، كما أجاب ٤٥٪ منهم ان نظام التفتيش القضائي القائم حالياً يؤثر على استقلال القضاء

التوصية: من اجل تطوير نظام التفتيش القضائي يقترح المحامون بضرورة تعيين طواقم أكثر تأهيلاً في نظام التفتيش القائم حالياً، كما إقترحوا القيام بزيارات ميدانية أكثر وإخضاع عدد أكبر من القضايا لعملية التفتيش.

٦. العلاقات بين القضاة والمحامين: بشكل عام يشعر المحامون بان القضاة يعاملونهم باحترام حيث يعتقد ٢٩٪ من المحامين ان القضاة يعاملونهم باحترام بدرجة كبيرة كما يعتقد ٥٦٪ منهم ان القضاة يحترمونها بدرجة متوسطة، وبخلاف ذلك فقط ١١٪ من المحامين يشعرون ان القضاة يحترمونها بدرجة قليلة. من حيث المحسوبية يشعر ٢٣٪ من المحامين ان القضاة يميزون بين المحامين بدرجة كبيرة ونسبة ٤٠٪ يميزون بدرجة متوسطة و ١٤٪ بدرجة قليلة. فقط ١٢٪ من المحامين يعتقدون ان القضاة لا يميزون بين المحامين اطلاقاً.

التوصية: من اجل تحسين العلاقات بين القضاة والمحامين: إقترح المحامون تفعيل التعاون مع مجلس القضاء الاعلى لحل أية خلافات تقع، من خلال التواصل المباشر بين المجلس والنقابة، وعقد جلسات وتدريبات مشتركة، وإحترام مجلس القضاء الأعلى لقرارات النقابة، إلزام الطرفين بالقانون، تعيين بعض المحامين في فرق التفتيش القضائي، التشاور مع النقابة بشأن تعيين القضاة، وتسريع أمد المحاكمات. كثير من المحامين طالبوا بإعادة بناء النقابة، وإعادة النظر في هيكلتها ولوائجها. كما اقترحوا بضرورة قيام النقابة بدور أكثر فعالية في تمثيل المحامين لدى مجلس القضاء الأعلى وغيره من المؤسسات ذات العلاقة. كما إقترح آخرون بضرورة قيام النقابة بدور أكثر فعالية في رفع كفاءة المحامين ورفع الوعي بينهم.



الجزء الخامس

# مسح مراجعي المحاكم والمتقاضين







## الجزء الخامس

### مسح مراجعي المحاكم والمتقاضين

#### مقدمة:

يقدم هذا الجزء تحليلاً شاملاً لنتائج المسح الموجه لمراجعي المحاكم (خارج إطار التقاضي) والمتقاضين (المراجعين/المتقاضين). وقد جرى أثناء هذا المسح إجراء مقابلات مع ٣٤٥ من المراجعين والمتقاضين الذين تمّت مقابلتهم وجهاً لوجه أمام محاكم الضفة الغربية.

#### الأهداف:

يستهدف هذا المسح المتخصص عينة من مراجعي المحاكم في الضفة الغربية، وقد سعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على توجهات الفلسطينيين ممن لهم تجربة مباشرة مع السلطة القضائية.
- فهم كيفية عمل السلطة القضائية من خلال تجارب المراجعين/المتقاضين.
- التعرف على توجهات المراجعين/المتقاضين بشأن أداء المؤسسات المختلفة العاملة في إطار النظام العدلي، بما في ذلك الشرطة، والنيابة، والمحاكم، والمحامين، والحكومة بشكل عام.
- تحليل توجهات المراجعين/المتقاضين نحو جهاز القضاء الفلسطيني مقارنة بدول عربية وغربية.
- التعرف على بيئة المحاكم كما يدركها المراجعون/المتقاضون.
- تقديم توصيات حول الإصلاحات المطلوبة لتطوير أداء جهاز القضاء كما يراها المراجعون/المتقاضون.

#### المنهجية:

تمّ إستقاء البيانات من خلال مسح أُجري على عدد من المراجعين/المتقاضين الذين تواجدوا في أبنية المحاكم خلال الفترة بين يومي ١٧ و ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٨. إعتمدت المقابلات بشكل كبير على الإستبانة التي إستخدمت في الأردن، ومن أجل التأكد من صدقيتها ومناسبتها للوضع الفلسطيني، أُجريت ثلاثون مقابلةً تجريبية مع مراجعين ومتقاضين من ستّ محافظات في مناطق مختلفة من الضفة الغربية. وقد أُجريت مقابلات مع المراجعين/المتقاضين الذين كانوا يقصدون نوعين من المحاكم - محكمة البداية أو محكمة الصلح - في كلّ محافظة. وتمّ إختيار العينة التجريبية من فئات عمرية مختلفة، وكان من بينهم مراجعون ومتقاضون من الذكور والإناث. وقد أُجريت بعض التعديلات المتعلقة بالمصطلحات، والمؤشرات، والأسئلة بناءً على الملاحظات التي ظهرت خلال مرحلة الإختبار.

وقد أُجريت المقابلات من خلال تفاعل مباشر وجهاً لوجه في قاعات الإنتظار داخل المحاكم، حيث يضطر المراجعون/المتقاضون للإنتظار لأوقات معينة إلى حين إستكمال معاملاتهم. كما قام الباحثون بالتوجه لرواد المحاكم الذين كانوا ينتظرون، وطلبوا منهم المشاركة في المسح، وقد قبل أغلبهم المشاركة. كان المراجعون/المتقاضون متعاونون بشكل عام، مع بعض الإستثناءات حيث إضطر الباحثون إلى بذل جهود كبيرة لإقتناعهم بالمشاركة. وقد يعزى تردد بعض المراجعين/المتقاضين إلى كونهم منشغلين ولم يتوفر لهم الوقت الكافي لإجراء مقابلة قد تستغرق مدة قد تصل إلى نصف ساعة. وكان آخرون غير متجاوبين بسبب حالتهم النفسية، حيث كانوا تحت وطأة ضغوط كبيرة بسبب وجودهم في محكمة وإضطرابهم للإنتظار لمدة طويلة للحصول على خدمة أو المشاركة في جلسة. أفادت التقارير الميدانية بأنّ الغالبية العظمى من المستجيبين كانوا متعاونين ومنفتحين.

تمّ إختيار العينة من بين المراجعين/المتقاضين الذين زاروا المحاكم خلال عشرة أيام عمل، حيث جرى إختيارهم وفقاً لعملية إختيار منظمة للعينة إستخدم فيها الباحثون طريقة العدّ لزائري المحاكم الذين تواجدوا في قاعات الإنتظار، وإختاروا العينة بناءً على أرقام محددة سلفاً.



## تحليل النتائج:

من خلال تحليل لتوزيع عينة المراجعين/ المتقاضين يمكن إستخلاص النتائج التالية:

- الغالبية الساحقة من المراجعين/ المتقاضين هم من الذكور (٨٤٪)، و فقط (١٦٪) كانوا من الإناث.
- إن أغلبية فئات المراجعين/ المتقاضين هم من القطاع غير الحكومي/ الخاص (٧٥٪)، بالمقارنة مع (١٩٪) من القطاع الحكومي، وحوالي (٦٪) من قطاعات أخرى مثل القطاع الأهلي. تمثيل القطاع العام أقل من المعدل الحقيقي، حيث تشير معظم البيانات إلى أن القطاع العام يشكل حوالي ربع القوى العاملة.
- أكثر الفئات تمثيلاً بين المراجعين/ المتقاضين هي فئة التجار (٢٥٪)، ثم العمال (٢٠,٥٪). ويشكل الموظفون (١٦,٥٪) والحرفيون (١٤,٧٪)، بينما يمثل المهنيون والمزارعون أقل من (٥٪).
- أكبر الفئات العمرية للمراجعين/ المتقاضين (٥٠٪) تتراوح أعمارهم بين ٣١ - ٥٠ عاماً، بينما كان الثلث من الفئة العمرية بين ١٨ - ٣٠ عاماً، وزادت أعمار حوالي (١٧٪) منهم عن الـ ٥٠ عاماً.
- حوالي ٧٠٪ من المراجعين/ المتقاضين تلقوا اثني عشر عاماً من التعليم أو أقل، و ٣٠٪ منهم يحملون درجة دبلوم متوسط (عامان من الدراسة في كليات) أو درجة البكالوريوس (أربعة أعوام من الدراسة الجامعية) أو أكثر. هذا التوزيع يتسق إلى حد كبير مع التوزيع الحقيقي القائم بين السكان الفلسطينيين البالغين.
- في رام الله والخليل (بمحاكمها الثلاث في الخليل ودورا وحلحول) أكبر نسبة من المراجعين/ المتقاضين، وتبلغ أكثر بقليل من ٢١٪ لكل منهما، تليهما نابلس في المركز الثالث بحوالي ١٨,٨٪ من عدد المراجعين/ المتقاضين الذين شملتهم العينة. وبلغت نسبتهم في جنين ١,١٥٪ وفي طولكرم ٦,٩٪، تليها بيت لحم بنسبة ٥,٥٪، ثم كل من أريحا وطوباس وقلقيلية وسلفيت بنسبة تقارب ٢٪ لكل منها.
- غالبية المستجيبين الذين شملتهم العينة (٦٥,٥٪) كانوا من المتقاضين (مدعين أو مدعى عليهم)، بينما كان خمسهم في المحكمة لغرض الحصول على خدمات (المراجعين)، و ١٤,٥٪ كانوا هناك كشهود.
- حوالي ٧٪ ممن كانوا في المحكمة للحصول على خدمات كانوا أطرافاً في قضية تنظر أمام المحاكم (متقاضين) خلال الأعوام الخمسة الماضية، ووجد أن ٤٪ من الشهود كانوا متقاضين في السابق كذلك.

## ١. التوجهات نحو السلطة القضائية وجهات الإختصاص ذات العلاقة

## ١,١ تقييم السلطة القضائية في فلسطين: منظور مقارن

هذا تحليل لآراء المراجعين/ المتقاضين بشأن الأسئلة حول العدالة، والنزاهة، والحياد، حيث تم سؤالهم عن سبعة بلدان من بينها فلسطين وبلدان عربية (الأردن ولبنان ومصر)، وبلدان غربية (الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا). وقد طُلب من المراجعين/ المتقاضين منح درجة (من ١ إلى ١٠) لتقييم نظام العدالة في كل بلد على ثلاثة مقاييس (العدالة، والنزاهة، والحياد)، بحيث تكون الدرجة (١٠) الدرجة الأعلى والدرجة (١) هي الدرجة الأدنى. ولغرض هذا المسح، تم تعريف المصطلحات كما يلي:

**العدالة:** إحقاق الحق بين المتقاضين على ضوء ما يقدم من بيانات وفقاً للقانون.

**النزاهة:** عدم خضوع عملية التقاضي لأي من المؤثرات التي تتعارض مع القانون أثناء سير المحاكمة ولحين صدور القرار.

**الحياد:** المساواة بين الخصوم وعدم الإنحياز لأي منهم.

في التحليل الآتي، تم تقسيم الدرجات الممنوحة إلى ثلاثة مستويات للتقييم: ضعيف (من ١ إلى ٣)، متوسط (من ٤ إلى ٧)، ومرتفع (من ٨ إلى ١٠)، غير أن النتائج التفصيلية مدرجة في الجداول المرفقة.

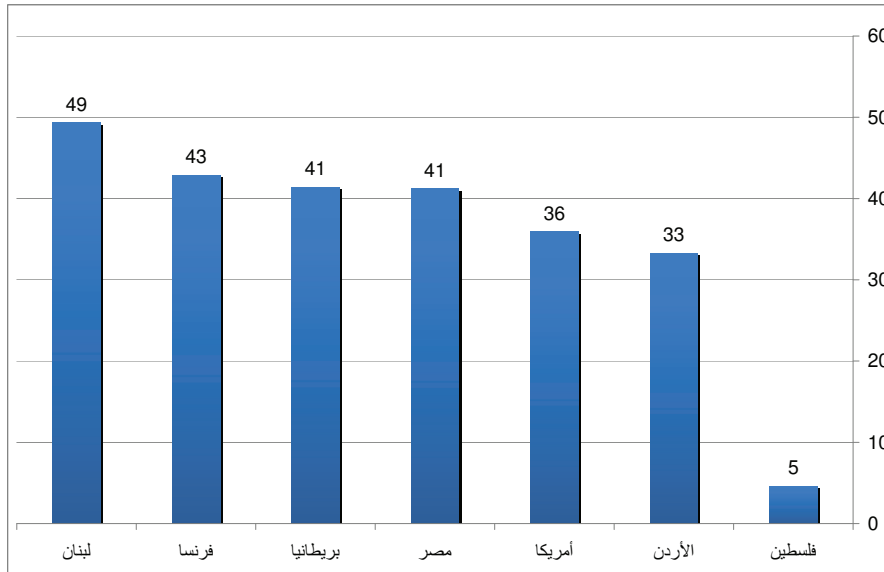
## ٢,١ الآراء حول العدالة، والنزاهة، والحياد

طُلب من المراجعين/ المتقاضين تقييم درجة (العدالة، والنزاهة، والحياد) لكل بلد من البلدان المدرجة في إستمارة الاستبيان.



- حوالي ٦, ٤٪ من المستجيبين لم يعبروا عن أي رأي بشأن درجة العدالة في فلسطين. في الوقت ذاته لم يعبر ٥٪ منهم عن رأي في مسألتي (النزاهة، والحياد).
- إمتنع ٣٣٪ من المراجعين/المتقاضين عن إبداء أي رأي بشأن درجة عدالة جهاز القضاء الأردني، و٣٦٪ بشأن جهاز القضاء الأمريكي. وجاء أقل مستوى للتعبير لجهاز القضاء اللبناني (٣, ٤٩٪)، وجهاز القضاء الفرنسي (٩, ٤٢٪)، والبريطاني (٤, ٤١٪)، ثم جهاز القضاء المصري (٢, ٤١٪).
- تطبق توجهات مماثلة للواردة أعلاه على مقياسي (النزاهة) و(الحياد).

الشكل رقم (٩٦): نسبة المراجعين/المتقاضين الذين لم يعبروا عن رأي في السلطة القضائية في كل من البلدان التالية (على مقياس العدالة)



إحتساب النسب التالية من بين أولئك الذين عبروا عن آراء. وإذا قمنا بذلك فإن التوجهات التالية تظهر:

- يمنح المراجعون/المتقاضون بريطانيا وفرنسا الدرجات الأعلى على مقياسي (النزاهة والحياد). كما أعطوا أعلى درجة للنظامين البريطاني والأمريكي على مقياس (العدالة). الولايات المتحدة تحتل المرتبة الثالثة على مقياسي (النزاهة والحياد).
- ومن بين البلدان العربية سجل الأردن أعلى درجة على المقاييس الثلاثة مجتمعة، بينما حصلت فلسطين ومصر ولبنان على أدنى الدرجات.
- الفجوة بين التوجهات نحو الأنظمة القضائية في البلدان الغربية والعربية واضحة، حيث بلغت النسبة المئوية للمستجيبين الذين يعتقدون أن الأنظمة البريطانية والفرنسية هي أنظمة (عادلة إلى درجة كبيرة) حوالي ٦١٪، بينما بلغت النسبة المئوية لمن يشعرون بالمثل نحو السلطة القضائية الفلسطينية ١٨٪، ونحو السلطة القضائية المصرية ٢٠٪ (أي يفارق يربو على ٤٠ نقطة).

جدول رقم (٣٤): تقييم الأنظمة القضائية على مقياس (العدالة)

الترتيب	البلد	% (عدالة مرتفعة)	% (عدالة متوسطة)	% (عدالة منخفضة)
١	المملكة المتحدة	٦٢,٣	٢٧,٦	١٠,١
٢	الولايات المتحدة	٦٠,٨	٢٥,٢	١٤,١
٣	فرنسا	٥٦,٣	٣٣,٠	١٠,٨
٤	الأردن	٣٦,٥	٥٠,٠	١٣,٥
٥	لبنان	٢١,٧	٦٠,١	١٨,٢
٦	مصر	١٩,٧	٥٢,٢	٢٨,١
٧	فلسطين	١٨,٣	٤٩,٥	٣٢,٢

- وتطبق نفس النزعات على مقياس (النزاهة)، حيث يعتقد ٦٠٪ من المراجعين/المقاضين أن النظامين الفرنسي والبريطاني يتمتعان بدرجة عالية من النزاهة، بينما يشعر ١٣٪ و ١٧٪ فقط بنفس الطريقة تجاه النظامين المصري واللبناني بالترتيب. وبالمقارنة، يشعر ٢١٪ من المراجعين/المقاضين أن السلطة القضائية الفلسطينية يتمتع بدرجة عالية من النزاهة.

جدول رقم (٣٥): تقييم الأنظمة القضائية على مقياس (النزاهة)

الترتيب	البلد	% (نزاهة مرتفعة)	% (نزاهة متوسطة)	% (نزاهة منخفضة)
١	المملكة المتحدة	٥٩,٧	٢٦,١	١٤,٢
٢	فرنسا	٥٨,٦	٢٧,٦	١٣,٧
٣	الولايات المتحدة	٥١,٢	٢٩,٦	١٩,٢
٤	الأردن	٢٩,٥	٥١,٤	١٩,٠
٥	فلسطين	٢٠,٥	٤٩,٠	٣٠,٥
٦	لبنان	١٦,٥	٦٥,٠	١٨,٥
٧	مصر	١٣,١	٥٤,٥	٣٢,٣

- وتستمر الفجوة عندما يتعلق الأمر بالتوجهات نحو (درجة الحياد)، حيث ينظر ٦٠٪ للنظامين الفرنسي والبريطاني على أنهما محايدان بدرجة كبيرة، مقارنةً بـ ٣٢٪ للأردن، و ٢٧٪ لفلسطين، و ٢٣٪ للبنان و ٢٠٪ لمصر.

جدول رقم (٣٦): تقييم الأنظمة القضائية على مقياس (الحياد)

الترتيب	البلد	% (حياد مرتفعة)	% (حياد متوسطة)	% (حياد منخفضة)
١	فرنسا	٦١,١	٢٦,٣	١٢,٦
٢	المملكة المتحدة	٥٩,٩	٢٦,٢	١٣,٩
٣	الولايات المتحدة	٥٩,٤	٢٥,٤	١٥,٢
٤	الأردن	٣٢,١	٥٠,٤	١٧,٥
٥	فلسطين	٢٧,١	٤١,٩	٣١,٠
٦	لبنان	٢٣,٣	٦١,٨	١٤,٩
٧	مصر	١٩,٨	٥٨,٦	٢١,٦



بشكل عام تُظهر النتائج أنّ المراجعين/المتقاضين منقسمين بشدة من حيث تقييماتهم لكل الأنظمة القضائية المدرجة في المسح. كما تظهر البيانات أن فئة المراجعين/المتقاضين يشكلون الفئة الأكثر إنتقاداً للنظام القضائي الفلسطيني من بين الفئات الخمسة التي أجريت معها مقابلات لغرض هذا البحث (أي الجمهور، والقضاة، والموظفين، والمحامين). ومن بين الفئتين اللتين أُجري عليهما المسح في هذا الجزء من الدراسة (المراجعين والمتقاضين)، فإن المتقاضين هم الأكثر إنتقاداً.

كما تُظهر النتائج أن هناك علاقة بين التوجهات نحو جهاز القضاء في فلسطين وعوامل تتعلق بخلفية المراجعين/المتقاضين:

- المراجعين/المتقاضين من منطقة الشمال أكثر إنقساماً فيما بينهم بشأن توجهاتهم نحو درجة (عدالة) جهاز القضاء الفلسطيني، حيث يعطيه ٢٦٪ منهم درجة متدنية، ويعطيه ٢٣٪ درجة مرتفعة. وخلافاً لذلك يعطي ٣١٪ من المراجعين/المتقاضين من منطقة الوسط (غالباً من رام الله) لجهاز القضاء درجة متدنية، بينما يعطيه ١٣٪ فقط درجة مرتفعة. وفي الجنوب يعطي ٢٦٪ درجة متدنية لدرجة عدالة جهاز القضاء الفلسطيني، بينما يعطيه ١٣٪ درجة مرتفعة.
- لا تعتبر عوامل العمر ومستوى التعليم هامة من حيث تأثيرها على الآراء المتعلقة بعدالة جهاز القضاء الفلسطيني.
- غير أنه من المثير للإهتمام ملاحظة أن عامل العلاقة بالقوى البشرية (أي كون المستجيب يعمل أو لا يعمل) عاملاً ذو أهمية، حيث يعطي ٤٣٪ من العاطلين عن العمل درجة متدنية لعدالة جهاز القضاء، مقارنةً بـ ٢٧٪ ممن يعملون.
- كما أن المراجعين/المتقاضين ممن ينتمون للقطاع الخاص أكثر إنتقاداً بقليل، حيث يعطي ٢٩٪ منهم جهاز القضاء درجة متدنية، وذلك مقارنةً مع ٢٣٪ ممن أعطوا درجة مماثلة من بين العاملين في القطاع العام.

#### الجدول رقم (٣٧): تقييمات المراجعين/المتقاضين لنظام العدالة (مقياس العدالة) حسب عدد من المتغيرات - النسبة المئوية

غير عادل	عادل نوعاً ما	عادل	
٣٦,٠	٤٠,٩	٢٣,٢	شمال الضفة الغربية
٣١,٣	٥٥,٤	١٣,٣	وسط الضفة الغربية
26.0	61.0	13.0	جنوب الضفة الغربية
٣٠,٣	٥٢,٣	١٧,٣	ذكور
٤٣,١	٣٥,٣	٢١,٦	إناث
٣١,٦	٥٠,٧	١٧,٨	مدة التعليم ١٢ عاماً أو أقل
٣٤,٠	٤٧,٦	١٨,٤	مدة التعليم أكثر من ١٢ عاماً
٣٠,٣	٥٠,٥	١٩,٣	العمر ١٨ - ٣٠ عاماً
٣٢,٧	٥١,٥	١٥,٨	العمر ٣١ - ٥٠ عاماً
٣٤,٦	٤٢,٣	٢٣,١	العمر أكثر من ٥٠ عاماً
٢٧,٤	٥٦,١	١٦,٦	يعمل
٤٢,٩	٣٦,٢	٢١,٠	عاطل عن العمل
٢٣,٣	٥٥,٨	٢٠,٩	قطاع عام
٢٩,٣	٥٤,٣	١٦,٥	قطاع خاص

يوجد مستوى الثقة بالدولة وبالقضاة والمحامين أثر هام على توجهات المراجعين/المتقاضين العامة نحو أداء الجهاز القضائي، حيث يسود التقييم الأقل تفضيلاً للجهاز القضائي الفلسطيني بين المراجعين/المتقاضين الذين لا يتقون بالقضاة. فقد أعطى ثلثي المستجيبين الذين قالوا أنهم لا يتقون بالقضاة درجة متدنية لعدالة الجهاز القضائي، بينما أعطى ٢١٪ فقط ممن يتقون بالقضاة درجة مماثلة لهذا الجهاز.



كما أنّ مستوى الثقة بالمحامين أهمية، حيث يعطي ٤٥٪ ممن لا يعتقدون أنّ المحامين يمثلون موكلهم بأمانة درجة متدنية للجهاز القضائي، بينما كانت نسبة من منحوا هذا الجهاز نسبة متدنية من بين من يعتقدون أنّ المحامين صادقون ٢٥٪.

وينطبق الأمر على التوجهات نحو دور الدولة، حيث يعطي ٤٨٪ من المراجعين/المتقاضين الذين يرون أنّ الحكومة لا تلعب دوراً إيجابياً في صون (تكريس) إستقلال القضاء درجة متدنية للجهاز القضائي، مقارنةً بـ ٢٣٪ من أولئك الذين يعتقدون أنّ الدولة تلعب دوراً إيجابياً.

الجدول رقم (٣٨): تقييم جهاز القضاء (على مقياس العدالة) حسب التوجهات نحو دور الحكومة والثقة بالقضاة والمحامين - النسبة المئوية

غير عادل	عادل نوعاً ما	عادل	
٢٣،٠	٥٢،٩	٢٤،١	تسعى الحكومة إلى تعزيز إستقلال القضاء
٤٧،٩	٤٢،٠	١٠،١	لا تسعى الحكومة إلى تعزيز إستقلال القضاء
٢١،٠	٥٤،٣	٢٤،٧	أثق بالقضاة
٦٧،٩	٣٢،١	٠،٠	لا أثق بالقضاة
٢٥،١	٥٤،٠	٢٠،٩	المحامون صادقون
٤٤،٨	٤٤،٨	١٠،٤	المحامون غير صادقون

كذلك فإنّ التوجهات نحو العدالة لها علاقة بموقف المتقاضين، حيث أنّ المدعى عليهم يميلون لأن يكونوا أكثر إنتقاداً (٤٣٪) من المدعى (٣٣٪). إضافةً لذلك فإنّ الآراء في جهاز القضاء تتعلق بتجارب المراجعين/المتقاضين مع جهاز المحاكم.

الذين يعتقدون أنّ الإجراءات في المحاكم فعالة وسهلة هم أقلّ إنتقاداً لجهاز القضاء. على سبيل المثال، يعطي ٢٤٪ ممن يعتقدون أنّ الإجراءات فعالة درجة متدنية لجهاز القضاء، وذلك بالمقارنة مع ٣٠٪ ممن يعتقدون أنّ الإجراءات غير فعالة.

يعطي ٣٣٪ من المتقاضين الذين قالوا أنه تمّ توضيح إجراءات المحاكمة جيداً لهم درجة متدنية للجهاز القضائي، مقارنةً بـ ٤٢٪ ممن قالوا بأنّ هذه الإجراءات لم تُوضَّح لهم بشكل كاف. كما أنّ إحترام الموظفين للمراجعين يُشكّل عاملاً هاماً جداً في تقييم جهاز المحاكم، حيث يعطي ٦٤٪ من المتقاضين الذين قالوا أنه لم يتمّ التعامل معهم بإحترام درجة متدنية للجهاز القضائي، بينما يعطيه ٣٣٪ ممن قالوا أنه تمّ التعامل معهم بإحترام درجة مماثلة. ويعطي ٦٤٪ من المتقاضين الذين يعتقدون أنّ حكم المحكمة في قضيتهم لم يكن عادلاً درجة متدنية للجهاز القضائي، وذلك بالمقارنة مع ٣٠٪ ممن يعتقدون أنّ حكم المحكمة في قضيتهم كان عادلاً.

وفيما يتعلق بالمراجعين، فيبدو أنّ توافر المعلومات يُشكّل عاملاً هاماً في تقييمهم للجهاز القضائي. فقد أعطى ٤٣٪ ممن قالوا أنه لم تكن لديهم معلومات كافية بالإجراءات درجة متدنية للجهاز القضائي. وبخلاف ذلك أعطى ٢٠٪ من بين المراجعين الذين قالوا أنه كانت لديهم معلومات كافية درجة مماثلة للجهاز القضائي.



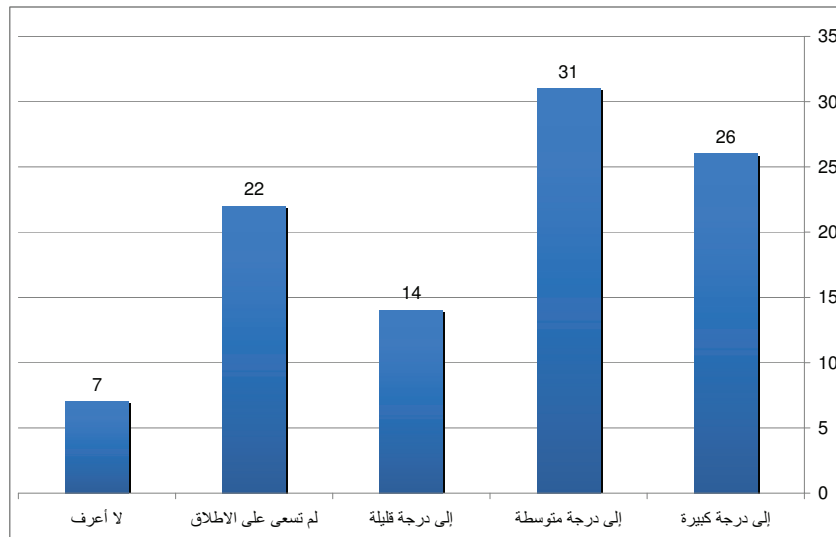
## الجدول رقم (٣٩): تقييم جهاز القضاء (على مقياس العدالة) حسب طبيعة التجارب مع المحاكم - النسبة المئوية

غير عادل	عادل نوعاً ما	عادل	
٣٢,٧	٤١,٦	٢٥,٧	مدعي
٤٢,٥	٤٧,٥	١٠,٠	مدعى عليه
٢٤,١	٤٧,٥	٢٨,٤	الخدمات كافية
٢٩,٣	٥٥,٤	١٥,٢	الخدمات غير كافية
٣٣,٤	٤٤,٩	١٧,٣	تم توضيح إجراءات المحاكمة
٤٢,١	٤٣,٩	١٤,٠	لم يتم توضيح إجراءات المحاكمة
٣٣,٣	٤٩,٧	١٧,٠	تم التعامل معهم باحترام
٦٣,٩	٣٠,٦	٥,٦	لم يتم التعامل معهم باحترام
٣٠,٠	٦٠,٠	١٠,٠	حكم المحكمة كان عادلاً
٦٣,٦	٢٧,٣	٩,١	حكم المحكمة لم يكن عادلاً
١٩,٦	٦٣,٠	١٧,٤	لديهم معلومات كافية عن الإجراءات المطلوبة لتلقي الخدمة
٤٢,٩	٣٥,٧	٢١,٤	ليس لديهم معلومات كافية عن الإجراءات المطلوبة لتلقي الخدمة

## ٣,١ دور الدولة

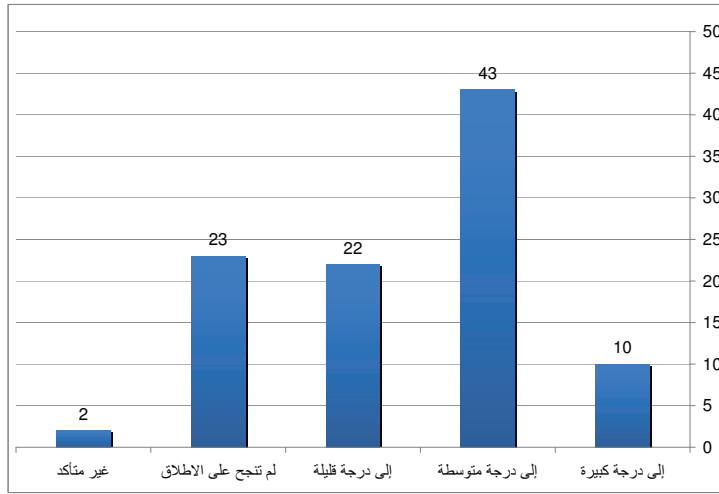
سُئل المراجعون/المتقاضون عن رأيهم في ما إذا كانت الحكومة تلعب دوراً فعالاً في صون (تكريس) إستقلال القضاء، وإذا ما كانت تحقق إنجازات في هذا المجال، فأجاب حوالي ٢٦٪ منهم أنّ الحكومة تعمل (لدرجة كبيرة) من أجل صون إستقلال القضاء، وقال ٢١٪ منهم أنّ الحكومة تعمل (لدرجة متوسطة) من أجل هذا الغرض. وخلافاً لذلك قال ٣٦٪ من المراجعين/المتقاضين أنّ الحكومة تقوم بذلك لدرجة محدودة، أو أنها لا تفعل شيئاً من أجل صون إستقلال القضاء.

الشكل رقم (٩٧): إلى أي درجة تعتقد أن الحكومة تسعى إلى صون استقلال القضاء؟



- يوجد إقرار أقل بدور الحكومة بين المراجعين/المتقاضين في منطقة شمال الضفة الغربية، حيث منح ٤٣٪ منهم تقييماً سلبياً لدور الحكومة مقارنةً مع ٣٥٪ في منطقة الجنوب، بينما كان المراجعون/المتقاضون في منطقة الوسط أكثر رضاً عن دور الحكومة، حيث أعطى ٢٤٪ منهم فقط تقييماً سلبياً لدورها.
  - لا توجد فروقات هامة حسب عوامل العمر ومستوى التعليم والجنس. غير أن عامل العلاقة بالقوى البشرية (أي كون المستجيب يعمل أو لا يعمل) يشكل عاملاً ذو أهمية، حيث يعطي ٣٦٪ من العاطلين عن العمل تقييماً سلبياً لدور الحكومة، بينما يشاركونهم الرأي ٢٦٪ فقط من بين من يعملون.
- وأما بشأن درجة النجاح في صون إستقلال القضاء، فإن ١٠٪ من المراجعين/المتقاضين فقط يعتقدون أن الحكومة نجحت في هذه المهمة (لدرجة كبيرة). وتعتقد مجموعة أكبر (٤٣٪) أن الحكومة نجحت في هذه المهمة (لدرجة متوسطة)، بينما يعتقد ٤٥٪ أن الحكومة نجحت في هذه المهمة لدرجة محدودة أو أنها لم تتجح على الإطلاق.

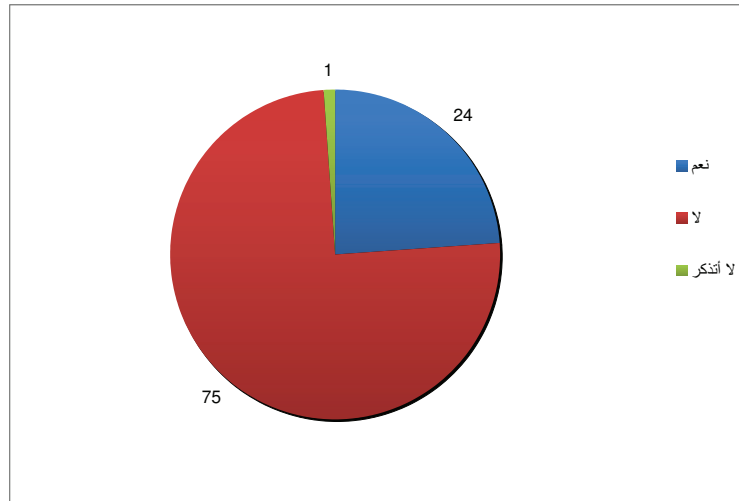
الشكل رقم (٩٨): إلى أي درجة تعتقد أن الحكومة نجحت في صون استقلال جهاز القضاء؟



#### ٤.١ المعرفة بقرارات المحاكم

وسُئل المراجعون/المتقاضون عن مدى إطلاعهم على أحكام المحاكم التي صدرت خلال الأعوام الخمس الماضية، فقال أقل من ربعهم أنهم ملمون بها، بينما قال ثلاثة أرباعهم تقريباً أنهم غير ملمين بهذه الأحكام.

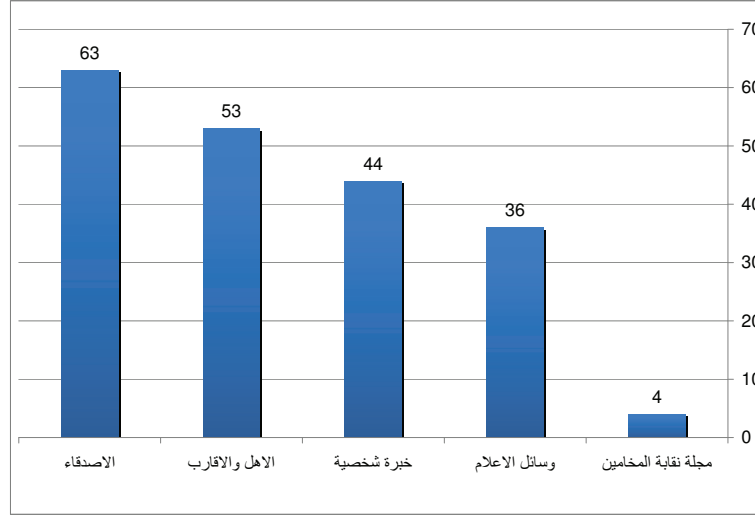
الشكل رقم (٩٩): هل أنت مطلع على قرارات المحاكم...؟





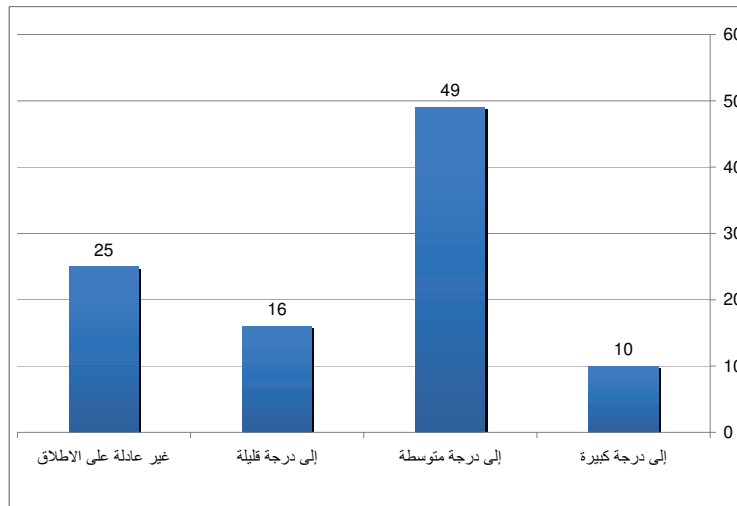
وفيما يتعلق بمصادر هذه المعرفة، فقد قال ٦٣٪ أن أصدقاءهم كانوا أحد مصادر معلوماتهم بشأن قرارات المحاكم. كما قال ٥٣٪ أنهم إعتدوا على الأقارب كمصدر لمعلوماتهم. وقال حوالي ٤٤٪ أن معرفتهم بأحكام المحاكم تعتمد على تجارب شخصية، بينما قال ٣٦٪ أنهم إعتدوا على وسائل الإعلام كمصدر للمعلومات.

الشكل رقم (١٠٠): مصدر المعلومات بشأن أحكام المحاكم (النسبة المئوية لمن أجابوا بنعم)



ومن بين المراجعين/المتقاضين الذين قالوا أنهم مطلعون على أحكام المحاكم، يعتقد ١٠٪ منهم أن هذه الأحكام عادلة (لدرجة كبيرة)، إضافة إلى ٤، ٩٪ ممن يعتقدون أنها عادلة (بدرجة متوسطة). وبخلاف ذلك يعتقد ٤١٪ منهم أن هذه الأحكام عادلة لدرجة قليلة أو غير عادلة على الإطلاق.

الشكل رقم (١٠١): تقييم (عدالة) أحكام المحاكم



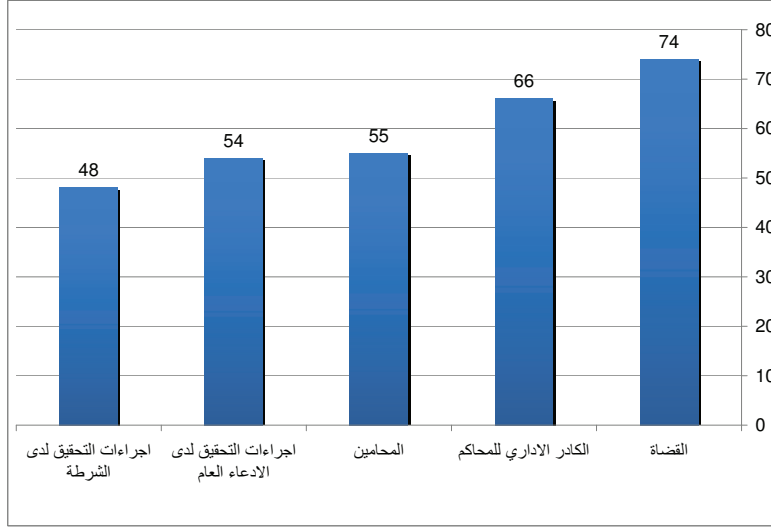
#### ٥.١ النظرة إلى القضاة

من بين جميع عناصر عملية التقاضي، يثق المراجعون/المتقاضون بالقضاة أكثر من أي فئة أخرى، حيث قال ٧٤٪ أنهم يثقون بالقضاة إلى (درجة كبيرة أو متوسطة). بينما كانت ثاني أكثر الفئات موثوقة هي كوادرات المحاكم الإدارية، حيث قال ٦٦٪ من المراجعين/المتقاضين أنهم يثقون بهم إلى (درجة كبيرة أو متوسطة).



وجاءت إجراءات التحقيق التي تقوم بها الشرطة كأقل عناصر عملية التقاضي موثوقيةً بين المراجعين/المتقاضين، حيث قال ٤٨٪ فقط أنهم يتقون بها إلى (درجة كبيرة أو متوسطة). فيما جاءت إجراءات الادعاء العام كثاني أقل عناصر عملية التقاضي موثوقيةً، حيث قال ٥٤٪ من المراجعين/المتقاضين أنهم يتقون بها إلى (درجة كبيرة أو متوسطة). وقالت نسبة مماثلة تقريباً (٥٥٪) أنهم يتقون بالمحامين (لدرجة كبيرة أو متوسطة).

الشكل رقم (١٠٢): النسبة المئوية من المراجعين/المتقاضين الذين يتقون بالفئات التالية... (إلى درجة كبيرة أو متوسطة)



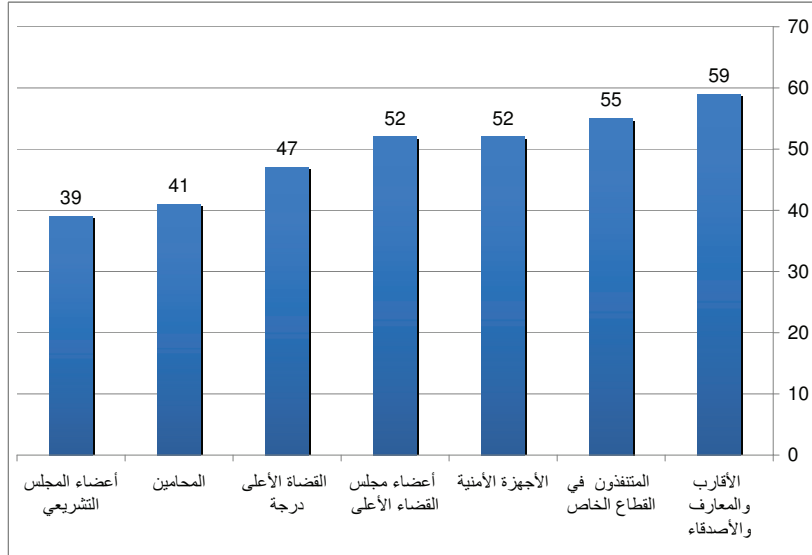
وتبين أنّ مستوى الثقة بعناصر العملية القضائية المختلفة له علاقة بعوامل إجتماعية أخرى. على سبيل المثال، تنطبق المقولات التالية على آراء المراجعين/المتقاضين في القضية:

- يثق المراجعون/المتقاضون من جنوب الضفة الغربية بالقضاة (٨٢٪) أكثر من المراجعين/المتقاضين من منطقة الوسط (٧٤٪) ومنطقة الشمال (٧٠٪).
- المراجعون/المتقاضون الأكبر سناً أكثر إيجابيةً في تقييمهم للقضاة، حيث قال ٧٥٪ ممن تزيد أعمارهم عن ٥٠ عاماً أنهم يتقون بالقضاة، مقارنةً بـ ٧٠٪ من المستجيبين الأقل سناً (أقل من ٣٠ عاماً).
- المستجيبون الذكور أكثر ثقةً بالقضاة (٧٦٪) مقارنةً بالمستجيبات الإناث (٦٨٪).
- المراجعون/المتقاضون الذين يعملون أكثر ثقةً بالقضاة (٧٦٪) مقارنةً بالمستجيبين العاطلين عن العمل (٧٠٪).
- موظفو الحكومة من المستجيبين أكثر ثقةً بالقضاة (٨٢٪) من المستجيبين من القطاع الخاص (٧٥٪).
- كما تتأثر التوجهات نحو جهاز القضاء بالتوجهات نحو الضغوط التي يتعرض لها القضاة من قبل جهات مؤثرة مختلفة. بشكل عام، تعتقد فئة المراجعين/المتقاضين بوجود ضغوط على القضاة أكثر من أي فئة أخرى تشملها هذه الدراسة.
- يعتقد ٢٧٪ فقط أن القضاة لا يتعرضون لضغوط من قبل أصدقائهم وأقاربهم، بينما يعتقد ٥٩٪ بوجود مثل هذه الضغوط (بدرجات مختلفة).
- يعتقد ٢٩٪ أنّ القضاة لا يتعرضون لضغوط من قبل أشخاص مؤثرين في القطاع الخاص ومن أعضاء مجلس القضاء الأعلى، بينما يعتقد ٥٥٪ و ٥١٪ (بالتوالي) بأنهم يتعرضون لمثل هذه الضغوط من قبل كل من هاتين الفئتين.
- يعتقد ٣٢٪ أنّ القضاة لا يتعرضون لضغوط من قبل الأجهزة الأمنية، بينما يعتقد ٥٢٪ بوجود مثل هذه الضغوط (بدرجات مختلفة).
- يعتقد ٣٥٪ أنّ القضاة لا يتعرضون لضغوط من قبل قضاة أعلى درجة منهم، بينما يعتقد ٤٧٪ بوجود مثل هذه الضغوط (بدرجات مختلفة).
- يعتقد ٤١٪ أنّ القضاة لا يتعرضون لضغوط من قبل المحامين، بينما يعتقد ٤١٪ بوجود مثل هذه الضغوط (بدرجات مختلفة).



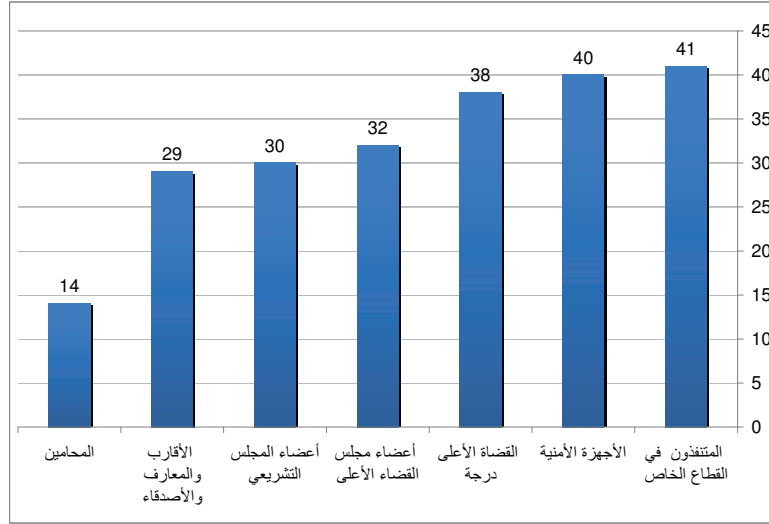
- يعقء ٤٢٪ أن القضاة لا يعرضون لضغوط من قبل أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، بينما يعقء ٣٩٪ بوجود مثل هذه الضغوط (بدرجات مختلفة).
- يشير ذلك إلى أن المراجعين/المقاضي يعقءون أن أكثر الضغوطات على القضاة تأتي من قبل فئة الأقارب والأصدقاء، تتبعهم فئة الأشخاص المؤثرين من القطاع الخاص، ثم الأجهزة الأمنية، ثم أعضاء مجلس القضاء الأعلى.

الشكل رقم (١٠٣): النسبة المئوية للمراجعين/المقاضي الذين يعقءون أن القضاة يعرضون لضغوط (بدرجات مختلفة) من قبل المجموعات التالية....



- المراجعون/المقاضي من منطقة الشمال هم الأقل ميلاً للإعتقاد بوجود ضغوط تمارس على القضاة، حيث قال ٢٣٪ منهم أن القضاة لا يعرضون لضغوط من قبل أعضاء مجلس القضاء الأعلى. وخلافاً لذلك، عبر ٣٣٪ من المراجعين/المقاضي من منطقة الجنوب، و٢١٪ من منطقة الوسط، عن الرأي نفسه.
  - يعقء ٣٠٪ من الأشخاص الأقل تعليماً أن القضاة لا يعرضون للضغوط، مقارنةً بـ ٢٥٪ من أولئك الأكثر تعليماً.
  - وينطبق النمط ذاته على عامل متغير، حيث ينفي ٣١٪ ممن يعملون أن القضاة يعرضون للضغوط، بينما يشاركونهم الرأي ٢٤٪ من العاطلين عن العمل.
  - ويعقء ثلث المستجيبين من بين من هم ضمن الفئة العمرية (٣١-٥٠ عاماً) أن القضاة لا يعرضون للضغوط من قبل أعضاء مجلس القضاء الأعلى، بينما يشاركونهم الرأي ٢٣٪ ممن تزيد أعمارهم عن ٥٠ عاماً.
- من بين المراجعين/المقاضي الذين يعقءون أن القضاة يعرضون لضغوط غير قانونية، تعتقد الغالبية أيضاً أن القضاة يستجيبون لمثل هذه الضغوطات، إذ يعقء أقل من ٥٪ منهم أن القضاة لا يستجيبون للضغوطات التي يمارسها أشخاص مؤثرين من القطاع الخاص، والأجهزة الأمنية، وقضاة أعلى مرتبة، وأعضاء مجلس القضاء الأعلى، وأعضاء المجلس التشريعي.

الشكل رقم (١٠٤): النسبة المئوية من المراجعين/المتقاضين الذين يعتقدون أن القضاة يستجيبون للضغوطات (بدرجة كبيرة) من قبل المجموعات التالية



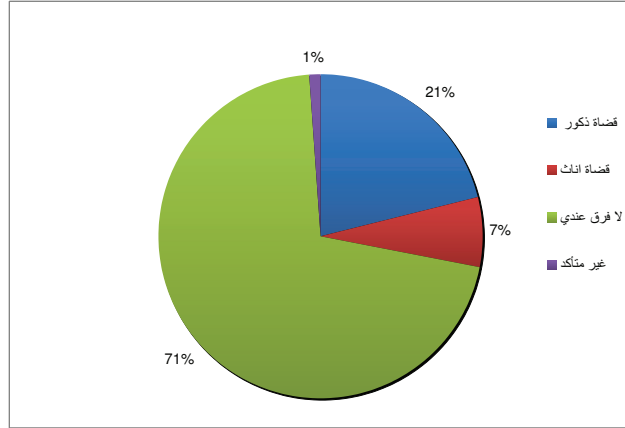
كما أنّ هناك علاقة بين التوجهات نحو أداء القضاة وبين مكانتهم الاجتماعية، فمن بين كل الفئات المستطلعة في الدراسة يبدو المراجعين/المتقاضين كالفئة الأقل احتمالاً بأن تنظر إلى القضاة على أنهم الأرفع شأنًا على مقياس المكانة الاجتماعية. فعندما طلب من المراجعين/المتقاضين إعطاء إختيارهم لأول أرفع مهنة على هذا المقياس، أعطوا مهنة القاضي المرتبة الخامسة من بين سبع مهن مدرجة في المسح. كذلك فقد جاءت مهنة القاضي في المرتبة الخامسة عندما طلب من المراجعين/المتقاضين تحديد ثاني أرفع مهنة. وقد إختار ١٠٪ فقط من المستجيبين مهنة القاضي كإختيار أول لأرفع المهن شأنًا، إضافةً إلى ٩٪ إختاروها كثاني أرفع المهن شأنًا. وحدد ٢٤٪ منهم مهنة القاضي كخامس أرفع مهنة، و٢٥٪ كسادس أرفع مهنة. ويعتبر المراجعون/المتقاضون مهناً حكوميةً أخرى (كمهن المحافظ، ووكيل الوزارة، والسفير) أرفع شأنًا من مهنة القاضي.

الغالبية العظمى من المراجعين/المتقاضين (٧١٪) ليس لديهم تفضيل لجنس القاضي الذي سيمثلون أمامه. فقد قال حوالي ٢١٪، ٢٪ أنهم يفضلون أن ينظر في قضيتهم قاض ذكر، و٧٪ قاض أنثى. وقد ظهر أن هناك علاقة بين التفضيل وعوامل إجتماعية-ديمغرافية أخرى.

- يميل المراجعون/المتقاضون من منطقة الوسط إلى عدم وجود تفضيل بناء على جنس القاضي لديهم (٧٨٪)، مقارنة مع الشمال والجنوب (٦٩٪).
- يميل المراجعون/المتقاضون الأصغر سنًا إلى تفضيل قاض ذكر (٢٥٪) أكثر من المراجعين/المتقاضين من الفئات العمرية الأخرى (١٨٪ بين من تزيد أعمارهم عن ٥٠ عامًا).
- يميل المراجعون/المتقاضون الذين يعملون في القطاع العام إلى تفضيل قاض ذكر (٣٥٪) أكثر من أولئك الذين يعملون في القطاع الخاص (٢٠٪).
- يسود بين المراجعين/المتقاضين الذكور والإناث الآراء نفسها بشأن هذه المسألة.
- لا توجد علاقة بين مستوى التعليم وهذه المسألة أيضاً.



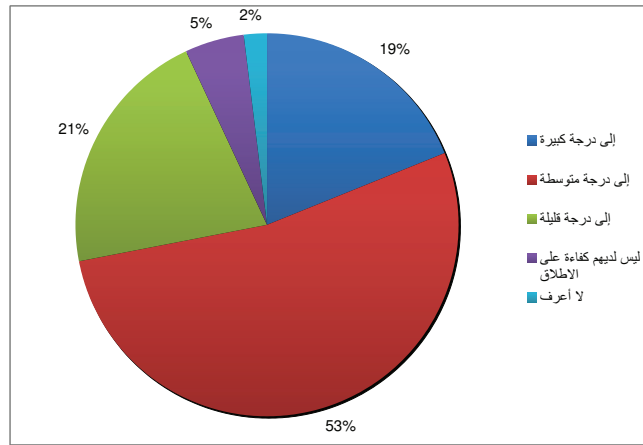
الشكل رقم (١٠٥): تفضيل القضاة حسب جنس القاضي



## ٦,١ تقييم المحامين

البيانات التالية تؤكد الآراء المختلطة، حول أداء المحامين. فمن بين المراجعين/المتقاضين الذين لهم خبرات مباشرة مع المحامين، يعتقد حوالي ١٩٪ أن المحامين يمثلون موكلهم أمام المحاكم بكفاءة (لدرجة كبيرة). ويعتقد ٥٣٪ آخرون أن المحامين يتمتعون بكفاءة (لدرجة متوسطة). وبخلاف ذلك يعتقد ٢١٪ من المراجعين/المتقاضين بكفاءة المحامين (لدرجة قليلة)، و٥٪ يعتقدون أن المحامين لا يمثلون موكلهم بكفاءة على الإطلاق.

الشكل رقم (١٠٦): هل يمثل المحامون موكلهم بكفاءة؟

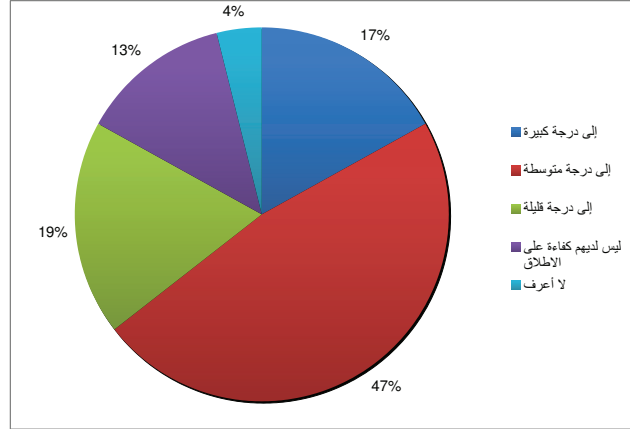


وعندما سئلوا إن كان المحامين يقومون بتمثيل موكلهم (بأمانة)، قال ٣١٪ من المراجعين/المتقاضين أنهم يعتقدون أن المحامين يقومون بذلك لدرجة محدودة، أو أنهم لا يمثلون موكلهم بأمانة على الإطلاق. ويعتقد ٤٨٪ منهم أن المحامين يمثلون موكلهم بأمانة (لدرجة متوسطة)، ويعتقد ١٧٪ فقط أن المحامين يقومون بذلك (لدرجة كبيرة).

- المتقاضون أقل ميلاً للإعتقاد بأن المحامين يمثلون موكلهم بأمانة من المراجعين (٦١٪ مقابل ٦٨٪ بالترتيب).
- المراجعون/المتقاضون الذين يعملون ويميلون للإعتقاد بأن المحامين يمثلون موكلهم بأمانة أكثر من المراجعين/المتقاضين العاطلين عن العمل (٦٧٪ مقابل ٦١٪ بالترتيب).<sup>٧</sup>

<sup>٧</sup> إلى درجة كبيرة أو متوسطة.

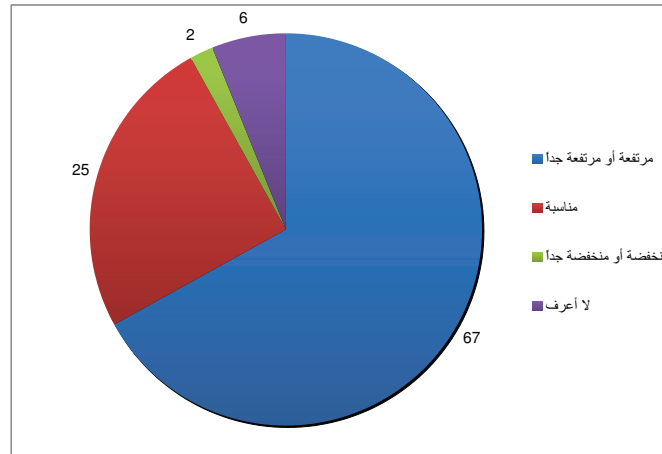
الشكل رقم (١٠٧): هل يمثل المحامون موكلهم بأمانة؟



ويشعر غالبية المراجعين/المتقاضين (٦٦٪) أنّ أتعاب المحامين (مرتفعة جداً) أو (مرتفعة)، بينما يعتقد ٢٦٪ منهم أنّ أتعاب المحامين (مناسبة)، وحوالي ٢٪ فقط يعتقدون أنّها (منخفضة)، في حين لا يعتقد أي منهم أنّها (منخفضة جداً).

- يميل المتقاضون إلى الاعتقاد بأنّ أتعاب المحامين مرتفعة أو مرتفعة جداً (٦٧٪) أكثر من المراجعين (٦٢٪).
- المراجعون/المتقاضون من منطقة الجنوب هم الأقلّ رضاً عن مستوى أتعاب المحامين حيث يعتقد ٧٦٪ منهم أنّها مرتفعة أو مرتفعة جداً، مقارنةً بمنطقتي الوسط (٦٦٪) والشمال (٥٩٪).
- المراجعون/المتقاضون الذكور أقلّ رضاً عن أتعاب المحامين (٦٧٪) من الإناث (٥٨٪).

الشكل رقم (١٠٨): كيف تقيّم مستوى أتعاب المحامين؟



## ٢. تجارب المراجعين/المتقاضين

تضمن المسح أسئلة لفتني المراجعين والمتقاضين تتعلق بتجارب كل فئة مع المحاكم، وقد تمّ توجيه أسئلة خاصة بكلّ فئة على حدة، وأسئلة مشتركة تتعلق بكلا الفئتين معاً.

### ١,٢ تقييم الخدمات المشتركة

طلب من المراجعين والمتقاضين أن يقدموا تقييمهم للمعاملة بشكل عام، ولفاعلية الكادر الإداري والإجراءات المتبعة، فجاءت النتائج الأساسية كما يلي:



## ١,١,٢ إحترام الموظفين لهم:

- قِيم غالبية المراجعين/المتقاضين مستوى إحترام موظفي المحاكم لهم إيجابياً، حيث وصفه ٢٠٪ بأنه (جيد جداً)، و٤٠٪ بأنه (جيد)، بينما وصف ٢٧٪ منهم معاملة موظفي المحاكم لهم بأنها (متوسطة). وخلافاً لذلك وصف ١٣٪ من المراجعين/المتقاضين معاملة الموظفين لهم بأنها (سيئة أو سيئة جداً).
- تقييم المراجعين لمستوى إحترام موظفي المحاكم لهم أكثر إيجابية من تقييم المتقاضين، حيث وصفه ٦٨٪ من المراجعين أنه (جيد جداً أو جيد)، مقارنةً بـ ٥٥٪ من المتقاضين الذين وصفوه بنفس المستوى.
- كان تقييم المراجعين/المتقاضين من منطقة الشمال هو الأكثر إيجابية (٦٤٪)، مقارنةً بـ ٥٦٪ لمنطقة الوسط، و٥٣٪ لمنطقة الجنوب.
- يزيد التقييم الإيجابي لهذا الجانب من المسح بزيادة العمر (٥٣٪ بين الفئة ١٨-٣٠ عاماً، و٦٤٪ بين المراجعين/المتقاضين الذين تزيد أعمارهم عن ٥٠ عاماً).
- تشعر النساء بإحترام أكبر مما يشعر به الرجال، حيث تصف ٧٠٪ من المستجيبات الإناث مستوى إحترام الموظفين بأنه (جيد جداً أو جيد)، مقارنةً بـ ٥٧٪ بين المستجيبين الذكور.
- المستجيبون الأقل تعليماً يشعرون بإحترام الموظفين (٦٢٪) أكثر من الأكثر تعليماً (٥٢٪).

## ٢,١,٢ فعالية وسهولة الإجراءات:

- قيم ١٢٪ من المراجعين/المتقاضين مستوى (سهولة الإجراءات) على أنه (جيد جداً)، وقيمة ٣٢٪ على أنه (جيد)، بينما وصف ٢٩٪ منهم بأنه (متوسط). وخلافاً لذلك وصف ٢٧٪ مستوى (سهولة) الإجراءات بأنه (سيء أو سيء جداً).
- لم تظهر فروقات ذات أهمية بين فئة المراجعين وفئة المتقاضين حول هذه المسألة.
- المراجعون/المتقاضون من منطقة الجنوب هم الأقل رضاً عن الإجراءات، حيث وصفها ٣٤٪ منهم (جيدة أو جيدة جداً)، مقارنةً بـ ٤٥٪ لمنطقة الوسط، و٤٨٪ لمنطقة الشمال.
- ويزيد مستوى الرضا عن الإجراءات بزيادة العمر، حيث يصف ٣٥٪ ممن هم في الفئة العمرية ١٨-٣٠ عاماً الإجراءات بأنها (جيدة أو جيدة جداً)، مقارنةً بـ ٤٧٪ بين الفئات العمرية الأكبر سناً.
- الفروقات حسب الجنس ومستوى التعليم ليست ذات أهمية فيما يتعلق بهذه المسألة.
- المراجعون/المتقاضون الذين يعملون في القطاع العام أقل رضاً عن الإجراءات (٣٣٪) من أولئك الذين يعملون في القطاع الخاص (٤٢٪).

## ٣,١,٢ كفاءة الموظفين:

- تبين أن المراجعين/المتقاضين مختلفون في الرأي حول مستوى كفاءة موظفي المحاكم، حيث وصف ١٢٪ منهم مستوى كفاءة الموظفين بأنه (جيد جداً)، و٤٠٪ على أنه (جيد)، بينما وصفه ٣٤٪ منهم بأنه (متوسط). وخلافاً لذلك وصف ٩٪ مستوى كفاءة الموظفين بأنه (سيء أو سيء جداً).
- كما أن المتقاضين أقل رضاً عن مستوى كفاءة موظفي المحاكم بالمقارنة مع المراجعين، فقد وصف ٤٩٪ من المتقاضين مستوى كفاءتهم بأنه (جيد أو جيد جداً)، مقارنةً بـ ٥٧٪ من المراجعين الذين وصفوه بنفس الطريقة.
- المراجعون/المتقاضون من منطقة الشمال هم الأكثر رضاً عن كفاءة موظفي المحاكم (٥٧٪)، بينما المراجعون/المتقاضون من منطقة الجنوب هم الأقل رضاً (٤٥٪). وفي منطقة الوسط وصف ٥٠٪ مستوى كفاءة الموظفين بأنه (جيد أو جيد جداً).
- المراجعون/المتقاضون الأقل تعليماً كانوا أكثر رضاً (٥٥٪) عند مقارنتهم بأولئك الأكثر تعليماً (٤٥٪).



## ٤,١,٢ نظافة المحاكم:

- تبين أنّ المراجعين/المتقاضين أقلّ رضاً عن مستوى نظافة المحاكم، حيث قال ٩٪ منهم فقط أنّ مستوى النظافة فيها (جيد جداً)، و٢٢٪ أنه (جيد)، بينما وصفه حوالي ٢٨٪ منهم بأنه (متوسط). وخلافاً لذلك قال ٤٢٪ منهم أنّ مستوى نظافة المحاكم (سيئاً أو سيئاً جداً).
- المراجعون/المتقاضون من منطقة الشمال كانوا أكثر رضاً عن مستوى النظافة في المحاكم (٤٢٪)، منهم في منطقتي الوسط والجنوب (حوالي ٢٠٪ لكل مهنا).

## ٥,١,٢ الإستجابة للشكاوى:

- سئل المراجعون/المتقاضون إذا ما كان الموظفون المسؤولون في المحاكم متجاوبين مع شكاواهم وإذا ما كانوا يتابعونها أم لا، فكان تقييم ٩٪ منهم فقط لهذا الجانب من إدارة المحاكم على أنه (جيد جداً)، و٣٠٪ أنه (جيد)، بينما وصف حوالي ثلثهم مستوى التجاوب مع الشكاوى بأنه (متوسط). وخلافاً لذلك قيّم ربع المستجيبين هذا الجانب على أنه (سيئاً أو سيئاً جداً).
- تقييم المراجعين لهذا الجانب أكثر إيجابية منه بين المتقاضين، حيث وصف ٤٧٪ من المراجعين مستوى تجاوب الموظفين بأنه (جيد أو جيد جداً)، بينما شاركهم ٣٨٪ فقط من المتقاضين نفس الرأي.
- موظفو المحاكم في منطقة الشمال هم الأكثر تجاوباً مع الشكاوى حسب رأي المراجعين/المتقاضين الذين تم إجراء مقابلات معهم، حيث قال ٤٣٪ منهم أنّ مستوى تجاوب الموظفين بأنه (جيد أو جيد جداً)، مقارنةً مع ٣٥٪ من المراجعين/المتقاضين من منطقتي الوسط والجنوب.

## ٦,١,٢ الإلتزام بالدور:

- قيّم ٩٪ فقط من المراجعين/المتقاضين الإلتزام بالدور على أنه (جيد جداً)، و٣١٪ على أنه (جيد)، بينما قيّمه حوالي ٢٤٪ على أنه (متوسط). وخلافاً لذلك قيّم ٣٥٪ من المستجيبين هذا الجانب على أنه (سيء أو سيء جداً).
- ومرةً أخرى كان المتقاضون أقلّ رضاً، حيث قال ٣٩٪ منهم أنّ الإلتزام بالدور كان (جيد جداً أو جيد)، مقارنةً بـ ٤٩٪ من بين المراجعين.
- المراجعون/المتقاضون من منطقة الشمال هم الأكثر رضاً عن هذا الجانب أيضاً، حيث وصف ٤٤٪ منهم أنّ مستوى الإلتزام بالدور كان (جيد جداً أو جيد)، بينما وافقهم الرأي ٣٥٪ من المراجعين/المتقاضين من منطقتي الوسط والجنوب.

## ٧,١,٢ المواصلات:

- سئل المراجعين/المتقاضين عن وسيلة المواصلات التي إستخدموها للوصول إلى المحكمة. وتبين أنّ أكثر من ربعهم إستخدموا (سيارة خاصة) للحضور للمحكمة، بينما إستخدم ثلثهم وسائل مواصلات عامة أخرى، بما في ذلك سيارات الأجرة والحافلات. أقلّ من ٧٪ حضروا إلى المحكمة مشياً على الأقدام.
- وفيما يتعلق بأولئك الذين إستخدموا سياراتهم الخاصة، واجه أغلبهم (٥٣٪) صعوبات في إيجاد مكان لتوقيف سياراتهم، بينما قال ٤٧٪ أنهم لم يواجهوا أية صعوبات في هذا الشأن.

## ٢,٢ خبرات المتقاضين

## ١,٢,٢ خلفية المتقاضين:

- وصف حوالي ٤٦٪ من المتقاضين أنفسهم بأنهم مدّعون، بينما وصف ٥٤٪ منهم أنفسهم بأنهم مدّعى عليهم.
- أكبر مجموعة من المتقاضين الذين أجريت معهم مقابلات كانت في محافظة الخليل (٨, ٢٢٪) بمحاكمها الثلاث (الخليل ١١, ٢٪، ودورا ٦, ٨٪، وحلحول ٨, ٥٪)، تلتها محافظة نابلس (٣, ٢٣٪) ثم محافظة رام الله (٦, ١٨٪).





- شكل المتقاضون من محافظتي طولكرم وجنين ما نسبته ٥, ١٠٪ لكل منهما، تلتهما محافظة بيت لحم بنسبة (٦, ٨)٪، ثم محافظة أريحا بنسبة (٢, ٥)٪. وشكلت بقية المحافظات (قلقيلية وطوباس وسلفيت) أقل من ٢٪ لكل منها.
- كانت تلك التجربة في المحكمة الأولى للغالبية العظمى من المتقاضين (٧١)٪، بينما كان للبقية (٢٩)٪ تجارب سابقة في المحاكم.
- من بين من لهم تجربة سابقة في المحاكم، حصلت تلك التجربة لغالبيتهم (٧٣)٪ خلال العام الماضي.

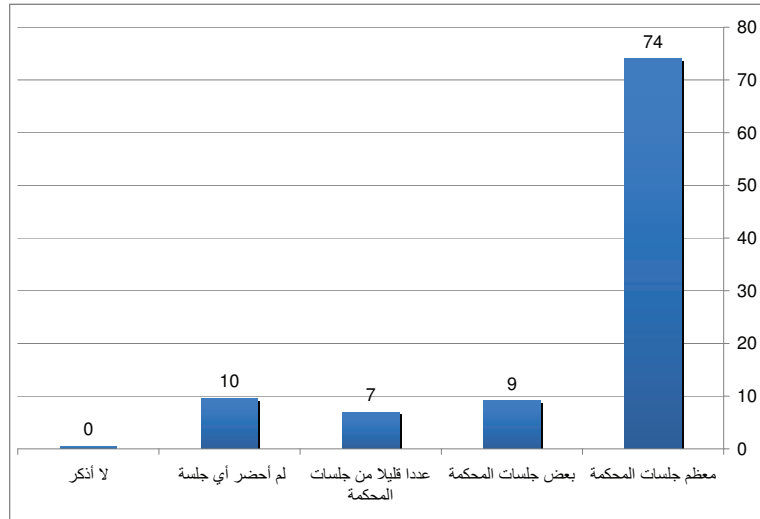
#### ٢,٢,٢ تسجيل القضية:

- حوالي نصف المتقاضين ذكروا أن تسجيل قضيتهم لدى المحكمة إستغرق ساعة واحدة أو أقل، وقال ٢٣٪ أن التسجيل إستغرق حوالي ساعتين، بينما قال البقية أن تسجيل قضيتهم إستغرق ما بين ثلاث وثمانين ساعات.
- ذكر المتقاضون الذين إستغرقهم تسجيل القضية أكثر من ساعة واحدة أن السبب الرئيس للتأخير هو وجود دور إنتظار طويل في المحاكم (السبب الذي قدمه ٦٥٪ من المتقاضين)، بينما ذكر ربعهم نقص الكادر في المحكمة و١٨٪ وعدم إنتظام ساعات عمل الموظفين كأسباب رئيسة للتأخير<sup>٨</sup>.

#### ٣,٢,٢ جلسات المحاكمة:

- ذكر ثلاثة أرباع المتقاضين (٧٤)٪ أنهم حضروا كل أو معظم جلسات المحاكمة شخصياً، بينما قال ١٦٪ أنهم حضروا بعض الجلسات، وذكرت البقية (١٠)٪ أنهم لم يحضروا أي جلسات.

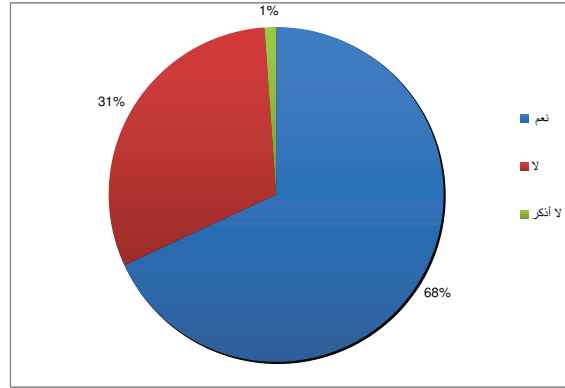
الشكل رقم (١٠٩): هل حضرت شخصياً أي جلسات؟



- ذكر ثلثي المتقاضين أنهم تسلموا (مذكرة حضور - إخطارات) من المحكمة، بينما قال ٢١٪ منهم أنهم لم يتسلموها، بينما لم يكن البقية متأكدين.

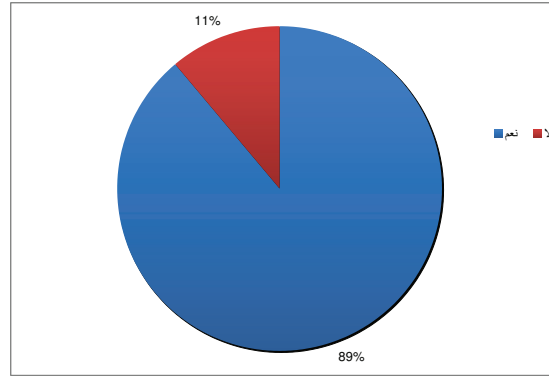
<sup>٨</sup> هذا السبب يتعلق بشكل خاص بالنصف الثاني من العام ٢٠٠٦ والعام ٢٠٠٧، حيث يُعزى عدم انتظام الدوام للإضرابات المتواصلة التي خاضها الموظفون العموميين.

الشكل رقم (١١٠): هل تسلمت مذكرة حضور رسمية من المحكمة؟



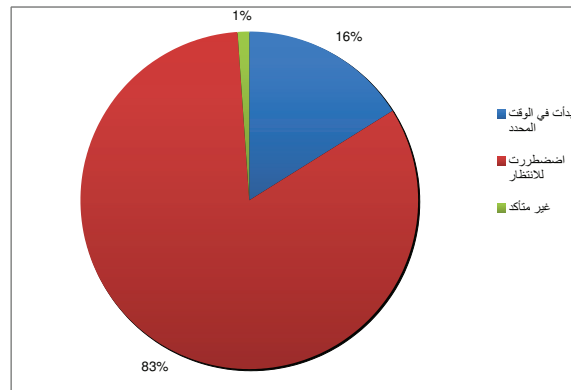
- من بين أولئك الذين تسلموا مذكرة حضور رسمية من المحكمة، قال ٨٩٪ أن المذكرة كانت واضحة وتضمنت كل المعلومات اللازمة. وبخلاف ذلك قال ١١٪ أن المذكرة لم تكن واضحة.

الشكل رقم (١١١): هل كانت مذكرة الحضور واضحة بشكل كافٍ...؟



- سُئل المتقاضون عن بداية جلسات المحاكمة، فقال ١٦٪ فقط أنها بدأت في الوقت المحدد لها. وبخلاف ذلك قال ٨٣٪ أنه تعين عليهم الإنتظار.

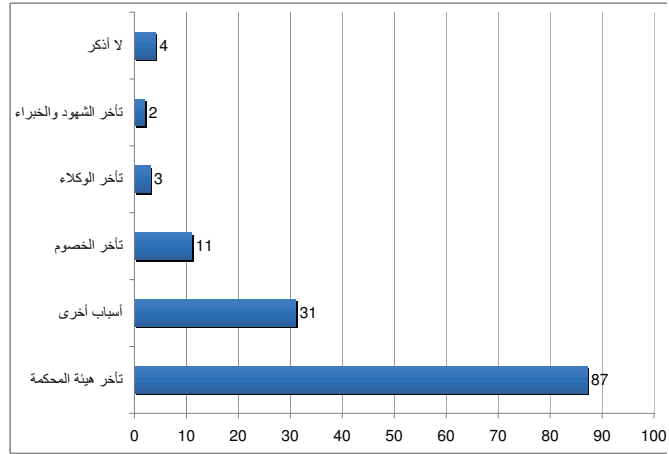
الشكل رقم (١١٢): هل بدأت جلسة المحاكمة في الوقت المحدد...؟



- من بين أهم أسباب تأخير الجلسات حسب ما ذكره المتقاضون أنّ (كادر المحكمة أو القضاة تأخروا في الحضور)، حيث دفع ٤٩٪ منهم بهذا السبب، بينما قال ١١٪ أن أطراف القضية الآخرين تأخروا.

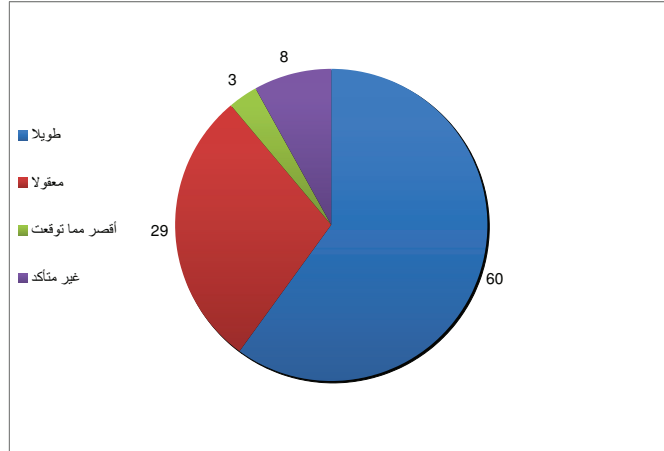


الشكل رقم (١١٣): أسباب تأخير المحاكمة



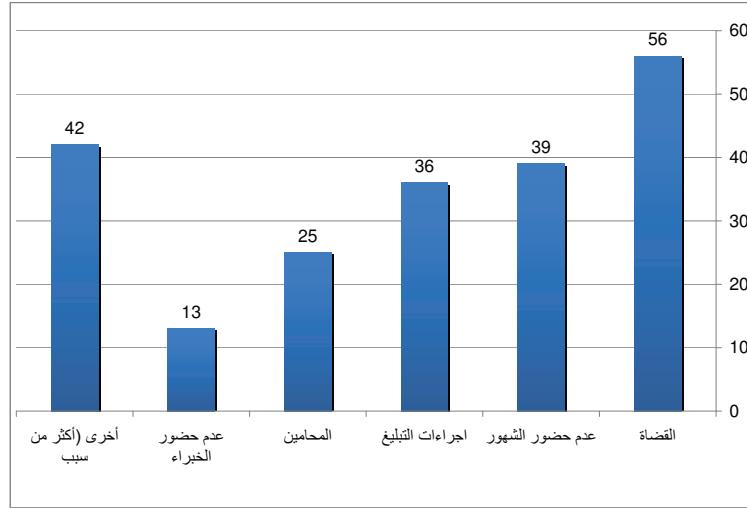
تشكل المدة التي تستغرقها المحاكمة واحدة من القضايا التي تهم المتقاضين، حيث قال ٦٠٪ منهم أن العملية إستغرقت وقتاً (طويلاً)، و٢٩٪ أنها إستغرقت وقتاً (معقولاً)، بينما قال ٣٪ منهم أنها إستغرقت وقتاً أقصر مما توقعوا.

الشكل رقم (١١٤): هل شعرت بأن المدة التي استغرقتها المحاكمة...؟



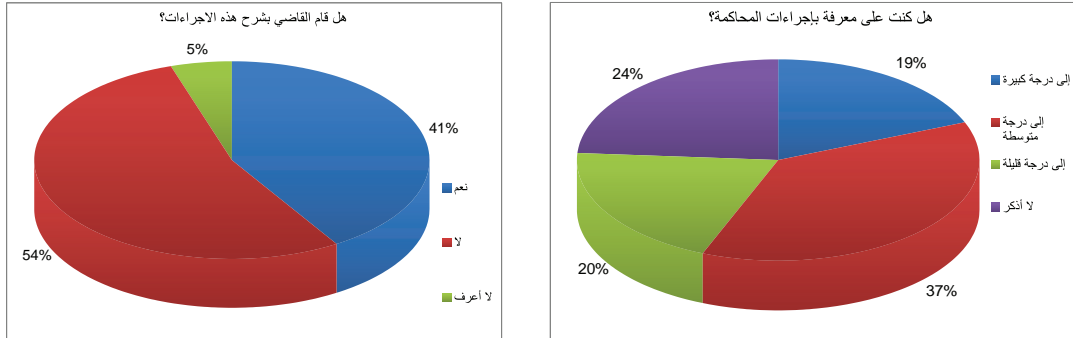
ومن بين أسباب إطالة مدة المحاكمة، قال ٥٦٪ أن (القضاة) كانوا السبب وراء ذلك. وقال ٣٩٪ أن السبب هو عدم حضور الشهود إلى المحكمة، وقال ٣٦٪ آخرين أن السبب يعود إلى عدم فعالية إجراءات التبليغ. وكان المحامون من بين الأسباب الأخرى لإطالة أمد المحاكمة التي ذكرها المتقاضون (٢٥٪)، وخبراء المحاكم (١٣٪). وقد قال ٤٢٪ من المتقاضين أن سبب الإطالة يعود إلى عدة من هذه الأسباب مجتمعة.

الشكل رقم (١١٥): ما هي الأسباب التي كانت وراء إطالة أمد المحاكمة؟



وحول معرفة المتقاضين بإجراءات المحاكمة، قال ١٩٪ منهم أنهم كانوا على معرفة بهذه الإجراءات (لدرجة كبيرة)، و٣٧٪ (لدرجة متوسطة)، وقال خمس المتقاضين أن الإجراءات كانت مألوفة لديهم (لدرجة محدودة)، وقال ٢٤٪ أنهم لم يكونوا على معرفة بهذه الإجراءات على الإطلاق. وفي هذا الصدد قال ٤٠٪ من المتقاضين أن القضاة شرحوا لهم إجراءات التقاضي. وبخلاف ذلك قال ٥٤٪ أن القضاة لم يقوموا بتوضيح هذه الإجراءات لهم.

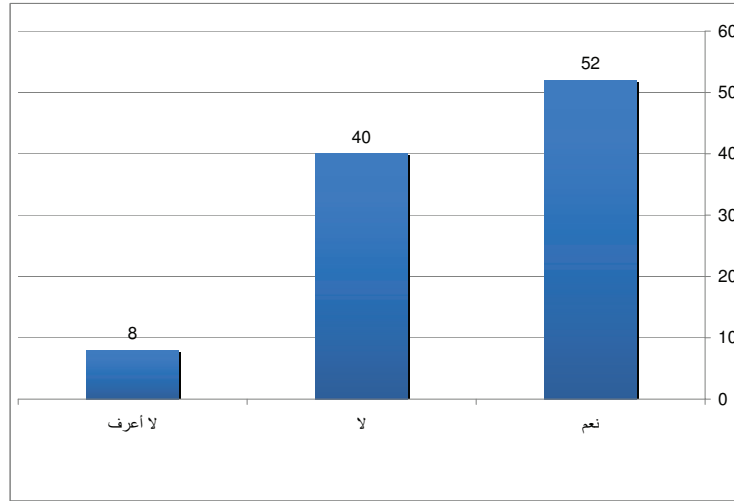
الشكل رقم (١١٦): المعرفة بإجراءات المحاكمة



أغلبية ضئيلة من المتقاضين (٥٢٪) قالوا أنهم مُنحوا الفرصة للدفاع عن أنفسهم حسب ما ينص عليه القانون، بينما قال ما نسبته ٤٠٪ منهم أنهم لم يُمنحوا الفرصة للدفاع عن أنفسهم.

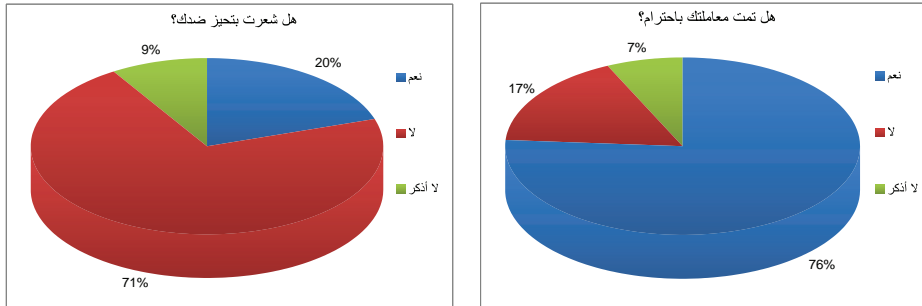


الشكل رقم (١١٧): هل أُعطيت الفرصة للدفاع عن نفسك؟



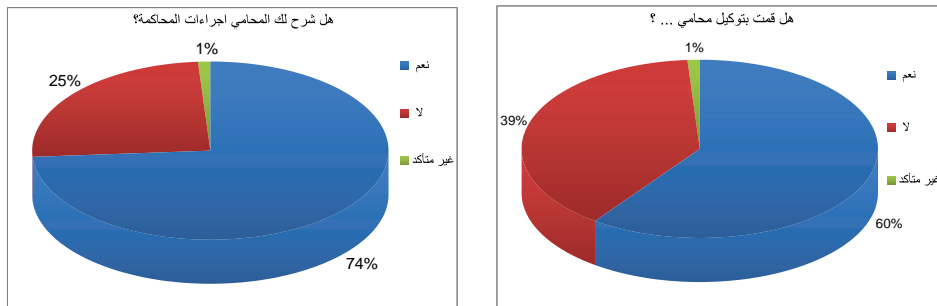
كما سُئل المتقاضون إذا ما كانوا قد عوملوا بإحترام أثناء المحاكمة، فقال ما يقارب الـ ٧٥٪ منهم أنهم تمت معاملتهم بإحترام. وقال ١٧٪ منهم أنه لم تتم معاملتهم بإحترام. وحول إذا ما شعر المتقاضون أنه كان هناك 'نحياز' ضدهم، قال ٢٠٪ أنهم شعروا بوجود إنحياز، بينما قال ٧١٪ أنهم لم يشعروا بوجود أي إنحياز.

الشكل رقم (١١٨): الشعور بالاحترام والانحياز



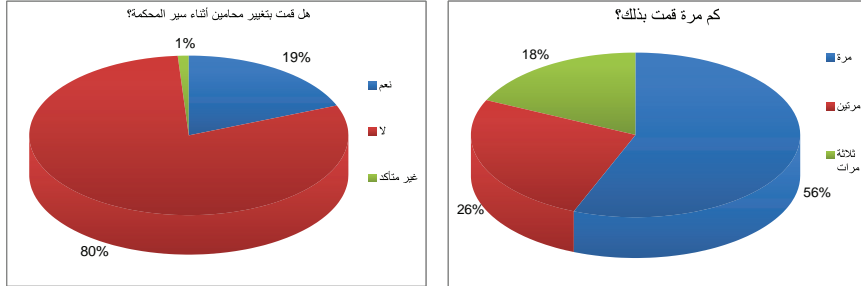
وحول علاقتهم بالمحامين أثناء المحاكمة، قال ٦٠٪ فقط من المتقاضين أنهم كلفوا محامين لتمثيلهم. وأما البقية (٤٠٪) فقالوا أنهم لم يكلفوا محامين لتمثيلهم. وقال ثلاثة أرباع المتقاضين الذين كلفوا محامين أن محاميهم شرحوا لهم الإجراءات، وبخلاف ذلك قال ٢٥٪ منهم أن المحامين لم يقوموا بشرح الإجراءات لهم.

الشكل رقم (١١٩): العلاقة مع المحامين



وقال حوالي ٢٠٪ من المتقاضين أنهم اضطروا إلى تغيير محاميهم أثناء فترة المحاكمة، بينما قال ٨٠٪ منهم أنهم لم يغيروا محاميهم. غالبية أولئك الذين غيروا محاميهم قاموا بذلك مرة واحدة فقط، بينما ٤٤٪ غيروا محاميهم مرتين أو ثلاث مرات.

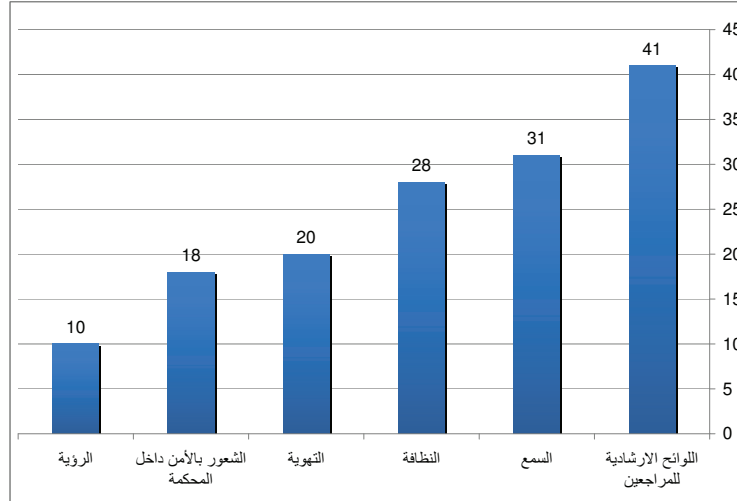
الشكل رقم (١٢٠): العلاقة مع المحامين



وحول بيئة المحكمة، عبر المتقاضون عن الآراء التالية:

- ينظر المتقاضون إلى قضية الإرشادات واللوحات على أنها الأكثر إشكالية (٤١٪).
- وجاءت قضية مستوى الضجيج والقدرة على السماع في المحكمة كثاني أكثر القضايا التي اعتبروها إشكالية (٣١٪) <sup>٩</sup>.
- ثالث أكثر القضايا إشكالية هي قضية النظافة في المحاكم (٢٨٪).
- وجاءت قضية التهوية تالية (٢٠٪)، ثم الشعور بالأمن (١٨٪)، والإضاءة (١٠٪).

الشكل رقم (١٢١): النسبة المئوية للمتقاضين الذين يتفقون أن الجوانب التالية من المحاكم تعتبر إشكالية



## ٣,٢ تجارب المراجعين

### ١,٣,٢ أنواع الخدمات المطلوبة<sup>١٠</sup>:

- أكثر الخدمات التي يطلبها المراجعون هي الحصول على (وكالة)، حيث قال ٣٩٪ من المراجعين أنهم في مبنى المحكمة للحصول عليها.
- ثاني النماذج الأكثر طلباً بين المراجعين هو (التصريح المشفوع بالقسم)، حيث قال ٢٤٪ أنهم كانوا في المحكمة للحصول عليه.

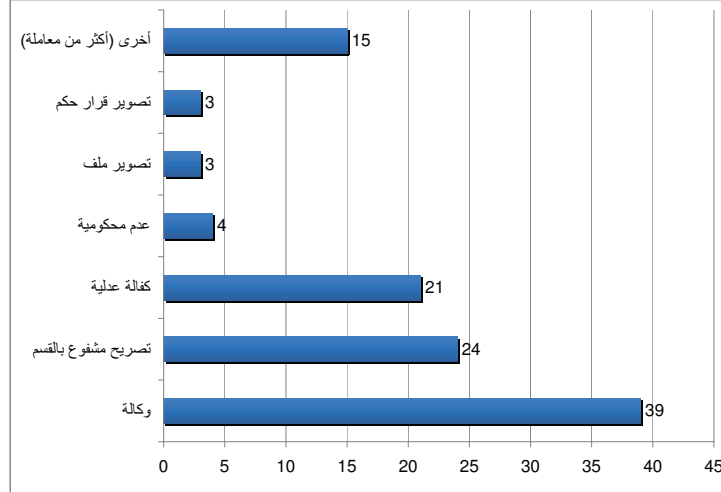
<sup>٩</sup> مستوى الضجيج ويشمل ضجيج الشارع/ الطريق واي ضجيج آخر قادم من خارج وداخل مبنى المحكمة .

<sup>١٠</sup> مبنى المحاكم الفلسطينية لغايات فصل النزاعات وايضا الخدمات الاخرى المقدمة من دائرة كاتب العدل، دائرة التنفيذ، الخ الخ..



- وجاء في المرتبة الثالثة (الكفالة) ، حيث بلغت نسبة المراجعين الذين كانوا في المحكمة للحصول عليها ٢١٪.
- معظم الخدمات الأخرى كانت مطلوبة بنسب قليلة ومنها نماذج: شهادة عدم محكومية (حوالي ٥٪) ، نسخ ملف أو وثيقة حكم (أقل من ٣٪) .

الشكل (١٢٢): نسبة المراجعين لغرض الحصول على الخدمات التالية؟



- أقل المراجعين رضاً عن مستوى خدمات المحكمة كانوا أولئك الذين طلبوا نموذج (وكالة) ، حيث قال حوالي ١٢٪ منهم أنهم كانوا راضين عنها (لدرجة كبيرة) ، إضافة إلى ٦٩٪ ممن قالوا أنهم راضين (لدرجة متوسطة) ، بينما عبر ١٩٪ عن عدم رضاهم عن مستوى هذه الخدمات إلا لدرجة محدودة.
- قال ثلاثة أرباع المراجعين الذين حصلوا على (تصريح مشفوع بالقسم) أنهم كانوا راضين عن مستوى خدمات المحكمة (لدرجة كبيرة) ، وقال ٨٪ أنهم راضون (لدرجة متوسطة) ، بينما عبر ١٧٪ عن عدم رضاهم عن مستوى هذه الخدمات.
- قد تعود هذه الاختلافات إلى صغر حجم العينة التي تم سؤالها عن كل من هذه الخدمات، وليس بالضرورة إلى نوعية الخدمة في الواقع.
- الغالبية العظمى من المستجيبين (٧٦٪) قالوا أنهم تلقوا الخدمة التي طلبوها في نفس اليوم، بينما قال ١٨٪ منهم أنهم اضطروا للقيام بزيارتين أو أكثر.

## ٢,٣,٢ معلومات حول دور المكاتب الخاصة (كتابة الإستدعاءات):

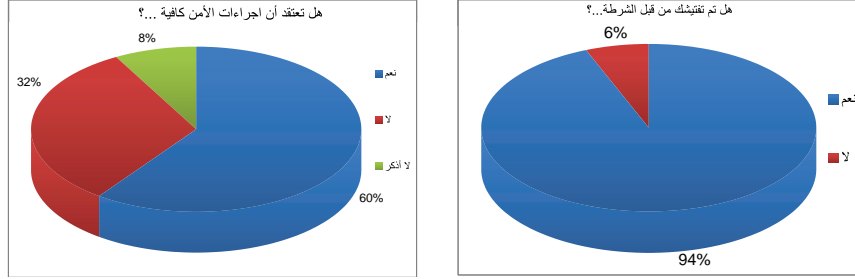
- من حيث المعلومات المطلوبة للحصول على الخدمات، قال ٧٦٪ من المراجعين أنه كانت لديهم كل المعلومات الضرورية والوثائق اللازمة للحصول على الخدمة التي يريدونها، حيث سهلت (مكاتب الخدمات الخاصة/ كتابة الإستدعاءات) هذه المهمة لهم. كما قال ٦٥٪ من المراجعين أنهم تلقوا مساعدة من كتابة الإستدعاءات لإستكمال الأوراق المطلوبة، بينما قال ٣٢٪ أنهم لم يلجأوا إلى كتابة الإستدعاءات طلباً للمساعدة.
- من بين المراجعين الذين لجأوا إلى كتابة الإستدعاءات، قال حوالي ٧٦٪ أن اللجوء لهم كان سهل (لدرجة كبيرة) ، و ٢٢٪ (لدرجة متوسطة) . وقد قال ٢٪ فقط أن ذلك لم يكن سهل.
- كما قال ٦٢٪ من المراجعين أنهم تلقوا النماذج المطلوبة من كتابة الإستدعاءات، بينما قال ٢١٪ منهم أنهم تلقوها من موظفي المحكمة.

## ٣,٣,٢ الأمن والإرشادات:

- قال ٦٪ فقط من المراجعين أن الشرطة فتشتهم لدى دخولهم مبنى المحكمة.

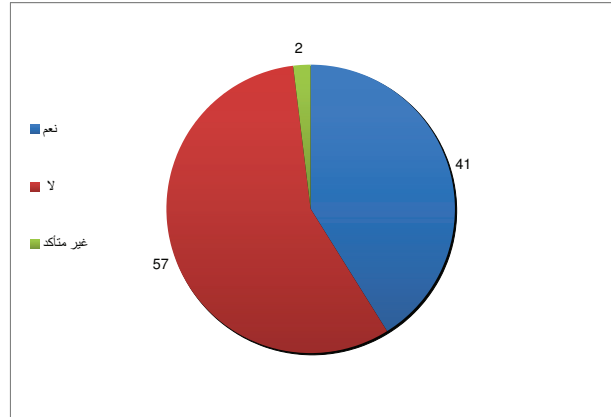
- في نفس الوقت قال ٦٠٪ من المراجعين أنهم يعتقدون أن إجراءات الأمن كانت كافية لضمان سلامتهم، بينما قال ٢٢٪ عكس ذلك.

الشكل (١٢٣): الأمن - وقضايا ذات صلة



- قال حوالي ٥٧٪ من المراجعين أنه لم توجد لوحات إرشادية لتساعدهم في الوصول إلى غايتهم، وبخلاف ذلك قال ٤١٪ أن هذه اللوحات كانت موجودة في المحكمة.

الشكل (١٢٤): هل توجد أية لوحات إرشادية...؟



- كما قال ٦٢٪ من المراجعين أنه لم يوجد موظفين لعرض المساعدة والإرشاد في المحكمة، بينما قال ٣٨٪ أنه كان هناك موظفين يقومون بذلك.
- وبغض النظر عن وجود لوحات إرشادية أو موظفين مختصين بإرشاد رواد المحاكم، فقد قال غالبية المراجعين (٧١٪) أنهم وصلوا غايتهم بسهولة، بينما قال ٢٧٪ أنهم وصلوها بصعوبة.



## إستنتاجات وتوصيات

فيما يلي خلاصة لأهم النتائج في استطلاعات مسح القضاة، بالإضافة لاهم التوصيات ذات الصلة بالسياسات العامة ومجالات التطوير:

١. توجهات المراجعين/ المتقاضين ازاء القضاء الفلسطيني: تظهر البيانات ان فئة المراجعين/ المتقاضين الكثر انتقادا للنظام القضائي الفلسطيني من بين الفئات الخمسة التي أجريت معها المقابلات. فقد اعطى ثلثي المستجيبين من المراجعين/ المتقاضين الذين لا يتقون بالقضاء درجة متدنية لعدالة الجهاز القضائي. كما اعطى ٤٥٪ ممن لا يعتقدون ان المحامين يمثلون موكلهم بامانة اعطوا درجة متدنية للجهاز القضائي. ان المدعى عليهم يميلون لان يكونوا أكثر انتقادا ٤٣٪ من المدعين ٣٣٪. فيما يتعلق بالمراجعين فان توفر المعلومات يشكل عاملا مهما في تقييمهم للجهاز القضائي. فقد اعطى ٤٣٪ ممن قالوا انه لم تكن لديهم معلومات كافية عن الاجراءات درجة متدنية للجهاز القضائي.

التوصية: بالنظر إلى البيانات المستقاة من المراجعين/ المتقاضين، وبالمقارنة مع نتائج مسح آراء الجمهور، فإن خوضهم في تجربة مع الجهاز القضائي لا تعزز من تقييم هذا الجهاز ايجابيا بين أولئك الذين يتلقون خدماته. فالمرجعون/ المتقاضون هم في الواقع أكثر سلبية في تقييمهم للجهاز القضائي من الجمهور العام، وقد يعزى ذلك إلى أن لدى كثير من المراجعين/ المتقاضين توقعات أعلى، وأنهم يشعرون بأنه يجب تلبية إحتياجاتهم في أسرع وقت ممكن، وبأعلى درجة ممكنة من الجودة. لتحسين توجهات المراجعين/ المتقاضين نحو القضاء الفلسطيني يتطلب اولا التخفيف من الإجراءات وتحسين الخدمات المقدمة لجمهور المراجعين لانجاز معاملاتهم بالسرعة المطلوبة، كما يتطلب توفير المعلومات الأساسية واللوائح الارشادية عن كيفية الحصول على الخدمة وإجراءات الدعوى بحيث تكون المعلومات واضحة ومفهومة لمختلف المستويات التعليمية. كما ان حسن معاملة الموظفين في المحاكم لجمهور المراجعين والمتقاضين تلعب دورا اساسيا في تحسين توجهاتهم ازاء القضاء وعدالته.

٢. ثقة المراجعين/ المتقاضين بالجهاز القضائي: يتق المراجعون/ المتقاضون بالقضاة أكثر من أي فئة اخرى، حيث ذكر ٧٤٪ منهم انهم يتقون بالقضاة إلى درجة كبيرة ومتوسطة، ثاني أكثر الفئات موثوقية هم كوادر المحاكم الاداريين حيث اكد ٦٦٪ من المراجعين/ المتقاضين انهم يتقون بهم بدرجة كبيرة ومتوسطة. اما اجراءات التحقيق لدى الشرطة كانت اقل موثوقية من وجهة نظر المراجعين/ المتقاضين وبنفس الدرجة تقييمهم للمحامين.

التوصية: تلعب اجراءات التحقيق لدى الشرطة دورا رئيسيا في تشويه سمعة القضاء الفلسطيني، لذا لا بد من اتخاذ اجراءات سريعة ووضع قوانين وانظمة ورقابة على اجراءات التحقيق لدى الشرطة وفرض عقوبات صارمة بحق المخالفين بذلك نكون قد خطونا خطوة كبيرة نحو تحسين صورة القضاء في عيون الجمهور.

٣. تجارب المتقاضين مع المحاكم: تشكل المدة التي تستغرقها المحاكمة واحدة من القضايا التي تهم المتقاضين حيث ذكر ٦٠٪ منهم ان العملية استغرقت وقتا طويلا ونسبة ٢٩٪ منهم ذكروا انها استغرقت وقتا معقولا. ان أسباب اطالة المحاكمة من وجهة نظر المتقاضين يعود إلى القضاة والنسبة ٥٦٪ وذكر ٣٩٪ ان السبب يعود إلى عدم حضور الشهود، ونسبة ٣٦٪ يعود السبب إلى عدم فعالية اجراءات التبليغ. من بين الأسباب الاخرى تعود إلى المحامين. وحول المعرفة باجراءات المحاكمة ذكر ٤٤٪ من المتقاضين ان معرفتهم بالاجراءات محدودة او لا يكونوا على معرفة بها على الاطلاق. اغلبية ضئيلة من المتقاضين ٥٢٪ ذكروا انهم منحوا الفرصة للدفاع عن انفسهم حسب ما ينص عليه القانون، بينما ذكر ٤٠٪ انهم لم يمنحوا الفرصة للدفاع عن انفسهم.

التوصية: قضية التأخير في البت بالقضايا هي من الأسباب الرئيسية لتفاقم الاختناق القضائي. رغم ان مجلس القضاء الاعلى يعمل جاهدا للتخفيف من حدة هذه المشكلة من خلال زيادة عدد القضاة، إلى ان هذه المشكلة تحتاج إلى وقت طويل لحلها. التخفيف من حدة المشكلة هو التخفيف من الاجراءات خاصة اجراءات التسجيل والتبليغ. كذلك وضع انظمة وقواعد صارمة تحدد العلاقة بين المتقاضين والمحامين بالتنسيق مع نقابة المحامين لان المحامون لهم دور كبير في اطالة مدة المحاكمة من وجهة نظر المتقاضين انفسهم.

٤. بيئة المحاكم: يرى المتقاضون ان اللوحات الارشادية داخل المحاكم وعدم توفرها الاكثر اشكالية والنسبة ٤١٪. اما الضجيج



داخل المحكمة والقدرة على السماع كانت ثاني أكثر القضايا اعتبرت مشكلة والنسبة ٣١٪. ثالث أكثر القضايا ذات اشكالية هي مشكلة النظافة في المحاكم والنسبة ٢٨٪. أما مشكلة الامن فقد ذكر ثلث المراجعين/المتقاضين ان اجراءات الامن لم تكن كافية لضمان سلامتهم.

التوصية: ان توفير لوحات ارشادية للمراجعين وفي مكان بارز تسهل إلى حد كبير في الاسراع بانجاز معاملات الجمهور ويحفظ وقتهم. أما مشكلة النظافة من الضروري ايجاد حلول جذرية لها باستخدام موارد أكثر في هذا المجال. بالنسبة للاجراءات الامنية ذكر غالبية رواد المحاكم أنه لم تكن هناك إجراءات أمنية، ولكن كثير منهم لم يعيروا ذلك إهتماماً أو يعبروا عن قلقهم منه، حيث شعر غالبيتهم بالأمن داخل المحكمة. غير أن هناك حاجة لعمل المزيد في هذا المجال.

٥. دور مكاتب الخدمات الخاصة: ذكر ٦٥٪ من المراجعين/المتقاضين انهم حصلوا على المعلومات المطلوبة والوثائق اللازمة وتلقوا مساعدة من خلال مكاتب الخدمات الخاصة/كتبة الاستدعاءات.

الخلاصة: من الواضح أن الدور الذي تلعبه المكاتب الخاصة/كتبة الإستدعاء التي تقدم خدمات قانونية مساندة هو دور حيوي، خاصةً من أجل المراجعين. وتبقى هذه المسألة مثاراً لإهتمام ودراسة أوسع لفرض تحسينها.

٦. الوضع أفضل في الشمال، ويجب التركيز على الجنوب يسود الاعتقاد بين المراجعين/المتقاضين في منطقة الشمال شعور أكثر بالرضا من حيث كافة أوجه خدمات المحاكم مقارنةً بأقرانهم في منطقة الوسط، ويسود أدنى معدل للرضا عن هذه الخدمات بين المراجعين/المتقاضين في منطقة الجنوب.

الخلاصة: من الضروري ان يتابع مجلس القضاء الأعلى التحقق من أسباب ذلك حيث إن نتائج هذا المسح تشير إلى أن رواد المحاكم في منطقة الشمال أقرؤا بوجود بيئة أفضل، وإدارة أفضل في المحاكم، وأعباء أقل على القضاة، وفعالية أعلى في تقديم الخدمات.



الجزء السادس

# مسح الموظفين





## الجزء السادس

### مسح الموظفين

#### مقدمة:

يقدم هذا الجزء من التقرير تحليلاً لنتائج المسح الموجه للموظفين العاملين في المؤسسات المختلفة في السلطة القضائية، وبشكل خاص مجلس القضاء الأعلى، والمحاكم، والأجهزة الأخرى ذات العلاقة. وقد جرى أثناء هذا المسح تنفيذ مقابلات مع ١٢٤ من الموظفين، من بين ٣١٨ موظفاً إنطبقت عليهم شروط العينة. وقد بلغت نسبة المستجيبين من المجموع ٤٠٪. تم إستبعاد الأذنة، وطواقم الصيانة، والسائقين والمراسلين فقط من إطار المعاينة.

#### الأهداف:

- إستهدف هذا المسح المتخصص عينة من موظفي المحاكم الذين يعملون في الضفة الغربية، وقد سعى إلى تحقيق الأهداف التالية:
- قياس الموقف الحالي للموظفين بشأن أداء المؤسسات المختلفة للعمليات القضائية، بما في ذلك الشرطة، والنيابة، والمحاكم، والمحامين، والحكومة بشكل عام.
- فهم توجهات الموظفين نحو السلطة القضائية الفلسطينية مقارنة بدول عربية وغربية.
- فهم تجارب الموظفين الحقيقية مع السلطة القضائية.
- إستطلاع توجهات الموظفين بشأن أداء مجلس القضاء الأعلى، والقضاة، والمحامين.
- التعرف على بيئة المحاكم كما يراها الموظفون.
- الخروج بقائمة الإصلاحات، خاصة تلك المتعلقة بالتهيئة والإدارة، المطلوبة لتطوير أداء السلطة القضائية، كما يراها الموظفون.

#### المنهجية:

تمَّ إستقاء البيانات من خلال مسح أُجري على الموظفين العاملين في نظام المحاكم الفلسطيني. إعتد الفريق بشكل كبير على الإستبانة التي إستخدمت في الأردن. ومن أجل التأكد من صدقيتها ومناسبتها للوضع الفلسطيني، تمَّ إجراء إثنتي عشرة مقابلةً تجريبية مع موظفين من ستِّ محافظات في مناطق مختلفة من الضفة الغربية، حيث تمَّ إختيار العينة التجريبية من فئات عمرية ومستويات خبرة مختلفة، وطبيعة عمل ومراتب مختلفة، وكان من بينهم موظفون من الذكور والإناث. وقد أُجريت بعض التعديلات المتعلقة بالمصطلحات، والمؤشرات، والأسئلة بناءً على الملاحظات التي ظهرت خلال مرحلة الإختبار.

أُجري العمل الميداني لهذا المسح بين يومي ١٧ و ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٨، حيث شارك فيه إثنتي عشر باحثاً ميدانياً ومشرفاً من ذوي المهارات العالية. أُجريت المقابلات في مكاتب الموظفين من خلال تفاعل مباشر وجهاً لوجه، حيث قام الباحثون بزيارة المحاكم والتنسيق مع مدير كلِّ محكمة. وكان الموظفون قد أعلّموا بالدراسة من قبل مدراء المحاكم ومجلس القضاء الأعلى. وقد كان الموظفون متعاونون بشكل عام، مع بعض الإستثناءات حيث إضطرت الباحثون إلى القيام بعدة زيارات قبل أن ينجحوا بإجراء المقابلة فعلاً. وأفادت التقارير الميدانية أن التحدي الأكبر في هذا المسح هو إيجاد بيئة تؤمّن إجراء مقابلة صريحة وفعّالة. وإعتماداً على إحتياجات كلِّ موظف، وعلى توفر أماكن منعزلة لإجراء المقابلة داخل المبنى، تمّت مقابلة الموظفين في مكاتبهم الخاصة، أو في مكاتب يشاركون فيها موظفون آخرون، أو في غرفة منعزلة. في بعض الحالات حدث أن تشتت إنتباه الموظفين بسبب المراجعين، أو زملائهم، أو رؤسائهم في العمل. وبينما كان الموظفون غالباً منتبهين وصريحين وجديين، فقد كانوا في بعض الأحيان مشتتي الإنتباه ومترددتين.



## تحليل النتائج:

قبل تحليل النتائج لا بدّ من الإشارة إلى النقطتين الأساسيتين التاليتين:

١. أن مجتمع عينة الموظفين صغير نسبياً، حيث أنه تم مقابلة ١٢٤ موظفاً/ة من بين ٣١٨ موظفاً إنطبقت عليهم شروط العينة، وقد بلغت نسبة المستجيبين من المجموع ٤٠٪.
٢. إن الموظفين هم موظفون عموميون يعملون تحت إدارة مجلس القضاء الأعلى، حيث يقوم المجلس بمتابعة عملهم بشكل مستمر. وقد أجريت المقابلات معهم في مكاتبهم، مما يقدّم صورة حقيقية عن تجاربهم من جهة، ولكنه يؤثّر في قدرتهم على التعبير عن ذاتهم أيضاً من جهة أخرى. هذا التأثير يجد تعبيراً له بين الموظفين أكثر من أي فئة أخرى (كالقضاة والمحامين). ويعتقد فريق البحث أن درجة الحذر التي أبدتها فئة الموظفين عند التعبير عن رأيهم كانت أعلى بكثير منها لدى الفئات الأخرى.

### ١. خصائص الموظفين

التحليل التالي يبين توزيع العينة حسب أهم صفات الموظفين في المحاكم:

- حوالي ٧١٪ من الموظفين هم من الذكور، و٢٩٪ من الإناث، وهو ما يتسق - إلى حد كبير - مع البيانات المتعلقة بتوزيع موظفي الحكومة حسب النوع الاجتماعي بشكل عام، مع أن بعض الوزارات كالتربية والتعليم والصحة تتواجد فيها نسب أعلى بكثير من الإناث.
- إن أكبر فئات الموظفين التي تم إجراء مقابلات معها (٥٠٪) تتراوح أعمارهم بين ٣٠ - ٥٠ عاماً، بينما ٤١٪ تراوحت أعمارهم بين ١٩ - ٢٩ عاماً، مما يشير إلى أن أعمار موظفي هذا القطاع صغيرة نسبياً.
- حوالي ٣٢٪ من المستجيبين تلقوا إثني عشر عاماً من التعليم أو أقل، و٦٣٪ منهم يحملون درجة الدبلوم (عامان من الدراسة في كليات) أو درجة البكالوريوس (أربعة أعوام من الدراسة الجامعية)، بينما أقل من ٥٪ من حاملي درجات عليا.
- يتوزع المستجيبون تبعاً لمستوى الخبرة في المحاكم، حيث أن نسبة ٣٣٪ منهم من المعينين الجدد (أقل من سنة). أكثر من ثلث المستجيبين (٣٥، ٥٪) عملوا داخل النظام لمدة تتراوح بين سنة واحدة وخمس سنوات، وتمتد خبرة ١٦٪ منهم إلى مدة تتراوح بين ست وعشر سنوات. ما يقارب ٢٤٪ لديهم أكثر من عشر سنوات من الخبرة العملية في السلطة القضائية. تؤكد هذه البيانات طبيعة الطاقم الشابة.
- أقل من ٥٪ عملوا في نفس مجال عملهم في بلدان أخرى، بينما ٩٥٪ لم يبلغوا عن أي خبرة عملية في الخارج.
- أكبر المجموعات من بين الطواقم الإدارية هي فئة الكتبة (السجل والأقلام) (التي تشكل حوالي ٣٠٪ من المجموع الكلي)، يليهم المحضرون بنسبة ١٧٪، رؤساء الأقلام ومساعدتهم بنسبة حوالي ١١٪. ويشكّل المساعدون والباحثون القانونيين حوالي ٩٪، والمحاسبون-أمناء الصندوق حوالي ٥٪.
- ومن حيث التوزيع الجغرافي للموظفين، تتمتع رام الله بالنصيب الأكبر، حيث يعمل فيها النسبة الأكبر من موظفي السلطة القضائية، والتي تبلغ ٢١٪، تليها محافظة الخليل بمحاكمها الثلاثة بنسبة ١٦، ١٪، ثم نابلس في المركز الثالث بحوالي ١٥٪ من عدد الموظفين الذين شملتهم العينة. وكان ١١٪ منهم من محافظة طولكرم، و ١٠٪ من محافظة بيت لحم.

### ٢. تقييم السلطة القضائية في فلسطين: منظور مقارن

هذا تحليل لآراء موظفي المحاكم بشأن الأسئلة حول العدالة، والنزاهة، والحياد، حيث تم سؤالهم عن سبعة بلدان من بينها فلسطين وبلدان عربية (الأردن ولبنان ومصر)، وبلدان غربية (الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا). وقد طُلب من الموظفين منح درجة (من ١ إلى ١٠) لتقييم نظام العدالة في كل بلد على ثلاثة مقاييس (العدالة، والنزاهة، والحياد)، بحيث تكون الدرجة (١٠) الدرجة الأعلى والدرجة (١) هي الدرجة الأدنى. ولغرض هذا المسح، تم تعريف المصطلحات كما يلي:

العدالة: إحقاق الحق بين المتقاضين على ضوء ما يقدم من بيانات وفقاً للقانون.



النزاهة: عدم خضوع عملية التقاضي لأي من المؤثرات التي تتعارض مع القانون أثناء سير المحاكمة ولحين صدور القرار.  
الحياد: المساواة بين الخصوم وعدم الإنحياز لأي منهم.

في التحليل الآتي، تم تقسيم الدرجات الممنوحة إلى ثلاثة مستويات للتقييم: ضعيف (من ١ إلى ٣)، متوسط (من ٤ إلى ٧)، ومرتفع (من ٨ إلى ١٠). وقبل الخوض في النتائج التفصيلية لكل معيار، فإنه من المهم الإشارة إلى التوجهات الأساسية التالية:

١. عبّر الموظفون عن آراءهم في نظام العدالة في فلسطين، بينما ترددت نسبة كبيرة منهم في التعبير عن أي آراء في نظم العدالة في بلدان أخرى. فقد تراوحت نسبة المستجيبين الذين لم يعبروا عن رأيهم في أنظمة أخرى على مقياس العدالة ما بين ٣١٪ (للنظام في الأردن) و ٥٩٪ (للنظام في لبنان)، بينما بلغت نسبة من لم يعبروا عن رأيهم على مقياس العدالة في الولايات المتحدة ٤٠٪، و ٤١٪ في مصر، و ٤٤٪ في المملكة المتحدة (بريطانيا)، و ٤٩٪ في فرنسا. يمكن تفسير التردد في الإفصاح عن أي آراء بشأن بلدان أخرى على أنه شكل من أشكال التواضع والعقلانية، حيث يشعر بعض الموظفين أنهم في الواقع لا يمكنهم بناء رأي على معرفة عامة أو إنطباعات. كما يمكن تفسيره على أنه شكل من أشكال الحنكة، أو الدبلوماسية وعدم الرغبة في إعطاء آراء بشأن بلدان أخرى.

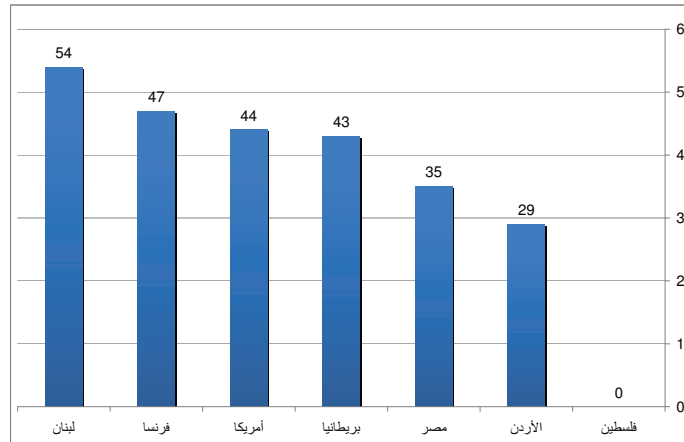
٢. من بين أولئك الذين عبروا عن رأيهم في جميع الأنظمة القضائية، نسبة صغيرة فقط منحت درجة متدنية لأي من الأنظمة. على سبيل المثال، أعلى درجة من التقييم السلبي كانت للنظام القضائي المصري من زاوية النزاهة، حيث منحه ١٠٪ من الموظفين درجة (متدنية).

## ١,٢ الآراء حول العدالة، والنزاهة، والحياد

تمّ الطلب من الموظفين تقييم درجة (العدالة، والنزاهة، والحياد) لكل بلد من البلدان المدرجة في الإستبيان.

- أقلّ من ١٪ من الموظفين لم يعبروا عن أي رأي بشأن درجة العدالة في فلسطين. في الوقت ذاته عبر كلّ الموظفين عن رأي في مسائل (النزاهة، والحياد).
- إمتنع ٥٤٪ من الموظفين عن إبداء أي رأي بشأن درجة حياد ونزاهة السلطة القضائية اللبنانية، و ٣٥٪ في السلطة القضائية المصرية.

الشكل رقم (١٢٥): نسبة الموظفين الذين لم يعبروا عن رأي في السلطة القضائية في كل من البلدان التالية (على مقياس النزاهة)



- يمنح الموظفون فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الدرجات الأعلى على المقاييس الثلاثة مجتمعة. ومن بين البلدان العربية أعطى الأردن أعلى درجة على مقياس العدالة، وتلتها مصر، بينما سجلت فلسطين الدرجات الأعلى من بين البلدان العربية على مقياسي النزاهة والحياد. وقد تساوت كل من الأردن ومصر في المرتبة على مقياس الحياد. وفي المعدل العام، جاءت فلسطين في المرتبة السادسة على مقياس العدالة، والرابعة على مقياسي النزاهة والحياد.



- الفجوة بين التوجهات نحو الأنظمة القضائية في البلدان الغربية والعربية واضحة، حيث بلغت النسبة المثوية للموظفين الذين يعتقدون أنّ الأنظمة البريطانية والفرنسية هي أنظمة (عادلة إلى درجة كبيرة) أكثر من ٦٣٪، بينما بلغت النسبة المثوية لمن يشعرون بالمثل نحو السلطة القضائية اللبنانية ٢٠٪، ونحو السلطة القضائية الفلسطينية ٢٨٪ (أي بفارق ٤٣ و ٣٥ نقطة على التوالي).

#### جدول رقم (٤٠): تقييم الأنظمة القضائية على مقياس (العدالة)

الترتيب	البلد	% (عدالة مرتفعة)	% (عدالة متوسطة)	% (عدالة منخفضة)
١	فرنسا	٦٣,٥	٣١,٨	٤,٧
٢	بريطانيا	٦٢,٩	٣٢,٨	٤,٣
٣	أمريكا	٥٥,٠	٣٦,٧	٨,٣
٤	الأردن	٤٥,٣	٥١,٢	٣,٥
٥	مصر	٣١,٦	٦٣,٠	٥,٤
٦	فلسطين	٢٨,٤	٧٠,٨	٠,٨
٧	لبنان	١٩,٧	٧٠,٦	٩,٧

- التوجهات ذاتها تطبق على مقياس (النزاهة)، حيث يعتقد ٦٠٪ من الموظفين أنّ النظام الفرنسي يتمتع بأعلى درجة من النزاهة، بينما يشعر ٢٥٪ و ٢٧٪ فقط بذات الشعور تجاه النظامين المصري واللبناني على التوالي. وعلى العكس من ذلك، يشعر ٤٠٪ من الموظفين أنّ السلطة القضائية الفلسطينية تتمتع بدرجة عالية من النزاهة.

#### جدول رقم (٤١): تقييم الأنظمة القضائية على مقياس (النزاهة)

الترتيب	البلد	% (نزاهة مرتفعة)	% (نزاهة متوسطة)	% (نزاهة منخفضة)
١	فرنسا	٥٩,٠	٣٨,٠	٣,٠
٢	بريطانيا	٥٦,٣	٣٩,٥	٤,٢
٣	أمريكا	٤٧,٨	٤٥,٠	٧,٢
٤	فلسطين	٤٠,٣	٥٣,٢	٦,٥
٥	الأردن	٣٤,١	٦٠,٣	٥,٦
٦	لبنان	٢٧,١	٧٠,٩	٢,١
٧	مصر	٢٤,٨	٦٠,٥	١٤,٧

- ويستمر وجود الفجوة فيما يتعلق بالتوجهات نحو (درجة الحياد المرتفعة)، حيث ينظر ٦٤٪ للنظام الأمريكي على أنه محايد لدرجة كبيرة، يليه النظام الفرنسي بـ (٥٩٪)، والبريطاني بـ (٥٧٪)، وذلك بالمقارنة مع ٥٢٪ لفلسطين، و ٣٤٪ لمصر و ٣٣٪ للأردن، و ٢٢٪ للبنان.





## جدول رقم (٤٢): تقييم الأنظمة القضائية على مقياس (الحياد)

الترتيب	البلد	% (حيادية مرتفعة)	% (حيادية متوسطة)	% (حيادية منخفضة)
١	أمريكا	٦٤,٠	٢٩,٨	٦,٢
٢	فرنسا	٥٨,٨	٢٨,١	٣,٢
٣	بريطانيا	٥٦,٩	٤٠,٢	٣,٠
٤	فلسطين	٥٢,٥	٣٨,٧	٨,٨
٥	مصر	٣٤,١	٥٥,٠	١٠,٩
٦	الأردن	٣٢,٦	٥٤,٧	١٢,٧
٧	لبنان	٢١,٨	٦٥,٨	١٢,٤

بشكلٍ عام، تُظهر النتائج أنّ الموظفين يميلون لإعطاء تقييم (متوسط) للأنظمة القضائية العربية على المقاييس الثلاثة. حوالي ٧١٪ و ٥٣٪ من الموظفين الذين عبروا عن رأيهم منحوا فلسطين درجة (متوسطة) على مقياسي العدالة والنزاهة (على التوالي). كما منحت الأغلبية كل من مصر، ولبنان، والأردن درجة (متوسطة) على المقاييس الثلاثة. وعلى العكس من ذلك أعطت الأغلبية درجة (مرتفعة) للأنظمة القضائية الفرنسية، والبريطانية، والأمريكية المقاييس الثلاثة.

كما تُظهر النتائج أيضاً أنّ هناك علاقة بين التوجهات نحو السلطة القضائية في فلسطين وخلفية الموظفين.

- فالموظفون الذين يعملون في منطقة الوسط (غالباً في رام الله) يسود بينهم أقل مستوى من الثقة بنزاهة السلطة القضائية الفلسطينية (٢٧٪)، يليهم في ذلك الموظفون من منطقتي الشمال والجنوب (٤٢٪ لكل منهما). وينطبق النمط ذاته على مقياس الحياد، حيث أنّ الموظفون من منطقة الوسط أكثر إنتقاداً للنظام من هذه الزاوية.
- الموظفون الذكور أكثر إيجابيةً من زميلاتهم الإناث، حيث يقول ٤٣٪ من الموظفين الذكور أنّ السلطة القضائية الفلسطينية محايدة لدرجة كبيرة، مقارنةً مع ٣٣٪ فقط من زميلاتهم الإناث.
- يزيد الإيمان بعدالة السلطة القضائية بزيادة العمر، حيث يقول حوالي ٤٥٪ من الموظفين الذين تزيد أعمارهم عن ٤٥ عاماً أنّ السلطة تتمتع بالنزاهة، مقارنةً بـ ٤١٪ ممن تقع أعمارهم في الفئة العمرية (٣١-٤٥ عاماً)، و ٣٩٪ لمن هم في الفئة العمرية (١٨-٣٠ عاماً).
- وينطبق الأمر ذاته على مدة الخبرة العملية للموظفين، حيث يقول ٣٨٪ من الموظفين ممن لديهم خمس سنوات أو أقل من الخبرة أنّ النظام يتمتع بالنزاهة، مقارنةً بـ ٥٠٪ من بين أولئك الذين لديهم أكثر من عشرة سنوات من الخبرة.
- الموظفون الأكثر تحصيلاً للتعليم أكثر إنتقاداً، إذ يقول ٣٨٪ من أولئك الذين حصلوا على أكثر من إثني عشر عاماً من التعليم أنّ النظام يتمتع بالنزاهة لدرجة كبيرة، مقارنةً بـ ٤٥٪ من بين الموظفين الحاصلين على أقل من إثني عشر عاماً من التعليم.

## جدول رقم (٤٣): تقييمات الموظفين لنظام العدالة (مقياس النزاهة) حسب عدد من المتغيرات - النسبة المئوية

نزاهة مرتفعة	نزاهة متوسطة	نزاهة متدنية	
٣٨,٢	٥٢,٩	٨,٨	أقل من ٥ سنوات خدمة
٤٠,٩	٥٤,٥	٤,٥	من ٥ - ١٠ سنوات خدمة
٥٠,٠	٥٠,٠	٠,٠	أكثر من ١٠ سنوات خدمة
٣٨,٥	٥٢,٣	٩,٢	العمر بين ١٨ - ٣٠ عاماً
٤١,٠	٥٦,٦	٢,٦	العمر بين ٣١ - ٤٥ عاماً
٤٥,٠	٥٠,٠	٥,٠	العمر أكثر من ٤٥ عاماً
٤٣,٢	٥١,١	٥,٧	ذكور
٣٣,٣	٥٨,٣	٨,٣	إناث
٤٥,٠	٤٧,٥	٧,٥	مدة التعليم ١٢ عاماً أو أقل
٣٨,١	٥٦,٠	٦,٠	مدة التعليم أكثر من ١٢ عاماً
٤٢,٣	٤٦,٢	١١,٥	شمال الضفة الغربية
٣٦,٦	٦١,٠	٢,٤	وسط الضفة الغربية
٤١,٩	٥٤,٨	٣,٢	جنوب الضفة الغربية

ويتعلق تقييم السلطة القضائية أيضاً بالعديد من العوامل الأخرى مثل النظرة إلى دور الدولة في صون استقلال القضاء ودور مجلس القضاء الأعلى. يسود التقييم الأقل تفضيلاً للنظام القضائي الفلسطيني بين الموظفين الذين يعتقدون بأن الحكومة لا تقوم بما هو كاف من أجل صون استقلال القضاء. كما أنّ الموظفين الراضين عن الدور الذي يلعبه مجلس القضاء الأعلى يمنحون تقييماً أكثر تفضيلاً لأداء النظام. ولا تعتبر درجة الإطلاع على إستراتيجية قطاع العدالة للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠) عاملاً ذو أهمية في تقييم السلطة القضائية. في الواقع، إن الموظفين الذين يدعون أنهم أكثر اطلاعاً ينزعون لأن يكونوا أكثر إنتقاداً.

## الجدول رقم (٤٤): تقييم نظام العدالة (على مقياس النزاهة) حسب التوجهات نحو دور الحكومة ومجلس القضاء الأعلى

## ودرجة الاطلاع على استراتيجية السلطة القضائية

نزاهة مرتفعة	نزاهة متوسطة	نزاهة متدنية	
٥٦,٩	٤١,٥	١,٥	تسعى الحكومة إلى تعزيز استقلال القضاء
١١,١	٦٦,٧	٢٢,٢	لا تسعى الحكومة إلى تعزيز استقلال القضاء
٥٥,٥	٤٤,٤	٠,٠	راضٍ عن أداء مجلس القضاء الأعلى
١٧,١	٦٣,٤	١٩,٥	غير راضٍ عن أداء مجلس القضاء الأعلى
٣٤,٨	٦٣,٠	٢,٢	مطلع على أحكام المحكمة العليا
٤٣,٤	٤٧,٤	٩,٢	غير مطلع على أحكام المحكمة العليا

وإضافةً إلى هذه التوجهات العامة، فإنه يبدو أنّ تقييم السلطة القضائية يقع تحت تأثير عوامل شخصية متعلقة بالرضا الوظيفي والشعور بالمحسوبية:

- يعبر نسبة أكبر من الموظفين الراضين عن وظائفهم، عن تقييم أفضل لدى نزاهة السلطة القضائية الفلسطينية. والعكس



صحيح بالنسبة للموظفين غير الراضين عن وظائفهم.

- الموظفون الذين يعتقدون بوجود محسوبة في إجراءات التوظيف يميلون إلى أن يكونوا أكثر إنتقاداً من أولئك الذين لا يعتقدون بوجود مثل هذه المحسوبة .
- إن المشاركة في الورشات والدورات التدريبية يعد أمراً هاماً أيضاً، حيث أن أولئك الذين شاركوا فيها يتبنون نظرة أكثر إيجابية لنزاهة النظام من أولئك الذين لم يشاركوا.

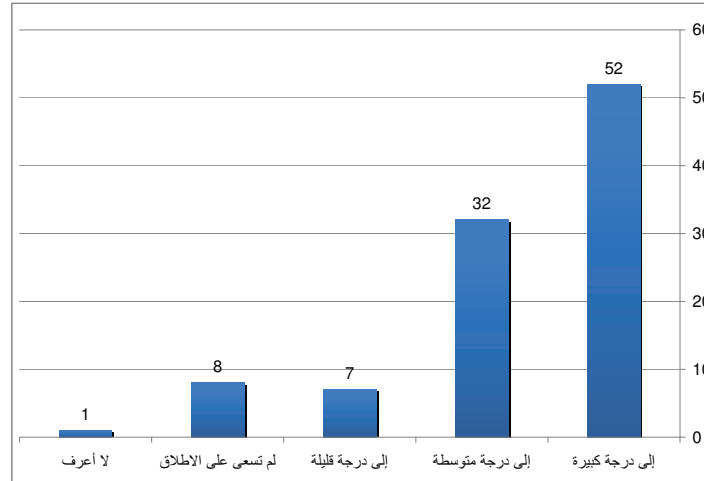
#### جدول رقم (٤٥): تقييم نظام العدالة (على مقياس النزاهة) حسب الرضا الوظيفي

نزاهة مرتفعة	نزاهة متوسطة	نزاهة متدنية	
٥٨,٣	٣٣,٣	٨,٣	راضون عن وظيفتهم
٢٣,٨	٦٦,٧	٩,٥	غير راضين عن وظيفتهم
٦٩,٢	٢٦,٩	٣,٨	المحسوبة الوظيفي غير موجود
٢٨,٣	٦٣,٠	٨,٧	المحسوبة الوظيفي موجود
٤٢,٠	٥٣,٦	٤,٥	شاركوا في ورشات تدريبية
٢٥,٠	٥٠,٠	٢٥,٠	لم يشاركوا في ورشات تدريبية

## ٢,٢ دور الدولة

عند تقييم الموظفين لدور الحكومة، ذكر حوالي ٥٢٪ منهم أن الحكومة تعمل (لدرجة كبيرة) من أجل صون (تكريس) إستقلال القضاء، وصرح ٣٢٪ منهم أن الحكومة تعمل (لدرجة متوسطة) من أجل هذا الغرض، بينما صرح ١٥٪ أن الحكومة تعمل لدرجة محدودة أو لا تفعل شيئاً من أجل صون إستقلال القضاء.

الشكل رقم (١٢٦): إلى أي درجة تعتقد أن الحكومة تسعى إلى صون استقلال القضاء؟

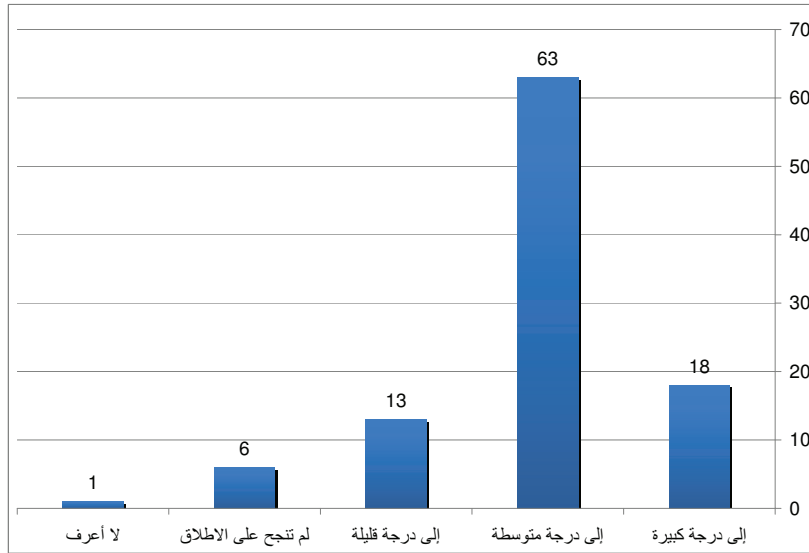


- يوجد أقل إعتراف بدور الحكومة في منطقة وسط الضفة الغربية، حيث قال ٣٩٪ فقط من الموظفين هناك أن الحكومة تعمل (لدرجة كبيرة) من أجل صون إستقلال القضاء، تلتها منطقة الشمال (٥٦٪)، ثم أخيراً الجنوب (٦٥٪)، حيث يوجد أوسع إعتراف بهذا الدور.
- يميل الموظفون ممن لديهم خبرة عملية أطول (أكثر من ١٠ سنوات) إلى أن يكونوا أقل إنتقاداً لدور الحكومة، حيث يقول ٨٪ منهم فقط أن الحكومة لا تلعب أي دور، أو تلعب دوراً محدوداً من أجل صون إستقلال القضاء. حوالي ٢٢٪ من الموظفين ذوي الخبرة المتوسطة يشاركونهم الرأي.

- الموظفات الإناث أكثر ميلاً لإنتقاد دور الحكومة، حيث صرحت ٢٢٪ منهن أنّ الحكومة لا تلعب أي دور أو تلعب دوراً محدوداً في صون إستقلال القضاء، بينما يشاركنهن الرأي ذاته حوالي ١٢٪ من زملائهن الذكور.

وأما بشأن درجة النجاح في صون إستقلال القضاء، فإنّ ١٨٪ فقط يؤمنون أنّ الحكومة نجحت في هذه المهمة (لدرجة كبيرة). وتعتقد مجموعة أكبر (٦٣٪) أنّ الحكومة نجحت في هذه المهمة (لدرجة متوسطة)، بينما يعتقد ١٩٪ أنّ الحكومة نجحت في هذه المهمة (لدرجة محدودة أو أنها لم تلق أي نجاح).

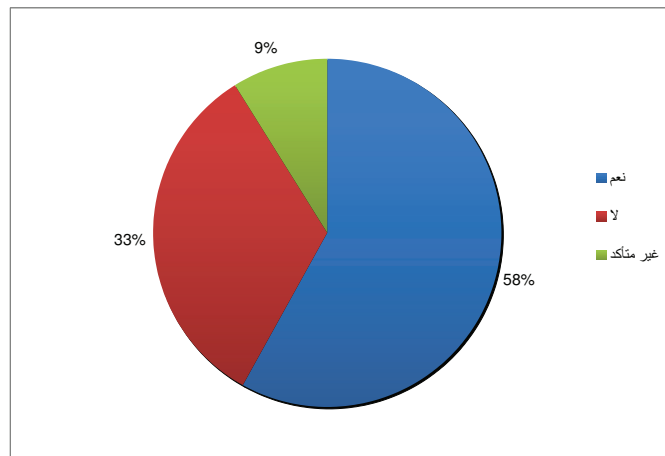
الشكل رقم (١٢٧): إلى أي درجة تعتقد أنّ الحكومة نجحت في صون استقلال القضاء؟



### ٣,٢ تقييم دور مجلس القضاء الأعلى

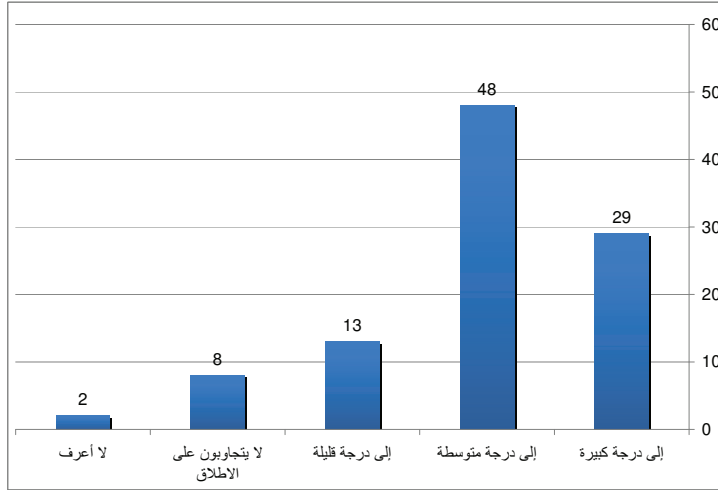
هناك إنقسام بين موظفي المحاكم بشأن آراءهم المتعلقة بأداء مجلس القضاء الأعلى، حيث قال ٥٨٪ منهم أنهم يشعرون بالرضا عن أداء مجلس القضاء الأعلى بوصفه الجهة التي تقدم الخدمات للنظام القضائي، بينما قال ثلث الموظفين أنهم لا يشعرون بالرضا عن دور مجلس القضاء الأعلى.

الشكل رقم (١٢٨): هل تشعر بالرضا عن أداء مجلس القضاء الأعلى؟



يعتقد حوالي ٢٩٪ من الموظفين أن مجلس القضاء الأعلى يستجيب لإحتياجات المحاكم (لدرجة كبيرة). كما يصرح ٤٨٪ منهم أن مجلس القضاء الأعلى يستجيب لإحتياجات المحاكم (لدرجة متوسطة). وبخلاف ذلك يصرح ٢١٪ من الموظفين أن المجلس يستجيب (لدرجة محدودة أو لا يستجيب أبداً).

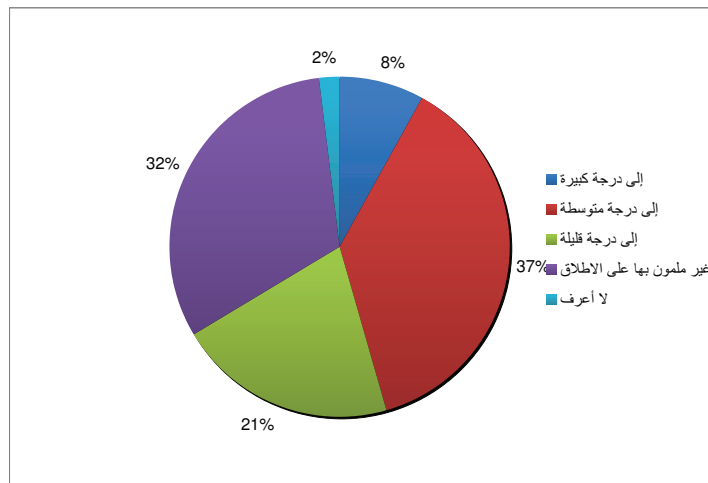
الشكل رقم (١٢٩): مدى استجابة مجلس القضاء الأعلى لإحتياجات المحاكم



- الموظفون من منطقة الوسط هم الأقل رضاً عن أداء مجلس القضاء الأعلى (٤٦٪)، مقارنةً بمنطقة الشمال التي قال ٥٤٪ من موظفيها أنهم راضون عن أدائه. وتسود أعلى درجة للرضا في منطقة الجنوب، حيث قال ٨١٪ هناك أنهم يشعرون بالرضا.
- تتزايد درجة الرضا عن أداء مجلس القضاء الأعلى بزيادة العمر، حيث يقول ٨٥٪ من الموظفين الأكبر سناً (٤٦ عاماً أو أكبر) أنهم يشعرون بالرضا، بالمقارنة مع حوالي ٥٣٪ ممن تبلغ أعمارهم ٤٥ عاماً أو أقل.
- الموظفون أصحاب الخبرة العملية الأطول (أكثر من ١٠ سنوات) هم أكثر رضاً (٧٥٪) من الموظفين من ذوي الخبرة الأقل (٥٥٪).
- كما أن الموظفين الذكور أكثر رضاً عن أداء مجلس القضاء الأعلى (٦١٪) من الموظفات الإناث (٥٠٪).

وأما بشأن إستراتيجية السلطة القضائية التي أطلقها مجلس القضاء الأعلى، فإن هناك إشارات تشير للقلق حيث أن نسبة هامة من بين الموظفين غير مطلعة على الإستراتيجية، حيث أكد ٨٪ فقط أنهم ملمون بإستراتيجية السلطة القضائية (لدرجة كبيرة). وقال ٣٨٪ أنهم ملمون بها (لدرجة متوسطة). وبخلاف ذلك قال ٥٣٪ من الموظفين أنهم إما ملمون بها (لدرجة محدودة - ٢١٪ - أو غير ملمون بها أبداً - ٢٢٪).

الشكل رقم (١٣٠): مستوى المعرفة بإستراتيجية السلطة القضائية

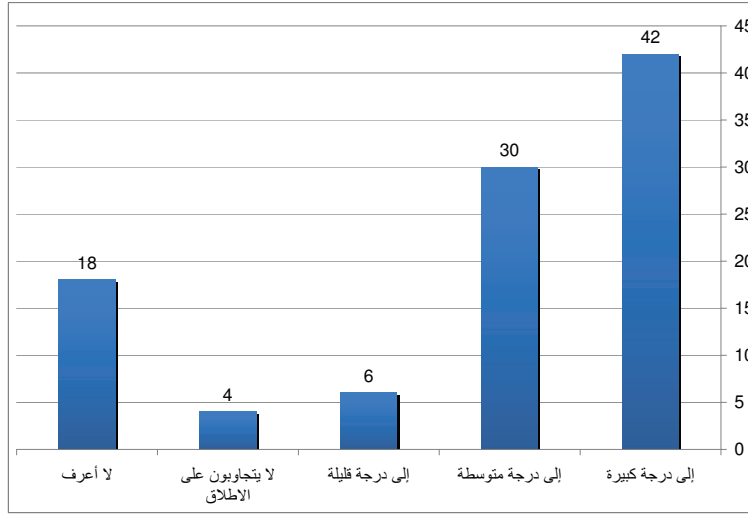


درجة الإلمام بإستراتيجية السلطة القضائية لا تتغير من منطقة إلى أخرى. غير أنه لوحظ أن الموظفين المعينين حديثاً والأصغر سناً نسبياً يقولون أنهم أقل إلماماً بالإستراتيجية من الموظفين الأكبر سناً وأكثر خبرة. لدى الموظفين الذكور والإناث نفس درجة الإلمام بإستراتيجية السلطة القضائية.

وحول قناعة الموظفين بأن إستراتيجية السلطة القضائية يمكن أن تقود إلى تحسين أداء السلطة القضائية الفلسطينية، يعتقد ٢٨٪ منهم أنها سوف تقود لذلك (لدرجة كبيرة)، ويعتقد ٣٩٪ أنها سوف تقود لذلك (لدرجة متوسطة). وبخلاف ذلك ذكر ١٠٪ أنّ الإستراتيجية الفلسطينية الفلسطينية لن تقود إلى أي تحسن هام. كما صرح ٢٤٪ من الموظفين أنهم (غير متأكدين).

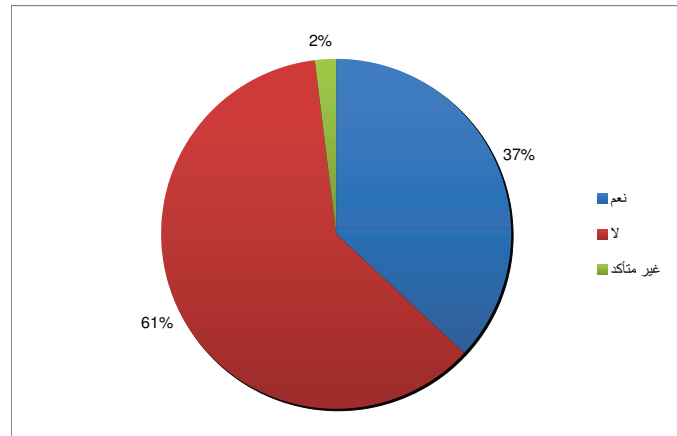
أكد ما يقارب من ٤٢٪ من الموظفين أنّ مجلس القضاء الأعلى جاد في تطبيق إستراتيجية السلطة القضائية (لدرجة كبيرة). كما أكد ٣٠٪ أنّ المجلس جاد بذلك (لدرجة متوسطة)، بينما صرح ١١٪ فقط أنّ المجلس غير جاد بهذا الشأن، وصرح ١٨٪ أنهم (غير متأكدين).

الشكل رقم (١٣١): ما مدى جدية مجلس القضاء الأعلى في تطبيق إستراتيجية السلطة القضائية؟



سُئل الموظفون عن مدى معرفتهم بقرارات المحكمة العليا، فقال ٣٧٪ منهم أن ملمون بها. وخلافاً لذلك قال ٦١٪ منهم أنهم غير ملمين بمثل هذه القرارات.

الشكل رقم (١٣٢): هل أنت مطلع على قرارات المحكمة العليا خلال ال١٢ شهراً الماضية؟



## ٤,٢ نزاهة العملية القضائية

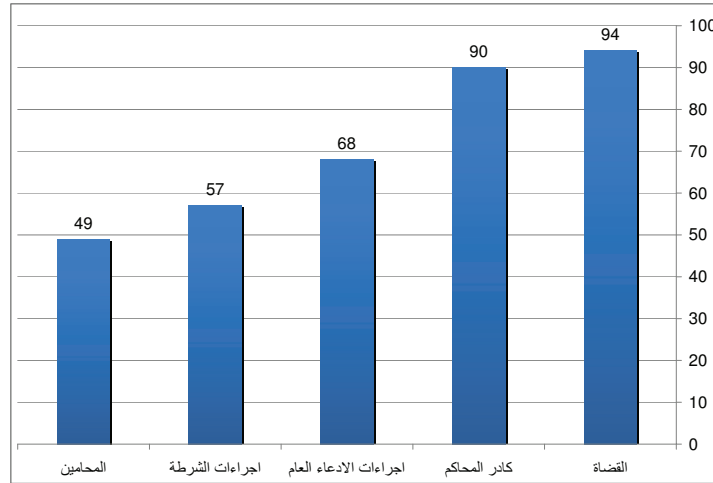
أقل الفئات موثوقيةً بين الموظفين هم المحامون، حيث قال ما يقارب ٩٢٪ من الموظفين أنهم (لا يثقون بهم أو يثقون بهم لدرجة محدودة). أقل من ١٪ من موظفي المحاكم قالوا أنهم يثقون بالمحامين (لدرجة كبيرة)، بينما قال ٤٨٪ أنهم يثقون بهم (لدرجة متوسطة).

كما أن موظفي المحاكم لا يثقون كثيراً بإجراءات التحقيق التي تقوم بها الشرطة، حيث قال ٣٧٪ منهم أنهم (لا يثقون بها أو يثقون بها لدرجة محدودة فقط). حوالي ١١٪ يثقون بهذه الإجراءات (لدرجة كبيرة)، و٤٦٪ (لدرجة متوسطة).

وتأتي النيابة العامة في المرتبة الثالثة على مقياس الثقة، حيث قال ٢٢٪ من موظفي المحاكم أنهم (لا يثقون بها أو يثقون بها لدرجة محدودة فقط). حوالي ٢٦٪ قالوا أنهم يثقون بها (لدرجة كبيرة)، و٤٢٪ (لدرجة متوسطة).

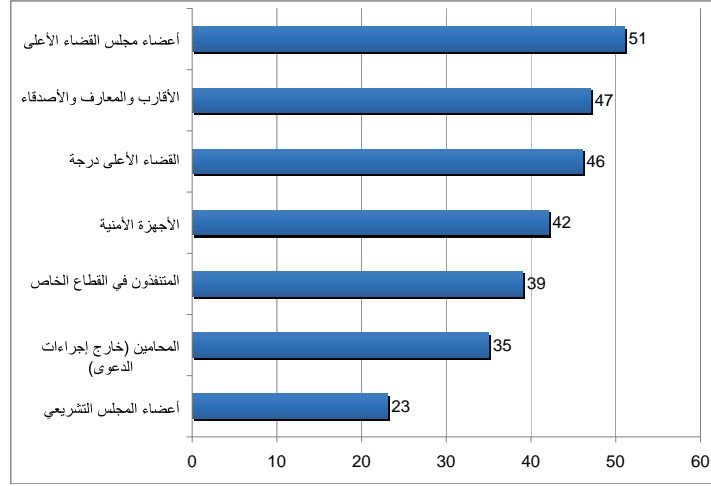
حوالي ١٠٪ من موظفي المحاكم لا يثقون بكوادر المحاكم الإدارية، بينما عبر ٥١٪ عن ثقتهم بهم (لدرجة متوسطة)، و٤٠٪ (لدرجة كبيرة). ويعطى موظفو المحاكم أعلى مستوى من ثقتهم للقضاة، حيث قال ٦٪ منهم فقط أنهم لا يثقون بالقضاة. وبخلاف ذلك قال ٥١٪ منهم أنهم يثقون بالقضاة (لدرجة متوسطة)، و٣٪ أنهم يثقون بهم (لدرجة كبيرة).

الشكل رقم (١٣٣): النسبة المئوية من الموظفين الذين يثقون بالفئات التالية...



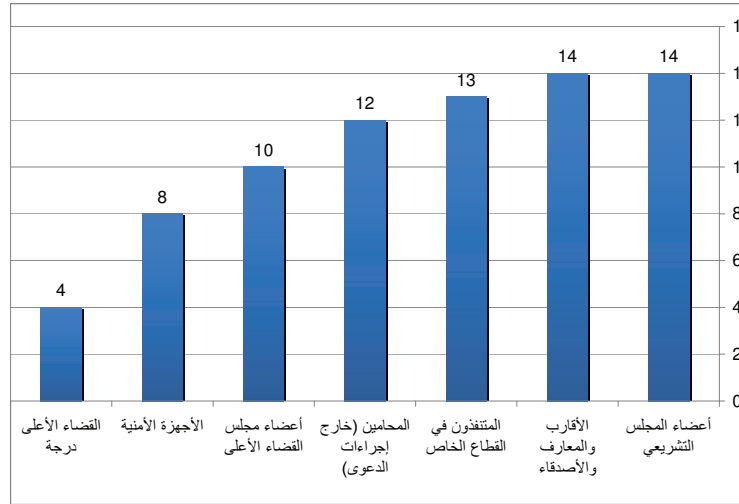
وبشأن الضغوط الموجهة للقضاة، يقرّ الموظفون بوجود مثل هذه الضغوط. أكثر الضغوطات المدركة تأتي من طرف مجلس القضاء الأعلى، حيث قال ٥١٪ من الموظفين أنّ القضاة يتعرضون لها (لدرجة كبيرة، أو متوسطة أو صغيرة). كما قال ٤٧٪ من الموظفين أنّ القضاة يتعرضون لضغوط من قبل الأقارب والأصدقاء. وأما ثالث مصادر الضغط على القضاة فيأتي من طرف قضاة أعلى مرتبةً بنسبة بلغت ٤٦٪. وقال ٤٢٪ أنّ الضغوط على القضاة تأتي من قبل الأجهزة الأمنية، و٣٩٪ أنها تأتي من القطاع الخاص. وقال حوالي ٣٥٪ أنّ المحامين يمارسون ضغوطاً على القضاة، ٢٣٪ أن مثل هذه الضغوط تأتي من أعضاء المجلس التشريعي.

الشكل رقم (١٣٤): النسبة المئوية للموظفين الذين يعتقدون أن القضاة يتعرضون لضغوط من قبل المجموعات التالية....



ومن بين الموظفين الذين يعتقدون أنّ القضاة يتعرضون لضغوط غير قانونية، تعتقد الغالبية أيضاً أن القضاة يستجيبون لمثل هذه الضغوطات، إذ يعتقد ١٤٪ منهم فقط أن القضاة لا يستجيبون للضغوطات التي يمارسها أعضاء المجلس التشريعي، أو الأقارب. ويقول أقل من ٤٪ من الموظفين أن القضاة لا يستجيبون للضغوطات التي يمارسها قضاة أعلى مرتبة منهم. كما يقول ١٠٪ أن القضاة لا يستجيبون للضغوطات التي يمارسها عليهم مجلس القضاء الأعلى.

الشكل رقم (١٣٥): النسبة المئوية من الموظفين الذين يعتقدون أن القضاة يستجيبون للضغوطات من قبل المجموعات التالية



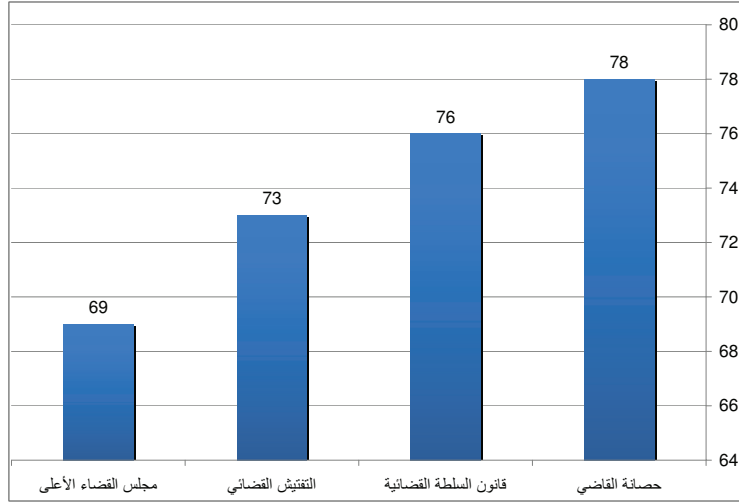
ذكر حوالي ٨٤٪ من الموظفين أنهم لم يتعرضوا لأيّة ضغوط من طرف قضاة أعلى، أو أعضاء مجلس القضاء الأعلى، أو المحامين أو الأقارب والأصدقاء من قبل. كما ينكر ٩١٪ من الموظفين أنهم تعرضوا للضغوط من القطاع الخاص، أو الأجهزة الأمنية، أو أعضاء المجلس التشريعي. رغم ذلك، يقول حوالي ١٧٪ أنهم تعرضوا لضغوط من قضاة أو محامين، و ١٥٪ أنهم تعرضوا لضغوط من أعضاء مجلس القضاء الأعلى أو الأقارب.

تتعلق مسألة الضغوط بمسألة إستقلال السلطة القضائية، حيث يُنظر إلى الإستقلالية على أنها تتعزز لدرجة كبيرة بفعل (الحصانة) الممنوحة للقضاة (ما لا يقل عن ٩٨٪ من المستجيبين). الغالبية الساحقة من الموظفين يعتقدون أن دور مجلس القضاء الأعلى حيوي من أجل تعزيز السلطة القضائية، كما أنّ الإستقلالية تتعزز (لدرجة كبيرة) بفعل قانون السلطة القضائية وعملية التفتيش القضائي.



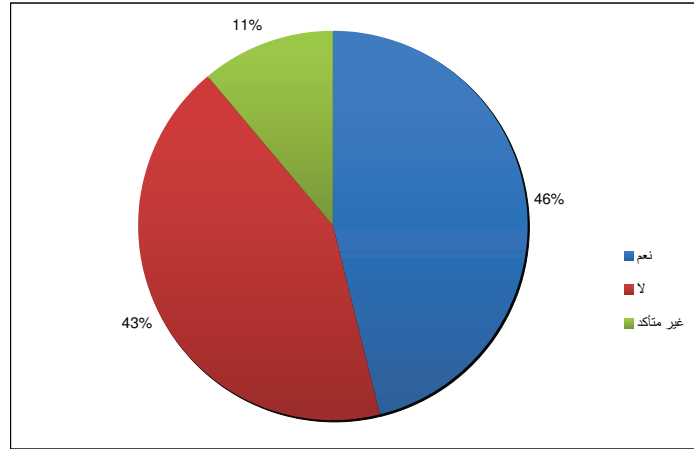


الشكل رقم (١٣٦): النسبة المئوية من الموظفين الذين يعتقدون (لدرجة كبيرة) أن العوامل التالية تعزز استقلال القضاء



وقد سُئِلَ الموظفون عن نظام التفتيش القضائي المعمول به حالياً، فكانوا منقسمين بشأن قدرة هذا النظام على مراقبة عمل القضاة، حيث قال ٤٦٪ منهم أن نظام التفتيش كافٍ، بينما قال ٤٣٪ منهم أن النظام ليس كافياً.

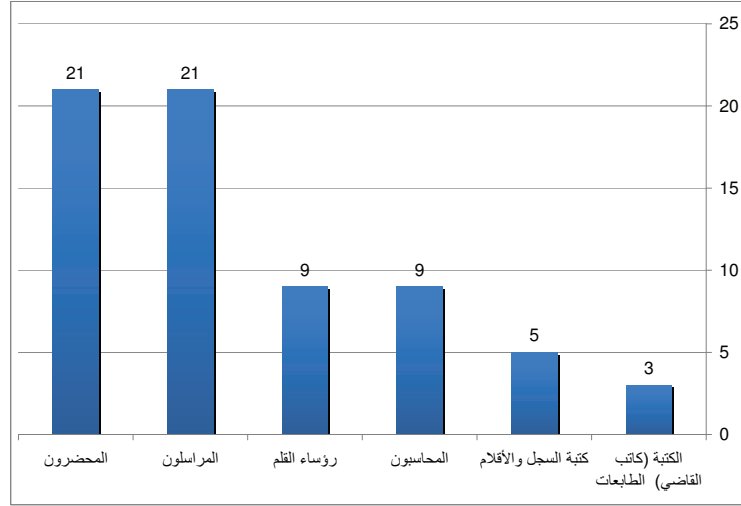
الشكل (١٣٧): هل تعتقد نظام التفتيش القضائي المعمول به كافٍ لمراقبة أداء القضاة؟



## ٥,٢ تقييم النظام الإداري

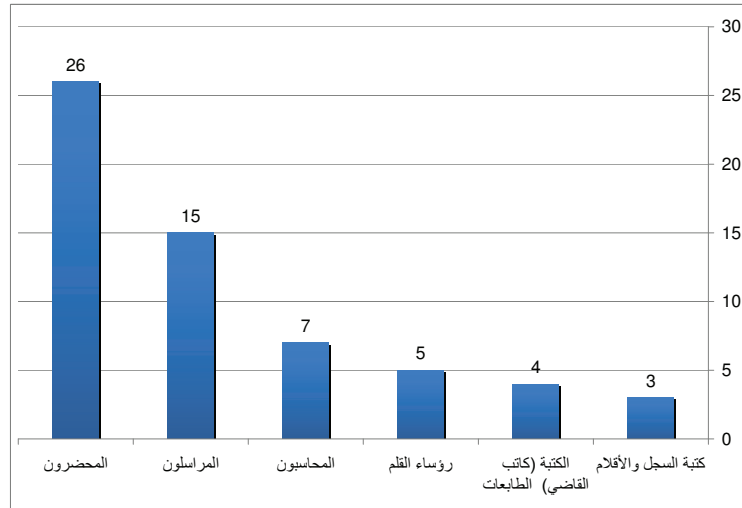
بشكل عام تقييم الموظفين لأداء المجموعات المختلفة من كوادرات المحاكم إيجابي. ولكنهم منحوا التقييم الأكثر سلبية إلى المحضرين والمراسلين، حيث يقول ٢١٪ أنهم غير أكفاء في عملهم، بينما قال ٩٪ آخرون أن المحاسبين ورؤساء القلم غير أكفاء في عملهم.

الشكل (١٣٨): النسبة المئوية للموظفين الذين قيّموا (سلبياً) فئات التالفة من كوادر المحكمة



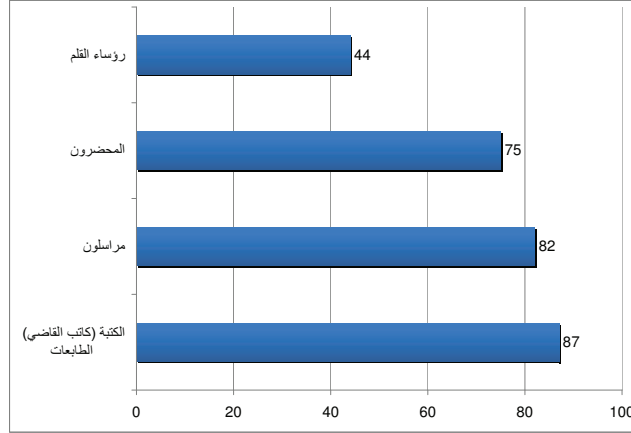
وأما بشأن نزاهة هذه الفئات، فقد تبين أنّ الموظفين أيضاً منقسمون فيما بينهم. فقد قيّم ما يقارب الـ ٢٦٪ منهم سلبياً مصداقية ونزاهة زملائهم المحضرين. كما عبر ١٥٪ من الموظفين عن نفس الشعور تجاه (المراسلين). وبخلاف ذلك، قيّم ٧٪ فقط منهم نزاهة المحاسبين سلبياً، بينما كان أقل تقييم سلبى لفئة رؤساء القلم، وكتبة السجل، والكتبة.

الشكل (١٣٩): النسبة المئوية من الموظفين الذين قيّموا (سلبياً) فئات كوادر المحاكم التالفة



وحول كفاية عدد العاملين في الكوادر الإدارية في كل فئة، يعتقد غالبية الموظفين أن عددهم غير كافٍ، باستثناء عدد رؤساء القلم. على سبيل المثال، يشعر ٨٧٪ من الموظفين أنّ عدد المحضرين غير كافٍ، ويعتقد ٨٢٪ أن عدد المراسلين غير كافٍ. كما يشعر ٧٥٪ أن عدد المحضرين غير كافٍ. أما العدد الأكثر كفايةً من بين كل الفئات لرؤساء القلم، حيث قال ٤٤٪ من الموظفين أنه غير كافٍ.

الشكل (١٤٠): النسبة المئوية من الموظفين الذين قالوا أن عدد الكوادر غير كاف



وبشأن آثار النقص في عدد الكوادر على الخدمات، فإن الموظفين راضون بشكل عام عن أدائهم، حيث قال ٥% منهم فقط أنهم غير راضين عن مستوى إجراءات تسجيل القضايا. وعبرت نفس النسبة عن عدم رضاهم عن رسوم تسجيل القضايا، بينما قال بقيتهم أنهم راضون لدرجة كبيرة أو متوسطة.

الأغلبية راضون عن مستوى إحترام الموظفين للمراجعين، حيث عبر ٥% فقط عن عدم رضاهم عن هذا المستوى. وأما حول الإستجابة للشكاوى ومتابعة الموظفين لها، فقد عبر ١١% من الموظفين عن عدم رضاهم عنها.

فقد عبر الموظفون عن الآراء التالية حول بيئة المحاكم:

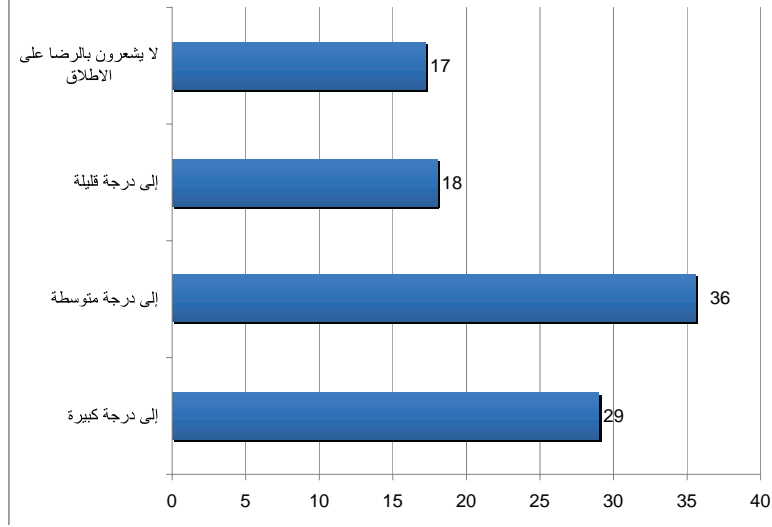
- تعتقد غالبية الموظفين أن القدرة على الرؤية داخل المحاكم متوفرة (لدرجة كبيرة). ١٠% فقط قالوا أن القدرة على الرؤية غير مناسبة.
  - يعتقد ٢٣% أن (القدرة على السماع) غير مناسبة.
  - يعتقد ٢٧% أن كل من نظام التهوية غير مناسب.
  - يعتقد ٢٧% من الموظفين ان الامن غير مناسب.
  - وينظر ٢٢% من الموظفين لمستوى نظافة المحاكم على أنه مشكلة، بينما يشعر ٣, ٤٠% غيرهم أن مستوى النظافة كاف (لدرجة متوسطة).
  - وينظر ٣٦% من الموظفين إلى اللوحات الإرشادية على أنها القضية الأكثر إشكالية في بيئة المحاكم. كما قال ٣٦% من الموظفين أن مستوى اللوحات الإرشادية كاف (لدرجة متوسطة).
- وفيما يتعلق بدرجة رضا الموظفين عن الدعم المادي المقدم لهم، فإنهم أقل رضاً عن الأثاث وصيانة المباني. فقد قال أكثر من ٤٢% منهم أن الأثاث وصيانة المباني (غير مناسبين)، كما قال حوالي ثلثهم أن القرطاسية غير متوفرة.

## ٦,٢ تقييم ظروف العمل

أقل من ثلث الموظفين (٢٩%) قالوا أنهم يشعرون بالرضا عن وظائفهم (لدرجة كبيرة). كما قال حوالي ٣٦% منهم أنهم يشعرون بالرضا عنها (لدرجة متوسطة). وخلافاً لذلك عبر ٣٥% منهم عن عدم رضاهم، وكان من بينهم ١٧% ممن عبروا عن عدم رضاهم بشكل مطلق.



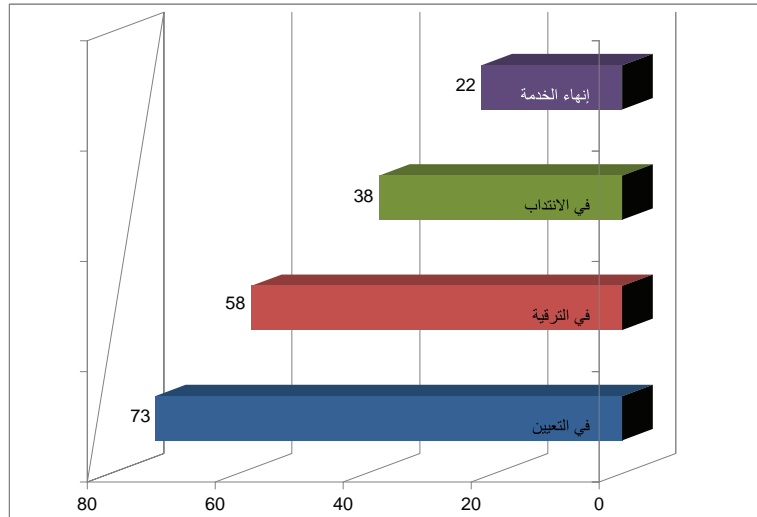
الشكل (١٤١): مستوى الرضا عن الوظيفة الحالية



كما أنّ الموظفين منقسمون بشأن وجود محسوبية في التعيين وغيره من الجوانب المتعلقة بعملهم.

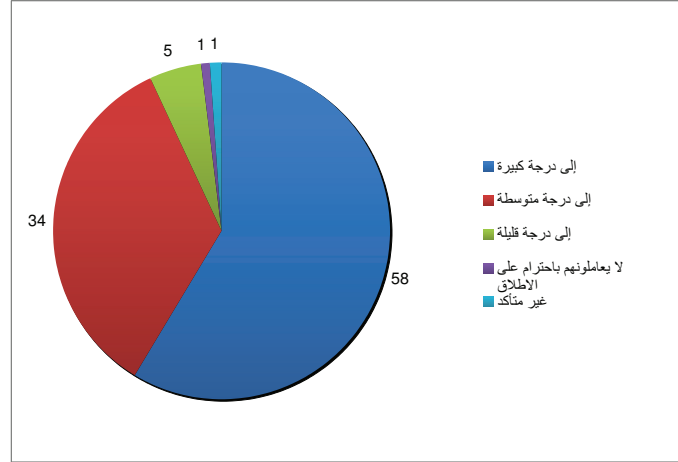
- يعتقد أكثر من ٧٣٪ من الموظفين أنّ هناك محسوبية في التعيين (٣٧٪ لدرجة كبيرة، و٢٣٪ لدرجة متوسطة، و٢٪ لدرجة قليلة). ويعتقد ٢١٪ منهم فقط أنه لا يوجد محسوبية في هذا مجال.
- يعتقد حوالي ٥٨٪ من الموظفين أنه توجد درجة من المحسوبية في مجال الترقية (٣٢٪ لدرجة كبيرة، و٢١٪ لدرجة متوسطة، و٥٪ لدرجة قليلة). حوالي ٣١٪ من الموظفين لا يعتقدون بغياب المحسوبية في مجال الترقية.
- يعتقد حوالي ٣٨٪ من الموظفين أن هناك محسوبية في مجال الإنتداب للتدريب وبناء قدرات الطاقم (١٨٪ لدرجة كبيرة، و١٥٪ لدرجة متوسطة، و٦٪ لدرجة قليلة). وبخلاف ذلك يعتقد ٥٠٪ منهم بعدم وجود مثل هذا المحسوبية.
- يعتقد ٢٢٪ فقط أنّ هناك محسوبية في مجال إنهاء الخدمة. وبخلاف ذلك يعتقد ٥٥٪ منهم بوجود مثل هذا المحسوبية، بينما حوالي ٢٤٪ ليسوا متأكدين.

الشكل (١٤٢): النسبة المئوية من الموظفين الذين يعتقدون أن هناك درجة من المحسوبية في المجالات التالية



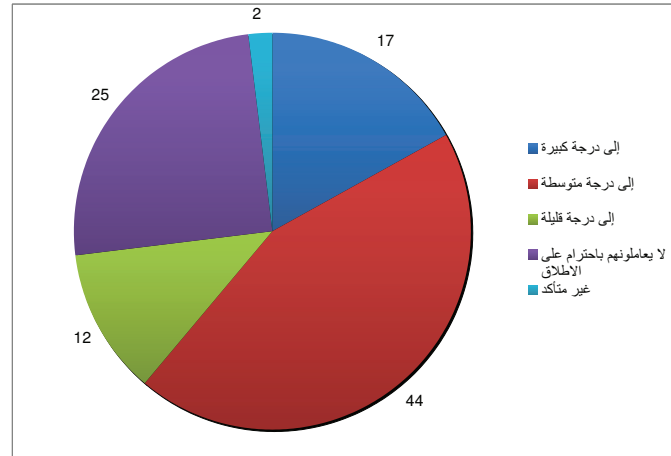
وعند سؤال الموظفين إن كان القضاة يعاملونهم باحترام، أجابت (٥٨٪) غالبيتهم بنعم. وقال ٦٪ فقط من الموظفين الذين تم إجراء مقابلات معهم أن القضاة لا يعاملون الموظفين باحترام، بينما قال ٣٥٪ غيرهم أن القضاة يعاملونهم باحترام (لدرجة متوسطة).

الشكل (١٤٣): هل يعامل القضاة موظفي المحاكم باحترام؟



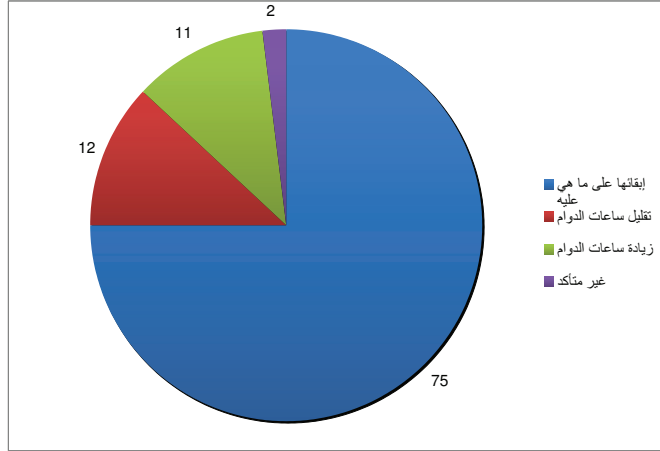
وبخلاف النتائج سابقة الذكر، فإن غالبية الموظفين يشعرون أن القضاة يحابون بعض الموظفين على حساب غيرهم، حيث يشعر حوالي ٧٣٪ أن القضاة يحابون بعض الموظفين (١٧٪ لدرجة كبيرة، و٤٤٪ لدرجة متوسطة، و١٢٪ لدرجة محدودة).

الشكل (١٤٤): هل يحابي القضاة بعض الموظفين على حساب غيرهم؟



ولدى سؤال الموظفين إذا ما كانوا يؤيدون زيادة عدد ساعات دوام القضاة، تبين أنهم لا يؤيدون هذه الزيادة، حيث أيد ١١٪ منهم فقط زيادة ساعات الدوام، بينما أيد ٧٥٪ منهم الإبقاء على ساعات الدوام الحالية بدون تغيير. وبخلاف ذلك أيد ١٢٪ منهم تقليص ساعات دوام القضاة الحالية.

الشكل (١٤٥): الموقف من زيادة ساعات الدوام للقضاة



## ٧,٢ التدريب

يشعر كل الموظفين تقريباً أنّ مهاراتهم وقدراتهم ملائمة لتأدية واجباتهم بأكبر قدر ممكن من الفعالية يحتاجه العمل. ويشعر حوالي ٨٤٪ أنّ مهاراتهم ملائمة (لدرجة كبيرة)، و ١٥٪ أنّها كذلك (لدرجة متوسطة). لم يقل أي من الموظفين أنّ مهاراتهم غير ملائمة لتأدية العمل.

كما ذكر غالبية الموظفين أنّهم شاركوا في ورشة عمل تدريبية واحدة على الأقل. وقال ١٠٪ فقط أنّهم لم يشاركوا في أي ورشات تدريبية. وبينما قالت الغالبية أنّهم شاركوا في ورشات تدريبية، ظهرت بعض التباينات بينهم حسب الجنس، والمنطقة، وغيرها من العوامل، كما توضح النقاط التالية:

- نسبة أكبر من الموظفين الذكور (٩٣٪) شاركت في تدريبات من زملائهم الإناث (٨٣٪).
- من المثير للإهتمام ملاحظة أنّ نسبة الموظفين الذين شاركوا في تدريبات من منطقة وسط الضفة الغربية (٨٥٪) كانت أقل منها في منطقتي الشمال والجنوب (٩٣٪).
- من الطبيعي أن يقول الموظفون الأكبر سنّاً وأكثر خبرة أنّهم شاركوا في ورشات تدريبية أكثر (١٠٠٪) بالمقارنة مع الموظفين الأصغر سنّاً وأقل خبرة (٨٥٪).
- وقد تباين تقييم الموظفين لهذه الورشات التدريبية، حيث قال ٤٣٪ أنّها أسهمت في تطوير أدائهم (لدرجة كبيرة)، و ٤٣٪ (لدرجة متوسطة). وبخلاف ذلك قال ٩٪ منهم أنّ الورشات التدريبية طورت أداءهم (لدرجة محدودة)، وقال ١٤٪ أنّها لم تؤدّ إلى أي تطوير على أدائهم. كما أنّ تقييم فعالية هذه الورشات التدريبية تباين حسب عاملي الجنس والمنطقة وغيرها من العوامل:
- الموظفون الذكور أكثر ميلاً للقول بأنّ الورشات التدريبية كانت فعالة لدرجة كبيرة (٤٦٪) مقارنة بزميلاتهم الإناث (٣٣٪).
- الموظفون من سكان منطقة الشمال أكثر إنتقاداً، حيث قال ٣٥٪ منهم أنّ الورشات التدريبية كانت فعالة لدرجة كبيرة، مقارنةً بـ ٤٨٪ في منطقتي الوسط والجنوب.
- الموظفون الأصغر سنّاً هم أيضاً أكثر إنتقاداً من زملائهم الأكبر سنّاً، حيث قال ٣٢٪ من الفئة الأصغر سنّاً (من ١٨ - ٣٠ عاماً) أنّ الورشات التدريبية كانت فعالة لدرجة كبيرة، مقارنةً بـ ٥٨٪ من الموظفين الذين بلغوا من العمر أكثر من ٤٥ عاماً.



## إستنتاجات وتوصيات:

فيما يلي خلاصة لأهم النتائج في استطلاعات مسح القضاة، بالإضافة لاهم التوصيات ذات الصلة بالسياسات العامة ومجالات التطوير:

١. دور الدولة في استقلال القضاء: ذكر ٥٢٪ من الموظفين في المحاكم أن الحكومة تعمل بدرجة كبيرة من أجل صون واستقلال القضاء ونسبة ٣٢٪ بدرجة متوسطة في حين ذكر ١٥٪ أن الحكومة تعمل بدرجة محدودة أو لا تفعل شيئاً بخصوص صون استقلال القضاء. ويؤمن ١٨٪ من الموظفين فقط أن الحكومة نجحت في هذه المهمة بدرجة كبيرة ونسبة ٦٣٪ ذكروا أن الحكومة نجحت بدرجة متوسطة، بينما نسبة ١٩٪ يعتقدون أنها نجحت لدرجة محدودة أو لم تلتق أي نجاح. وأما بشأن إستراتيجية قطاع العدالة التي أطلقها مجلس القضاء الأعلى، فإن هناك إشارات تشير القلق حيث أن نسبة هامة من بين الموظفين غير مطلعة على الإستراتيجية، حيث قال ٥٢٪ من الموظفين أنهم إما ملمون بها (لدرجة محدودة - ٢١٪ - أو غير ملمون بها أبداً - ٣٢٪).

التوصية: يحتاج العاملين في المحاكم الى المزيد من التدريب والتوعية بأهمية القضاء واستقلاله واطلاعهم على استراتيجية قطاع العدالة، بالإضافة الى تحسين ظروف معيشتهم مما يعكس ذلك ايجابيا على توجهاتهم ازاء القضاء.

٢. تقييم دور مجلس القضاء الاعلى: هناك إنقسام بين موظفي المحاكم بشأن آراءهم المتعلقة بأداء مجلس القضاء الأعلى، حيث قال ٥٨٪ منهم أنهم يشعرون بالرضا عن أداء مجلس القضاء الأعلى بوصفه الجهة التي تقدم الخدمات للنظام القضائي، بينما قال ثلث الموظفين أنهم لا يشعرون بالرضا عن دور مجلس القضاء الأعلى. يعتقد حوالي ٢٩٪ من الموظفين أن مجلس القضاء الأعلى يستجيب لإحتياجات المحاكم (لدرجة كبيرة). كما يصرح ٤٨٪ منهم أن مجلس القضاء الأعلى يستجيب لإحتياجات المحاكم (لدرجة متوسطة). وبخلاف ذلك يصرح ٢١٪ من الموظفين أن المجلس يستجيب (لدرجة محدودة أو لا يستجيب أبداً).

التوصية: لا بد من جسر الفجوة بين الطاقم الإداري في المحاكم ومجلس القضاء الاعلى وتحسين مستوى التواصل بينهما من خلال عقد اجتماعات دورية معهم للتعرف على مشاكلهم وتذليل الصعوبات التي يواجهونها في عملهم أي بمعنى اخر الاستماع لمطالبهم ومشاكلهم، مما يرفع مستوى ادائهم. فقد اظهرت نتائج المسوحات ان هناك شكاوى عديدة على المحضرين وغيرهم.

٣. الثقة بعناصر النظام القضائي: أقل الفئات موثوقةً بين الموظفين هم المحامون، حيث قال ما يقارب ٢, ٤٩٪ من الموظفين أنهم (لا يتقنون بهم أو يتقنون بهم لدرجة محدودة). أقل من ١٪ من موظفي المحاكم قالوا أنهم يتقنون بالمحامين (لدرجة كبيرة). بينما قال ٤٨٪ أنهم يتقنون بهم (لدرجة متوسطة). كما أن موظفي المحاكم لا يتقنون كثيراً بإجراءات التحقيق التي تقوم بها الشرطة، حيث قال ٣٧٪ منهم أنهم (لا يتقنون بها أو يتقنون بها لدرجة محدودة فقط). حوالي ١١٪ يتقنون بهذه الإجراءات (لدرجة كبيرة)، و ٤٦٪ (لدرجة متوسطة). وتأتي النياية العامة في المرتبة الثالثة على مقياس الثقة، حيث قال ٢٢٪ من موظفي المحاكم أنهم (لا يتقنون بها أو يتقنون بها لدرجة محدودة فقط). حوالي ٢٦٪ قالوا أنهم يتقنون بها (لدرجة كبيرة)، و ٤٢٪ (لدرجة متوسطة). حوالي ١٠٪ من موظفي المحاكم لا يتقنون بكوادر المحاكم الإدارية، بينما عبر ٥١٪ عن ثقتهم بهم (لدرجة متوسطة)، و ٤٠٪ (لدرجة كبيرة). ويعطى موظفو المحاكم أعلى مستوى من ثقتهم للقضاة، حيث قال ٦٪ منهم فقط أنهم لا يتقنون بالقضاة. وبخلاف ذلك قال ٥١٪ منهم أنهم يتقنون بالقضاة (لدرجة متوسطة)، و ٣٪ أنهم يتقنون بهم (لدرجة كبيرة).

التوصية: من الملاحظ وجود ازمة ثقة بين الموظفين في المحاكم والآخرين في الجهاز القضائي ربما تعود أسباب ذلك إلى ضعف الاتصال والتواصل بين هذه المجموعات لذا يجب ان لا يقتصر التواصل ان وجد على الفئات العليا من الموظفين بل يجب ان تمتد إلى المستويات الدنيا لحل جميع الاشكالات وازالة العقبات التي تواجه العمل. اما بالنسبة للمحامين وعلاقتهم بموظفي المحاكم من الضروري وضع اليات محددة تحدد العلاقة بينهما بحيث تمنع تضارب الاعمال والمصالح.

٤. تقييم النظام الإداري: بشكل عام تقييم الموظفين لأداء المجموعات المختلفة من كوادر المحاكم إيجابي. ولكنهم منحوا التقييم الأكثر سلبيةً إلى المحضرين والمراسلين، حيث يقول ٢١٪ أنهم غير أكفاء في عملهم، بينما قال ٩٪ آخرون أن المحاسبين ورؤساء



القلم غير أكفاء في عملهم. وحول كفاية عدد العاملين في الكوادر الإدارية في كل فئة، يعتقد غالبية الموظفين أن عددهم غير كاف، بإستثناء عدد رؤساء القلم. يشعر ٨٧٪ من الموظفين أن عدد المحضرين غير كاف، ويعتقد ٨٢٪ أن عدد المراسلين غير كاف. كما يشعر ٧٥٪ أن عدد المحضرين غير كاف. أما العدد الأكثر كفايةً من بين كل الفئات لرؤساء القلم، حيث قال ٤٤٪ من الموظفين أنه غير كافٍ.

التوصية: من الضروري إجراء تقييم اداري واجراء دراسة شاملة حول العبئ الوظيفي للموظفين ومدى ملائمة المهام الوظيفية والوصف الوظيفي لكل موظف والتعرف على المشاكل والتحديات التي يواجهها كل موظف في وظيفته، مع النظر في سلم الرواتب.

٥. بيئة المحاكم: يعتقد ٢٧٪ من الموظفين ان نظام التهوية والشعور بالامن غير مناسبين، ويعتقد حوالي ثلث الموظفين بوجود مشكلة في مستوى النظافة. وفيما يتعلق بدرجة رضا الموظفين عن الدعم المادي المقدم لهم، فإنهم أقل رضاً عن الأثاث وصيانة المباني. فقد قال أكثر من ٤٢٪ منهم أن الأثاث وصيانة المباني (غير مناسبين)، كما قال حوالي ثلثهم أن القرطاسية غير متوفرة.

التوصية: من الملاحظ ان مشكلة النظافة في المحاكم يجمع عليها مختلف فئات المسح مما يستوجب العمل بصورة جديدة على حل هذه المشكلة وسبق واقترحنا بحالة موضوع نظافة المحاكم على القطاع الخاص.

٦. ظروف العمل: يعتقد أكثر من ٧٣٪ من الموظفين أن هناك محسوبة في التعيين (٢٧٪ لدرجة كبيرة، و٣٣٪ لدرجة متوسطة، و٣٪ لدرجة قليلة). ويعتقد ٢١٪ منهم فقط أنه لا يوجد محسوبة في هذا مجال. ويعتقد حوالي ٥٨٪ من الموظفين أنه توجد درجة من المحسوبة في مجال الترقية (٣٢٪ لدرجة كبيرة، و٢١٪ لدرجة متوسطة، و٥٪ لدرجة قليلة). وعند سؤال الموظفين إن كان القضاة يعاملونهم باحترام، أجابت (٥٨٪) غالبيتهم بنعم. وقال ٦٪ فقط من الموظفين أن القضاة لا يعاملون الموظفين باحترام، بينما قال ٣٥٪ منهم أن القضاة يعاملونهم باحترام (لدرجة متوسطة). وبخلاف النتائج سابقة الذكر، فإن غالبية الموظفين يشعرون أن القضاة يحابون بعض الموظفين على حساب غيرهم، حيث يشعر حوالي ٧٣٪ أن القضاة يحابون بعض الموظفين (١٧٪ لدرجة كبيرة، و٤٤٪ لدرجة متوسطة، و١٢٪ لدرجة محدودة).

التوصية: من الضروري الالتزام بمعايير التوظيف وفق الاسس التي وضعها ديوان الموظفين والاعلان عن الوظيفة منعا للمحسوبة في التعيين او في الترقية. وهذا ينطبق على القضاة في المحاكم بضرورة مراعات المعايير الموضوعية سواء في مجال الترقية او الايفاد إلى دورة تدريبية وغيرها.

